الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي

معجم
المصطلحات النحويّة والصّرفيّة

مؤسسة الرسالة
دار الفرقان


بسم الله الرحمن الرحيم

معجم

المُصْطلحَات النحويَّة والصَّرفيّة

الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران



عمان / الأردن / جبل الحسين شارع خالد بن الوليد
ص.ب ٩٢١٥٢٦ ت: ٦٦٠٩٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مقدمة

استحوذ النحو العربي على قدر كبير من جهود العلماء وعنايتهم منذ أن نشأ إلى أن أصبح علماً مدوناً له مصنفاته ومؤلفاته التي تشكل مساحة كبيرة من حجم المكتبة العربية.

ولم يأل العلماء جهداً في تقصي علميْ النحو والصرف تقصياً مخلصاً جعلهم يغمرون كتبهم بالعلم والفوائد الدقيقة التي لم تتح لمن جاء بعدهم أن يزيد عليها أو يضيف إليها.

وفي الحقيقة أن جهود العلماء لم تتجه فقط إلى إرساء قواعد النحو والصرف وتدوينها بل اتخذت أشكالاً متعددة من المعالجة الصادقة والخدمة الدائبة ــ وجدناها في المنظومات وشروحها ووضع المتون وحواشيها، وجمع الشواهد وإعرابها، وإعراب القرآن وتفصيل مواقع ألفاظه وتركيباته ــ كما وجدناها في ترجمة حياة النحاة وظروف عيشهم ومصادر علمهم وتعداد آثارهم.

وكان من الجهود الهامة التي قدمت للنحو توجه علمائه إلى حصر قواعده وألفاظه حصراً معجمياً جيداً يوفر على المتعلمين والعلماء أوقاتهم في البحث والتنقيب، ويعد ابن هشام في هذا المجال رائده وسيد منهجه حيث حصر الألفاظ والأدوات بحسب الترتيب الهجائي في مصنف رائع أسماه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» وهو الآن من أهم مراجع النحو ومآخذه.

وقد توالت جهود العلماء المحدثين في عصرنا الحاضر مقتدين بابن هشام ولكن بطريقة محدثة أقامها أصحابها على الاختصار وسهولة العرض ويسره وظهور المطلوب ووضوحه، فقد طلعوا علينا بمعاجم نحوية عديدة منها: المعجم في النحو والصرف للأستاذ زين العابدين التونسي ومعجم الشوارد النحوية للأستاذ رفيق الفاخوري، ومعجم الأدوات النحوية للدكتور محمد التونجي وقاموس الاعراب للأستاذ جرجس عيسى الأسمر، ومعجم النحو للأستاذ عبد الغني الدقر الخ. وقد انتهج أصحاب هذه المعاجم في وضعها نهجاً ركز على الأدوات وقليل من المصطلحات الشائعة، وبعض هذه المعاجم عنى أصحابها بالعبارات والتركيبات التي يبدو ظاهرها غير مألوف، فأعربوها وبينوا مواقع ألفاظها والعلاقات التي تجمع بينها.

والحق يقال أن هؤلاء العلماء قد خدموا النحو خدمة جلى تسجل لهم بالشكر والتقدير فهم بصنيعهم قد يسروا هذا العلم وجمعوا شوارده ووفروا على دارسيه الغوص في أعماقه وحواشيه.

وإذا كانت الجهود المعجمية التي ظهرت في الماضي وفي فترات متباعدة قد عنيت بالحرف أو الأداة أصلاً وإعراباً واستعمالاً وبالتركيب ضبطاً وإعراباً وشرحاً فإن العناية بالمصطلح النحوي والصرفي لم يكن كافياً بالشكل الذي يسد فراغ هذا الجانب لدى الدارسين والمدرسين.

وقد دعاني إحساسي بهذا الفراغ إلى أن أتوجه لإتمام ما فعله العلماء الأقدمون والمحدثون من جهود تقريبية قصرت الشوط وقربت المسافة، وسهلت البحث، وذلك بوضع معجم خاص بالمصطلحات دون الأدوات.

وقد زاد في دفعي إلى هذا العمل ما كان يوجه إلي من أسئلة حول الاصطلاحات النحوية والصرفية وتعريفها ومظان وجودها في مراجعها وذلك نحو التنفيس ـ المجاورة ـ التوهم ـ العارية ـ القلب ـ الابدال ـ الاعلال. . الخ.

وزادني حماساً للعمل وإقبالاً عليه فضلاً عما ذكرت تلك المعاجم المختلفة التي وضعها العلماء في مختلف الفنون والعلوم ـ وذلك كمعجم المصطلحات الحقوقية ـ ومعجم المصطلحات الاقتصادية والتجارية ومعجم الألفاظ العامية ومعجم المصطلحات العلمية ـ وغيرها كثير من المعاجم التي هدفت إلى تقريب العلوم وتسهيل تناولها والنحو كذلك ينبغي له أن يكون لمصطلحاته معجم كتلك المعاجم التي ذكرت.

هذه العوامل زيادة على رغبتي في النحو والصرف وتخصصي في دراستهما وتدريسهما ووقوفي على الكثير مما يجب أن يظهر ويوضح ـ جعلتني أعقد العزم والعزيمة على وضع هذا المعجم الذي أقدمه للقراء بعنوان «معجم المصطلحات النحوية والصرفية».

وبرغم أن هذا النوع من العمل ليس بالهين وأن الخوض فيه يحتاج إلى علم واسع بالمصطلح وتاريخه وتدرج مفهومه واختلاف المذاهب والآراء في وضعه أو التعامل معه وجدت نفسي مندفعاً إلى إنجازه، متوجهاً إلى وضعه مستعيناً بالله ـ راضياً بما يفتح عليَّ منه، وقد كان.

كان أن سهرت الليالي وأنا أجمع المادة وأبحث عنها وأنقب عن دقائقها وأمثلتها وأسجل ما يصح لي حتى منَّ الله علي بما سيجده القارىء بين دفتي هذا الكتاب، ومع سعادتي بالانتهاء منه وتقديمه إلى القراء بشكله الحاضر أشعر بأنني لم أتمه بالشكل الذي أردته عليه فإن المصطلحات كما يبدو أكثر مما جمعت والاختلاف حول تعريفها وتحديدها اختلاف واسع لا يستطيع معجم كهذا أن يغطيه أو يلم بكل أبعاده.

ولعل عذري في ذلك أنني لم أرد لهذا المعجم أن يكون عملاً موسوعياً ينتظم كل شوارد

المصطلح وحقائقه بل أردته مسعفاً لا شافياً حتى يكون لمن يأتي من بعدي نواة لوضع موسوعة إصطلاحية كبيرة لا يقوى على تصنيفها في العادة إلا أفراد مجتمعون أو هيئات علمية ذات سلطة لغوية وعلمية.

ولقد حاولت في أثناء بحثي عن مواد هذا المعجم أن أجد ما يقرب لي المصطلح ويسهل علي أخذه ويريحني من عناء البحث وتعقب الحواشي. فلم أجد سوى كتاب التعريفات للشريف الجرجاني الذي اقتصر على تعريف المصطلح تعريفاً موجزاً دون إشارة إلى أي خلاف ودون أي بسط للتعريف. وعندما وقعت على معجم للمستشرق بيركاكيا بعنوان «معجم في مصطلحات النحو العربي» أحسست بفرحة كبيرة غامرة، ولكنها لم تتم حينما تصفحته فوجدته يترجم المصطلح النحوي من العربية إلى الإنجليزية وبالعكس ولا يزيد.

ولقد أفدت من الأول ما أمكن أن أفيد منه، ولم أجد في الثاني ما يصلح لمثل ما أنا في صدده ولما كان الدرب وعراً وطويلاً فإن لزاماً علي أن أحتكم إلى مصنفات النحو الرئيسية التي تعج بالآراء والتعريفات والتعليلات، وقد لجأت إليها فعلاً وكانت مرجعي ومعتمدي في رصد المصطلحات وتقريبها وتعريفها والتدليل عليها، منتهجاً في وضع هذا المعجم ما يلي:

١ ــ تصنيف المواد المشروحة ثلاثة أصناف، وهي:

(أ) المصطلح الشائع والمعروف، نحو: الاشتغال ــ التنازع ــ النعت ــ الحال ــ التمييز. وقد تم تعريف هذا النوع بحسب ما اتفق عليه النحاة دون تغيير أو تحوير مع التدليل عليه بالأمثلة المتنوعة والشواهد الموثوق بها.

(ب) الاستعمال المتكرر للفظ ما من أجل التعبير به عن إجراء خاص، نحو: الذكر ــ التأصل ــ التقديم ــ التأخير ــ الحمل ــ الاستشهاد. وقد عرفت هذا النوع تعريفات تقريبية أحلت الكثيرة منها إلى مراجعها بعد أن بسطت شرحها وتوضيحها.

(ج) الظاهرات النحوية والصرفية، نحو: الحذف ــ التخفيف ــ الشذوذ ــ الاضطرار ــ الخلاف. وقد تم كذلك تعريف هذه الأنواع تعريفاً تقريبياً مع التدليل الوافي عليها.

وقد عمدت في كل الأنواع الثلاثة إلى تغذيتها بشروح علمية، وإحالات للمصادر التي أخذت منها تعريفاتها سوى بعض الألفاظ التي ساعدني معناها اللغوي على تعريفها والاستئناس بالأمثلة التي تقربها. وأما المصطلحات الشائعة فقد أغفلت الاشارة إلى مراجع قسم منها لذيوعه وشيوعه في كل كتب النحو ومراجعه.

٢ ــ إحالة معظم الشواهد الواردة في المعجم إلى قائليها. والشاهد الذي لم يسجل له قائل أشرت إليه بما يفيد ذلك.

٣ ـ تصنيف مواد المعجم بحسب الحروف الهجائية ومن أجل البحث عن أي مصطلح ينبغي للقارىء أن يعود إلى مادة اللفظ ويبحث عنه في بابه فلفظ التقديم يجرد ليصبح قدم ويبحث عنه في باب القاف. والتأخير في باب الهمزة والتحذير في باب الحاء والإهمال في باب همل وهكذا دواليك.

وبعد. هذا هو معجمنا نقدمه للقراء الأعزاء جهداً متواضعاً لا ندعي كماله وسعته وإنما هو كما ذكرنا نواة لعمل كبير ولبنة في صرح يمكن أن يشمخ ويتعالى على يدنا إن شاء الله تعالى أو على يد غيرنا من الفضلاء.

فإن كان القارىء سيرى في جهدنا أننا قد خدمنا لغتنا وتحقق به ما أردنا له فهذا فضل من الله ونعمة وإن كان يرى أن صنيعنا قد جنح بنا إلى غير ما قصدنا فإنه العجز البشري ولا حيلة لنا فيه وحسبنا من القراء أن يتلمسوا لنا العذر الذي يرفع عنا حرج القصور أو الخطأ. ولنا من توجيهاتهم ونقدهم ما يمكننا إن شاء الله من دفع الخلل في طبعات قادمة. والله من وراء القصد وله الحمد وعليه الثناء في كل الأحوال.

الكويت في يوم الجمعة ١٩٨٣/٥/٦

الموافق ٢٤ من شعبان ١٤٠٣هـ

الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي

باب الهمزة

* **التَّأْخير**: مصدر الفعل أخّر، وهو في اللغة خلاف التقديم، وفي الاستعمال النحوي حالة من التغيير تطرأ على جزء من أجزاء الجملة، وتوجب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل، وذلك كالمبتدأ في الجملة ـ فإن موضعه في أول الجمل وبداياتها نحو: الكتاب فوق الدرج ـ فالكتاب هو المبتدأ، ويجب أن يكون في بداية الجملة كما في المثال، ولكن قد يطرأ عليه ما يوجب تغيير حكمه من التقديم إلى التأخير؛ كما لو نكر بحذف ال ولم يفد ففي هذه الحالة يجب تأخيره وتقديم الخبر، فيقال: فوق الدرج كتاب، وفي مثل هذا يقال عن المبتدأ إنه مؤخر وقد يكون التأخير واقعاً للكلمة ابتداءً وبدون طارىء ـ وهذا هو الأصل ـ وذلك كتأخير الخبر عن المبتدأ، والفاعل عن الفعل والمفعول عنهما والحال عن فعله وصاحبه والتمييز عن مميزه، وهكذا.

* **الْمُؤَخَّر**: وصف ينسب إلى كل لفظ لحقه التأخير سواء أكان من حقه أن يتقدم في الجملة أم لا، ومما يقع له التأخير الطارىء ويقال فيه إنه مؤخر ما يلي:

(أ) المبتدأ: ويكون مؤخراً في الحالات التالية:

١ ـ إذا كان نكرة والخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، نحو: في الدار رجل وعندي غلام.

٢ ـ إذا كان في المبتدأ ضمير يعود إلى جزء من الخبر ـ نحو: في الحديقة حارسها.

٣ ـ أن يكون الخبر مما له الصدارة في التعبير كأن يكون من أسماء الاستفهام نحو: أين محمد.

٤ ـ أن يكون المبتدأ محصوراً بإنما أو بإلا نحو: إنما الشاعر عليٌّ؛ أو: ما الشاعر إلاَّ عليٌّ.

(ب) إسم كان ـ وذلك إذا كان فيه ما يعود إلى شيء من خبرها ـ نحو: كان في المدرسة تلاميذها.

(ج) إسم إن وأخواتها: إذا كان فيه ضمير يعود إلى جزء من الخبر نحو: إن في الدار سكانها.

ومما يوصف بكونه مؤخراً تأخراً أصلياً غير طارىء ـ الخبر مع المبتدأ ـ والفاعل مع الفعل والمفعول به مع الفعل والفاعل ـ والحال مع عامله وصاحبه والتمييز مع مميزه والمستثنى مع المستثنى منه ـ والمفعول المطلق

والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه ـ والنعت مع المنعوت والمعطوف مع المعطوف عليه والبدل مع المبدل منه وألفاظ التوكيد مع ما تؤكده.

* **الأَداة**: هي الوسيلة أو الآلة وأداة الحرب سلاحها الذي تؤدى به، وأداة الدهر عدته التي تتأدى بها مجابهة أحداثه.

وفي الاستعمال النحوي: هي الكلمة التي يتوسل بها قائلها إلى إفادة معانٍ مختلفة يقتضيها التعبير كأدوات الاستفهام والاستثناء. كما أن من شأن هذه الأدوات في بعض الأحيان جلب الحركة أو السكون لما يقع بعدها من كلمات. ويلاحظ على النحويين غالباً استعمال لفظ الأداة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة. كالتي تتكون من أسماء وأفعال وحروف، كعوامل الاستثناء أو من حروف وأسماء فقط كعوامل الاستفهام والجزم: إذ يقال لهذه العوامل جميعها: أدوات الاستثناء وأدوات الاستفهام وأدوات الجزم في حين يقل استعمال لفظ الأدوات في عوامل الجر والعوامل الناصبة للأفعال المضارعة لكونها حروفاً ليس غير.

وعلى هذا فإن كل حرف أداة وليس كل أداة حرفاً.

* **الْمُؤْذِنَة**: هي اللام التي توطىء الجواب للقسم (أنظر مادة موطئة).

* **التَّأْرِيخ**: هو التعريف بالوقت والزمان، وقد درج العرب في التأريخ لأحداثهم ومناسباتهم بالليالي[1] لسبقها ولكون شهورهم قمرية لا شمسية، فهم يعبرون عن أول الشهر بالتعبيرات التالية: لأول ليلة من شهر كذا أو لغرته أو مُهلِّه أو مستهله.

وفي التعبير عن الليالي المنقضية بقولهم: لأول ليلة خلت من صفر أو لليلتين خلتا أو لثلاث خلون إلى عشر، ثم يقولون عما بعد ذلك لإحدى عشرة خلت إلى النصف، فيقال النصف من شهر كذا أو منتصفه أو انتصافه[2].

وبعد أن يتجاوز الشهر نصفه يقولون: لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة ثم لعشر أو ثمان بقين إلى ليلة بقيت. ويعبرون عن آخر ليلة بقولهم: لآخر ليلة منه أو سِراره أو سرره أو آخر يوم منه أو سلخه أو انسلاخه.

* **الْمُؤَسِّسَة**: لفظ يطلق على الحال التي لا يستفاد معناها بدونها، وهي كل حالٍ لا تكون مؤكدة لصاحبها أو عاملها أو مضمون الجملة السابقة عليها، ومثال هذه الحال المؤسسة: جاء محمد ضاحكاً: فكلمة ضاحكاً حال مؤسسة لأنها أنشأت مفهوماً جديداً لا يدل عليه سوى ذكرها ولفظها. وقد يطلق على هذه الحال نفسها الحال المبيِّنة: (أنظر مادة بين).

(١) الفصول الخمسون لابن معطي، ص ٢٤٢.
(٢) وهذا أجود من أن يقال لخمس عشرة خلت أو بقيت.

* **الأَصْـل**: في اللغـة أسـاس الشـيء ــ وهو ما يبتنى عليه غيره(١). وفي الاستعمال هو أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليهما أي تغيير كأن يقال إن أصل الألف في قال واو وأصلها في باع ياء كما يقال في الفصل ذاته إن أصله قول ثم تحركت المواد وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وإن أصل الفعل باع بيع ــ تحركت الباء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وفي كلمة موقف يقال إن أصل الواو ياء ثم قلبت واواً لوقوعها ساكنة إثر كسر.

وقد يستعمل مثل هذا التعبير في الأحكام المختلفة من ترتيب أو حذف ــ كقولهم مثلاً: الأصل في المفعول أن يتأخر عن الفاعل وقد يتقدم، والأصل في الأخبار أن تؤخر عن مبتدآتها وقد تتقدم.

* **التَّأَصُّل**: هو كون الحرف على صورته التي وجد عليها ابتداءً دون أن يكون فيه أي عروض أو طروء فتأصل الحرف في ذاته يعني أنه غير منقلب عن غيره انقلاباً جائزاً وتأصله في سكونه يعني أصالة هذا السكون بمعنى أنه لم يكن متحركاً ثم عرض له التسكين للتخفيف.

وقد ورد مثل هذا التعبير في مسألة اجتماع الواو والياء في كلمة وهو ما يوجب قلب الواو ياءً ثم إدغامها في الياء الثانية، مثل: سيد وأصلها سَيْود، وميِّت وأصلها مَيْوت.

ولهذا الإبدال شرطان ــ أحدهما اجتماع الحرفين وثانيهما كون السابق منهما متأصلاً في ذاته وسكونه وذلك كالياء في المثلين المذكورين وإما إذا فقد أحد الشرطين ــ شرط التأصل في الذات والسكون امتنع القلب.

وذلك نحو قَوْى ــ ورَوْية قالوا وفي الأول ساكنة، ولكن سكونها غير أصلي لأنه محول من الكسر، والواو في الثانية محولة عن الهمزة ــ فهي غير متأصلة الذات.

ولهذا تسلم الواو في المثالين ولا تقلب(٢).

* **المُؤَصَّل**: الافتقار المؤصل وهو افتقار الإسم إلى الجملة افتقاراً لازماً يستوجب بناءه ــ وذلك كافتقار إذ وإذا وحيث والموصولات الإسمية ــ وغير المؤصل ــ وهو الافتقار غير اللازم وذلك كافتقار لفظ يوم في نحو قوله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ إلى الجملة بعده: فمثل هذا اللفظ لا يبنى لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه(٣).

* **الأَلْفِيَّـة**: منظومـة نحويـة وضعهـا أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن مالك، جمع فيها خلاصة النحو والصرف ولهذا تسمى الخلاصة. ولقد غلب عليها إسم الألفية لكونها تتألف من ألف بيت إذا اعتبرت

(١) التعريفات للجرجاني، ص ٢٨.

(٢) منجد الطالبين للأستاذ أحمد إبراهيم عمارة، ص ٩٥ ــ ٩٦؛ الأشموني، ج ٤ ص ٣١٣.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١ ص ٥٤، ط. الحلبي.

من البحر الكامل التام أو من ألفي بيت إذا اعتبرت من مشطوره[١].

ففي حساب الألف يكون قوله مثلاً: الإسم فيه معرب ومبني ـ لسبعة من الحروف مدني بيتاً كاملاً:

وفي حساب الألفين يكون كل من الشطرين بيتاً كاملاً.

وقد لقيت الفية ابن مالك هذه قبولاً رائعاً عبر القرون والسنين، وأقبل عليها الطلاب يحفظونها والمعلمون يشرحونها حتى بلغت شروحها ما ينوف عن العشرين ما بين شرح مطول ومختصر.

ولعل أشهر الشروح التي انتشرت وذاعت بين المعلمين والمتعلمين شروح ابن هشام والأشموني وابن عقيل.

وما زالت الألفية من أهم مراجع النحو وضوابطه لما امتازت به من دقة ووضوح وشمول جعل صاحبها يشير إليه في مقدمته بقوله:

وأستعين الله في الفيه
مقاصد النحو بها محوية
تقرب الأقصى بلفظ موجز
وتبسط البذل بوعد منجز

والألفية كذلك منظومة أخرى للعلامة أبي الحسن يحيى بن معطى بن عبد النور الزواوي الذي عاش في دمشق طويلاً وتوفي في القاهرة ولم يكن الناس ليعرفوا شيئاً عن هذه الألفية لولا تنويه ابن مالك بها في قوله عن الفيته:

وتقتضي رضاً بغير سخط
فائقةً الفية ابن معطي.

ولقد علل النحاة تفوق ألفية ابن مالك على ألفية ابن معطي بكثرة أحكامها وبكونها من بحر واحد لا من بحرين كألفية ابن معطي[٢].

* **الأَمْر**: هو أحد أقسام الفعل الثلاثة وهو كل فعل دال على طلب حصول الشيء في المستقبل[٣] وذلك عن طريق الصيغة لا عن طريق لام الأمر كما هو الشأن في الفعل المضارع، والأصل فيه أن يكون على سبيل الاستعلاء أي أن يصدر من أعلى إلى أدنى، وقد يخرج عن ذلك لغرض بلاغي يقتضيه السياق. ومثاله اكتب وازرع، وقد وضع له النحاة علامتين يميزانه عن قسيميه المضارع والماضي وهما: دلالته على الطلب، وقبوله نون التوكيد وفي هذا يقول ابن مالك:

وماضي الأفعال بالتا مز وسم
بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

فإن دلت الكلمة على الأمر، ولم تقبل نون التوكيد فهي إسم فعل نحو صه، مه ـ ففي مثل هاتين الكلمتين دلالة على الطلب ولكنها

(١) المرجع نفسه، ج ١ ص ١٤.
(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط. الحلبي، ج ١ ص ١٧.
(٣) مبادىء العربية في الصرف والنحو، رشيد الشرتوني. ص١١.

لا تقبلان النون فهما لهذا إسما فعل وليسا بفعلين.

وقد ذكر من علامات الأمر زيادة على ما تقدم قبوله ياء المخاطبة ولكن هذا غير دقيق في الإمارة على فعل الأمر إذ أن المضارع كذلك يقبل يا المخاطبة نحو تجتهدين وتأكلين.

والدلالة على الأمر ليست مقصورة على فعل الأمر بالذات، فقد يتضمنها المضارع أيضاً إذا اتصلت به لام الأمر، وهي لام مكسورة في الأصل[١]، تتصل ببداية الفعل المضارع فتحوله من الخبرية إلى الطلبية وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لِينفقْ ذو سعة من سعته﴾.

وقد تكون هذه اللام ساكنة إذا ما سبقت بواو أو فاء[٢] نحو قوله تعالى: ﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾.

والأمر أيضاً لفظ يطلق ويراد به المعنى أو الوجه أو القسم وكثيراً ما يستعمل في تعداد وجوه المفارقة أو الموافقة بين الأشياء فيقال مثلاً: توافق كم كأي في خمسة أمور وتفارقها في خمسة أخرى ــ توافقها في الإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التقدير وإفادة التكثير وهو الغالب فيها، وتخالفها في كونها بسيطة لا مركبة وكون تمييزها يأتي منصوباً أو مجروراً وأنها قد تكون استفهامية وتقع مجرورة ويكون خبرها مفرداً[٣].

ومن استعمال لفظ الأمر في المعاني والدلالات قولهم في لو الشرطية إنها تفيد ثلاثة أمور أي معان ومفهومات، وهي: الشرطية والتقيد بالماضي والامتناع.

والفاء العاطفة تفيد ثلاثة أمور أي معان، وهي: الترتيب والتعقيب والسببية.

ومن استعماله في معنى الوجه أو الوجوه قولهم: إذا أضيف لفظ «كل» إلى معرفة جاز في الاسم الواقع بعدها أمران: مراعاة اللفظ، فيقال: كلهم قائم بالإفراد ومراعاة المعنى فيقال: كلهم قائمون بالجمع[٤]. وإن أضيف إلى نكرة وجب فيها أمر واحد وهو مراعاة المعنى كقوله تعالى: ﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾ وقوله كذلك: ﴿وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه﴾.

* **التأْنِيث**: هو قسيم التذكير، وقد يراد به (وهذا ما يغلب فيه) جلب علامة فارقة بين المذكر وغيره. والأسماء المؤنثة قسمان:

١ ــ قسم جرى فيه التأنيث منذ أن وضع ابتداءً مثل امرأة وبنت وزوجة وبقرة وبعض من أعضاء الجسم، وكثير من الألفاظ التي يضيق ذكرها وحصرها في هذا المجال.

(١) وهي مفتوحة عند سُليم.
(٢) الواو والفاء قبل لام الأمر قد تكونان زائدتين أو عاطفتين جملة على جملة.
(٣) المغني، ج ١ ص ١٨٦.
(٤) المغني لابن هشام، ج ١ ص ١٩٩.

٢ ـ قسم لا تكون ألفاظه مؤنثة بالأصل، بل يجلب لها التأنيث صناعة، وينسحب هذا على الأفعال والأسماء، ولكل طريقته وأسلوبه في التأنيث.

فتأنيث الفعل يتحقق بطريقتين، هما: إلحاق التاء المفتوحة الساكنة بآخره إذا كان ماضياً ـ وإلحاق تاء مفتوحة بأوله إذا كان مضارعاً.

ولتأنيث الفعل مع فاعله حالات وجوب وجواز: فيجب التأنيث إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث ولم يفصل عن الفعل بفاصل نحو: جاءت فاطمة، وتأكل خديجة أو كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى متقدم مؤنث مجازي أو حقيقي مثل: البنت أكلت أو تأكل.

ويجوز ذلك إذا كان الفاعل مجازي التأنيث نحو: طلعت الشمس أو حقيقي التأنيث مفصولاً عن الفعل بفاصل مثل: جاءت اليوم فاطمة أو جاء اليوم فاطمة.

ويجوز التأنيث كذلك إذا كان الفاعل جمع تكسير أو سلامة لمؤنث أو مذكر كما يرى الكوفيون.

وأما تأنيث الإسم فيتحقق بجلب علامات التأنيث له، وهي:

١ ـ التاء المربوطة مثل: تلميذ، تلميذة؛ ومؤمن، مؤمنة.

٢ ـ الألف المقصورة، مثل: عطشان، عطشى؛ وسكران، سكرى.

٣ ـ الألف الممدودة مثل: أحمر، حمراء؛ وأسود، سوداء.

* **الْمُؤَنَّث**: هو غير المذكر وهو ما حسن أن يشار إلى مسماه بذي أو تلك[1].

وهو كما ذكرنا نوعان: مؤنث أصلي، ومؤنث صناعي، والفرق بينهما أن الأول مؤنث بالوضع والثاني مؤنث بالجلب.

وله كذلك تقسيمان آخران ـ الأول: المؤنث الحقيقي، وهو ما له محل للوطء كالفرج من بعض المخلوقات وذلك نحو امرأة وبقرة أو كان له دبر كما في الطيور[2] نحو حمامة وبطة.

الثاني: المؤنث المجازي، وهو ما ليس له فرج نحو الشمس والحديقة.

ولفظ المؤنث يطلق على كل ما جرى له التأنيث أصلاً أو وضعاً.

* **الاسْتِئْنَاف**: هو الابتداء واستئناف الشيء الابتداء به وهو في الاصطلاح الكلام الذي ذكر ابتداءً أو مواصلة إثر انقطاع.

ولهذا تعتبر الجملة الابتدائية[3] التي يفتتح بها النطق ابتداء نحو: محمد قائم أو المنقطعة

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لمحمد بن مالك، ص ٨٢٥، تحقيق عدنان الدوري، ط. العاني، بغداد.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني، ج ٢ ص ٥١.

(٣) من النحاة من يفرق بين الجملة الابتدائية والاستئنافية بتخصيص الأخيرة لما جاء في أثناء الكلام منقطعاً عما قبله لبداية كلام جديد.

عما قبلها نحو ــ مات عليّ ــ رحمه الله جملة مستأنفة.

وقد أشار ابن هشام[1] إلى أن الاستئناف قد يكون ظاهراً كما هو الشأن في معظمه، وقد يكون خفياً غير ظاهر نحو جملة: لا يسمعون من قوله تعالى: ﴿وحفظاً من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملأ الأعلى﴾.

فإن المتبادر إلى الذهن أن هذه الجملة صفة أو حال ــ وكلاهما كما يقول صاحب المغنى باطل إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ــ وإنما هي للاستئناف النحوي.

ومثل ذلك كذلك، قوله تعالى: ﴿إن العزة لله جميعاً﴾ بعد قوله: ﴿ولا يحزنك قولهم﴾ ــ فإن الجملة الأولى مستأنفة لكونها ليست من مقول المشار إليهم.

والاستئناف كذلك غرض من أغراض الواو في نحو قوله تعالى: ﴿لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء﴾ وفي قوله كذلك: ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم﴾ ــ في قراءة من رفع[2]. (ويذرهم).

وقد تكون الفاء للاستئناف في نحو قوله تعالى: ﴿فإنما يقول له كن فيكون﴾ ــ برفع يكون، أي: فهو يكون حينئذٍ[3].

* **التَّأْوِيل**: التأويل في اللغة التفسير وعليه قوله تعالى: ﴿ولما يأتهم تأويله﴾.

ومن معانيه أيضاً الرجوع إلى الشيء والصيرورة إليه، ولهذا يقصد به في الاصطلاح النحوي رد الفعل أو غيره مما يُسْبَق بموصول حرفي إلى مصدر يكون مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً أو بحسب ما يقتضيه موقعه في الجملة.

* **الْمُؤَوَّل**: هو كل مصدر غير صريح أي: أنه المصدر الذي يقع له التأويل، ويتم ذلك بسبك الفعل بالحرف المصدري، ومن أجل ذلك يسمى بالمصدر المؤول أو المنسبك (أنظر مادة سبك) فالقتال والاجتهاد والانطلاق مصادر صريحة، وتكون مؤولة إذا ما وقعت أفعالها بعد الحروف المصدرية، أو كانت الأسماء المشتقة منها أخباراً عن أن المفتوحة.

ولا يكون المصدر مؤولاً إلا مع الحروف المصدرية التي تدعى بالموصولات الحرفية كذلك[4] وهي أن وأنَّ وكي، وما، ولو ــ وأمثلة ذلك ما يلي:

١ ــ أن: وتوصل بالفعل ماضياً أو مضارعاً أو أمراً.

وذلك كقوله تعالى: ﴿لولا أن منّ الله علينا﴾ وقوله: ﴿ولولا أن ثبتناك﴾، وقوله: ﴿فأردت أن أعيبها﴾ وقوله: ﴿وأن تصوموا

---

(١) المغني لابن هشام، ج ٢ ص ٣٨٣.
(٢) المغني لابن هشام، ج ٢ ص ٣٥٩.
(٣) المغني لابن هشام، ج ١ ص ١٦٨.
(٤) جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، ج ٣ ص ٢٦٣.

خير لكم﴾ وكحكاية سيبويه: كتبت إليه بأن قم[1].

وفي كل هذه الشواهد يلاحظ أن ـ أنْ المصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر مؤول تقديره في الآيات الكريمة: ﴿لولا منَّ الله علينا ولولا ثبتنا لك ـ فأردت عيبها ـ ضيامكم خير لكم﴾ وفي مثال سيبويه: كتبت إليه بالقيام.

٢ ـ أن: مشددة النون ـ وتوصل باسمها وخبرها وذلك نحو: ﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا﴾ أي: إنزالنا.

٣ ـ كي: وهي بمنزلة أن ـ معنى وعملاً وذلك نحو: جئت لكي أكرمك، أي: لإكرامك، واجتهدت لكي أنجح ـ أي: للنجاح.

٤ ـ ما: الزمانية وغير الزمانية، فالأولى نحو قوله تعالى: ﴿ما دمت حياً﴾ أي: مدة دوامي حياً، ومنه قول الشاعر امرؤ القيس:

أجارتنا إن الخطوب تنوبُ
وإني مقيم ما أقام عسيب

أي: مدة إقامة عسيب، وأمثلة الثانية: ﴿عزيز عليه ما عنتم﴾ أي: عنتكم، وقوله كذلك: ﴿ليجزيك أجر ما سقيت له﴾ أي: أجر سقائك لنا.

٥ ـ لو: وهي بمنزلة أن معنى لا عملاً، وأكثر ما تقع بعد الفعلين ود أو يود، وقد تقع بدونهما، وأمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ودوا لو تدهن﴾ أي ودوا أدهانك، وقوله ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾ أي: يود أحدهم التعمير.

ومن أمثلتها بدون هذين الفعلين قول الشاعرة قتيلة بنت الحرث:

ما كان ضرك لو مننت وربما
منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

أي: ما كان ضرك منُّك.

وقول امرىء القيس:

تجاوزت أحراساً عليها ومعشراً
على حراصاً لو يُسِرُّون مقتلي

أي: حراصاً إسرار مقتلي.

ولعل أكثر النحاة لا يرون ورود لو المصدرية، ويذهبون في تأويل ما ورد مذاهب شتى يظهر فيها التكلف والإعمال.

وقد يشهد لمثبتي المصدرية كما يرى ابن هشام قراءة بعضهم ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾ بحذف النون من الفعل: يدهنوا.

ووجه ذلك عطفه على الفعل تدهن المسبوق بلو على معنى أن تدهن[2].

---

(١) المغني، ج ١ ص ٢٨.
(٢) المغني، ج ١ ص ٢٦٦.

باب الباء

* **الإبْتِدَاءُ**: تعرية الإسم عن العوامل اللفظية. للإسناد[1] وهو عامل من العوامل المعنوية التي تجلب الرفع لكل كلمة يبتدأ بها في جملة تامة بعد أن تتوافر فيها شروط الإبتداء ولا يقتصر هذا المعنى على التقديم اللفظي للمبتدأ به أو المخبر عنه، بل ينتظم كذلك المحكوم عليه أياً كان موقع لفظه في الجملة. فالإبتداء يتحقق في لفظ محمد من قولنا: محمد في الدار أو في الدار محمد، وهو بهذا عامل معنوي لا لفظي يجلب الرفع للمحكوم عليه بالخبر في أي موقع كان.

فالإبتداء سبب في رفع المبتدأ وهو أيضاً سبب في رفع الخبر كما يقول بعض النحاة، أو أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء والخبر مرفوع به وبالمبتدأ، أي: أن رفعه بعاملين أحدهما معنوي وهو الابتداء، والآخر لفظي وهو المبتدأ، ولعل أعدل ما ذهب إليه في هذا مذهب سيبويه القائل: إن المبتدأ مرفوع بالإبتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ فقط.

ومن إستعمالات لفظ: الإبتداء كذلك كونه معنىً من معاني «من» الجارة التي قد تفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية كقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلًا من المسجد الحرام﴾ وكقوله أيضاً: ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾.

وتسمى واو الحال أيضاً واو الإبتداء في مثل قولنا: جاء محمد والشمس طالعة. ومما جاء للإبتداء أيضاً اللام التي تسمي لام الإبتداء ــ وهي لام غير عاملة تفيد توكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال ــ وتدخل على المبتدأ نحو: لأنتم أشد رهبة وعلى خبر إن نحو إن ربي لسميع. وقد تدخل[2] على الماضي الجامد نحو: إن محمداً لعسى أن يقوم والماضي المقرون بقد، نحو: إن محمداً لقد قام، والماضي المتصرف المجرد من قد، نحو: علمت أن زيداً لقام.

وتسمى لام الإبتداء بالمزحلقة ــ انظر مادة (زحلق).

* **الْمُبْتَدَأُ**: هو إسم مرفوع يذكر غالباً في أول الجملة للدلالة على أن حكمًا سينسب إليه.

---

(١) كتاب التعريفات للجرجاني، ص ٤.

(٢) دخولها في هذه المواضع موضع خلاف بين النحاة.

وحكمه أن يتقدم على خبره، وقد يتأخر عنه لسبب ما، والأصل.

فيه أن يكون معرفة لتصح نسبة الحكم إلى معلوم كقولنا: محمد رسول الله، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ـ المسلم أخو المسلم.

وقد يأتي المبتدأ نكرة شريطة أن تفيد.

وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته:

ولا يجوز الإبتداء بالنكرة
ما لم تفد كعند زيد نمرة

وقد ذكر علماء النحو من مواضع النكرة المفيدة التي يجوز الإبتداء بها ما ينوف عن ثلاثين موضعاً يعود معظمها إلى الخصوص والعموم، ومنها:

١ ـ أن يتقدم عليها الخبر، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: في البيت رجل، عندك خادم.

٢ ـ أن تسبق بنفي، نحو: ما رجل عندنا.

٣ ـ أن توصف، نحو: شجرة مثمرة في بستاننا.

٤ ـ أن تكون عاملة، نحو: رغبة في الخير خير.

٥ ـ أن تكون مضافة، نحو: عمل خير يزين صاحبه.

٦ ـ أن تكون شرطاً، نحو: من يقم أقم معه.

٧ ـ أن تكون عامة، نحو: كلٌّ يموت.

٨ ـ أن يقصد بها التنويع، كقول امرىء القيس:

فأقبلت زحفاً على الركبتين
فثوب نسيت وثوب أجر

٩ ـ أن تكون دعاءً، نحو: ويل للمطففين.

١٠ ـ أن يكون فيها معنى التعجب، نحو: ما أحسن زيداً.

١١ ـ أن تكون مصغرة، نحو: رجيل عندنا.

١٢ ـ أن يقع قبلها واو الحال، نحو: جئت ورجل مقبل.

ويقسم النحاة المبتدأ إلى قسمين:

الأول ـ مبتدأ له خبر نحو: محمد قائم.

الثاني ـ مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر نحو: أقائم محمد: فكلمة: قائم مبتدأ ومحمد فاعل سد مسد الخبر.

ويشترط في هذا النوع أن يكون المبتدأ فيه وصفاً مسبوقاً بنفي أو إستفهام.

ومن شروط المبتدأ أن يطابق الخبر في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

فلا يجوز أن يقال: الرجلان قائم أو قائمون ـ كما لا يقال: فاطمة قادم أو علي نائمة لعدم التطابق المشار إليه.

* **الْبَدَاء**: ـ بدل البداء ـ وهو بدل

الإضراب ذاته ـ وقد سمي بالبداء لكون المتكلم قد قصد المبدل منه في البداية ثم بدا له أن يتحدث عن المبدل وذلك نحو: نجح محمد علي ـ فكل من البدل والمبدل منه مقصودان لدى المتكلم الذي أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الثاني الذي بدا له بعد حديثه عن الأول أن يتحدث عنه (أنظر مادة بدل).

* **الإِبْدَالُ:** الإبدال في اللغة هو إقامة شيء مقام آخر، وفي اللسان ـ أبدلت الشيء من الشيء وبدلته إذا أخذ مكانه، وهو عند أهل الصرف: وضع حرف مكان آخر، وهذا ما درج عليه شراح الألفية، وقد عرفه الرضي في الشافية بأنه: جعل حرف ليس عليلاً ولا همزة مكان حرف ليس منها[1].

ويلاحظ أن التعميم الذي ورد في التعريف الأول يشمل الحروف كلها صحيحها ومعتلها.

وعليه فإن الإبدال أعم من الإعلال فكل إعلال إبدال، وليس كل إبدال إعلالاً.

ولقد قرر النحاة والصرفيون أن الحروف التي تقع في مجال الإبدال تسعة حروف جمعوها في قولهم (هدأت موطيا) وفي ذلك يقول ابن مالك:

أحرف الابدال هدأت موطيا
فأبدل الهمزة من واو وياء

وإذا وقع الإبدال في غير هذه الحروف فإبدالها شاذ أو قليل كقولهم في اضطجع الطجع وفي أصيلان أصيلال[2].

وللإبدال باعتباره يشمل الحروف الصحيحة والمعتلة أربع صور هي:[3]

١ ـ إبدال صحيح من صحيح نحو: اصطبر وازدهى وأصلها اصتبر وازتهى.

٢ ـ إبدال صحيح من عليل نحو: تراث وتهمة حيث وضعت التاء فيهما مكان الواو في أولهما.

٣ ـ إبدال عليل من صحيح نحو: دينار وقيراط، وأصلهما دنّار وقرّاط.

٤ ـ إبدال عليل من عليل نحو: قال وباع وغزا وجرى وأصولها قَولَ وَبيعَ وغَزَوَ وجَرَيَ.

والإبدال في اللغة العربية نوعان: نوع يقصد به الإدغام ونوع مجرد.

فأما الأول فهو الذي يسبق عملية إدغام المثلين إدغاماً جائزاً أو واجباً مثل يخِصّمون في قراءة من فتح الخاء أو كسرها وأصل الكلمة: يختصمون، فالتاء والصاد إذا اجتمعا يكون إدغامهما وفي مثل هذا لا بد من إبدال التاء صاداً ثم إدغام المثلين.

(١) منجد الطالبين للاستاذ أحمد إبراهيم عمارة، ص ٣.
(٢) شرح ابن عقيل، ج ٢ ص ٤٢٨.
(٣) منجد الطالبين للأستاذ أحمد إبراهيم عمارة، ص ٥، ٦.

وأما الإبدال المجرد فهو الذي يقع بين الحروف التسعة التي ذكرناها مجموعة في قولهم: هدأت موطيا.

وقد يعرّف الابدال في الكلمة بإحدى الطرق التالية:

١ ـ الرجوع إلى المبدل منه في بعض تصاريف الكلمة.

٢ ـ قلة استعمال الكلمة التي فيها الإبدال كبدلية الياء من الباء في ثعالب وثعالى وأرانب وأراني ـ فالباء فيهما أصل والياء مبدلة لقلة استعمال كلمتها.

٣ ـ الاشتقاق مثل: تراث المشتق من ورث وارث وموروث.

٤ ـ إخراج الحرف المبدل للكلمة عن الأوزان العربية مثل هراق وهراح بإبدال الهمزة هاءً في الفعلين إذ لا يوجد وزن هفعل[1].

* **الْبَدَل**: هو التابع المقصود بالحكم أو بالنسبة بلا واسطة وهو أحد التوابع الخمسة التي تتبع ما قبلها في أمورٍ عديدة أهمها وجوه الإعراب من ناحية والإفراد والتثنية والجمع من ناحية أخرى.

ولقد تميز البدل عن بقية التوابع بأنه المقصود بنسبة الفعل في حين تعتبر كلها مكملة للمقصود بهذه النسبة، كما ميز كذلك بأنه خالٍ من أية واسطة لفظية تصله بمتبوعه كالعطف الذي لا يتم إلا بحروفه.

ولهذا التابع ركنان ـ أولهما المبدل منه وهو اللفظ السابق والمتبوع، وثانيهما البدل وهو اللفظ الثاني والتابع.

وللبدل أقسام أربعة هي:

١ ـ بدل الكل من الكل، ويسمى البدل المطابق ومثاله: أكرمت أخاك محمداً (انظر مادة مطابق).

٢ ـ بدل البعض من الكل ومثاله: قرأت الكتاب نصفه.

٣ ـ بدل الاشتمال ومثاله: أعجبني خالد علمه، وعرفت محمداً حقه.

٤ ـ البدل المباين وهو نوعان: بدل الإضراب ـ وهو ما يقصد فيه هو ومتبوعه، ويسمى بدل بداء ومثاله: نجح محمد عليّ، إذا أردت أن تخبر عن نجاح محمد ثم بدا لك أن تخبر كذلك عن نجاح علي (أنظر مادة بَداء)، والثاني بدل الغلط وهو ما لا يقصد فيه المتبوع بل يقصد البدل فقط ويسمى بدل غلط أو نسيان ـ وهذا النوع لا يكون في قرآن أو شعر أو كلام مستقيم، وإنما يأتي في لفظ الناس أو الغالط وذلك نحو رأيت زيداً داره[2] إذا أردت أولاً أن تخبر بأنك رأيت داره فغلطت بذكر الرجل ثم أتيت بلفظ البدل

(١) منجد الطالبين للاستاذ أحمد إبراهيم عمارة، ص ١٦.
(٢) المقتضب للمبرد، ج ٤ ص ٢٩٧، تحقيق عبد الخالق عضيمة.

الذي يزيل الغلط السابق وهو لفظ داره الذي يعرب بدل غلط.

وقد سمي البدل تابعاً لأنه يتبع المبدل منه في إعرابه سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، كما يتبعه في الإفراد والتثنية والجمع. وأما عن تبعية التأنيث والتذكير والتعريف والتنكير فهي لا تتحقق في كل الحالات، فربما لا يتبع البدل المبدل منه في بدلي الإشتمال والغلط حيث يقال: أعجبني هند أدبها فلفظ هند مؤنث والبدل منه مذكر كما يقال: رأيت زيداً داره، فتبدل الدار وهي مؤنثة من زيد وهو مذكر بدل إشتمال، وتبدل النكرة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿كلا لئن لم ينته لنسفعاً بالناصية ـ ناصية كاذبة ـ﴾ فناصية بدل من الناصية، وتبدل المعرفة من النكرة كما في قوله تعالى: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله﴾، فهذا بدل معرفة من نكرة.

والبدل كذلك معنى من معاني الباء ومن الجارتين وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾ أي: بدل الآخر وكقول الرسول الأعظم: «ما يسرني بها حمر النعم».

* **التَّبْرِئَة**: تسمية للا النافية للجنس وقد سميت بذلك لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن التلبس بالخبر[1].

وقد نص ابن هشام في المغني على تسمية لا النافية للجنس بلا التبرئة إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وذلك نحو: لا صاحب جود ممقوت (أنظر مادة جنس).

* **الْبَارِز**: وصف مأخوذ من البروز ـ أطلق على الضمير الظاهر غير المستتر، إذ أن الضمائر بعامة تنقسم إلى قسمين: ظاهرة ومضمرة، والفرق بينهما أن الظاهرة ما كان لها صورة في اللفظ والمضمرة ما لم يكن لها صورة، بل تكون مختفية في الأفعال وما في قوتها من الأسماء.

وتنقسم الضمائر البارزة إلى قسمين: ضمائر متصلة ومنفصلة، ومن الضمائر البارزة ـ أنت ـ أنتما ـ أنتم ـ هو ـ هما ـ هم ـ التاء والياء والنون (أنظر مادة ضمير).

* **الْبَصْرِيُّون**: هم علماء البصرة النحويون الذين ينسب إليهم المذهب البصري في اللغة ـ وقد كانوا أول من تكلم في النحو كعلم وقاعدة، كما كان مذهبهم أول المذاهب النحوية التي أسهمت في بناء صرح النحو عالياً وشامخاً.

وقد قيل عنهم إنهم قد سبقوا الكوفيين في صناعة النحو بما يقرب من مائة عام كانت الكوفة خلالها منشغلة بعلم الحديث وتدوين الأخبار.

ولقد كان لموقع البصرة الجغرافي أثر كبير في ارتياد العرب الأقحاح لها مما جعلهم يتخذون منها مستقراً ومقاماً، وهذا ما أهل أهلها لتدوين النحو والاشتغال به، يضاف إلى ذلك

(١) حاشية الصبان، ج ٢ ص ٢، ط. الحلبي.

وجود سوق المربد فيها، وهو سوق كان أهل البادية يفدون إليه، ويزجون فيها بضائعهم من شعر وأدب وفصاحة.

وهذا ما جعل من البصريين علماء أفذاذاً، ومن المذهب البصري مذهباً قوياً.

ولقد شهر عن البصريين أنهم كانوا يحرصون على إستقاء اللغة من منابعها، وكانوا يتحرزون عن أخذها من الأعراب الذين وفدوا إلى الحاضرة اعتقاداً منهم بأن اللحن قد سرى إلى ألسنتهم ولم يعودوا أهل ثقة مطلقة في أخذ اللغة عنهم.

ولهذا كانوا هم أول من ابتدع الرحلة إلى الصحراء ومشافهة الأعراب فيها، والإقامة بينهم سنين طويلة، وكان ممن رحلوا مثل هذه الرحلات من رجال الطبقة الثالثة أمثال الخليل ويونس والأصمعي (أنظر مادة مذهب).

وللبصريين طبقات سبع هي[1]:

١ ــ الأولى ومن رجالها مضر بن عاصم وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز، وعنبسة الفيل، وأبو الأسود الدؤلي.

٢ ــ الثانية: ومن رجالها عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وعيسى بن عمر.

٣ ــ الثالثة: ومن رجالها الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب.

٤ ــ الرابعة: ومن رجالها سيبويه واليزيدي والأصمعي.

٥ ــ الخامسة: ومن رجالها محمد بن المستنير المعروف بقطرب والأخفش الأوسط.

٦ ــ السادسة ومن رجالها صالح بن إسحق المعروف بالجرمي، وعبد الله بن محمد المعروف بالتوَّزي والمازني والسجستاني.

٧ ــ السابعة: ومن رجالها المبرد. وقد كان للبصريين مناظرات ومساجلات كثيرة مع غيرهم من رجال المذاهب الأخرى كان لهم فيها قصب السبق والقدح المعلى.

ولما كان عليه البصريون من دقة في نقل اللغة وتدوينها لقى مذهبهم قبولاً واسعاً في مختلف الأمصار والأقطار. وسنورد الأسباب التي جعلتهم يتصدرون في صدد الحديث عن المذاهب النحوية (أنظر مادة مذهب).

* **الْبَطْح**: هو الإمالة عينها وهو إسم من أسمائها (أنظر مادة إمالة).

وقد سميت الإمالة بهذا الإسم لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر وإمالتها إليه.

* **الإِبْطَالُ**: مصدر الفعل أبطل، ويقال: أبطلت الشيء أي عطلته وجعلته يذهب خسراً وضياعاً.

وفي الإصطلاح هو إسقاط الحكم وإلغاؤه، ومن استعمال هذا التعبير ما يلي:

١ ــ إذا زيدت إن بعد ما بطل عملها ورفع بعدها الخبر على أنه خبر لمبتدأ، وليس

(١) نشأة النحو للطنطاوي، ص ٤٨.

خبراً لها ــ نحو: ما إن محمد قائم، ولا يقال(١) ما إن محمد قائمًا.

٢ ــ يبطل عمل ما فيما بعدها إذا تقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور نحو: ما طعامك زيد آكل ــ وأما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلا يبطل عملها نحو: ما عندك زيد مقيمًا ونحو: ما بي أنت معنيا.

٣ ــ إذا تكررت ما بطل عملها نحو: ما ما زيد قائم لأن الأولى نافية والثانية نافية، ونفي النفي إثبات وأجاز بعضهم إعمالها.

٤ ــ إذا أبدل من خبرها موجب بطل عملها نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به.

وقد استعمل تعبير الإبطال كذلك في إن وأخواتها عند اتصال «ما» بهن، وفي ذلك يقول ابن مالك:

ووصل ما بذي الحروف مبطل
إعمالها وقد يبقى العمل

والمعنى: أنه إذا اتصلت ما غير الموصولة بإن وأخواتها ما عدا ليت(٢) كفتها عن العمل وجوباً.

ويبدو أن الإلغاء والإهمال والكف والإبطال ألفاظ مترادفة تعني شيئاً واحداً وهو ما قدمناه من إفادة سقوط الحكم وإزالته. (أنظر مادة الكف والإلغاء).

والإبطال كذلك نوع من أنواع الإضراب في العطف ــ يسمى الإضراب الإبطالي أو إضراب الإبطال (أنظر مادة إضراب).

* **الْبَعْضُ**: بعض الشيء في اللغة الطائفة أو الجزء منه وفي دخول أل على بعض وكل خلاف بين النحويين ــ فمنهم من يجيز إدخال أل عليهما، فيقول البعض والكل، ومنهم من يمنع ذلك، وفي جوازه يقول الأزهري: النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل، وإن أباه الأصمعي وفي منعه يقول أبو حاتم: ولا تقول العرب الكل ولا البعض، وقد استعمله الناس فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب، وكان الأصمعي ينكر ذلك كل الإنكار ويقول: الألف واللام لا يدخلان في بعض وكل لأنهما معرفة بغير ألف ولام (أنظر لسان العرب في مادة بعض).

وقد استعمل لفظ البعض في بحث البدل حيث ذكر أن من أقسامه: بدل البعض من الكل وهو أن يكون المبدل منه كلًا والبدل بعضاً منه، مثل: أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه وأعجبني الحديقة أشجارها.

---

(١) يجيز بعض النحاة هذا استدلالاً بقول الشاعر:
بني غدانة ما أن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف

(٢) يجوز إعمالها وإهمالها ــ ومثل هذا الجواز قد رآه الأخفش والكسائي في بقية الحروف فقد حكيا: إنما زيداً قائم.

وقد يقال في «من» الجارة أنها دلت على البعض بمعنى التبعيض[١].

* **التَّبْعِيضُ**: أحد المعاني التي تأتي لها: من الجارة، فقد ورد في المقتضب للمبرد قوله: أما من فمعناها ابتداء الغاية وتكون للتبعيض[٢] وذلك كقوله تعالى: ﴿منهم من كلم الله﴾ وقوله كذلك: ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ ومثل قولنا: أكلت من طعامه وعلامة مجيء من لهذا المعنى: إمكان سد «بعض» مسدها كأن يقال مثلاً في غير القرآن الكريم: بعضهم من كلم الله ــ وفي المثال: أكلت بعض طعامه، ويدل على هذا قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا بعض ما تحبون﴾ بوضع كلمة بعض بدل من ــ وهذه علامة على كون معناها يحمل معنى التبعيض كما تقدم.

وقد يعني التبعيض عدم الإحاطة بعدة الموصوفين مما يترتب عليه رفع الصفة وقطعها عن الموصوف، وذلك في مثل قولهم: مررت بثلاثة رجال قائم وقاعد ــ برفع الصفتين فقط ولا يجوز اتباعهما لرجال لأنه لم يؤت على عدتهم. والتقدير: منهم كذا ومنهم كذا.

وإذا قيل مررت بثلاثة قائم وقاعد ونائم صلح التبعيض أي الرفع والنصب كما صلح الجر على النعت، وإن لم تأت عليها لم يكن إلا التبعيض[٣].

* **الْبَغْدَادِيّ**: المذهب ــ وهو أحد المذاهب النحوية، ظهر في بغداد واعتمد على الأخذ من المذهبين البصري والكوفي (أنظر مادة مذهب).

والبغدادي كذلك هو عبد القادر بن عمر البغدادي الأديب اللغوي النحوي المحقق ــ صاحب الخزانة التي تعتبر من أعظم مراجع اللغة والنحو والأدب.

ولهذا الرجل باع طويل في علم النحو، وهو زيادة على ما أورده في خزانته من شروح لشواهد الرضي على الكافية وما سطره من نقول وآراء فردية ومذهبية قد شرح كذلك أبيات المغني لابن هشام، كما شرح التحفة الوردية في النحو لابن الوردي وشواهد شرح الكافية للرضي الاستراباذي.

* **الْبَغْدَادِيُّوْن**: هم رجال المذهب البغدادي، الذين أسسوه على الجمع بين مذهبي الكوفة والبصرة فقد كان فيهم من ينزع إلى آراء البصريين ومن ينزع إلى آراء الكوفيين، وفيهم من جمع بين النزعتين.

وعلى هذا لم تكن للبغداديين شخصية مذهبية مستقلة كما كان للبصريين والكوفيين.

ومن العلماء البغداديين الذيناشتغلوا بالنحو وألفوا فيه وبرعوا:

---

(١) المقتضب، ج ٤ ص ١٣٧.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) المقتضب للمبرد، ج ٤ ص ٢٩٢، تحقيق عبد الخالق عضيمة.

١ ـ الفارسي: وهو أبو علي الحسن بن أحمد ولد في فارس وتلقى العلم في بغداد.

٢ ـ ابن كيسان: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان من أشهر نحاة بغداد، بل هو أول أئمتها(١). وقد تتلمذ في النحو واللغة على المبرد وثعلب، وهو بهذا كان يحفظ المذهبين الكوفي والبصري(٢).

٣ ـ السيرافي: هو أبو الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي(٣)، فارسي المولد، بغدادي النشأة، وكان يميل تارة إلى البصريين وتارة إلى الكوفيين.

٤ ـ ابن الأنباري: هو كمال الدين الأنباري صاحب كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف تلقى العلم في بغداد على ابن الشجري والجواليقي(٤) وتوفي في بغداد عام ٥٧٧هـ.

٥ ـ الزمخشري: هو أبو القاسم جار الله الزمخشري صاحب الكشاف في التفسير، وصاحب الآراء النحوية التي تكاد تجعل للنحو البغدادي شخصية مميزة.

* **الْمُبَالَغَة**: لفظ يقصد به التكثير ويطلق على الأبنية أو الصيغ التي تفيد التنصيص على التكثير في حدث إسم الفاعل كما أو كيفاً أي أنها محولة عن إسم الفاعل لجعله مفيداً للزيادة في معناه بعد أن يكون محتملاً لها وللقلة.

وتصاغ أبنية المبالغة من الفعل الثلاثي المتعدي غالباً، ولها صيغ مشهورة وغير مشهورة. فأما المشهورة فهي خمس:

١ ـ صيغة فعَّال نحو ضراب(٥)، أي: كثير الضرب.

٢ ـ مِفعال نحو مكسار، أي: كثير الكسر.

٣ ـ فَعُول، نحو: كَتوم أي: كثير الكتمان.

٤ ـ فَعِيل نحو: سميع ـ كثير السمع.

٥ ـ فَعِل نحو حذر، أي: كثير الحذر.

وتعتبر الصيغ الثلاث الأولى أشهر هذه الصيغ وأكثرها استعمالاً. وقد تصاغ هذه الأوزان من الفعل الرباعي «أفعل» ـ وتفيد في هذه الحالة مبالغة إسم الفاعل مُفْعِل فيقال: دراك من أدرك وحساس من أحسَّ ومعطاء من أعطى.

وأما غير المشهورة من الصيغ فهي كثيرة، ومنها: فاعول نحو فاروق وفعِّيل نحو سكِّيت ومفعيل نحو معطير، وفُعَلَة نحو همزة ولمزة

---

(١) معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ج ٧ ص ١٤.

(٢) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ص ٢٤٨.

(٣) نشأة النحو للطنطاوي، ص ١٠٣.

(٤) معجم الأدباء، ج ٨ ص ١٤٥.

(٥) قد تأتي هذه الصيغة للنسبة، وذلك لاستحالة المبالغة وذلك في قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾.

وفعَّال وفُعَال بتشديد العين أو تخفيفها نحو قوله تعالى: ﴿ومكروا مكراً كبارا﴾.

وتعمل صيغ المبالغة عمل أفعالها، فتحتمل فاعلاً ومفعولاً في بعضها فالصيغ فعال وفعول ومفعال لا خلاف في تعديها إلى المفعول به ومن أمثلة ذلك قول أبي طالب:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها
إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

وقول القلاح بن حزن بن جناب:

أخا الحربِ لباساً إليها جلالها
وليس بولاج الخوالف أعقلا

ونحو: إنه لمنحار بوائكها.

وأما صيغتا فعيل وفعِل فسيبويه يعملها[1] ويستدل للأولى بقول ساعدة بن جؤية:

حتى شآها كليل موهناً عمل
باتت طراباً وباتَ الليل لم ينم

باعمال كليل في «موهناً».

واستدل للثانية بقول أبي يحيى اللاحقي:

حذر أموراً لا تضير وآمن
ما ليس منجيه من الأقدار

بإعمال «حذر» في أموراً.

وقد اختلف الصرفيون في قياسية هذه الصيغ كلها، ولكن المجمع اللغوي قد اعترف بقياسية «فعال» مطلقاً حيث ورد في قراره (يصاغ فعال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي).

* **التَّبْلِيغ**: غرض من أغراض اللام الجارة التي تفيد التبليغ والإيصال، وقد ذكرها ابن مالك وبها قال في قوله تعالى: ﴿فقولا له قولاً لينا﴾.

وقوله كذلك: ﴿وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾.

* **الْبِنَاء**: هو لزوم الكلمة حالة واحدة من الشكل لا تتغير بتغير العامل مطلقاً ونقيضه الإعراب الذي يعني تغير الكلمة بحسب العامل الذي يسبقها، وقد اختلف في السبب الذي يجلب البناء للكلمة.

فمن النحاة من علله في الإسم لشبهه للفعل المبني في معناه كشبه نزال لا نزل وهيهات لبعد ومنهم من علله بشبه الإسم للحرف وفي ذلك يقول ابن مالك:

والإسم منه معرب ومبني
لشبه من الحروف مدني

وذلك كأن يشبهه في وضعه ـ نحو التاء المتحركة التي تشبه الحرف الواحد في عدته، أو أن يشبهه في معناه كشبه متى لهمزة الاستفهام، أو أن يشبهه في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل كأسماء الأفعال مثل دراك وشبهها للفعل أدرك، أو أن يشبهه في الافتقار اللازم كافتقار إسم الموصول إلى الصلة.

---

(١) يرى المبرد أن البيت الأول ليس بحجة لأن موهنا ظرف وليس بمفعول. ويقول في الثاني إنه موضوع محدث.
(٢) تصريف الأسماء للطنطاوي، ص ٩٠، نقلاً عن مجلة «المجمع اللغوي»، ج ٢ ص ٣٥.

وفي هذا الشبه يقول سيبويه: إن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف.

وذكر بعض النحاة أن من أسباب البناء عدم التركيب، كما قال آخرون: إن اجتماع ثلاثة أسباب من موانع الصرف في الإسم الواحد سبب في بنائه، ومثلوا لذلك بحذام وقطام إذا اجتمعت فيهما أسباب ثلاثة تمنعهما من الصرف هي: العلمية والتأنيث والعدل.

والذي عليه أكثر النحاة هو أن البناء مسبب عن شبه الإسم بالحرف، وهذا رأي حذاق النحويين.

* **المَبْنِيّ**: هو خلاف المعرب، وهو وصف للكلمة التي تلازم حالة واحدة، ولا يتغير آخرها بتغير العامل السابق لها، وهي بذلك تشبه البيت المبني الذي لا يتحرك.

وقد يكون المبني حرفاً أو إسماً أو فعلاً، وأما الحروف فكلها مبنية بلا استثناء ولعل ضمورها وقلة حروفها سبب في ذلك إذ أنها لا تحتمل تعاور الحركات عليها فتلزم حالة واحدة فقط.

وأما الأسماء فمنها ما هو معرب ومنها ما هو مبني ــ والمبنيات الإسمية ستة، هي: المضمرات وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة وأسماء الأفعال والأسماء الموصولة. وأما الأفعال فلا يبنى منها بناءً مطلقاً إلا الفعلان الماضي وكذلك الأمر على الراجح(١).

وأما المضارع فالأصل فيه أن يكون معرباً، وقد يطرأ له البناء إذا ما اتصلت به نونا التوكيد أو نون النسوة.

ويرى البصريون أن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال، فالأصل في الفعل عندهم أن يكون مبنياً وذهب الكوفيون إلى خلاف هذا ورأوا أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال وما يراه البصريون هو الصحيح(٢).

* **البُنْيَة**: بنية الكلمة وبناؤها ومبناها ألفاظ مترادفة، تعني كلها ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله، فللحرف مبناه وبنيته وبناؤه وللإسم والفعل كذلك.

ولعل المقصود من هذا التعبير هو عدة الحروف مع الهيئة التي تكون عليها. فبنية الفعل «نزل» تعني حروفه التي يتكون منها، والهيئة التي تنتظم هذه الحروف من حركة أو سكون.

ويظل للكلمة الواحدة معناها الذي وضعت من أجله حتى إذا ما زيد في بنيتها أو مبناها، أو نقص منهما تغير معناها ومدلولها أو زاد مفهومها وما ترمي إليه.

---

(١) قد يستثنى من أسماء الإشارة هذان وهاتان ومن الموصولة اللذان واللتان ــ ومن أسماء الاستفهام أي. وفيما يتعلق بفعل الأمر فإن البصريين يرون بناءه ويرى الكوفيون إعرابه والبناء أرجح.

(٢) شرح ابن عقيل، ج ١ ص ٣٤.

فكلمة غفر تدل على وقوع الغفران فإذا ما زيد عليها همزة وسين وتاء وصارت استغفر كان معناها طلب المغفرة، وكلمة رجل تفيد صيغة التكبير وإذا ما أصبحت بنية الكلمة رجيلاً بالتصغير أفادت معنى جديداً يعنيه مراد المتكلم.

وربما لا يتحول معنى الكلمة بالزيادة إلى مفهوم آخر، ولكن الزيادة في المبنى قد تكسبه زيادة في المعنى نحو ازرق وزرقم وحلا واحلولى فكلمة زرقم تفيد زيادة الزرقة وكلمة احلولى تفيد زيادة الحلاوة.

* **الْبَاب**: يطلق في اللغة على مدخل الدار، وثغرها، كما يطلق في الحدود والحساب على الغاية، وقد حكى سيبويه: بينت له حسابه باباً باباً، ولقد استعمل هذا اللفظ في المراجع العربية والمؤلفات الحديثة في الدلالة على جزء من موضوعات المصنف أو الكتاب. وأطلق أيضاً في المعاجم اللغوية على حروف الهجاء، وما ينضم إليها من حروف أخرى يكون مجموعها كلها كلمة واحدة أو لفظاً واحداً، كأن يقال: باب الهمزة أو الكاف وما يليهما، أو يقال: باب الهمزة فصل الدال وما بينهما.

وأما في المراجع النحوية فقد أطلق لفظ الباب على موضوعات النحو، فقيل: باب المعرب والمبني وباب الفاعل وباب المفعول به وباب الحال وباب الإضافة وباب الاستثناء.

ويبدو أن إطلاق لفظ الباب على مثل هذه الموضوعات من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل فباب الدار ليس هو الدار وإنما هو جزء هام فيها يولج منه إلى بقية الأجزاء والأركان. فإذا قيل مثلاً: باب التمييز، فإن المقصود بذلك تعريف بالموضوع كما يعرف الدار ببابها.

وقد يكون معنى الغاية الذي حكاه سيبويه أكثر علاقة بلفظ الباب المستعمل في مراجع اللغة والنحو. وذلك على معنى أن باب «الحال» مثلاً يحتوي على غاية ما في هذا الموضوع مما يتعلق ببحث الحال، ويجمع الباب على أبواب وبيبان، وقد يجمع على أبوبة جمعاً نادراً، ومنه قول ابن مقبل:

هتّاك أخبية ولاج أبوبة
يخلط بالبر منه الجد واللينا

وذكر صاحب اللسان أن هذا الجمع للازدواج مع لفظ أخبية وأنه جمع غير جائز في كل مفرد على وزن فَعَل نحو باب.

* **الإِبْهَامُ**: مصدر الفعل أبهم بمعنى اشتبه الأمر ولم يتضح، وهو من المعاني التي تأتي لها أو العاطفة وما الموصولة.

فقد ورد أن أو تأتي لمعانٍ عديدة أنهاها ابن هشام إلى اثني عشر منها الإبهام على السامع نحو قوله تعالى: ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾ ونحو: جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالماً بالجائي منهما ولكنك تقصد الإبهام على السامع.

ويقع الإبهام كذلك في ما الموصولة الموضوعة لغير العاقل، وتستعمل حينئذٍ للعاقل لانبهام مفهومها وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محررا﴾ فانبهام ذكورته وأنوثته

لا يخرجه عن كونه عاقلاً، ومع هذا فقد استعملت له ما الموضوعة لغير العاقل حملاً للجنين على ما لا يعقل للحوقه بالجماد(١).

والإبهام كذلك من أغراض النعت نحو: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها.

وقد يكون الإبهام من مقاصد البلغاء ولذلك أجازوا الابتداء بالنكرة المبهمة التي يقصد المتكلم بها أن يبهم لا أن يبين.

* **المُبْهَم**: هو الإسم الذي يتصف بالإبهام، والأسماء كما هو معلوم ثلاثة: إسم ظاهر، ومضمر وإسم لا ظاهر ولا مضمر. وهذا هو المبهم.

ويقصد بالمبهم إسم الإشارة(٢) لأنه لا يخص شيئاً دون شيء فإذا قيل مثلاً: هذا دون تعيين المشار إليه فإن الإشارة هنا تظل مبهمة إذ يمكن إطلاقها على باب أو رجل أو سور أو غلام أو سيف.

ويظل إسم الإشارة مبهمًا حتى يذكر المشار إليه ويعين في الجملة، وإلا بقي الإبهام ملازماً للفظ، وهذا بعكس قسيميه الظاهر والضمير فإن كلاً منهما بعين المراد منه بلفظه دون زيادة تعيين.

وقد يراد بالمبهم كذلك الإسم الموصول بعامة(٣).

ويطلق هذا الوصف كذلك على الظرف غير المختص نحو نحو يوماً وشهراً من قولنا: صمت يوماً وانتظرته شهراً(٤) والمبهمة وصف للنكرة الواقعة مبتدأ، وإبهام هذه النكرة سوغ الابتداء بها(٥) كقول امرىء القيس(٦):

مرسعة بين أرساغه
به عسم يبتغي ارنبا

* **الْبَيَانُ**: عطف البيان ــ وهو أحد التوابع الخمسة، وقد عرفه النحاة بأنه التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله.

وعطف البيان تابع يتردد بين تابعين، هما: النعت والبدل، ولذلك فهو يشتبه بهما إلى حد كبير وفي مسائل كثيرة، فهو لكونه يشبه النعت فإنه يجب أن يوافق متبوعه في الإعراب والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ومثل هذه الموافقة المطلقة لم تشترط في غير النعت وعطف البيان.

وأما شبهه بالبدل فيجعل كل ما جاء منه بدلاً إلا مسألتين يتعين فيهما كون التابع عطف بيان ــ وهما:

---

(١) تكملة الأستاذ محي الدين عبد الحميد لشرح ابن عقيل، ج ١ ص ١٢٩.
(٢) المقتضب للمبرد، ج ٣ ص ١٨٦.
(٣) المقتضب، ج ٣ ص ١٩٧.
(٤) عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٤١٢، ط. العاني، بغداد، لجمال الدين محمد بن مالك.
(٥) اللمع لابن جني، تحقيق فايز فارس، ص ٥٦.
(٦) اختلف في قائله، ولكن المؤكد أنه منسوب لشاعر اسمه أمرؤ القيس.

١ ــ أن يكون التابع مفرداً معرفة ومعرباً والمتبوع منادى، نحو: يا غلام يعمرا. فيعمراً عطف بيان، ولا يصح إعرابه بدلاً لأنه لو كان كذلك لقيل يا يعمرُ بالضم، إذ البدل على نية إحلال الثاني محل الأول.

٢ ــ أن يكون التابع خالياً من أل والمتبوع بأل، وقد أضيفت إليه صفة بأل كقول المرار الأسدي:

أنا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا

فكلمة بشر عطف بيان، ولا يجوز إعرابه بدلاً، إذ لا يصح أن يكون التقدير: أنا ابن التارك بشر وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وصالحاً لبدلية يرى
في غير نحو يا غلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكري
وليس أن يبدل بالمرضي

ولقد وضع ابن هشام ضابطاً يتعين بموجبه أن يكون التابع عطف بيان لا بدلاً وهو أمران:

ــ أن يكون التابع غير مستغنى عنه.

ــ أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع كلفظ يعمرا الذي تقدم، وأما ما لا يستغنى عنه فهو إذا ما كان التابع مشتملاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقع خبراً وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ نحو: علي سافر بكر أخوه فلفظ أخوه عطف بيان لا بدل وعلى العموم فإن وضوح التابع أكثر من المتبوع يرجح إعرابه عطف بيان لا بدلاً وذلك نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، أو جاء أبو محمد خالد.

فإن مما لو شك فيه أن عمر وخالداً وهما علمان أكثر وضوحاً من متبوعيهما وهما كنيتان.

وقد سمي هذا التابع عطف بيان لأن العطف في اللغة هو الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، والمتكلم في عطف البيان قد رجع إلى الأول من الثاني فأوضحه به.

والبيان كذلك: بيان الجنس وهو أحد معاني من الجارة كقوله تعالى: ﴿يحلون فيها من أساور من ذهب، ويلبسون ثياباً خضراً من سندس واستبرق﴾ وكقولنا كذلك: هذا خاتم من حديد وباب من خشب[1].

* **التَّبْيِيْن**: لفظ يرادف بيان الجنس وعليه يكون التبيين معنى من معاني من الجارة يقصد به تبيين الجنس.

والتبيين كذلك معنى من معاني اللام الجارة، وهو على ثلاثة أقسام:

ــ تبيين المفعول من الفاعل، وقد ضبطه ابن هشام بوقوع اللام بعد فعل تعجب أو إسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً كقولك: ما أبغضني أو ما أحبني لفلان، أي: أنني شديد البغض أو الحب للإسم الواقع بعد اللام.

(١) أنكر قوم مجيئها لبيان الجنس وقالوا عنها من الآية الأولى إنها للابتداء، وفي الثانية للتبعيض.

ـ تبيين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية مثل: سقياً لزيد وجدعاً له.

ـ تبيين فاعليه غير ملتبسة بمفعولية، نحو: تباً لزيد أو ويحاً له.

والتبيين أيضاً: إسم للتمييز، وقد أطلق عليه هذا الإسم لأنه يبين ما قبله من إجمال (أنظر مادة ميز).

* **المُبَيِّن**: إسم آخر يطلق على التمييز ولقد تقدم السبب في تسميته بهذا الإسم (أنظر معنى التبيين ومادة تمييز).

* **المُبَيَّن**: هو اللفظ المميز والذي يحتاج إلى إيضاح لنسبته وللمقصود منه (أنظر مادة ميز).

* **المُبَيِّنَة**: المبينة هي الحال التي لا يستفاد معناها بدونها، وهي الحال المؤسسة كذلك، وهذه الحال لا تكون مؤكدة لفعلها مثل تبسم ضاحكاً أو لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾ ولا تكون كذلك مؤكدة لمضمون الجملة نحو: زيد أبوك عطوفاً (أنظر مادة أسس).

باب التاء

* **التَّابِعُ**: لمتابع في اللغة هو التالي، والجمع تبع وتبّاع وتَبَعه ويقال: تبعت الشيء تبوعاً أي: سرت في أثره.

وفي الإصطلاح يطلق على مجموعة من الأسماء تلازم ما قبلها ولا تنفك عنه وتتبعه في أمور كثيرة.

والتابع الإصطلاحي يجمع على توابع والتوابع هي: النعت والعطف بنوعيه البيان والنسق وكذلك البدل والتوكيد.

وتشترك التوابع كلها في تبعيتها لمتبوعاتا في حالات الإعراب الثلاث الرفع والنصب والجر، ولكنها تختلف في تبعيتها لما قبلها في الأمور الأخرى كالتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتبعية النعت الرافع للضمير تقع في أربعة أمور من عشرة هي: واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، فيقال: حضر الرجل الشاعرُ برفع النعت وإفراده وتذكيره وتعريفه. كما يقال: رأيت رجلاً شاعراً بنصب النعت وإفراده وتنكيره وتذكيرهه.

ويقال: أكرم الخليفة المرأة الشاعرة بنصب الشاعرة وتعريفها وتأنيثها وإفرادها، ويقال: هذان قصران عاليان برفع الصفة «عاليان» وتذكيرها وتثنيتها وتنكيرها.

وأما تبعية النعت الرافع للإسم الظاهر فتقع في اثنين من خمسة هما أحد وجوه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.

وأما الأحوال الأخرى من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع فحكم النعت فيها حكم الفعل الذي يؤنث لمرفوعه المؤنث ويذكر لمرفوعه المذكر، كما أنه يفرد إذا ما أسند إلى مفرد أو مثنى أو جمع فيقال: هذا رجل جميل وجهه، وجميلة ملابسه كما يقال: هذا رجل جَمُلَ وجهه وجملت ملابسه ويقال أيضاً: هذا رجل فصيح أخوه وفصيح أخواه وفصيح أخوته كما يقال: فصح أخوه وفصح أخواه وفصح أخوته، وبذلك تختفي تبعية النعت لما قبله، ويتجه إلى مطابقة الفعل في حكمه مع مرفوعه. (أنظر مادة وصف أو مادة نعت).

وأما تبعية المعطوف للمعطوف عليه فلا تتحقق مطلقاً إلا في الوجوه الإعرابية فيقال: حضر محمد وعلي ورأيت محمداً وعلياً ومررت بمحمدٍ وعلي: وفي غير ذلك يعطف المفرد على المثنى والجمع على المفرد والمثنى كما

يعطف المذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر وتعطف المعرفة على النكرة والنكرة على المعرفة.

وتبعية التوكيد للفظ المؤكد تتحقق في الإعراب والإفراد والجمع وكذلك التذكير والتأنيث.

وأما التنكير والتعريف فقد اختلف في توكيد النكرة بالمعرفة حيث منعه البصريون وأجازه الكوفيون في النكرة المحدودة كقولنا: صمت شهراً كله.

وأما البدل وعطف البيان فتتحقق فيهما التبعية في الاعراب مطلقاً وكذلك في التذكير والتأنيث. وأما من حيث الإفراد والتثنية والجمع فقد يقع شيء منها في بدل الإشتمال بالذات كأن يقال مثلاً أعجبني محمد أخلاقه وسرتني البلد نساؤها، كما أن التغاير قد يقع كذلك بين البدل والمبدل منه والمعطوف عطف بيان وذلك في مجالي التعريف والتنكير فيقال يا غلام يعمرا: فيعمرا علم وهو معرفة ـ عطف، عطف بيان على غلام وهو نكرة.

وقد ورد كذلك إبدال قتال من الشهر الحرام بدل إشتمال في قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾.

* **التَّابِعَة**: وصف يطلق على الجملة تتبع جملة أخرى لها محل من الإعراب أو ليس لها محل منه وفي الحالين تأخذ التابعة حكم الجملة المتبوعة نحو: إن الله يحيي ويميت ونحو: يرزق الله من يشاء من عباده ويمنع من يشاء.

فجملة يميت في الأولى تابعة لجملة يحيي في كونها خبراً لـ «ان» في محل رفع وجملة: يمنع من يشاء لا محل لها من الإعراب لأنها تابعة لجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب كذلك.

* **الإِتْبَاع**: يطلق على الأمور التالية:

١ ـ إتباع الصفة للموصوف والعطف للمعطوف والتوكيد للمؤكد والبدل للمبدل وعطف البيان للمبين في أمور كثيرة أهمها وجوه الإعراب (أنظر التوابع).

٢ ـ وفي النداء فتح آخر العلم إذا كان منادى موصوفاً بابن المضاف إلى علم، وذلك إتباعاً له للحركة الموجودة في لفظ ابن كقولنا: يا محمدَ بنَ علي[1]، وتسمى هذه الحركة حركة إتباع ويكون العلم بها مبنياً على الفتح.

٣ ـ إتباع كلمة لأخرى توافقها في وزنها وعدد حروفها ومعظم ذواتها كقولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ وهو من قولنا أبسن الرجل إذا حسنت سحنته، ويقال كذلك قبيح شقيح ومقبوح مشقوح وقبحاً له وشُقحاً وشيطان ليطان وعفريت نفريت وهكذا.

٤ ـ إتباع حرف لآخر في كلمة متصلة الحروف نحو إتباع الكاف في كيف لحركة الكاف على إعتبار أن الياء حرف ساكن وهي حاجز غير حصين وإتباع القاف للتاء في: قِتِّلوا أو في كلمتين متجاورتين نحو كسر الدال في

(١) قد يأتي العلم هنا مبنياً على الضم وهذا وجه فيه.

كلمة الحمد إتباعاً لكسرة اللام في لله من قولنا الحمدِ لِله.

* **التَّمَـام**: هـو الكمـال وعـدم النقص والحاجة إلى شيء ـ وهـو صفة تنسب إلى الأفعال الأسماء والجمل.

ويعنى بالنسبة للأفعال عدم حاجة الفعل إلى خبـر كالأفعـال الناقصـة أو أنه كـامـل التصرف فيأتي منه الماضي والمضارع والأمر وبقية المشتقات.

ويعني بـالنسبة للجملة الفعليـة استيفـاء الفعل للفاعل إذا كان لازماً وللمفعول به إذا كان متعدياً ـ وللجملة الإسمية إستيفاء المبتدأ للخبر.

وأكثر ما يستعمـل تعبير التمـام بالنسبـة للجمل في باب الاستثنـاء وذلك إذا كـان الكلام السابق لإلاّ محتوياً على المستثنى منه ـ وفي هذه الحالة يقال عنه إنه كلام تام وأما التمام في الأسماء فيظهر في كلمة ما التي بمعنى شيء. (أنظر كلمة التامة).

* **التَّامُ**: وصف يلحق الفعل في الحـالتين التاليتين:

١ ـ إذا لم يكن ناقصاً، أي: لم يكن من الأفعال الناسخة التي تنسخ حكم المبتدأ والخبر مثل كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

٢ ـ إذا لم يكن ناقص التصرف أي أنه يتصـرف تصرفاً كامـلاً فيكون منـه ماضٍ ومضارع وأمر ومشتق مثل ضرب ـ يضرب ـ إضرب ـ ضارب ـ مضروب ـ ضراب.

وإذا لم يكن كذلك فإنه فعل غير تام أي نـاقص التصـرف مثـل: ليس، مـا زال، ما برح، ما فتىء، ما انفك، وكاد وكـرب، ويدع ويذر.

والتـام كـذلـك وصف يلحق الـظرف والمجرور، ويعني التمام فيهما أن يفهم عند ذكرهما متعلقهما العام والخاص إذا دلت عليه قرينة، وقد مقل الدماميني للمتعلق الخاص بقوله: اعتكف زيد في الجامع، وعمرو في المسجد فيقال: بل زيد الـذي فـي المسجد وعمرو الذي في الجـامع. والقـرينة معـرفة السامع لمكان اعتكاف كلٍ منهما.

ويقال في الظرف الذي لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه إنه ظرف تام ناقص.

* **التَّامَّة**: وصف يلحق ما الإسمية والجملة بنوعيها فأما ما التامة فهي التي لا تحتاج إلى وصف كما في قولهم: مررت بما معجبٍ لك(١) أي بشيء معجب لك، وكقول الشاعر(٢):

لمـا نافـع يسعى اللبيب فلا تكن
لشيء بعيـد نفعه الـدهر سـاعيـا

أي: لشيء نافع.

(١) المغني لابن هشام، ج ١ ص ٢٩٧.
(٢) من شواهد المغني، ج ١ ص ٢٩٧.

فإن (ما) في هذين الموضعين ناقصة لحاجتها إلى وصف.

وتكون تامة إذا لم تحتج إلى وصف وذلك في الأحوال التالية:

١ ــ ما التعجبية: نحو: ما أحسن محمداً أي: شيء جعل محمدا حسناً وهذا في أرجح الأقوال.

٢ ــ ما المتصلة بنعم وبئس من قولنا غسلته غسلاً نعمّا، ودققته دقاً نعمّا، أي: نعم شيئاً[١].

٣ ــ المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة في قولنا (إن زيداً مما أن يكتب) أي: أنه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة (فما) هنا بمعنى شيء، وأن وما بعدها في محل جر بدل منها[٢].

وأما تمام الجملة فيتحقق في إكتمال أركانها ومكملاتها التي تحتاج إليها وأكثر ما يبدو ذلك في باب الإستثناء حيث يشترط في الكلام السابق لإلاّ أن يكون تاماً مثبتاً ــ ومعنى التمام في الإستثناء أن يكون المستثنى منه مذكوراً نحو: حضر المدعوون إلا خالداً، والمدعوون حاضرون إلا مدعواً واحداً.

والتامة كذلك وصف لكان وأخواتها إذا ما اكتفت بمرفوعاتها ولم تحتج إلى خبر، فعندها تأخذ فاعلاً فقط، شأنها في ذلك شأن أي فعل عادي. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والأرض﴾ أي: ما بقيت.

وقوله أيضاً: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح.

ومنها كذلك قول الشاعر[٣]:

ومن فعلاتي أنني حسن القرى
إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

أي: بقي جليدها حتى أضحى.

أي: دخل في الضحى.

---

(١) المغني لابن هشام، ج ١ ص ٢٩٨.

(٢) المغني لابن هشام، ج ١ ص ٢٩٨.

(٣) ذكره الأشموني ولم يشر إليه العيني في شواهده. أنظر ج ١ ص ٢٣٦.

باب الثاء

* **الإِثْبَات**: ضد النفي والسلب وهو حالة تلحق الجمل والمعاني التامة وكل ما يلحقه يسمى مثبتاً أي: غير منفي أو أنه الحكم بثبوت شيء آخر(١).

وعلى هذا فإن الإثبات يلحق الفعل فيقال فيه: فعل مثبت كما يوصف به الكلام فيقال فيه: كلام مثبت وكما يتحقق الإثبات في المعاني ابتداءً فإنه يتحقق فيها نتيجة، لأن النفي إذا دخل عليه نفي آخر نقضه وأثبت مفهومه وجعله موجباً، فإذا قيل: ما الثمار ناضجة، كان النضج منفياً ولكن إذا قيل: ما ما الثمار ناضجة كان النضج مثبتاً لأن النفي قد نفي، ونفى النفي إثبات وإيجاب وكثيراً ما يكون الإثبات حالة من حالات جواب الإستفهام المنفي أو غير المنفي.

* **المُثْبَت**: وصف يلحق الفعل ويكون شرطاً فيه في حالتي التعجب والتفضيل إذ يشترط في الفعل الذي يراد التعجب منه أو التفضيل أن يكون مبتدأ، فلا يكون التعجب من: ما حسن أو ما كثر، كما لا يشتق منها إسم تفضيل مباشر إلا بصيغة مساعدة في الحالين.

ويوصف بالمثبت بعض الكلام السابق لأدوات الإستثناء فيقال فيه: كلام مثبت أي غير منفي، وإذا ما توافر لمثل هذا الكلام وصف التمام والإتصال وجب نصب الإسم الواقع بعد إلا نحو: نجح التلاميذ إلا خالداً. ومثله لفظا غير وسوى في مثله: نجح التلاميذ غيرَ أو سوى خالد: وقد نصبت هذه الأسماء لأن الكلام السابق لإلاّ تام ومثبت.

* **الثُّبُوْت**: هو عدم التجدد وهو بهذا المعنى يعتبر خاصية من خصائص الجملة الإسمية التي تدل على الدوام وعدم الإنتقال: فقيام محمد في قولنا: محمد قائم أكثر ثبوتاً من قيامه في قولنا قام محمد لما في الفعل من دلالة على الزمن المتغير المتجدد.

وقد يراد بالثبوت الإثبات وهو عدم النفي.

* **الإسْتِثْبَاتي**: نوع من أنواع الوقف الإضطراري. (أنظر مادة وقف).

* **الثِّقَل**: وصف في الكلمة يستدعي الإتجاه بها إلى التخفيف.

ودواعي الثقل كثيرة منها:

---

(١) التعريفات للجرجاني، ص ٧.

١ ـ ثقل الحركة في حروف العلة، كثقل الكسرة والضمة في الواو والياء، وهذا الثقل يقتضي إخفاءهما في الحرفين المذكورين، فالضمة في يسمو ويجري والكسرة في القاضي والهادي حركتان مختفيتان في الحرف حيث يمنع من ظهورهما ثقل لفظهما ونطقهما.

٢ ـ إجتماع الأمثال من الحروف مثل إجتماع الألفين مع توسط الهمزة بينهما، وهذا إجتماع يقضي بقلب الهمزة ياء وذلك: نحو خطايا وأصلها خطاءا وقضايا وأصلها قضاءا.

ومثاله كذلك اجتماع ثلاث نونات في تأكيد الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة بنون التوكيد الثقيلة، حيث يترتب على مثل هذا الإجتماع ثقل كبير نتج عن إجتماع الأمثال المتعددة من الحروف مما يجعل نطقها مجتمعة أمراً عسيراً وغير ممكن.

٣ ـ إلتقاء الساكنين: يعتبر هذا الإلتقاء أمراً متعذراً وليس ثقيلاً فقط.

وقد تخلص منه العرب بتحريك الساكن الأول من الحرفين الملتقيين مثل لم تمطر السماء بتحريك الراء الساكنة للجزم هروباً من إلتقائها بسكون اللام من أل.

ولم يجز العرب مثل هذا الإلتقاء إلا في حالات معينة (أنظر مادة سكن).

٤ ـ ثقل الحروف المتقاربة في المخرج في حالة إجتماعها مثل كلمة: مستشزرات.

٥ ـ ثقل إجتماع الكلمات المتنافرة وقد مثل له بقول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر
وليس قرب قبر حرب قبر

* **الثُّلَاثِيّ**: وصف للفعل الذي يتكون من ثلاثة حروف، والفعل الثلاثي قسيم الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية وأمثلته كثيرة نحو: ضرب وأكل وشرب.

والفعل الثلاثي قسمان: مجرد ومزيد وأما المجرد فهو ما كانت أصوله ثلاثة ولم يزد فيها أي حرف، وأما المزيد فهو ما زيد على أصوله الثلاثة حرف أو حرفان أو ثلاثة ولهذا فالثلاثي المزيد ثلاثة أنواع ـ أولها المزيد بحرف نحو أكرم وثانيها المزيد بحرفين نحو اقتتل وثالثها المزيد بثلاثة نحو استغفر (أنظر إلى مادة مزيد).

والثلاثية في الأفعال هي أقل ما تكون عليها. إذ لا توجد أفعال تتكون في الأصل من حرفين، وإذا وجد منها ما ظاهره كذلك نحو قل وعد ولم يع فإن ثنائيتها طارئة بعامل صرفي دعا إليها واقتضاها.

والثلاثي كذلك وصف للإسم الذي يتكون من ثلاثة حروف نحو قمر وكبد وشمس، وقد ورد في أبنية الإسم الثلاثي المجرد أنها إثنا عشر بناءً تولدت من ضرب حركات الفاء الثلاثة في أشكال عينه الأربعة.

وقد نتج من ذلك عشرة أوزان مستعملة ووزنان مهملان هما فُعِل نحو دئل وفِعُل نحو حِبُك والإسم الثلاثي كذلك قسيم للرباعي والخماسي من الأسماء.

* **الثَّوَالِث**: هي العلل القياسية الجدلية (أنظر مادة علل).

* **ذُوْ الثَّلاَثَة**: هو الفعل الأجوف نحو عاد وباع ــ ويسمى بهذا الإسم عند إسناده إلى تاء الفاعل لأن عدته بها تصبح ثلاثة كأن يقال عدت وبعت.

* **الثَّمَانِيَة**: واو الثمانية ــ هي واو ذكرها كما يقول ابن هشام في مغنيه جماعة من الأدباء والنحويين والمفسرين وقد سموها كذلك لأن العربي إذا عد قال: ستة سبعة وثمانية إيذاناً بأن السبعة عدد تام وأن ما بعدها مستأنف[1].

وقد استدل لها بقوله تعالى: سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم، إلى قوله: سبعة وثامنهم كلبهم.

ويبدو أن النحويين الحذاق لم يقروا هؤلاء على رأيهم في إثبات هذه الواو، ولقد خرجها ابن هشام تخريجات كثيرة وردت في مظانها[2].

* **الإِسْتِثْنَاء**: هو أحد الأساليب الكلامية الشائعة في اللسان العربي ــ وحتى يتكون لا بد له من أركان ثلاثة هي: المستثنى والمستثنى منه وأداة الإستثناء..

وقد عرّفه النحاة بأنه إخراج لما بعد أداة الإستثناء من حكم ما قبلها كأن يقال عاد الحجاج إلا علياً فقد حكم على الحجاج بأنهم قد عادوا ولكن علياً قد خرج من هذا الحكم ولم ينطبق عليه.

وللإستثناء أدوات كثيرة منها ما هو حرف نحو إلا أو إسم كغير وسوى أو فعل مثل ليس ولا يكون وما خلا وما عدا وحاشا، وما يحتمل الحرفية والفعلية نحو خلا وعدا.

وللإستثناء كذلك تقسيمات كثيرة هي:

١ ــ إستثناء متصل ــ وهو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه نحو: نجح الطلاب إلا خالداً فخالداً أحد الطلاب وهو من جنسهم.

٢ ــ إستثناء منقطع ــ وهو خلاف المتصل أي: ما كان المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه، نحو: وقف الرجال إلا جملاً فالجمل ليس من جنس المستثنى منه وهو الرجال[3].

وينقسم الإستثناء بإعتبار الكلام السابق لإلاّ من حيث تمامه أو عدمه ومن حيث إيجابيته أو نفيه إلى:

١ ــ إستثناء يكون الكلام السابق لإلا فيه تاماً مثبتاً (ويعني التمام هنا وجود المستثنى منه) وذلك نحو (أكرمت الطلاب إلا محمداً وحضر الحجاج إلا واحداً) وفي هذا النوع من الإستثناء ينصب المستثنى فيه وجوباً.

---

(١) المغني، ج ٢ ص ٣٦٢.
(٢) راجع حرف الواو ــ في مغني اللبيب لابن هشام.
(٣) يختار النصب في مثل هذا الاستثناء، وقد يقع الاتباع على البدلية وذلك في لغة بني تميم.

٢ ـ إستثناء يكون الكلام السابق لإلا فيه تاماً منفياً نحو: ما حضر التلاميذ إلا أسامة ـ وفي هذا النوع يجوز نصب المستثنى على الإستثناء، ويجوز إتباعه للمستثنى منه على البدلية.

٣ ـ إستثناء يكون الكلام السابق لإلا فيه منفياً غير تام ـ وفيه يتوجه العامل إلى ما بعد إلا ويتفرغ له ويسمى حينئذ استثناءً مفرغاً نحو: ما نجا إلا رجل، وما مررت إلا بإمرأة وما رأيت إلا رجلاً. (أنظر إلى مادة فرغ).

* **التَّثْنِيَة**: هي إلحاق علامة التثنية بالأسماء أو الأفعال[1]، وتكون بإضافة الألف والنون أو الياء والنون إلى كل إسم يراد تثنيته نحو رجل ـ رجلان ورجلين وجدار وجدارين أو إسناد الألف إلى الأفعال نحو: قاما وقعدا وشربا، ويقومان ويقعدان ويأكلان.

وأما التثنية في الضمائر فإنها قد تتحقق وضعاً أو صناعة.

فالتثنية الوضعية فيهن تظهر في تثنية هو التي يقال فيها: هما.

والصناعية هي التي تقضى بإضافة علامة التثنية إلى أصل الضمير نحو إضافة هما ـ وكما إلى الضمير: «إيا» حيث يقال: إياهما وإياكما.

وكإضافة تما إلى الضمير أن في أنتما.

* **الْمُثَنَّى**: هو إسم معرب ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف وتتحقق تثنية الإسم المعرب بإضافة ألف ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر، فيقال في تثنية نسر: هذان نسران ومررت بنسرين ورأيت نسرين. ومن طبيعة هذه النون أن تحذف من أجل الإضافة مثل: تهدم جدارا المنزل وتسلقت جدارَي المنزل.

وقد نص النحاة على عدد من الشروط التي يجب أن تتحقق في الإسم الذي يراد تثنيته وهي[2]:

١ ـ الإفراد فلا تثنية لإسم مثنى أصلاً أو مجموع[3].

٢ ـ الإعراب، فلا يثنى المبني من الأسماء، وأما هذان وتان واللذان واللتان، فهي صيغ موضوعة للاثنين وليست من المثنى حقيقة[4]. كما لا يعتبر زيدان في قولنا: يا زيدان، ولا رجلين في قولنا: لا رجلين من باب تثنية المبني بل هما من بناء التثنية ليس غير.

(١) التثنية الحقيقية للأسماء لدلالتها على الافراد وأما الأفعال فلا تثنية حقيقية لها، وإنما تكون الدلالة على التثنية في المسند إليها.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني، ج ١ ص ٧٦، ط. الحلبي.

(٣) وقد يثنى اسم الجمع واسم الجنسالجمعي، بإرادة لفظهما لا معناهما فيقال: غنمان وقومان.

(٤) عند جمهور البصريين.

٣ ـ عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيباً إسنادياً بإتفاق ولا مزجياً على الأصح، وتتحقق تثنيتها بإضافة ذوا أو دواتا، وأما المركب الإضافي فيثنى جزؤه الأول[١].

٤ ـ التنكير: فلا يثنى العلم الباقي على علميته بل لا بد من تنكيره وقرنه بالألف واللام فيقال جاء الزيدان.

٥ ـ إتفاق اللفظين مثل رجل ورجل وزيد وزيد، وأما ما ورد من المثنى كالأبوين للأب والأم والقمرين للشمس والقمر فهذا من باب التغليب (أنظر مادة غلب).

٦ ـ إتفاق المعنى، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه أو مراداً به معنياه المختلفان، فلا يعتبر من المثنى قولنا: لدي عينان وتقصد بإحداهما العين الباصرة وبالأخرى الجاسوس، بل يعتبر هذا اللفظ مما ألحق بالمثنى.

٧ ـ ألا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره مثل لفظ سواء، فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية: سى فقالوا: سيان لا سواءان[٢].

٨ ـ أن يكون له ثانٍ في الوجود وإذا لم يوجد له ثان نحو شمس وقمر فإنه لا يثنى.

وما ورد من قولهم: القمران فهو من باب التغليب كما سبق ذكره أو من باب الإلحاق.

٩ ـ أن يكون لتثنيته فائدة، فلا يثنى (كل) و (أحد) لإفادتها العموم.

١٠ ـ ألا يشبه الفعل ـ فلا يثنى ما جاء على ـ أفعل من[٣].

ومما يترتب على تثنية الأسماء المعربة إعادتها إلى أصولها الواردة فيها وذلك كتثنية الأسماء الثلاثية المقصورة مثل هدى وعصا، إذ يقال فيهما هديان بإعادة الألف إلى الياء وعصوان بإعادتها إلى الواو.

ومن أجل هذا يعتبر المثنى وسيلة لمعرفة أصل الألف، شأنه في ذلك شأن الفعل المضارع والمصدر وإسناد الفعل إلى ضميري التكلم في معرفة أصول الألفات التي تحتويها.

* **الثُّنَائِيُّ**: وصف يطلق على اللفظ المكون من حرفين، وهونوعان:

ألفاظ ثلاثية الأصل ولكنها آلت في وضعها إلى الثنائية اعتباطاً أو لعلة. وذلك نحو يد وأب وأخ من الأسماء، وعد وجد من الأفعال.

وألفاظ ثنائية الوضع، وهما الحروف مثل: هل ولو وبعض الأسماء المبنية مثل من وما وكم.

وقد نص النحاة على أن هذه الألفاظ الثنائية إذا ما جعلت أعلاماً وقصد إعرابها والتصرف بها ضعفت ثوانيها، وحينئذ تلحقها

---

(١) أجاز بعض النحاة تثنية المركب فيقال: معد يكربان وسيبويهان.

(٢) ومثله تثنية جزء استغناء عن تثنية بعض.

(٣) رُدَّ هذا القول بأن المانع من التثنية تركيب اللفظ مع من.

تغييرات الأسماء المعربة وتصاريفها من جر بالحركات[1] إلى تثنية وجمع ونسب. ففي لفظ كم إذا كان علمًا يقال: مررت بكمٍّ ورأيت كماً وهذان كمّان بتشديد الميم.

ومثل ذلك المعتل منه نحو (لو) إذا سميت بها شخصاً ثم أردت النسب إليه قلت: هذا لوّي ومررت بلوّى وهذان لويّـان بتضعيف الحرف الثاني منه.

وأما إذا كان آخره ألفاً نحو: لا ونسبت إليه بعد العلمية ضعفت ألفه ثم قلبت همزة فيقـال لائـى وقد تبـدل الهمزة واواً فيقـال لاوى.

* **الثَّوَانِيْ**: هي الألفاظ التي تكون ثانيةً في مواقعها، ولها ارتباط بألفاظٍ تسبقهـا يطلق عليهـا الأوائل وذلـك كـالمعـطوف والشـرط والنعت.

ومن خصائص هذه الثواني أنها يغتفر فيها مـا لا يغتفر في الأوائـل، فمن ذلك مثـلاً قولهم: كل شاة وسخلتها بدرهم، فقد جاز عطف «سخلتها» على شاة على الرغم من أنه لا يجوز أن يقال: كل سخلتها.

وجاز إقتران المعطوف بالضمير في قولهم: رب رجل وأخيه على الرغم من أنه لا يجوز إدخال رب عليه لتعريفه.

ويجب إعمال النعت الأول وإهمال الثاني في قولهم: مررت برج قائم أبواه لا قاعـدين، ويمتنع: مررت برجل قائمين لا قاعد أبواه على إهمال الثاني وربط الأول بالمعنى.

وقد أجيز إهمال الثاني، ولم يجـز إعمالـه كالأول لأنه وقع ثانياً.

والثواني كذلك هي العلل القياسية التي تتوسط العلل الأولى التعليمية والعلل الثالثة الجدلية كأن يقال في (إن زيداً قائم) ــ لماذا وجب أن تنصب ان الإسم؟ فيجاب عن ذلك بـأن يقال: أن وأخـواتها يضـارعن الفعـل المتعدي إلى مفعول فهي لذلك تحمل عليه وتعمل إعماله ــ فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله عـلى فعله نحو ضرب أخاك محمد[2] (أنظر مادة علل).

(١) وقد تعرب على الحكاية وهو المشهور بين المعربين.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ٦٤، تحقيق الدكتور مازن المبارك.

باب الجيم

* **التَّجَـرُّدُ**: في اللغـة التعـري، وفي الاصطلاح حالة تقتضي تعرية عامل ما من خاصية معينة.

وقد يكون التجرد عاملاً معنوياً كما في رفع الفعل المضارع المعلل بتجرده من الناصب والجازم، وهذا رأي حذاق الكوفيين ومنهم الفراء(١).

وقد رده البصريون بقولهم: إن التجـرد عدمي والرفع وجودي فكيف يكون العدمي علة للوجودي.

ويبدو أن ما رآه الكوفيون هو المعتمد في هذا المجال كما أنه المشهور المتداول في رفع الفعل المضارع؛ وقد اختاره ابن مالك وقال فيه: إنه سالم من النقض.

ويكون التجرد في الأسماء والأفعال بمعنى خلوصها من الزيادة الحرفية فيقال عنها: إنها أفعال مجردة وأسماء مجردة (انظر إلى كلمة مجرد).

ويستعمل التجرد كذلك في مجال أفعال المقاربة مقابلاً اقتران أخبارها بـأن إذ أن منها ما يكثر تجرده منها نحو كاد وكرب، وما يقل نحو أوشك وعسى، وما يجب كما في أفعال الشروع كلها.

* **التَّجْرِيد**: قد يكون بمعنى التجرد، أي التعري، وتكون مجالاته ما ذكرناه في التجرد، وقد يكون بمعنى التعرية أي: الإزالة بفعل الفاعل.

ويتحقق هذا المعنى الأخير بإزالة وتجريد الأفعال والأسماء من الحروف الزائدة، أي: بإعادتها إلى أصولها، فتجريد: أكرم يكـون بحذف الهمزة، وتجريد اجتمع بحذف الهمزة والتاء وتجريد الاستغفار بحذف الهمزة والسين والتاء وتجريد فاروق بحذف الألف والواو.

ويقال كذلك: يصل الفعل بالتجريد إلى أربعة فيكون ثلاثياً ورباعياً ولا يزيد، ويصل الإسم بـالتجريـد إلى خمسة فيكـون ثلاثيـاً ورباعياً وخماسياً ولا يزيد.

* **المُجَـرَّد**: وصف يـطلق عـلى الأسـماء والأفعال الخالية من الزيادة فيقال: فعل ثلاثي مجرد، وفعل رباعي مجرد كما يقال: إسم ثلاثي مجرد أو رباعي مجرد أو خماسي مجرد.

---

(١) الأشموني، ج ٣ ص ٢٧٧.

فالفعل الثلاثي المجرد له ستة أبواب، هي: نَصَـر ينصُر، ضَـرَب يضرِب، فـرِح يفـرَح، حسِب يحسِب، فَتَـح يفتَح، كـرُم يكرُم.

وللفعـل الـربـاعي المجـرد بـاب واحـد هو فعلل ومثاله: وسوس وبعثر.

وأما الأسماء المجردة فللثلاثي منها إثنا عشر وزناً حاصلة من ضرب حركات الفاء فيها بحركات العين مع سكونها، وهي: فُعْل فُعَل فُعِل فُعُل + فَعْل فَعَل فَعِل فَعُل + فِعْل فِعِل فِعُل فِعَل.

وللرباعي المجرد من الأوزان: فَعْلَل فِعْلَل فِعَلّ ــ فُعْلُل.

وللخماسي المجرد أربعة أوزن كذلـك، هي: فَعَلَّلْ فَعْلَلِل ـفُعَلِّل فِعْلَلّ ــ رراجع مادة خماسي).

*** الْجَرُّ**: حالة من حالات الإعـراب التي تخص الأسماء وتميزها من غيرها.

والجر يعني جر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصيلها إليها، ولهذا أطلق الكوفيون عـلى حروف الجر حروف الإضافـة لأنها تضيف معاني الأفعال، أي: توصلها إلى الأسماء(١).

ويتحقق الجر بأحـد أمور خمسـة، هي: الحروف والإضافة والتبعية والمجاورة والتوهم أو العوض.

فمثال الجر بالحروف: وضعت الكتاب على الدرج ــ وبالتبعية: مررت برجلٍ طويلٍ ــ وبالإضافة: أغلقت باب الـدارِ ــ وبالـوهم أو التوهم قول زهير بن أبي سلمى:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى
ولا سابق شيئاً إذا كان آتيا(٢)

وبـالمجاورة كقـولهم: هـذا جحـر ضب خرب(٣).

وبـالتعويض أو العـوض كما في هـا التنبيه وهمزة الاستفهام المجعولتين عوضاً عن حرف الجر في القسم نحو: ها الله ذا وآلله لتفعلن.

*** الْجَارُّ**: هو عامل الجـر في الأسماء وقـد يكون كما ذكرنا في الحديث عن الجر ــ حرفاً أو إضافة أو تبعية أو مجاورة أو توهماً.

وحـروف الجر هي أبـرز هذه العـوامـل وأظهرها، وهي الأصل في الجر لأن التبعية ليست هي العـامِلة في الجر وإنما العامـل هو عامل المتبوع(٤)، والجر بالإضافة على تقدير حروف الجر ــ وهـذا ما يؤكـد أصالـة الجر بالحروف.

---

(١) حاشية الصبان، ج ٢ ص ٢٠٣.
(٢) بجر كلمة سابق توهماً بأنها معطوفة على كلمة مدرك مجرورة بالباء.
(٣) بجر كلمة خرب لمجاورتها كلمة ضب المجرورة بالإضافة مع أنها صفة لجحر.
(٤) شذور الذهب لابن هشام، ص ٣١٧؛ حاشية الشيخ ياسين، ج ٢ ص ١١٧، ط. دار إحياء الكتب العربية.

والحروف الجارة عشرون حرفاً قسمها النحاة أقساماً عديدة من حيث ذواتها ومدخولاتها ومما قيل في ذواتها إنها ثلاثة أضرب، هي[1]:

١ ــ ضرب لازم للحرفية وفيه تسعة حروف، هي: من ــ إلى حتى، في الباء، اللام ــ رب واو القسم وتاؤه.

٢ ــ ضرب يكون إسمًا وحرفاً، وهو خمسة: على، عن، الكاف، مذ، منذ.

٣ ــ ضرب يكون حروفاً وأفعالاً، وهي: حاشا، وعدا، وخلا.

وأما تقسيم حروف الجر من حيث مدخولاتها فهو[2]:

١ ــ ما يجر الظاهر والمضمر، وهو الأصل وهذه الحروف هي: من، إلى، عن، على، الباء، اللام، في.

٢ ــ ما لا يجر منها إلا الظاهر وهو ثلاثة: الكاف، وحتى، والواو.

٣ ــ ما يجر لفظتين بعينهما وهي: التاء التي لا تجر إلا لفظ الجلالة ولفظ رب مضافاً إلى الكعبة، أو الياء فيقال: تالله وترب الكعبة وتربي.

٤ ــ ما يجر نوعاً خاصاً من الظواهر وهو: كي التي لا تجر إلا أمرين، هما (ما) الاستفهامية و(أن) المضمرة مع صلتها ومثال الأول أن يقال في السؤال عن علة المجيء من قولك جئت أمس: لِمِه أو كيمه.

ومثال الثاني: جئتك كي تكرمني، أي: كي أن تكرمني، فأن وفعلها في تأويلها مصدر مجرور بكي.

٥ ــ ما يجر نوعاً خاصاً من الظواهر وهو: منذ، ومذ، فإن مجرورهما لا يكون إلا إسم زمان معيناً ماضياً كان أو حاضراً لا مستقبلاً، إذ يقال: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا يقال، لا أراه مذ غد.

٦ ــ ما يجر نوعاً خاصاً من المضمرات ونوعاً خاصاً من المظهرات، وهو: رب ــ فإن جرت ضميراً فإنه لا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مفسراً بنكرة مطابقة منصوبة على التمييز، وإن جرت ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة.

وقد تسمى هذه الحروف كما ذكرنا في الحديث عن الجر حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وقد تسمى كذلك حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها[3].

ومن مجلوبات هذه الحروف للأسماء الكسر أو ما ينوب عنه من فتحة في الممنوع من الصرف، أو ياء في الأسماء المعربة بالحروف.

(١) المفصل وشرحه لابن يعيش، ج ٨ ص ١٠، ط. المنيرية.
(٢) شذور الذهب لابن هشام، ص ٣١٧، ط. السعادة.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٨ ص ٧، ط. المنيرية.

وعلى الرغم من أن ما بعدها مجرور إلا أنها وما دخلت عليه تكون في موضع نصب بالفعل المتقدم(١).

* **الْمَجْرُور**: هو الإسم المضاف إليه أو التالي لحرف من حروف الجر أو الواقع تابعاً لما قبله.

* **الْجَزَاء**: هو فعل الجواب في أسلوب الشرط ــ ويقال له فعل الجزاء أي: أنه جزاء مترتب على حصول الشرط، ويكون مع الأدوات التي تجزم فعلين أو الأدوات التي لا تجزم إطلاقاً نحو: إذا، ولو.

وقد رأى أبو حيان أن تسمية الفعل الثاني في أسلوب الشرط جواباً أو جزاء تسمية مجازية على اعتبار (أن الجزاء ثواب أو عقاب على فعل والجواب ما وقع رداً على كلام السائل ــ ولكن لما أشبه الفعل الثاني في ترتبه على الأول الجزاء والجواب سمي جزاء وجواباً).

* **الْجَزْم**: في اللغة القطع، وفي الاصطلاح حالة من حالات الإعراب الخاصة بالأفعال المضارعة إذا ما سبقت بأدوات معينة يطلق عليها أدوات الجزم (أنظر الجوازم).

وبجزم الأفعال المضارعة علامات يتصدرها السكون في الأفعال الصحيحة الآخر غير المسندة إلى الضمائر. ويقوم مقامه حذف حرف العلة من آخر الأفعال المعتلة أو حذف النون من الأفعال الخمسة وأمثلة هذه العلامات ــ لم يأكل، لم يسعَ، لم يكتبوا.

* **الْجَازِم**: هو الأداة التي تجلب الجزم للفعل المضارع، ومجموعها يسمى أدوات الجزم أو عوامله، ومنهم من يطلق عليها لفظ الجوازم.

وقد سميت هذه العوامل بهذه التسمية لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفاً ولها تقسيمات عديدة، هي:

١ ــ أدوات تجزم فعلاً واحداً وأدوات تجزم فعلين.

٢ ــ أدوات حروف وأدوات أسماء.

وفيما يتعلق بالتقسيم الأول: ينقسم عوامل الجزم إلى نوعين، هما:

(أ) الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً هي: لم نحو: لم يحضرْ ولم يرق ــ ولم يفعلوا، ومعناها النفي وقلب معنى الفعل المضارع إلى الماضي وتنفرد عن أخواتها بأنها تصاحب الشرط كما في قوله تعالى: وإن لم تفعل فما بلغت رسالته، ويجوز انقطاع نفي منفيها عن الحال.

ــ لما ــ مثل: ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم، وقوله: ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم.

وتشترك لما مع لم في كل ما هو لها سوى مصاحبة الشرط وانقطاع النفي في منفيها عن الحال، إذ يجب أن يكون النفي بها متصلاً

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٨ ص ٩، ط. المنيرية.

بحال النطق كما ورد في قول الشاعر[١]:

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل
وإلا فـأدركـني ولـما أمـزق

ولهـذا يجوز أن يقـال: لم يكن ثم كـان ويمتنع: لما يكن ثم كان.

ـ لا النـاهية نحـو: لا تشرك بـالله وقد تكون للدعاء، نحو: لا تؤاخذنا.

ـ لام الأمـر نحو: ليقض علينـا ربك وقولنا: لتجتهد في دروسك.

(ب) الأدوات التي تجزم فعلين، وهي:

١ ـ إن كقوله تعالى: وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه (يحاسبكم به الله).

٢ ـ من نحو: من يعمل سوءاً يجزبه.

٣ ـ مـا ـ نحو: ومـا تفعلوا من خـير يعلمه الله.

٤ ـ مهما ـ نحو: وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين.

٥ ـ أيًّاما نحو: أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى.

٦ ـ أينما ـ نحو: أينما تكونوا يدرككم الموت.

٧ ـ حيثما ـ نحو: قول الشاعر[٢]:

«حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان».

٨ ـ أنى ـ نحو[٣]:

خليـلي أنى تـأتيـاني تـأتيـا
أخاً غير ما يرضيكما لا يحاول

٩ ـ إذ ما ـ نحو[٤]:

وإنـك إذ مـا تـأت مـا أنت آمـر
بـه تلف من إياه تـأمـر آتيـا

١٠ ـ متى نحو قول الحطيئة:

متى تـأتـه تعشـو إلى ضـوء نـاره
تجد خير نار عندها خير مـوقد[٥]

١١ ـ ايان، نحو[٦]:

إيـان نؤمنـك تـأمن غيـرنـا وإذا
لم تدرك الأمن منا لم تـزل حذرا

---

(١) ذكر الصبان أن البيت لشاعر جاهلي لقب بالممزق ـ أنظر الأشموني، ج ٤ ص ٥، وقد تمثل سيدنا عثمان بن عفان به حين حاصره الخوارج وتوهم أنه بإغراء من علي ـ المرجع نفسه.

(٢) من الشواهد التي لم يذكر لها قائل وقد استشهد الأشموني، ج ٤ ص ١١؛ وابن عقيل، ج ٢ ص ٢٨٨؛ وابن هشام في المغني، ج ١ ص ١٣٣؛ وابن الناظم، ص ٢٧٢.

(٣) لم ينسب إلى قائلٍ معين وهو من شواهد الأشموني، ج ٤ ص ١١؛ وابن الناظم، ص ٢٧٢؛ وابن عقيل، ج ٢ ص ٢٨٩.

(٤) من الشواهد التي لم يعرف قائلها، وقد استشهد به الأشموني، ج ٤ ص ١١؛ وابن الناظم، ص ٢٧٢.

(٥) تجد جواب الشرط وتعشو في محل نصب حال من فاعل الفعل.

(٦) لم يعرف قائله وهو من شواهد ابن عقيل، ج ٢ ص ٢٨٦؛ والأشموني، ج ٤ ص ١١؛ وابن الناظم، ص ٢٧٢.

وفي كل هذه الأمثلة يسمى الفعل الأول.

والمجزوم بأداة الشرط فعل شرط ويسمى الثاني أو ما يقوم مقامه من جمل مقترنة بالفاء جواباً وجزاء.

وأما التقسيم الثاني، فهو:

١ ـ الأدوات الأسماء، وهي: من، وما، وأي، ومتى، وأيان، وأين، وإذ، ما، وحيثما، وأنى. والإسمية في هذه الأدوات لا خلاف فيها.

٢ ـ الأدوات الحروف وهي: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية، وإن ـ وحرفيتها لا خلاف فيها كذلك.

٣ ـ أدوات مختلف في إسميتها وحرفيتها، وهي: مهما ـ وهي على الأصح إسم ـ، إذ ما ـ ويرى سيبويه حرفيتها ويرى المبرد وابن السراج والفارسي أنها إسم على اعتبار أنها ظرف زمان زيدت عليه ما.

وللأشياء من هذه الأدوات الجازمة تقسيم آخر، هو: ظرف وغير ظرف ومتردد بين هذا وذاك.

فالظروف: متى، وأيان، وهما ظرف زمان ـ وأين، وأنى وحيثما، وهي ظروف لتعميم الأمكنة.

وغير الظرف: من، ما، مهما؛ وهناك من يعتبر ما ومهما ظرفين في بعض الأحوال، نحو قول الفرزدق في ما:

وما تَحْيَ لا أرهب وإن كنت جارماً
ولو عد أعدائي عليَّ لهم دخلا

وقول طفيل الغنوي:

نبئت أن أبا شتيم يدعى
مهما يعش يسمع بما لم يسمع

وأما المتردد منها فهو: (أي) التي تعرب بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي زمان وإن أضيفت إلى مكان فهي مكان وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف[1].

ومن العوامل التي قد تجزم ـ أدوات أخرى لم يتفق على كونها جازمة جزماً مطلقاً، وهي: إذا، وكيف ولو[2]، وأما «إذا» فالمشهور أنها لا تجزم إلا في الشعر كإنشاد سيبويه والفراء:

استغن ما أغناك ربك بالغنى
وإذا تصبْك خصاصة فتحمل[3]

وأما كيف فقد قيل فيها إنها تفيد الجزاء وحتى لا عملاً خلاف الكوفين الذين يعمولنها.

وأما لو: فقد ذهب قوم إلى أنه يجزمها في الشعر، كقول الشاعر:

لـو يشأ طـار بـه ذو ميعـة

(١) الأشموني، ج ٣ ص ١٢.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) البيت لعبد قيس بن خفاف البرجمي، وقد قيل أنه لحارثة بن بدر الغداني.

وكما يكون الجازم أداة يكون أيضاً خصوصية ترد في أسلوب معين كفعل الأمر وجوابه في قولهم: إجتهد تنجح ـ وازرع تحصد.

* **الْمَجْزُوم**: هو الفعل الذي سبق بالجازم، وهذا المجزوم إما أن يكون فعلاً مضارعاً وهو الغالب فيه أو ماضياً كما في مدخولي أدوات الشرط أحياناً.

ومن حالات المضارع المجزوم أن يكون صحيح الآخر، فيظهر عليه السكون أو يكون معتل الآخر فيحذف منه حرف العلة، أو يكون من الأفعال الخمسة فتحذف منه نون الرفع.

وإذا وقع ماضياً كان جزمه محلاً لا لفظاً.

* **الْجَامِد**: الجامد من الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره ويقابله المشتق وهو الذي يؤخذ من غيره (أنظر مادة مشتق).

وينقسم الجامد الإسمي إلى قسمين، هما: إسم ذات وهو ما له صورة وحيز نحو ورقة وقلم وإصبع، وإسم معنى وهو ما كان من مدركات العقل، وليس له جسم أو حيز نحو: الجلوس والكبر والغباء.

والجامد من الأفعال ما لا يتصرف منها تصرفاً كاملاً، أي: لا يأتي منها مضارع ولا أمر ولا مصدر ولا أي اشتقاق آخر، وذلك مثل «ليس» في الأفعال الناقصة، ونعم وبئس إذا قصد بهما إنشاء المدح والذم، وعسى وكرب في أفعال المقاربة.

* **الجامدة**: وصف يطلق على الأسماء التي لم تؤخذ من غيرها والأفعال التي لا تتصرف تصرفاً كاملاً وهي في ذلك كلفظ الجامد.

ومن الأسماء الجامدة زيادة على ما ذكرنا أسماء تلحق بالمشتقات فتسمى الأسماء الجامدة الملحقة بالمشتق ومنها (أسماء الإشارة والمنسوب وبعض الأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة وصل)[1].

* **الْجُمُوْد**: حالة من حالات الأسماء والأفعال وهي في مقابلة الاشتقاق في الأسماء، والتصرف في الأفعال.

وفي اعتقادنا أن الجمود يقابل الحركة، والحركة تتحقق في الأسماء بأخذها من غيرها، كما يتحقق عدمها ببقائها على ما هي عليه.

وتتحقق في الأفعال بتصرفها، كما يتحقق عدمها ببقائها على ما وردت عليه.

والجمود في الأسماء أصل فيها لكثرتها وبساطة بنائها، وليس بأصل في الأفعال لكونه محصوراً في قلة منها يمكن عدها وحصرها.

* **الْجُمُودِيّ**: الشبه الجمودي، وهو نوع من أنواع الشبه التي ذكرها النحاة في تعليل بناء الأسماء قريبة الشبه من الحروف.

(١) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، ج ٣ ص ١٥٤.

ويعني هذا الشبه أن في الأسماء ما يبنى لشبهها بالحروف من حيث جمودها، ويرى الصبان في حاشيته إرجاع هذا الشبه إلى الشبه الاستعمالي(١).

* **الإجْمَاع**: هو الاتفاق والمقصود به في مجال النحو اتفاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي أو فردي ينقض هذا الاتفاق المجمع عليه.

وهو نوعان: إجماع مطلق على أمور بدهية من الأساسيات والحقائق الثابتة التي لا تحتمل القول والرأي نحو كون الإسم قسمًا من أقسام الكلمة، وكانقسام الزمن إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وكانتصاب الحال ورفع الفاعل ونصب المفعول به، وكدلالة الثلاثة فأكثر على الجمع وكطريقة تثنية الأسماء.

والإجماع الآخر، إجماع على المسائل التي يمكن أن يكون فيها للتغيير مجال ومقام، ولكن الرأي قد أجمع عليها، فمن ذلك مثلاً إجماع النحاة على أن علاقة الضمير المنفصل المرفوع بالضمير المتصل المرفوع في مثل قولنا ـ جئت أنت ـ علاقة تأكيد(٢).

ومنه أيضاً إجماعهم على جواز إعمال ليت وإهمالها إذا اتصلت بها ما، فيقال: ليتما محمد حاضر بالإهمال أو ليتما محمداً حاضراً بالاعمال(٣).

وفي ذلك يقول ابن مالك في التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع.

ومنه أيضاً الإجماع على جواز رفع المعطوف على إسم إن بعد استكمال خبرها، نحو:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
فإن لنا الأم النجيبة والأب(٤)

* **الْجَمْعُ**: لغة ـ الضم، وله في الاصطلاح النحوي مدلولان أحدهما يتعلق بمعناه، والآخر بذاته، فأما الأول فيعني جمع الشيء إلى الشيء مقابلة له في ذلك للإفراد والتثنية، فيقال: جمع محمد محمدون وتثنيته محمدان، وإفراده بعد الجمع والتثنية: محمد.

وأما مدلولية الذات فيه فتتعلق بنوعه، وتعريفه في هذه الحالة هو: الإسم الدال على أكثر من اثنين. وتتحقق هذه الدلالة بطريقين، هما: تغيير صورة المفرد فيسمى

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١ ص ٥٦، ط. الحلبي.

(٢) يقول الصبان في حاشيته مفسراً لهذا الإجماع أنه إجماع على جواز التوكيد لا الاقتصار عليه إذ يجوز إعراب الضمير بدلاً.

(٣) قد ينتقض هذا الإجماع بقول الأشموني: ذهب بعض النحويين إلى وجوب الاعمال في ليتما وقدرد عليه الصبان بقوله: لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه واهياً فحكى الإجماع.

(٤) برفع كلمة الأب عطفاً على محل الأم لأنه في الأصل مبتدأ الشطر (شرح شواهد العيني)، وقد استشهد به الأشموني ولم ينسبه لقائل، ج ١ ص ٢٨٥.

الجمع في هذه الحالة جمع تكسير، ولهذا الجمع صيغ عديدة وكثيرة.

أو بقاء المفرد على حالته اللفظية والعددية، فيكون الجمع في هذه الحالة جمع تصحيح أو جمعاً سالماً.

وأما جمع التكسير فيتحقق بتغيير صورة المفرد لفظاً أو تقديراً (أنظر ما سيأتي في مادة الجموع).

وقد يكون للجمع الواحد جمع آخر فيقال جمع الجمع أو جمعان فيقال جمع جمع الجمع أو ثلاثة فيقال جمع جمع جمع الجمع أو أربعة فيقال جمع جمع جمع جمع الجمع أو خمسة، فيقال: جمع جمع جمع جمع جمع الجمع أو ستة فيقال: جمع جمع جمع جمع جمع جمع الجمع ولكل أمثلته التي أوردتها كتب اللغة.

ومن الألفاظ ما تدل معانيها على معنى الجموع ولكن لا تكون من صيغه أو لا يكون لها مفرد من حروف ألفاظها أو أنها مما يفرق بينها وبين أحدها بالتاء أو الياء أو مما يصدق مفهومها على القليل والكثير، ولكل تسميته التي سترد في صدد الحديث عن الجموع.

* **الْجُمُوْع**: جمع للفظ جمع إسمًا لا مصدراً باعتبار نوعه أو إفراده والجموع باعتبار أنواعها، هي:

١ ــ جمع المذكر السالم نحو: محمدون ومؤمنون وقد سمى سالماً لسلامة مفرده من التغيير عند جمعه.

ويتحقق بإضافة الواو رفعاً والياء نصباً وجراً مع نون إعرابية تليهما وتحذف في حالة الإضافة وتبقى في غيرها.

وحتى يجمع الإسم هذا الجمع لا بد من أن يكون صفة أو إسمًا مشروطين بالشروط التالية:

ــ أن يكون الإسم علمًا لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب نحو زيد زيدون.

ــ وأن تكون الصفة لمذكر عاقل خالية من التاء، ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو مسلم ــ مسلمون.

ولهذا الجمع ألفاظ تعرب إعرابه ولكن لم تتوافر في جمعها شروطه المخصصة له، مما جعلها ملحقةً بجمع المذكر السالم (أنظر مادة ملحق).

٢ ــ جمع المؤنث السالم ــ وهو ما تتحقق جمعيته بإضافة ألف وتاء إلى آخره، مثل: هندات ومؤمنات.

ويكون إعراب هذا الجمع رفعاً بالضم وجراً ونصباً بالكسر.

وقد جعل نصبه كجره حملاً له على جمع المذكر السالم الذي جعلت فيه علامة النصب هي علامة الجر.

وقد جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً كما جوز هشام[1] ذلك فيما حذفت لامه نحو لغة ــ فيقال سمعت لغاتهم بفتح التاء[2].

(١) هو هشام بن معاوية الضرير من تلاميذ الكسائي.

(٢) الهمع للسيوطي، ج ١ ص ٢٢؛ الأشموني، ج ١ ص ٩٣.

وسمى هذا الجمع سالماً لأن المفرد فيه يسلم من التغيير عند جمعه علماً بأن هناك مفردات لا تسلم من التغيير في بنائها عند هذا الجمع نحو بنات وأخوات.

ولأجل هذا فقد تحرز علماء النحو أو بعضهم من تسميته بجمع المؤنث السالم وأسموه الجمع المختوم بالألف والتاء لأن مفرده لا يسلم في كل حالاته ولا يكون مؤنثاً في بعض الأحيان نحو جماعات وسرادقات.

وهذا الجمع كذلك ألفاظ تلحق به إعراباً ولكن لا مفردات لها من ألفاظها (أنظر مادة ملحق).

٣ ـ جمع التكسير، وهو ما حصل تغيير في صورة مفرده لفظاً أو تقديراً بالأمور التالية:

ـ بزيادة حروف مثل صِنْو صِنْوان.

ـ بنقص حروف مثل: تُخَمَة تُخَم.

ـ بتبديل شكل مثل: أَسَد أُسْد.

ـ بتبديل شكل وزيادة، مثل: رَجُل رجال.

ـ بنقص وتبديل شكل مثل: قضيبَ قُضُب.

ـ بنقص وزيادة وتبديل مثل: غُلام غِلْمان.

وينقسم هذا الجمع إلى قسمين قلة وكثرة.

وأما جمع القلة فيصدق مفهومه على الثلاثة إلى العشرة وجمع الكثرة يدل على أحد عشر فما فوق[1].

وقد ذهب السعد التفتزاني إلى أن مدلول القلة من الثلاثة إلى العشرة ومدلول الكثرة من الثلاثة إلى ما لا نهاية بمعنى أن الفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة البداية.

ولكل من النوعين صيغه ـ فلجمع القلة أربع صيغ جمعها ابن مالك في قوله:

أفعلةٌ أَفْعُل ثم فِعْله
ثمت أفعال جموع قلة

وأمثلتها: نحو أسلحة وأعبد وفتية وأفراس.

ولجمع الكثرة ثلاثة وعشرون بناء هي: فُعُل ـ صبر ـ فُعْل ـ حُمْر ـ فُعَل ـ غُرف ـ فِعَل حكم ـ فُعَلَه رماة ـ فَعَلَة كَمَلَة ـ فَعْلَى جرحى ـ فِعَلَة قردة ـ فُعَّل صوم ـ فُعَّال ـ كتّاب ـ فِعَال كرام ـ فعول نمور ـ فِعْلان غربان ـ فُعْلان رُغفان ـ فعلاء ظرفاء ـ أفعلاء أغنياء ـ فواعل جواهر ـ فعائل عجائز ـ فعالِي صحاري ـ فعالَى صحارَى ـ فعالِيّ كراسي ـ فعالل جعافر.

وقد جمعت هذه الصيغ في الأبيات التالية:

في السُّفُن الشُّهْب البُغاة صُوَر
مرضى القلوب والبِحَار عِبَر
غِلمانهم للأشقيا عَمَلَه

(١) اختار السعد أن مبدأ كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولا نهاية للكثرة فهما متحدان مبدءاً لا غاية.

قُـطّاع قُضْبَـان لأجـل الفِيلَة
والـعـقـلاء شُــرّد ومـنـتــهـى
جموعهم في السبع والعشر انتهى

هذا وقد يستعمل جمع القلة في الكثرة نحو: أرجل في قـوله تعـالى وأرجلكم إلى الكعبين ـ كما يستعمل جمع الكثرة في القلة كما في قوله تعالى: ثلاثة قروء[1] وذلك على سبيل النيابة في رأي من يرى تخالفهما مبدأ وغاية ـ ولا نيابة في رأي من يرى إتحادهما في البداية.

* **إسْمُ الْجَمْع**: هو ما دل على ثلاثة فأكثر ولم يكن له مفرد من حروفه غالباً وذلك نحو قوم ورهط ونفر وإبل وغنم.

وقد يكون له مفرد من حروفه مثل ركب ورَجْل، ويميزه عن الجمع حينئذٍ أن وزنه ليس من أوزان الجموع المعهودة، فالركب مفرده راكب والرجل مفرده راجل، ولكني كلمتي ركب ورجل موزونتان بفَعْل، وفَعْل ليس من أوزان الجموع، فيتعين إذن أن يكون إسم جمع لا جمع لأن الجمع له صيغ معدودة وإسم الجمع على خلافه.

ومن خصائص إسم الجمع أنه إذا كان لغير العاقل أنث، وإن كان للعاقل ذكر، فيقال: بركت الإبل ولا يقال برك ويقال: جاء القوم لاجاءت القوم، ويعامل كذلك معاملة المفرد لفظاً ومعاملة الجمع معنى فيقال: القوم سار أو ساروا أو شعب ذكي أو أذكياء[2].

* **إسْمُ الْجِنْس الْجَمْعِيّ**: هو ما دل على ثلاثة فأكثر وفرّق بينه وبين واحده بالياء كعرب عربي أو بالتاء كغنم ـ غنمة وهو في الحالين لا ترد ألفاظه على أوزان الجموع المعروفة وهذا ما يفرقه عن الجمع القياسي.

وقد رئي فيه كذلك أنه خال من الدلالة على الأفراد، وأنه موضوع للماهيـة صالحـاً للقليل أو الكثير[3].

وعند إرادة التنصيص على الوحدة يفرق بينه وبين مفرده بالياء أو بالتاء كما تقدم وقد عـد الكوفيـون إسم الجنس الجمعي ضمن جموع التكسير ولكن رد عليهم هذا الرأي بما ينقضه من أدلة لفظية ومعنوية[4] يجدها من يريدها في مظانها.

* **الْجُمْلَة**: هي لبنة الكلام المرسل وغـير المرسل وعنصر فقاره الرئيس، وقد اختلف فيما إذا كانت مرادفة للكلام أو غير مرادفة.

فقد اعتبرهـا الزمخشـري في مفصله أنها الكلام بعينه وأنها كذلك ما دلت على قول مفيد فائدة تامة.

فيما اعتبر ابن هشام مثل هذا القول وهماً وغير صواب وأن الجملة أعم من الكلام إذ تشترط له الإفادة التي لا تجب في الجملة.

---

(١) باستعمال قروء بدل أقراء إكتفاء بدلالة لفظ ثلاثة على القلة.
(٢) جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، ج ٢ ص ٦٥.
(٣) عرفه آخرون بأنه ما وضع للماهية صالحاً للقليـل والكثير ويفرق بينه وبين واحدة بالياء أو التاء.
(٤) تصريف الأسماء للطنطاوي، ص ٢٤١.

ولا يسمى الكلام جملة إلا إذا توافر له ركنان رئيسان هما: الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، ولا يعني وجود الركنين بالضرورة توافر الإفادة التامة في إنضمامهما، بل قد يحتاجان مع وجودهما إلى مكملات وفضلات وهي في واقعها أجزاء هامة في التعبير لا تنسلخ عن أركانه في كثير من التركيبات فقد يتم الكلام بقولنا: قام علي وعلي قائم ولكنه ناقص الإفادة في قولنا: احترم علي وعلِي محترِم إذ لا يتم الكلام إلا إذا ذكرنا معمولاً للحدث وقلنا في المثالين: احترم علي أستاذه ــ وعلي محترِم أستاذَه.

وللجملة تقسيمات عديدة بحسب إعتبارات كثيرة:

فمن ناحية ركنيها تنقسم إلى فعلية وإسمية وظرفية.

فالفعلية ما ابتدأت بفعل تام أو ناقص نحو: لعب التلميذ وكسر الزجاج وكان الطقس بارداً، وظننت علياً قائماً.

والإسمية ما صدرت بإسم نحو: زيد ناجح وهيهات العقيق.

والظرفية ما صدرت بظرف نحو: أعندك علي، أو مجرور مثل: أفي الدرج كتاب وذلك إذا قدرت الأسماء الظاهرة في الجملتين فاعلين للظرف والجار والمجرور لا بالإستقرار المحذوف[1].

وقد زاد الزمخشري على هذه الأنواع الجملة الشرطية، ولكن الصواب في ذلك ما يراه ابن هشام من أنها فعلية[2].

والجملة الإسمية تنقسم باعتبار خبرها إلى جملة كبرى وهي ما كان الخبر فيها جملة نحو: محمد قام أبوه، ومحمد أبوه قائم، وجملة صغرى وهي الجملة التي بنيت على المبتدأ نحو: قام أبوه في الجملة الأولى وأبوه قائم في الثانية.

والجملة الكبرى تنقسم إلى قسمين آخرين هما: جملة كبرى ذات وجهين وهي الجملة التي يكون صدرها إسمًا وعجزها فعلاً نحو زيد يقوم أبوه، وجملة ذات وجه واحد وهي الجملة التي يكون صدرها وعجزها إسمين: نحو محمد أبوه قائم.

وتنقسم الجملة كذلك إلى جلمة لها محل من الإعراب وجملة لا محل لها.

فأما الجمل التي لها محل من الإعراب فهي:

١ ــ الواقعة خبراً نحو: المهذب أصدقاؤه كثيرون.

٢ ــ الواقعة حالاً نحو: لا تفصل القول وأنت غاضب.

٣ ــ الواقعة مفعولاً به نحو: حسبت الكذب ينجي صاحبه.

---

(١) المغني، ج ٢ ص ٣٧٦.

(٢) المرجع نفسه، ج ٢ ص ٣٨٠.

٤ ــ الواقعة مضافاً إليه نحو: إذا أحسنت فلا تمن[١].

٥ ــ الواقعة صفة نحو: قرأت كتاباً يفيد الصغار والكبار.

٦ ــ الواقعة جواب شرط جازم مقرونة بالفاء أو بإذا الفجائية نحو: من يجتهد فإنه ناجح، ونحو قوله تعالى: وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون.

٧ ــ إذا كانت تابعة لجملة لها محل من الإعراب نحو: الزرع ينمو.ويزدهر.

وأما الجمل التي لا محل لها من الإعراب فهي:

١ ــ المستأنفة، وهي التي تقع في صدر الكلام أو في أثنائه، وهي منقطعة عما قبلها نحو: الأرض كروية، قد حضر والدي حفظه الله.

٢ ــ المفسرة نحو العلاج شربته[٢].

٣ ــ جواب القسم نحو: والله لأقولن الحق.

٤ ــ جواب الشرط غير الجازم نحو: إذا اجتهدت نجحت أو الجازم غير المقترن بالفاء نحو: إن تزرع تحصد.

٥ ــ المعترضة نحو: إسع رعاك الله إلى كل خير.

٦ ــ جملة الصلة نحو: جاء الذي نحبه.

٧ ــ التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب نحو: قدم الرجل الذي أحترمه وأقدره[٣].

* **الْجُمْهُور**: جمهور كل شيء معظمه وجمهور الناس كذلك جلهم، ويطلق النحاة هذا اللفظ ويقصدون به معظم النحاة، ولهم في إستخدامه إستعمالات متعددة: فقد يطلقونه ويريدون منه معظم النحاة من مختلف المذاهب، وقد يريدون به جمهرة النحاة في المذهب الواحد فإذا قالوا مثلاً: ذهب الجمهور عنوا بذلك معظم النحاة ومن ذلك ما ورد من قولهم في مذاهب حذف الخبر: وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف.

وقولهم في الحديث عن نون الوقاية مذهب الجمهور أنها سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر.

وإذا قالوا مثلاً: جمهور البصريين قصدوا بذلك معظم نحاتهم. ومن هذا ما ورد في الأشموني على شرح الألفية عن ولاية معمول

---

(١) جملة أحسنت في محل جر بإضافة إذا إليها.

(٢) جملة شربته فسرت فعلاً محذوفاً تقديره أيضاً شربت، وهو الذي عمل النصب في المفعول به المتقدم ــ وهو لفظ العلاج.

(٣) جملة أقدره لا محل لها من الإعراب لكونها معطوفة على جملة احترمه التي لا محل لها من الإعراب لكونها جملة الصلة.

الخبر لكان وأخواتها وهو قوله: ولا يلي العامل معمول الخبر مطلقاً عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الإسم أم لم يتقدم.

* **الأَجْنَبِيّ**: إصطلاح يطلق على اللفظ الذي يقحم بين متلازمين كالمتضايفين المضاف والمضاف إليه وكما في صلة أن ومعمولها. فالمعروف مثلاً أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ولا ينفك أحدهما عن الآخر، ولكن قد يفصل بينهما بقَسَم فيسوغ ذلك كقولهم: : هذا غلام والله زيدٍ، بفصل لفظ الجلالة للمضاف وهو غلام عن المضاف إليه وهو زيد.

ولكن لا يجوز الفصل بينهما بأجنبي إلا في الضرورة، ويراد بالأجنبي هنا وفي مجال الفصل بين المتضايفين معمول غير المضاف.

وقد يكون هذا الأجنبي فاعلاً كقول الأعشى:

أنجب أيام والداه به
إذ نجلاه فنعم ما نجلا[1]

حيث فصل لفظ والده وهو فاعل بين أيام وهو مضاف وإذ وهي ظرف مضاف إليه.

وقد يكون مفعولاً كقول جرير:

تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها
كما تضمن ماء المزنة الرَّصَفُ

حيث فصل بكلمة المسواك وهي مفعول به لتسقى بين ندى وهو مضاف وريقتها وهو المضاف إليه.

وقد يكون كذلك ظرفاً كقول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِ يوماً
يهوديٍ يقارب أو يزيل

حيث فصل بالظرف «يوماً» بين كلمتي كف وهي مضاف ويهودي وهو مضاف إليه.

ومن أمثلة الأجنبي كذلك لفظ زيد في قولهم: عسى أن يضرب زيد عمراً، إذ لا يجوز أن يكون زيد إسمًا لعسى حتى لا يترتب على ذلك الفصل بين المصدر المؤول من أن وصلتها ومعمول هذا المصدر وهو «عمراً» بأجنبي عنهما وهو زيد.

* **الْجِنْس**: هو جملة الشيء ومجموع أفراده، وهو أعم من النوع؛ وقد استعمل النحاة هذا التعبير في مجال الدلالة على الشيوع والعمومية في النوع الواحد. ولهذا اقترن مفهوم الجنس بالتنكير فالإنسان جنس يشيع بين الأفراد ولا يتخصص بفرد معين، وكذلك البقر والإبل والأسد.

وقد أطلق النحاة هذا اللفظ في مجال تقسيم العلم وذكر أنواعه فقالوا: العلم: علم شخص أو جنس، ومثلوا لعلم الجنس بأم عريط للعقرب وثعالة للثعلب وأسامة للأسد.

(١) التقدير: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ــ من النجل وهو النسل.

واستعملوه أيضاً في إسم الجنس الذي قسموه إلى ثلاثة أقسام هي:

١ ــ إسم جنس جمعي.

٢ ــ إسم جنس إفرادي.

٣ ــ إسم جنس آحادي.

وأما إسم الجنس الجمعي فقد تقدم ذكره في الجموع (أنظر مادة جموع).

وأما إسم الجنس الإفرادي فهو: ما صدق على القليل والكثير، ولم يفرق بينه وبين واحده بالياء أو التاءوذلك نحو: تراب وعسل وذهب وقد تدخل المصادر في هذا النوع.

وأما إسم الجنس الآحادي فهو ما أريد به واحد غير معين وذلك نحو أسد وذئب.

* **الجنس**: لا النافية للجنس وتسمى لا التبرئة (أنظر مادة تبرئة).

ونفي الجنس هنا يعني نفي الخبر عنه على سبيل الإستغراق والشمول. فقولنا: لا رجل موجود يعني نفي الوجود عن كل أفراد الرجل.

* **الْجِنْسِيَّة**: وصف للا النافية للجنس إذ تسمى كذلك: لا الجنسية.

وأل الجنسية أداة تدخل على لفظ الجنس من أجل تعريفه للدلالة على حقيقته دون أفراده كقولهم مثلاً: الرجل خير من المرأة أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة.

ومنه أيضاً: الإنسان حيوان ناطق أي: أن حقيقة الإنسان أنه حيوان ناطق.

ولها تسمى هذه اللام لام الحقيقة وهي لا تفيد تعريفاً في مدخولها، بل يبقى هذا المدخول نكرة لا تعريف فيه، ولهذا نعت بالجملة في قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني[1]

* **التَّجانُس**: هو التماثل في الشكل وعلى الرغم من أن استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى ليس بعربي سليم[2] فإن الصرفيين قد استعملوه في بحوثهم قاصدين به: التناسب بين الحركات والحروف فإذا ما وجدت الفتحة قبل الألف والفتحة قبل الواو أو عليها والكسرة قبل الياء أو معها: قيل: إن هناك تجانساً بين الحروف وحركاتها، وإذا ما فقد هذا التجانس في ما بين الحركة والحرف دعا ذلك إلى إجراء صرفي لإيجاد مثل هذا التجانس.

فالفعل يخاف كان أصله يَخْوَف على وزن

---

(١) جملة يَسبني نعت للفظ اللئيم على اعتبار أنه نكرة وأن أل لم تفده تعريفاً بل بقي الشيوع فيه ولو كان معرفة لاعتبرت جملة يسبني حالاً لأن الجمل بعد المعارف أحوال ولكن لكونه نكرة عدت الجملة نعتاً لا حالاً.
والبيت لرجل من بني سلول (أنظر شواهد العيني، ج ٣ ص ٦٠). وقيل أن الأصمعي نسبه إلى شمر بن عمر والحنفي (أنظر تحقيق محي الدين عبد الحميد لشرح ابن عقيل)، ج ٢ ص ١٥٥.

(٢) انظر اللسان ــ مادة جنس.

يفعل، فنقلت حركة الفتحة التي على الواو إلى الخاء، ولما كانت الفتحة لا تجانس الواو اضطر إلى قلب الواو حرفاً يجانس الفتحة وهو الألف فأصبح الفعل يخوف يخاف.

* **الْمَجْهُوْل**: وصف يلحق الفاعل إذا ما حذف من الجملة وأقيم مقامه المفعول به أو الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور، ويترتب على ذلك تغيير في شكل الفعل الذي يقال عنه في هذه الحالة إنه فعل مبني للمجهول أو فعل مبني لما لم يسم فاعله.

ويتلخص هذا التغيير في الفعل حالة بنائه للمجهول فيما يلي:

ـ الفعل الماضي الصحيح: يضم أوله ويكسر ما قبل آخره مثل أَكَل وأُكِل.

ـ الفعل الماضي إذا كان معتل الآخر: يضم أوله كذلك ويكسر ما قبل آخره نحو دعا دُعِي ورمى رُمِي.

ـ الفعل الماضي الأجوف: يكسر أوله أو يشم بحركة بين الضم والكسر وهو ما يسمى بالإشمام (أنظر مادة إشمام) أو بالروم (أنظر مادة روم).

ـ الفعل الرباعي إذا كان ثانيه ألفاً: ضم أوله وقلبت الألف واواً وكسر ما قبل الآخر.

ـ الفعل المبدوء بتاء مطاوعة أو ما يشبهها من كل تاء مزيدة: يضم أوله ويتبع ثانيه لأوله بالضم ويكسر ما قبل آخره مثل: تدحرج تُدُحرِج، تغافل تُغُوفل.

ـ الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل: يضم أوله ويتبع ثالثه لأوله بالضم ويكسر ما قبل الآخر نحو: استخرج ـ أُسْتُخرِج.

وأما الفعل المضارع فيضم أوله ويفتح ما قبل آخره سواء أكان مضارعاً لماضٍ ثلاثي أم رباعي أم خماسي أم سداسي، فيقال: يضرب ـ يُضْرَب، يفتتح يُفْتَتَح، يستغفر يُسْتَغْفَر.

* **الْمَجْهُوْلَة**: وصف للألف التي لا يعرف الأصل الذي آلت منه ولهذه الألف موقعان تقعهما في الكلمة الواحدة: فقد تكون ثانية كألف صاب وعاج أو ثالثة كما في ألفاظ الددا بمعنى اللهو، والخسا بمعنى الفرد والزكا بمعنى الزوج، فهذه الكلمات معربة، ولألفاتها أصل غير أنه لم يعثر عليه لعدم التصرف، ولهذا وصفت بمجهولة الأصل[1].

* **الْجَوَاب**: هو رديد الكلام كما ورد في اللسان، وقد استعمله النحاة في مجالات كثيرة من موضوعاتهم بمعناه اللغوي المتقدم، وبمعنى الجزاء كما في أسلوب الشرط. ومن هذه الموضوعات:

١ ـ الإستفهام، وهو أسلوب عربي له أدواته وأسماؤه التي تفيد طلب العلم بالشيء، ولكل منها يحتاج إلى جواب يختلف

---

(١) تصريف الأسماء للاستاذ محمد الطنطاوي، ص ١٨٧.

لفظه من أداة إلى أداة، فتارة يكون بالتصديق أي بذكر نعم أو لا، وتارة يكون بالتصور أي: بتعيين المفرد.

٢ ــ القسم، يحتاج إلى جواب يسمى جواب القسم، وبه يتم مفهوم اليمين ويكمل، وبدونه يظل الكلام ناقصاً (أنظر مادة قسم).

٣ ــ الشرط: وهو أسلوب له مكونات وعناصر يكتمل بها، ومنها جوابه الذي لا غنى له عنه وهو ما يرادف الجزاء، فيقال فيه جواب الشرط وجزاؤه. (أنظر مادة شرط وجزاء).

وكما يتحقق الجواب بالجمل الفعلية والإسمية فإنه يتحقق كذلك ببعض الحروف التي قد يستغنى عن تاليها اكتفاءً بها نحو نعم ولا وإي بكسر الهمزة وسكون الياء.

* **الْجَوَابِيَّه**: وجه من وجوه إن المكسورة وإستعمال من استعمالاتها، ويقال لها: «إن» الجوابية التي تستعمل حرف جواب بمعنى (نعم).

وقد خالف في ذلك من النحاة أبو عبيدة ولكن المتبنين لها كثيرون وقد استدلوا لها بقول الشاعر[1]:

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه

أي: نعم.

واستدلوا كذلك بقول ابن الزبير لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: إن وراكبها، أي: نعم لعن الله الناقة وراكبها.

والجوابية كذلك وصف لكلمتي لا في حالة النفي ونعم في حالتي الإثبات والنفي[2].

* **الْمُجَاوَرَة**: ظاهرة إعرابية تقتضي خروج الإسم المعرب عما يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات أو الحروف.

وقد مثل لها النحويون بأمثلة عديدة منها قوله تعالى: يأيها الذين آمنوا إذا قميتم إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين. وذلك بجر كلمة أرجلكم ــ المعطوفة على وجوهكم، وقد كان المفروض أن تنصب مراعاة لهذا العطف ولكنها جرت لمجاورة رؤوسكم.

ومن ذلك أيضاً قول امرىء القيس:

كأن أبانا في أفانين ودقه
كبير أناس في بجادٍ مزمل

بجر كلمة مزمل ــ لمجاورتها كلمة بجاد علمًا بأنها صفة لكبير، وقد كان الرفع فيها على التبعية أولى من الجر بالمجاورة.

ومن الأمثلة كذلك[3]:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهِم
أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

---

(١) من شواهد المغني، ج ١ ص ٣٨، وقد نسبه اللسان إلى ابن قيس الرقيات.

(٢) تكون للإثبات في مثل قولنا: هل حضرت فيكون الجواب نعم، وتكون للنفي في نحو: ألا يصدأ الذهب.

(٣) من شواهد المغني لابن هشام، ج ٢ ص ٦٨٣، وقد نسبه صاحب الضرائر لأبي غريب، ص ٢٥٦.

بجر كلمة ـ كلهم ـ لمجاورتها كلمة الزوجات، علمًا بأنها توكيد للفظ ذوي المنصوب على أنه مفعول به ومنها أيضاً: قولهم: هذا جحر ضب خرب ـ بجر كلمة خرب لمجاورتها كلمة ضب ـ علمًا بأنها صفة للجحر لا للضب.

وتبعية المجاورة لا تقتصر على أواخر الكلمات في النعت أو العطف أو التوكيد كما تقدم، بل تتجاوها كذلك إلى أماكن أخرى في الكلمة الواحدة.

ومن أمثل ذلك قولهم: هو رِجْس نَجْس بتسكين الجيم من نجس وهي في الأصل مفتوحة ـ وقد سكنت لمجاورتها كلمة رجس ساكنة اليم وكما جاء في الحديث الشريف: «إرجعن مأزورات غير مأجورات»، بهمز مأزورات وهو في الأصل: موزورات وذلك لمجاورتها كلمة مأجورات.

وكما في تنوين كلمة سلاسلاً في قوله تعالى: سلاسلاً وأغلالاً على الرغم من أن الكلمة ممنوعة من الصرف لكونها من صيغ الجمع الأقصى ولكنها نونت لمجاورتها أغلالاً.

وعلى الرغم من وجود ظاهرة المجاورة في الكلام العربي الصحيح فإن بعضاً من النحاة كالسيرافي وابن جني قد أنكروها وتأولوا الجر في قولهم خرب على أنه صفة لكلمة ضب على سبيل النعت السببي أي بتقدير: هذا حجر ضب خرب الحجرُ منه، كما قال السيرافي: أو خرب حجره كما قال ابن أني.

وعلى أية حال فإن إعطاء الشيء حكم الشيء الآخر بأثر المجاورة ظاهرة شاذة[1] لا ينبغي لها أن تكون مقيسة حتى لا تكون قياسيتها مجالاً للتجاوز والتجوز في الإستعمال والتعبير.

وللمجاورة حركة ـ تسمى حركة المجاورة ـ وهي الحركة التي من أجلها تخرج الكلمة عن مألوفها ـ فالكسرة في نحو خرب ومزمل في المثالين المتقدمين مقتضاة بالمجاورة ـ وهي، أي: الكسرة مانعة من ظهور الحركة الأصلية. ففي إعراب مثل هذه الكلمات يقال: إن «خرب» نعت لحجر، وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

ومثل هذا يقال في إعراب كلمة «مزمل» في قول الشاعر:

كبير أناس في بجاد مزملِ

* **الْجَوَاز**: أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الإنتحاء بها وهو قسيم الوجوب والشذوذ والإمتناع والإضطرار.

ومفهوم الجواز إباحة الوجه النحوي أو الصرفي أو اللغوي بعامة دون وجوب أو إمتناع. وهذا يقتضي ثنائية الوجوه أو تعددها في المسألة الواحدة خلاف الوجوب

(١) شذور الذهب لابن هشام، ص ٣٣٢.

الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعداه. ومن أمثلة الجواز ما في الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط من إمكان جزمه أو نصبه أو رفعه دون أن يمنع أياً من هذه الوجوه أي وجه آخر منها.

والجواز النحوي في عمومه كأي حكم من الأحكام من حيث الإجماع عليه أو مخالفته.

* **الْمَجَازِيّ**: وصف للفظ إذا لم يكن حقيقي التأنيث.

ويقصد بالمؤنث المجازي ما ليس له فرج يلد كما في المرأة أو دبر يبيض كما في الطير.

فالمؤنث المجازي نحو السماء والشجرة والحديقة.

ولهذا المؤنث إذا وقع فاعلاً أو نائباً عن الفاعل حكم خاص يلحق بالفعل ويجيز إلحاق علامة التأنيث به نحو: طلع الشمس وطلعت الشمس (أنظر مادة تأنيث).

* **الْمُجَاوِز**: وصف للفعل الذي يتعدى إلى مفعول به أو مفعولين أو ثلاثة ويسمى بذلك لمجاوزته الفاعل إلى المفعول. (أنظر مادة متعدي).

* **الْمُجَاوَزَة**: أحد المعاني التي تأتي لها عن الجارة ـ وهو أصل فيها ولم يذكر لها البصريون سواه.

وتعني المجاوزة فيها كما ذكر النحاة[1] بُعْد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالأول نحو رميت السهم عن القوس أي: جاوز السهم القوس بسبب الرمي والثاني نحو: رضي الله عنك أي: جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا.

وتكون المجاوزة حقيقية كالمثلين المذكورين ومجاوزته نحو: أخذت العلم عن عمرو[2].

* **الأَجْوَف**: أحد أقسام الفعل المعتل وهو ما اعتلت عينه، أي: كانت حرف علة، وقد سمي بذلك لخلو جوفه أي: وسطه من الحرف الصحيح[3].

وقد يسمى هذا الفعل (ذا الثلاثة) لكونه يصبح ثلاثة أحرف عند إسناده إلى تاء الفاعل[4]. (أنظر مادة ثلاثة).

وقد يكون الفعل الأجوف واوياً أو يائياً باعتبار جوفه.

ومن الأجوف الواوي الذي بقيت[5] واوه ـ حول، عور، حاول، تحاور.

ومثال ما كان أصل عينه الواو ثم انقلب ألفاً ـ قام، صام، أخاف، أجاع.

ومثال ما عينه باقية على أصلها ـ غَيِدِ، صَيِد، بايع، شايع.

ومثال ما أصل عينه الياء وقد انقلبت ألفاً ـ باع، أذاع، استخار.

---

(١) راجع حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢ ص ٢٢٣.
(٢) بمعنى أن شيئاً من العلم المأخوذ قد جاوز عمراً إلى المتكلم.
(٣) شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي، ص ١٠.
(٤) تكملة في تصريف الأفعال ملحقة بشرح ابن عقيل، وهي للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، ص ٤٩٥.
(٥) المصدر نفسه.

باب الحاء

* **الاحْتِجَاج**: هو الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنحو ـ وهو يرادف في هذا ـ الاستشهاد ـ ويقابله التمثيل (أنظر مادة مثال).

* **الْمَحْجُوْج**: وصف للقول أو الرأي إذا ما ردا بالحجة وثبت خلافهما ومن ذلك مثلاً أن المبرد يرى في قولنا: لولاه ـ ولولاي بإيراد ضمير الجر عقب لولا ـ تركيباً فاسداً.

وقد رد عليه بأن رأيه محجوج بقول الشاعر يزيد بن الحكم:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى
بأجرامه من قنة النيق منهوى

أي: إن هذا البيت وورود ضمير الجر بعد لولا فيه حجة عليه ترد كلامه وتنقضه.

* **التَّحْذِيْر**: أسلوب من أساليب العربية، يعرفه النحاة بأنه: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه. وهو نوعان: نوع يكون بإياك وفروعه، مثل: إياك والأسد وإياك والنار وإياكما والإهمال وإياكم والكسل وإياكن والتقصير.

وقد يتحقق هذا النوع بطريق تكرار الضمير أو جر المحذر منه، نحو: إياك إياك الكذب، أو إياك من المراء والأصل فيه أن يكون للمخاطب ولكنه قد أتى لغيره نادراً وذلك كما ورد في قول الشاعر:

ولا تصحب أخا الجهل
وإياك وإياه

وكما جاء في قول عمر بن الخطاب: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، وفي قوله كذلك: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإياه الشواب.

وأما النوع الثاني فيكون عن طريق تكرار المحذر منه أو العطف عليه أو إفراده، وأمثلة ذلك على الترتيب.

الضيغم الضيغم ـ الضيغم والنمر ـ الكذب.

وأما حكم المحذر منه في كل ما تقدم فهو النصب بفعل واجب الحذف ما لم يكن المحذر منه مفرداً نحو: نفسك الشر، أي: جنب نفسك الشر بإظهار الفعل أو إضماره.

وقد أجاز البعض إظهار العامل مع المكرر: ويقول الجزولي: إنه يقبح ولا يمتنع.

وأما ما ورد منه معطوفاً فإن العطف فيه لا يكون إلا بالواو ويجوز في هذه الواو أن تكون عاطفة لما بعدها على ما قبلها أو تكون للمعية وما بعدها مفعول معه.

* **الْحَذْف**: لغة القطع، وهو ظاهرة تشيع في لغة العرب وتهدف في كل مواقعها إلى التخفيف.

وقد وقع الحذف في الجملة والمفرد والحرف والحركة(١).

فأما الجملة ففي مثل القسم من قولنا: والله لقد فعلت ـ فقد حذف الفعل والفاعل في «أقسم».

وفي مثل قوله تعالى: فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً، أي: فضرب فانفجرت.

وأما حذف المفرد فيتحقق في الإسم والفعل والحرف.

ومثاله في الإسم حذف المبتدأ، نحو: كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ ـ أي: هذا بلاغ، وكذلك حذف الخبر مثل قوله تعالى: طاعة وقول معروف، أي: أمثل من غيرهما، وكذلك حذف المضاف نحو قوله تعالى: فقبضت قبضةً من أثر الرسول، أي: من تراب حافر فرس الرسول، وكحذف المفعول به مثل: فأما من أعطى واتقى، أي: أعطى المحتاج واتقى الله. وأما حذف الفعل فإما أن يقع مع الفاعل فيكون من حذف الجمل أو يحذف منفرداً كما في قوله تعالى: إن امرؤ هلك ـ أي: هلك امرؤ وكقوله تعالى كذلك: إذا السماء انشقت ـ أي: إذا انشقت السماء انشقت.

وأما الحرف فإما أن يكون الحذف فيه لحرف زائد على الكلمة لمعنى كحذف الألف من ضارب أو الياء من صيرف، أو يكون الحرف من الكلمة نفسها كحذف الواو من عدة والهاء من سِنة، والواو والياء من «ق» فعل أمر من وقى.

وكما يحذف الحرف من أجل التصريف فإنه قد يحذف اعتباطاً ـ أي: بلا علة كحذف الواو من أبو أو يحذف لعلة تصريفية كما في «ق» أمراً من قوى وكما في يعد مضارعاً لوعد.

أو يحذف لعامل متقدم، وذلك كحذف النون من الأفعال الخمسة إذا ما تقدمها ناصب أو جازم أو كحذف الألف أو الواو أو الياء من المضارع المعتل الذي سبق بأداة من أدوات الجزم بنوعيها نحو لم يسع، ولم يرجُ ولم يجرِ.(٢)

* **الحَرْفِيَّة**: مصدر صناعي من الحرف وهو قسيم الإسمية والفعلية، والحرفية إسم يطلق على بعض الكلام ويقتضي أموراً تتميز بها الحروف عن الأسماء والأفعال.

* **الحَرْفي**: الموصول الحرفي (أنظر مادة موصول).

* **الحَرْفُ**: يطلق على الحرف الهجائي كما يطلق على قسم من أقسام الكلمة وهذا ما يعنينا هنا.

---

(١) الخصائص لابن جني، ج ٢ ص ٣٦٠.

(٢) وقد يأتي الحذف للاختصار أو الاقتصار. (أنظر مادتي اختصار واقتصار).

وقد عرف النحاة الحرف بأنه الكلمة التي لا تقبل شيئاً من علامات الأسماء والأفعال وعرفه سيبويه بأنه ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[١] ــ وهو ثلاثة أنواع:

١ ــ حرف مشترك ــ يدخل على الأسماء والأفعال نحو هل إذ يقال: هل محمدٌ موجود كما يقال: هل أكلت طعامك.

٢ ــ حرف مختص بالأفعال كالجوازم والنواصب.

٣ ــ حرف مختص بالأسماء كحروف الجر وإن وأخواتها.

وللحرف كذلك نوعان آخران هما:

١ ــ حرف عاطل.
٢ ــ حرف عامل.

ويقصد بالعاطل الحرف الذي لا تأثير له في مدخوله نحو: هل، وهمزة الاستفهام، ولو.

ويقصد بالعامل ــ الحرف الذي يجلب لما بعده الجزم أو النصب أو الجر نحو: لم ولن وفي.

ومن صفات الحرف الكلمي أنه مفتقر افتقاراً لازماً في إفادة معناه إلى الجملة لأنه وضع لإيصال معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء[٢].

* **التَّحرُّك**: حالة تضاد للسكون وهي قد تعتري حروف الكلمة في بنيتها فتكون ضبطاً هيكلياً، أو قد تعتريها في آخر حروفها فتكون ضبطاً إعرابياً أو بنائياً.

ويقع مجال التحرك في حالات ثلاث، هي: الضم والفتح والكسر، ويعتبر الضم أعلى هذه الحركات وأشرفها.

* **الْحَرَكَة**: هي أثر التحرك، وقد تكون مظهراً إعرابياً تحققه العوامل المعنوية أو اللفظية فتجلب للكلمات الداخلة عليها إحدى الحركات الثلاث الضمة أو الفتحة أو الكسرة، وكل منها تمثل حالة إعرابية معينة: فالضمة تمثل الرفع، والفتحة تمثل النصب، والكسرة تمثل الجر والنصب في جمع المؤنث السالم.

وتعتبر هذه الحركات أصلًا في الإعراب وقد تنوب عنها حروف معينة، كنيابة الواو في الأسماء الخمسة والألف في المثنى عن الضمة ــ ونيابة الألف في الأسماء الخمسة والياء في جمع المذكر السالم والمثنى عن الفتحة ــ ونيابة الياء في جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الخمسة عن الكسرة.

وقد تكون الحركة في أواخر الكلمات مظهراً بنائياً تقتضيه خمسة أسباب، هي:[٣]

١ ــ التقاء الساكنين كما في أين.

٢ ــ كون الكلمة على حرف واحد كتاء الفاعل.

---

(١) الكتاب، ج ١ ص ١٢، تحقيق عبد السلام هارون.
(٢) حاشية الصبان على الأشموني، ج ١ ص ٥٤.
(٣) الأشموني، ج ١ ص ٦٤.

٣ ــ كون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر.

٤ ــ أن يكون لها أصل في التمكن قبل أول.

٥ ــ شبه الكلمة المعربة، كشبه الماضي للمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً.

* **الْمُحَرَّك**: وصف للحرف الذي تعتريه الحركة سواء أكان في أولها أم في وسطها أم في نهايتها، ويقابله الحرف الساكن ومن صفات الحروف المتحركة أنها تتوالى في الغالب ولا تنقطع، وأما الساكنان فلا يمكن لهما أن يتواليا إلا في مواضع معينة (أنظر مادة ساكنان).

وإذا ما وقع والتقى ساكنان حرك أحدهما هروباً من هذا الالتقاء الممنوع لثقله.

* **الحشو**: جملة الصلة ــ وهي تسمية سيبويه لها ــ (أنظر مادة صلة).

* **التَحْضِيْض**: هو طلب حصول أمر ما وهو كالعرض في كون كل منها طلباً إلا أن التحضيض طلب بحث وإلحاح والعرض طلب بلين ورفق كما أن التحضيض ينطوي على مبالغة في الحض، فيقال: حضه على كذا، أي: رغبه في فعله فإذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل: حضضه[1]، وأدوات التحضيض لولا ولوما وألاّ وهلاّ وألا المخففة في قول. وعند ذلك تختص هذه الأدوات بالجملة الفعلية وذلك نحو قوله تعالى: لولا تستغفرون الله، ونحو: لولا أنزل علينا الملائكة ونحو: لو ما تأتينا بالملائكة ونحو ألا تسلم أو ألا تسلم أو هلا تسلم فتدخل الجنة. وكذلك نحو: ﴿ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم﴾.

وقد ذكر سيبويه أن هذه الأدوات تكون للتحضيض سواء أوليها ماض أم مضارع.

وقد فصل ابن بابشاذ القول في ذلك بقوله: إن وليها المستقبل كانت تحضيضاً للفاعل على الفعل ليفعله نحو: هلا تضرَب اللص، وإن وليها الماضي كانت توبيخاً لا تحضيضاً لامتناع طلب الماضي نحو: لولا ضربت اللص، أي: لأي شيء ما ضربته[2] وقد اختلف في كون ألا المخففة أداة من أدوات التحضيض، وعلى الرغم من قول ابن مالك في الفيته:

وبهما التحضيض مز وهلاً
إلاّ ألا واولينها الفعلا

فقد اعتبرها النحاة أداة عرض لا تحضيض.

وكون ابن مالك قد ذكرها ضمن أدوات التحضيض لا يعني تمحيضها لذلك، بل هي على الأرجح ملحقة بأدوات التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن[3].

(١) حاشية الصبان، ج ٤ ص ٥٠.
(٢) حاشية الصبان، ج ٤ ص ٥٠.
(٣) المرجع نفسه، ج ٤ ص ٥٢.

* **التَّحْقِير**: غرض من أغراض التصغير الأربعة عند البصريين والخمسة عند الكوفيين ـ يقصد به تحقير ما يتوهم أنه عظيم مثل: رجل رجيل وقد رأى الكوفيون أن التعظيم أيضاً غرض من أغراض التصغير يقابل التحقير ويضاده واستشهدوا بقول العرب: أنا جذيلها المحكك وبقول لبيد:

كل أناس سوف تدخل بينهم
دويهية تصفر منها الأنامل

وقد رد البصريون ذلك إلى غرض التحقير (أنظر مادة تصغير).

والتحقير كذلك غرض من أغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول نحو: طعن عمر وقتل الحسين ـ حيث حذف الفاعل ولم يذكر تحقيراً له وترفعاً عن ذكره.

* **الْحَقِيقَة**: لام الحقيقة ـ وهي اللام الداخلة على اللفظ لتعريف الجنس، وقد سميت بذلك لأنها تعرف حقيقة الشيء من غير نظر إلى ما يصدق عليه من الأفراد ـ وتسمى هذه اللام لام الماهية والطبيعة.

* **التَّحْقِيق**: من معاني «لا» العاطفة فقد ورد في اللمع لابن جني، قوله[1]:

ومعنى لا: التحقيق للأول والنفي عن الثاني ـ تقول: قام زيد لا عمرو.

* **الْحَقِيْقِيَّة**: نوع من أنواع الحال ـ وهي الحال التي تجري على من هي له نحو: جاء محمد ضاحكاً فالضحك هنا جارٍ على صاحبه ولم يجر على من له علاقة به كما في السببية مثل: جاء محمد ضاحكاً أخوه.

وكون الحال حقيقية هو الغالب فيها.

الحقيقي: هو النعت الحقيقي وهو ما دل على معنى في المتبوع (أنظر مادة نعت).

* **الْأَحْكَام**: الأحكام جمع حكم وهو القضاء، وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضي به والذي لا يجوز أن يتخلف أو يتأخر. فقرروا مثلاً أن للفاعل أحكاماً منها الرفع وكونه عمدة ووجوب تأخيره عن الفعل أو ما في قوته، وكذلك نائب الفاعل. ويبدو أن الأحكام تتميز عن الشروط بكونها لازمة الوجود بمجموعها حتى يتكون بها الأمر.

وأما الشروط فإنها قابلة للنقص أو للنقض بحسب الآراء والمذاهب فإذا كانت المصدرية مثلاً شرطاً في بناء المفعول لأجله فإن بعض النحاة قد نقض ذلك وأجاز مجيئه غير مصدر، وذلك كقولهم: أما العبيد فذو عبيد بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد[2] وعلى هذا فإن الأحكام بناء والشروط صحة وكمال.

---

(١) اللمع لابن جني، ص ٩٣، تحقيق الدكتور فايز فارس.
(٢) الأشموني، ج ٢ ص ١٢٣.

* **الحكاية**: هي المماثلة، وفي الاصطلاح إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير[١].

وتتحقق الحكاية بأي الاستفهامية وبالعَلَم من بعد من المستفهم بها وطبيعة الحكاية أن تقع المماثلة بين اللفظ المحكي والمحكى به في كل ما بينهما من إعراب أو تذكير وإفراد وما تتفرع عنهما.

فإذا قيل مثلاً نجح تلميذ، قلنا في حكايته: أيٌ ـــ ونجح تلميذان قيل: أيَّان ونجح تلاميذ، قيل: أيون وإذا قلنا: مررت برجلٍ قيل في حكايته أيٍ ورجلين أيين وبرجالٍ أيين ونساء أيَّات وبنتان أيتان.

وأما حكاية العلم فنحو أن يحكى سعيد في الأمثلة التالية: وقف سعيد، مررت بسعيد ورأيت سعيداً بالشكل التالي: من سعيدٌ في الأول ومن سعيدٍ في الثاني ومن سعيداً في الثالث.

وقد يحكى بمن غير العلم من النكرات، فإذا قيل: قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء ـــ حكيت هذه النكرات بالشكل التالي: منو ومنان ومنون ومَنَه ومنتان ومنات.

ويتبين من هذا أن الفرق بين الحكاية بأي والحكاية بمن أن الأولى خاصة بالنكرات وأن الثانية تحكى بها النكرات والأعلام.

وفي كل الألفاظ المحكية تقدر الحركات للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية، فإذا قيل في حكاية زيد من قولنا: مررت بزيد (من زيدٍ) ـــ كانت مَنْ مبتدأ وزيد خبر عنه مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

ومن الحكاية كذلك حكاية المفرد بدون من أو أي، وهذه حكاية شاذة وغير مقيسة، وذلك كحكاية لفظ (تمرتان) من قول بعض العرب وقد قيل له: هاتان تمرتان، أفعال دعنا من تمرتان[٢]، وقد روى سيبويه قوله: سمعت أعرابياً يقول: ليس بقرشيان في جواب له عن سؤال سأله إياه رجل عن اثنين قال عنهما: إنهما قرشيان.

وكما تقع الحكاية في الألفاظ فإنها تقع كذلك في الجمل.

وحكاية الجملة نوعان: حكاية ملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا «الحمد لله» وحكاية مكتوب، نحو: قرأت على خاتمه: محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

* **الْمَحْكِي**: نوع من أنواع الإعراب (أنظر مادة إعراب).

* **الْحَلْقِي**: هو الحرف الذي يخرج من الحلق ـــ وعدة الحروف التي توصف بهذا الوصف ستة، هي: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين.

---

(١) حاشية الصبان، ج ٤ ص ٨٨.
(٢) الفصول الخمسون لابن معطي، ت. محمود محمد الطناحي، ص ٢٦٨.

والحلقي: كذلك هو كل فعل كانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً نحو ذهب يذهب وفتح يفتح.

* **الْمَحَلّ**: هو المكان ــ ويقصد به في النحو أحد أمرين: أولهما آخر الكلمة وهو المكان الذي تشغله الحركة الإعرابية وثانيهما الموقع الإعرابي، وهذا بالنسبة للجمل، فيقال مثلاً في إعراب غلامي من قولنا: جاء غلامي: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة أي أن الميم محل للضمة، ولكن هذا المحل قد شغل بالكسرة التي تناسب الياء فاختفت الضمة وهكذا يقال في إشغال الحركات الأخرى لجميع المحال سواء أكانت حركة التوهم أو الحكاية أو المناسبة.

وأما الثاني فيستعمل في الجمل إذ تنقسم الجملة إلى قسمين: جملة لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب، وإذا كانت الجملة في موقع المفعول به أو الخبر أو الصفة أو كانت معطوفة على جملة لها موقع من الإعراب قيل فيها جميعاً إنها جمل لها محل من الإعراب، وإن لم تكن كذلك قيل: إنها جمل لا محل لها من الإعراب، أي: أنها لم تقع في موقع لفظ يعرب عادة كالفاعل والمفعول والخبر والصفة.

* **الْمَحَلِيّ**: الإعراب المحلي ــ وهو قسم من أقسام الإعراب الذي يكون في الكلمات المعربة وهو تقدير اعتباري لا يظهر ولا يقدر، ويكون في الكلمات المبنية والجمل المحكية[1] (أنظر مادة إعراب).

* **الْحَمْل**: هو قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر ــ والحمل طريق يسلكه النحاة، ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي لا تنتظمها قواعد أصيلة تنسب إليها.

وأمثلة الحمل كثيرة، منها: تعليل إعراب المضارع حيث قيل فيه إنه أعرب بطريق الحمل على الإسم لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ إسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

وكحمل أن الناصبة للمضارع على ما المصدرية في رفع المضارع بعدها وهي التي من حقها أن تنصبه.

وعلى ذلك قرأ ابن محيصن: لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع الفعل يتم.

وكما جاء مثل هذا في قول الشاعر[2]:

أن تقرآن على أسماء ويحكما
مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

وقد خرج الكوفيون (أن) هذه على المخففة من الثقيلة وقد اتصلت بالفعل اتصالاً شاذاً.

---

(١) جامع الدروس العربية، ج ١ ص ٢٥ للشيخ مصطفى الغلاييني.
(٢) لم يعرف قائله ــ وهو من شواهد الأشموني، ج ٣ ص ٢٨٧؛ والمغني، ج ١ ص ٣٠؛ وابن الناظم، ص ٢٦٢.

ويرى البصريون أن حملها على ما وإهمال عملها فيما بعدها هو الرأي الصحيح، وهذا الحمل مما يرجحه النحاة، وهو الذي عبر عنه ابن مالك بقوله:

وبعضهم أهمل أن حملاً على
ما أختها حيث استحقت عملا

وكما حملوا أن على ما في الإهمال حملوا ما على أن في الأعمال أي أنهم: أعملوا ما في المضارع فنصبته كما تنصبه أن وذلك نحو: كما تكونوا يولى عليكم[1].

* **الْحَال**: لفظ يذكر ويؤنث ــ وهو في اللغة يطلق عى الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر وفي اصطلاح النحويين: وصف فضلة منصوب[2] يبين هيئة ما قبله عند حدوث الفعل، وذلك نحو منتصراً من قولنا: رجع الجيش منتصراً، ونحو نظيفة من قولنا: أكلنا الفاكهة نظيفة ونحو جالسة من قولنا: مررنا بهند جالسة.

وما تحتاج إليه الحال أمران، هما: عامل يعمل فيها وصاحب تبين هيئته، ويكون العامل في الحال فعلاً أو إسمًا في قوة الفعل كالأسماء المشتقة أو حرفاً تضمن معنى الفعل كالحروف الناسخة أو ظرفاً وجاراً ومجروراً مخبراً بهما.

وأما عن صاحبها فقد يكون فاعلاً أو مفعولاً به أو مجروراً بحرف جر أو بإضافة، وقد يكون مبتدأ على ضعف، وهذا ما يراه سيبويه دون الجمهور[3]، لأن الابتداء لا يعمل في الفضلات[4] ولا بد من أن يكون صاحبها معرفة لأنه كالمبتدأ في أنه محكوم عليه ويصح إتيانه نكرة في ثلاث حالات، هي:

١ ــ أن يكون متأخراً عن الحال، نحو: فيها قائمًا رجل ومثله قول كثير:

لمية موحشاً طلل
يلوح كأنه خلل

فالحال: موحشاً قد وردت من صاحبها النكرة وهو طلل لأنها تقدمت عليه. والثانية أن تخصص النكرة بوصف أو إضافة نحو: في أربعة أيام سواء للسائلين ــ ونحو[5]:

نجيت يا رب نوحاً واستجبت له
في فلك ما خر في اليم مشحونا

والثالثة أن تقع بعد نفي أو نهي أو استفهام

---

(١) يرى البعض أنه لا حاجة إلى جعل ما هنا ناصبة وأن الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة للتخفيف.

(٢) قد تجر الحال لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي نحو:

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

(٣) حاشية الصبان، ج ٢ ص ٢٧٤.

(٤) شرح شواهد العيني على حاشية الصبان، ج ٢ ص ١٧٥.

(٥) من الشواهد التي لم تنسب لقائل، وقد استشهد به الأشموني، ج ٢ ص ١٧٥؛ وابن عقيل، ج ١ ص ٥٣٧.

نحو: وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ونحو[١]:

ما حم من موت حمى واقيا

ونحو قول قطري بن الفجاءة:

لا يركنن أحد إلى الأحجام
يوم الوغى متخوفاً لحمام

ونحو[٢]:

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
لنفسك العذر في إبعادها الأملا

وأما الحال ذاتها فإن لها شروطاً وأنواعاً كثيرة، فأما شروطها فهي نوعان: شروط لازمة لا تتخلف وشروط غالبة فاللازمة هي:

١ ــ كون الحال وصفاً.
٢ ــ كونها فضلة.
٣ ــ كونها منصوبة لفظاً أو محلاً.
٤ ــ كونها مبنية للهيئة، والغالبة هي:

١ ــ أن تكون متجددة منتقلة أي غير لازمة، فالركوب في قولنا: جاء محمد راكباً ــ صفة غير لازمة، فقد يجيء محمد ماشياً.

ومن الجائز أن يتخلف هذا الشرط فتأتي الحال لازمة وهذا قليل ومثاله: خلق الإنسان ضعيفاً، ودعوت الله سميعاً، فالضعف في الإنسان والسمع في الله صفتان ثابتتان لا تنتقلان ولا تتغيران إلى خلافهما.

٢ ــ أن تكون مشتقة، وقد تكون جامدة في مواضع تتأول فيها بالمشتق، وهي:

(أ) الحال الدالة على سعر نحو: بعت القمح صاعاً بدرهم، أي: مسعراً بدرهم ــ فالحال هنا مجموع الصفة بدرهم والموصوف صاعاً.

(ب) الحال الدالة على مفاعلة نحو: باعني الكتاب يداً بيد أي مقابضة.

(ج) الحال الدالة على تشبيه نحو جاء زيد أسداً أي كالأسد بمعنى: مشبهاً الأسد.

(د) الحال الدالة على الترتيب نحو: أدخلوا رجلاً رجلاً، أي: مترتبين.

وقد تأتي الحال جامدة دون أن تؤول بالمشتق وذلك في المواضع التالية:

١ ــ أن تكون موصوفة نحو: فتمثل لها بشراً سوياً.

٢ ــ أن تدل على عدد نحو: فتم ميقات ربه أربعين ليلة.

٣ ــ أن تدل على طور يقع فيه تفضيل نحو: ثمر هذا النخيل رطباً أطيب منه تمراً.

٤ ــ أن تكون نوعاً لصاحبها نحو: مالك ذهباً.

٥ ــ أن تكون فرعاً لصاحبها نحو: هذا

(١) ذكره الأشموني ولم ينسبه لقائل، ج ٢ ص ١٧٥.
(٢) نسبه العيني إلى رجل من طيء.

ذهبك خاتماً وقوله تعالى: وتنحتـون الجبال بيوتاً.

٦ ـ أن تكـون أصلاً لـه نحو: هـذا خاتمك حديداً.

وقد عد بعض النحاة هذا النوع مما يجوز فيه التأويل بالمشتق ولكن بتكلف وعناء.

ومن الأحوال الجامدة المصـادر فقد تأتي الحال مصدراً بكثرة فيقال: جاء محمد ركضاً ـ أي: راكضاً بتأويل المصدر بالوصف، وهذا ما يراه سيبـويه والجمهـور أو يجعل المصـدر منصوباً على المصدرية بفعل محذوف تقديره يـركض ركضاً والجملة من الفعـل وفـاعله وما معها من مصدر في محل نصب على الحال من محمد.

٣ ـ أن تكون نكرة، وقد تأتي معـرفة ولكنها تؤول بنكرة وذلك نحو: جيء وحدك، أي: منفرداً ـ أو: كلمته فاه إلى فمي أي مشافهة.

وأما تـنـوع الحال فهو قسمـان: أحدهـما باعتبار ذاتها وثانيهما باعتبـار صاحبهـا فأمـا باعتبار ذاتها فهي ثلاثة أنواع: حال مفردة نحو: جاء محمد ضاحكاً وحال جملة سواء أكانت فعلية أم إسمية نحو: حضـر المتهم وهو واثق بنفسه أو فعلية نحو: دخل الطفل يبكي.

والثالث من هذه الأنواع شبه جملة نحو: وضعت الكتاب فوق الدرج أو صوت الطائر على الغصن.

وتنقسم باعتبار ذاتها كذلك إلى:

١ ـ حال مقصودة لذاتها، وهذه تشكل معظم الأحوال ومثالها: دخلت مسروراً.

٢ ـ حال موطئـة وهي الحال المتصفـة بالجمود وتكون في الوقت ذاته موصوفة نحو: فتمثل لها بشراً سوياً. وسميت موطئة لأنها توطىء لذكر ما بعدها (أنظر مادة المواطئة).

وتنقسم كذلك بـاعتبار ذاتهـا من حيث التبيين والتأكيد إلى:

١ ـ الحال المبينة وتسمى المـؤسسة (أنظر مادة المؤسسة).

٢ ـ الحـال المؤكـدة وهي التي يستفـاد معناها بدونها ـ ومهمتها فقط توكيد عاملها نحو: تبسم ضاحكاً أو توكيد صاحبها نحو: جاء التلاميد كلهم جميعاً أو توكيد مضمون الجملة نحو: قول سالم بن دارة:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي
وهل بدارة يا للناس من عـار

وأما أقسامها باعتبـار صاحبهـا فهي إما حقيقيـة ـ وهـذا هـو الغـالب في الحـال ـ أو سببية وهي الحال التي تبين هيئة ما يحمل ضميراً يعود إلى صاحبها نحو: مررت بالدار قائماً سكانها (أنظر مادة السببية).

* **المُحَوَّل**: وصف محتمل لتمييـز النسبة نحو طاب زيد نفساً واشتغل الرأس شيباً، ونحو: غرست الأرض شجراً وفجرنا الأرض عيوناً، وأنا أكثر منك مالاً.

فالتمييز في كل هذه الأمثلة محول عن أصل

كان عليه ــ وهو الفاعل في الجملتين الأولى والثانية إذ كانت الجملتان: هكذا ــ طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس.

ومحول عن مفعول ــ في الجملتين الثالثة والرابعة إذ كان أصلهما غرست شجر الأرض وفجرنا عيون الأرض.

ومحول عن مبتدأ في الجملة الأخيرة إذ كان أصلها: ما لي أكثر من مالك.

والتحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يقع غير محول نحو: امتلأ الإناء ماء ولله دره فارساً.

والتحويل المذكور خاص بتمييز النسبة كما ذكرنا ولا يكون في المفرد.

* **التَّحْوِيل**: هو الذهاب بأصل الشيء إلى جهة غيره ــ وهو في التمييز مختص بتمييز النسبة ويعني الذهاب بالفاعل أو المفعول به أو المبتدأ أو المضاف إليه إلى النصب على التمييز نحو: طاب محمد خلقاً أي طاب خلق محمد ــ ونحو غرست الشوارع شجراً أي غرست شجر الشوارع ونحو عجبت من طيب زيد نفساً أي عجبت من طيب نفس زيد.

والتحويل كذلك هو التغيير وأفعال التحويل هي الأفعال التي تشبه الفعل صيَّر في معناه.

والأفعال الدالة على التحويل هي جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد.

وتعتبر أفعال التحويل هذه قسيمة لأفعال القلوب وهي ظن وأخواتها ويجمع بين هذه الأفعال كلها أنها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ولكن أفعال القلوب تتعلق بمعانيها بالقلب وليست أفعال التحويل كذلك وأمثلة هذه الأفعال هي:

١ ــ جعل: نحو فجعلناه هباء منثوراً.

٢ ــ اتخذ: نحو اتخذ الله إبراهيم خليلاً.

٣ ــ تخذ كقول الشاعر:

تخذت غراز[1] إثرهم دليلا

٤ ــ وهب: وهبني الله فداءك.

٥ ــ ترك: وتركنا بعضهم يومئذٍ يموج في بعض.

٦ ــ رد: لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً.

(١) اسم واد أو هو موضع بناحية عمان.

باب الخاء

* **الإخْبَار:** لغة الإعلام والإنباء وفي مفهوم النحو، هو ما يقوم به المتكلم من نقلٍ للخبر إلى المخاطب.

* **الْخَبَــر:** هـو الحكم الـذي يسنـد إلى المحكوم عليه سواء أكان مبتدأ أم ما في حكمه كأسماء النواسخ بنوعيها، وقد عرفه ابن مالك في الفيته أنه الجزء الذي يتمم الفائدة، ومثل لذلك بقـوله: الله بـر والأيادي شـاهدة ــ ولم يخل هذا التعريف من اعتراض النحاة إذ أن إتمام الفائدة الكلامية لا تقتصر على الخبر، بل تتعداه إلى غيره كالفاعل الذي يتمم الجملة مع الفعل، وبدونه لا يكتمـل للحدث أي معنى، فهو إذن كالخبر وبهذا يكون التعريف غير مانع ــ وحتى يكون التعريف الذي أتى به ابن مـالك تعـريفاً ضـابطاً للمحـدود زاده الشراح بقولهم: مع المبتدأ أي يصبح التعريف هكذا: الخبر هـو الجزء المتمم الفـائدة مـع المبتدأ، وبذلك يخرج الفاعل ونائب الفاعل.

وقد يكون الخبر حكمًا على المبتدأ أو أسماء النواسخ الحرفية أو الفعلية ولا يخرج بذلك عن كونه الجـزء الذي يتمم الفـائدة مـع تلك العوامل.

ويختلف حكم الخبر الإعرابي من موقع إلى آخر، فهو مرفوع مع المبتدأ واسم إن وأخواتها ولا النافية للجنس، ومنصوب مع إسم كان وأخواتها. وفي محل نصب مع أفعال المقاربة، ويكون كذلك منصوباً على المحل إذا كان جملة مع إسم كان ومرفوعاً على المحل إذا كان جملة مع خبر إن.

وقد ذكر في علة رفع خبر المبتدأ أن المبتدأ منفرداً أو مع الابتداء علة في رفع الخبر، وقيل كذلك أن المبتدأ والخبر قد رفع كل منهما الآخر (أنظر إلى المبتدأ).

وللخبر أنواع ثلاثة، هي: خبـر مفرد، وخبر جملة، وخبر شبه جملة.

فالأول نحو (محمد عالم) والثاني نحو (محمد يعلم) ومحمد علمه غزير والثالث نحو: (محمد فوق أقرانه العلماء).

ويشترط في الجملة التي تقع خبراً أن تكون حاوية لمعنى المبتدأ الذي سيقت للإخبار عنه حتى يتحقق بذلك الربط بينهما.

وروابط الجمل الإخبارية بمبتدآتهـا كثيرة وهي: الضمير الظاهر أو المنوي أو ما يخلف الضمير كأل نحو: زوجي المسُّ مس أرنب والـريح ريـح زرنب، حيث نابت أل عن

الضمير، والتقدير: مسُّه مس أرنب وريحه ريح زرنب.

والإشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى: ولباس التقوى ذلك خير، وإعادة لفظ المبتدأ نحو الحاقة ما الحاقة أو بمعناه نحو: زيد جاءني أبو عبدالله؛ أو كان فيه عموم نحو: زيد نعم الرجل. وقد تكون الجملة المخبر بها هي في المعنى عين المبتدأ، وفي هذه الحالة يكتفى بذلك رابطاً، وذلك كقوله تعالى: وآخر دعواهم أن الحمد لله، فجملة (أن الحمد لله) هي في المعنى ذات المبتدأ وهو: آخر دعواهم.

وأما الخبر المفرد فإن كان جامداً خلا من الضمير على رأي البصريين وتحمله على رأي الكوفيين.

وأما إذا كان مشتقاً فلا بد من ضمير فيه يعود إلى المبتدأ.

ومن خصائص الخبر أن الأصل فيه تأخره عن المبتدأ، وقد يتقدم عليه في حالات معينة. كما أنه قد يحذف في أحوال معينة ذكرها العلماء في باب المبتدأ والخبر.

* **الْمُخْبَر عَنْهُ**: هو المبتدأ أو ما في حكمه كإسم إن وكان وأخواتها وكاد وأخواتها وإسم لا والحروف العاملة عمل ليس.

* **مَخْرَج**: المخرج لغة ــ موضع الخروج ويستعمل في اللغة بمعنى الموضع الذي تخرج منه الحروف عند لفظها.

فهناك حروف تخرج من أقصى الحلق ــ وأخرى تخرج من طرف اللسان أو من تحته أو من بين الشفتين وهكذا.. ويجمع المخرج على مخارج ــ ومخارج الحروف هي مواضع خروجها ومنبثق نطقها.

* **التَّخْرِيج**: مصدر الفعل خرَّج بتضعيف الراء، ويستعمل النحاة هذا اللفظ في التبرير والتعليل وإيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافية بخاصة فيقال مثلاً: وخرجها النحوي الفلاني أي: أوجد لها مخرجاً يخرجها من إشكالها.

ويقال كذلك: وفي المسألة تخريجات عديدة أي وجوه وتعليلات تخرجها مما فيها من إشكالات.

وأمثلة ذلك:

ــ قرأ جماعة قوله تعالى: واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا باللام بدلاً من لا، وقد خرجها أبو الفتح على حذف الألف من لا تخفيفاً.

ــ يمنع البصريون أن يلي كان معمول خبرها، فلا يقال في كان محمد مكرماً علياً ــ كان علياً محمد مكرماً.

وقد أجازه الكوفيون مستدلين بقول الفرزدق:

قنافذ هداجون حول بيوتهم
بما كان إياهم عطية عودا

حيث ولي إياهم ــ لفظ كان على الرغم من كونه مفعولاً به للفعل: عود.

وقد خرج البيت على زيادة كان أو إضمار كان أو إضمار إسم يراد به الشأن فعليه

لا يكون معمول الخبر قد ولي كان بالذات.

ومن هنا يتبين أن التخريج في اصطلاح النحاة تبرير لإشكال أو دفع له.

* **الإِخْرَاج والْخُرُوج:** الأول مصدر أخرج والثاني مصدر خرج، ويستعمل النحاة هذين المصدرين فيما يترتب على الاحتراز بما يذكر من ألفاظ يجب بدخولها في القيد خروج غيرها عنه.

وأكثر ما يستعمل هذان الفعلان وما يشتق منهما في الحدود النحوية والتعريفات الاصطلاحية.

ففي تعريف المبتدأ مثلاً، قال النحاة: هو الإسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به. فكل جزء في هذا التعريف يدخل مفهوماً ويخرج آخر ــ فالإسم يدخل الصريح والمؤول ويخرج الفعل والحرف والعاري عن العوامل اللفظية يدخل الإسم المرفوع المبدوء به ويخرج الفاعل لسبقه بالفعل وإسم كان لسبقه بكان، وغير الزائدة يدخل نحو: بحسبك درهم، ونحو هل من خالق غير الله، ويدخل كذلك مدخولي رب ولعل الشبيهتين بالزائد، ويخرج الحروف غير الزائدة.

ومخبر به أو وصف مُدخل لكل مبتدأ أو وصف رافع، ومخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب(١).

* **الاخْتِصَار:** حذف مفعولي ظن وأخواتها لدليل(٢)، وهذا الحذف جائز بالإجماع، واستشهد له بقوله تعالى: أين شركائي الذين كنتم تزعمون، أي: تزعمونهم شركائي.

وأما حذف أحدهما دون الآخر اختصاراً فقد منعه ابن ملكون وأجازه الجمهور نحو قوله تعالى: ولا يحسبن الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم. في قراء يحسبن بالياء أي: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً.

* **الاخْتِصَاص:** هو قصر الحكم على بعض أفراد المذكور أو هو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من إسم ظاهر معرفة، نحو: نحن العرب أسخى من بذل.

والاختصاص النحوي أسلوب له بواعثه وشروطه.

فأما بواعثه ودواعيه، فهي: الفخر نحو: إني أيها الجواد أعين الفقير أو تواضع نحو: إني أيها العبد فقير إلى عفو الله أو بيان المقصود نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف. ويأتي هذا الأسلوب على هيئات أربع، هي:

١ ــ هيئة النداء ومثاله ما تقدم.

٢ ــ أن يكون معرفاً بأل، نحو: نحن العلماء نخشى الله.

---

(١) الأشموني، ج ١ ص ١٨٨ ــ ١٨٩.

(٢) الأشموني، ج ٢ ص ٣٥.

٣ ــ أن يكون معرباً بالإضافة نحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام: نحن معاشر الأنبياء لا نورث وكقول الشاعر(١):

نحن بني ضبة أصحاب الجمل

٤ ــ أن يكون علمًا نحو قول الشاعر رؤبة:

بنا تميمًا يكشف الضباب

والإسم المختص كما رأينا لا بد من أن يلي ضمير متكلم وقد يلي ضمير المخاطب كقولهم: بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم، ولا يكون بعد ضمير غائب.

ويبنى الإسم المختص على الضم إذا كان بلفظي (أيها وأيتها) ــ وقد اختلف في موضع كل منهما ــ فالجمهور يرون أنهما مبنيان على الضم في محل نصب بفعل مقدر هو أخص ــ وذهب الأخفش إلى أنهما مناديان وليس بمنكر أن ينادي الإنسان نفسه وفيما عدا أيها وأيتها فإن المختص ينصب بفعل واجب الحذف تقديره (أخص).

* **الْمَخْصُوْص:** هو ذات الإسم المختص الواقع في أسلوب الاختصاص ــ وهو أيضاً ــ الواقع بعد فاعلي نعم وبئس وما يجري مجراهما في الدلالة على المدح والذم.

ويكون مخصوصاً بالمدح إذا وقع بعد نعم وحبذا وما يحول من الأفعال إلى صيغة فعُل قصداً للمدح.

ومخصوصاً بالذم إذا وقع بعد بئس ولا حبذا وما يحول أيضاً من الأفعال الثلاثية على وزن فعُل للدلالة على الذم.

وقد سمي المعنى بالمدح أو بالذم مخصوصاً لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه:

فإذا قيل نعم الرجل محمد ــ فقد مدح جنس الرجل أولاً ثم خص بالمدح أحد أفراده وهو محمد.

وفي إعراب هذا المخصوص أوجه ثلاثة، هي:

١ ــ أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبر أو يكون خبراً عن مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً.

وذهب ابن كيسان إلى أنه بدل من الفاعل(٢).

وأول هذه الآراء أصحها وهو مذهب سيبويه.

* **الْخِطَاب:** حال من حالات الكلام وهو قسيم التكلم والغيبة، ويأتي في ترتيب الأعرفية والحضور ثانيها.

والخطاب لا يتحقق إلا بالمشاركة ولمفهومه

(١) ذكره الأشموني دون نسبة، ج ٣ ص ١٨٧.

(٢) رد هذا الرأي بأن المخصوص لازم وهذا ليس من صفات البدل فضلاً عن أنه لا يصلح لمباشرة نعم أو بئس.

مدلولان ـ أحدهما: باللفظ الموضوع لذلك كضمائر الخطاب المتصلة أو المنفصلة، وهي أنت وفروعه، وإياك وفروعه، والتاء المتصلة بأول الفعل المضارع أو التاء المتحركة بالفتحة أو الكسرة مثل أكلتُ وأكلتِ وكذلك الدالة على المثنى والجمع في مثل: أكلتما وأكلتم وأكلتن.

وثاني المدلولين ـ التركيبات الكلامية التي توجه مضموناتها إلى المخاطبين وذلك كشأن أي كلام يوجهه المتكلم إلى مخاطبه.

وعلى هذا تكون دلالة الأول على الخطاب دلالة ذاتية للفظ، ودلالة الآخر عليه دلالة يعينها السياق والمقام.

* **الْمُخَاطَب**: هو الشخص الثاني في دلالات الكلام، وهو المعنى بالخطاب أو الحديث سواء أكان ذلك بوساطة الضمائر بكل أنواعها متصلة كانت أم منفصلة، مرفوعة أم منصوبة أم كان بوساطة الكلام المركب الخبري منه والإنشائي.

* **الْخَافِض**: هو العامل الذي يجلب الخفض للأسماء (أنظر مادة جارّ).

* **الْخَفْض**: في اللغة ـ ضد الرفع وفي الاصطلاح هو الجر الذي يجلب للأسماء حركة الكسر أو ما ينوب عنها من الحروف بفعل واحد من أمور ثلاثة، هي: الحرف الخافض والإضافة والتبعية.

(أنظر مادة جر وإضافة وتابع).

والخفض بمعنى الجر تسمية أطلقها الكوفيون معللين لها بانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين[1].

* **الْمَخْفُوض**: هو الإسم الذي تأثر بعامل الخفض فخفض بالكسر أو ما ينوب عنه من ياء أو فتح.

وهو الذي يسمى في الاصطلاح الآخر بالمجرور (أنظر مادة جر).

* **التَّخْفِيف**: ظاهرة تشيع في اللغة العربية، وهو حالة يلجىء إليها ثقل ظاهر في كلمة ما أو في تركيب معين.

ويتأتى التخفيف اللغوي بأحد الأمور التالية: الحذف أو الإبدال أو التسهيل.

وقد اقتضته طبيعة اللغة ورغبة أهلها في تحقيق تناسق ألفاظها وتوازنها، وقد اعتبر التخفيف من سنن العرب التي لا تتوافر في غير لغتهم.

ويتحقق التخفيف المقصود في حذف الحرف نحو حذف الواو من الفعل المضارع (يعد)، وحذف الواو والياء من فعل الأمر (ق) وحذف الهمزة من إجابة في قولهم أساء سمعاً فأساء جابه، وأصل الكلمة إجابة ثم كثر فجرى مجرى المثل فحذفت همزته تخفيفاً فصارت جابة[2]. ، ومن حذف الحروف ما يترتب على التقاء الساكنين (أنظر مادة سكون).

---

(١) الإيضاح في علل النحو لابن القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ص ٩٣.

(٢) الخصائص لابن جني، ج ٣ ص ٧٤.

وكما يتحقق في الحرف يتحقق كذلك في الكلمة الواحدة بكل أقسامها والجملة بكل أنواعها:

فمن حذف الكلمة ـ حذف لا النافية في نحو قوله تعالى: تالله تفتأ تذكر يوسف: أي تالله لا تفتأ.

ومنه حذف الإسم في نحو قوله تعالى: أن اعمل سابغات أي اعمل دروعاً سابغات.

وحذف الفعل نحو: ومن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر، أي: فأفطر.

وأما حذف الجملة فقد يقع للجملة الواحدة كحذف جملة القسم في قوله تعالى: لأعذبنه عذاباً شديداً. وحذف جملة الشرط من قوله تعالى: (فاتبعوني يحببكم الله) أي فإن تتبعوني يحببكم الله.

وقد يكون الحذف لأكثر من جملة لما في قوله تعالى: فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى) والتقدير: فضربوه نحيي فقلنا (أنظر مادة حذف).

وأما تخفيف الإبدال فيتحقق في إبدال الحروف وقلبها إلى حروف لا تقلق الموضع ولا تثقله (أنظر مادة إبدال وإعلال).

وأما تخفيف التسهيل فيتحقق في تيسير نطق الهمزة بإبدالها حرفاً يناسب الحركة التي قبلها نحو روية في رؤية.

* **الْمُخَفَّفَة**: وصف يطلق على الكلمة بعد أن يدخلها التخفيف كما في إن المخففة من المثقلة وأن المخففة من أنّ وأما المخففة من أمّا وألاَ المخففة من ألّا.

* **الْخَالِفَة**: هي أسماء الأفعال، وقد سميت بذلك لأنها تخلف الأفعال في الدلالة على مقاصدها.

وقد استعمل هذه التسمية أبو جعفر بن صابر معتبراً أسماء الأفعال قسماً رابعاً من أقسام الكلمة، وقد أطلق عليها هذا اللفظ، وهو ممن لا يعتد بخلافهم[1].

* **الْخِلَاف والْمُخَالَفَة**: كلاهما مصدر للفعل خالف، ويعني كل منهما المضادة وعدم الموافقة.

وقد استعمل لفظ الخلاف نحوياً فيما يلي:

١ ــ بمعنى المخالفة فيقال مثلاً: وقع خلاف في هذه المسألة بين هذا المذهب وذاك أو بين هذا النحوي وذاك. أي: وقع تضاد في الرأي بينهما في مسألة معينة. وقد ينفى هذا الخلاف بقولهم: ولا خلاف في هذه المسألة أي: أنها مسألة متفق عليها بالإجماع.

٢ ــ بمعنى الاستثناء من الحكم أو المغايرة له: فيقال مثلاً في معمول إسم الفعل: دراك زيداً، ولا يقال زيداً دراك بخلاف الفعل، إذ يجوز أن يقال فيه: زيداً ادرك[2].

(١) حاشية الأشموني، ج ١ ص ٢٣.
(٢) شرح ابن عقيل، ج ٢ ص ٢٣٧.

٣ ـ بمعنى المعارضة الفردية لحكم عام كما في قولهم: لا يلي كان وأخواتها معمولات أخبارها، وهذا عند جمهور البصريين خلافاً لابن السراج والفارسي وابن عصفور[(١)].

وكما قالوا في إن ـ بأنها تكون حرف جواب بمعنى نعم خلافاً لأبي عبيدة[(٢)].

هذا وقد تعددت المسائل الخلافية التي وقعت بين النحاة والمذاهب حتى إنه ليصعب حصرها في كل مظانها علمًا بأن كتباً قد ألفت في هذه المسائل الخلافية. أشهرها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

ومما لا شك فيه أن الخلافات الواقعة بين المذاهب أسهل حصراً من المسائل الواقعة بين الأفراد.

ومما لا شك فيه أن هذه الخلافات التي أشرنا إليها سبب كبير في سعة علم النحو وتعدد مسائله.

والانتصاب[(٣)] بالمخالفة كما يرى الفراء مسبب عن مخالفة الفعل الثاني للأول في قولنا لأقتلن الكافر أو يسلم في كونه لا يشاركه في المعنى ولا هو معطوف عليه.

* **الْخُمَاسِيّ**: وصف يطلق على الإسم والفعل اللذين يتكونان من خمسة أحرف إذ يقال فيهما: إسم خماسي وفعل خماسي: وتأتي الأسماء الخماسية المجردة على الأوزان التالية:

١ ـ فُعَلِّل إسمًا نحو سفرجل وصفته نحو (شمردل)[(٤)].

٢ ـ مُعَلِّل إسم نحو (خزعيل)[(٥)] وصفة نحو (قُذَ عْمِل)[(٦)].

٣ ـ فِعْلَلّ إسمًا نحو (قِرْطعب)[(٧)] وصفة نحو (جِرْدَحْل)[(٨)].

٤ ـ فَعْلَلِل لا يكون إسمًا بل صفة فقط نحو (جَحْمَرِش)[(٩)].

وأما الخماسي المزيد من الأسماء فلا تلحقه الزيادة إلا بالمد قبل آخره نحو فعلليل مثل (عندليب) وفعللول مثل (قرطبوس)[(١٠)] أو بعد

(١) الأشموني، ج ١ ص ٢٣٧.
(٢) المغني، ج ١ ص ٣٧.
(٣) أي: النصب بالمخالفة.
(٤) الطويل.
(٥) الباطل.
(٦) الضخم من الإبل.
(٧) الشيء التافه.
(٨) الضخم من الإبل.
(٩) المرأة العجوز.
(١٠) الداهية.

الآخر مجرداً عن التاء نحو (ضبغطرى)[1] أو مشفوعاً بها نحو (قبعثراة).

وأما الفعل فإنه لا يصل بالتجريد إلى خمسة بل يصل إلى ذلك بالزيادة وأمثلة ذلك:

افتعل ـ (اقتدر) ـ انفعل (انطلق) ـ افعلَّ (احمرَّ) تفعَّل ـ (تقدم) ـ تفاعل (تخاصم). ومثال الخماسي المزيد الذي زيدت أصوله حرفاً واحداً، هو:

تفعلل نحو (تدحرج) و (تبعثر).

* **الْخَمْسَة**: الأفعال الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة.

وهذه الأفعال، هي:

١ ـ يفعلون.
٢ ـ تفعلون.
٣ ـ يفعلان.
٤ ـ تفعلان.
٥ ـ تفعلين.

وترفع هذه الأفعال بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها، فيقال: هم يأكلون ـ وهم لم يأكلوا، وهم لن يأكلوا.

والخمسة كذلك ـ الأسماء الخمسة وهي أب وأخ وحم وفم بغير الميم وذو مال وهي أسماء معربة، ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء بشرط أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم وأن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة وأن تكون مكبرة لا مصغرة.

وقد قيل إنها ستة أسماء بإضافة لفظ هن، وهي كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وقيل عما يستقبح ذكره وبخاصة الفرج.

* **الاخْتِيَار**: هو خلاف الاضطرار والاختيار والاضطرار مجالان للاستعمالات اللغوية.

فالنثر مجال الاختيار والشعر مجال الاضطرار وبهذا قال النحويون:

وقد استعملوا هذين التعبيرين في صدد الإجازات اللغوية سلباً أو إيجاباً.

ففي مجال الاضطرار يجوز للشعراء ما لا يجوز لغيرهم من الخروج اللغوي الذي نص عليه علماء اللغة.

وأما في مجال الاختيار وهو النثر فإنه لا يفتقر للمتكلم أو المتحدث أو الكاتب أية مخالفة نحوية أو صرفية لم تقع في حيز الإجازة المذهبية أو الفردية أو الاستقرائية، ومثاله ما ورد في مبحث الضمير من الفية ابن مالك حيث قال:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل
إذا تأتى أن يجيء المتصل

أي: إن كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل فلا يقال في أكرمتك أكرمت إياك طالما أمكن الاتصال. وفي حاشية الصبان تعليقاً على شرح الأشموني لبيت ابن مالك قوله:

(١) الجمل العظيم.

مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر[١].

ومثال مجيئه في الضرورة الشعرية قول الفرزدق في مدح بني مروان:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت
إياهم الأرض في دهر الدهارير

فقد استعمل الضمير المنفصل «هم» مع إمكان أن يقال: ضمنتهم، ولكن ضرورة الوزن ألجأت إلى ذلك. وهذا يعني أنه لا يجوز مثل هذا الاستعمال فيما إذا كان المتكلم غير مضطر أي أنه واقع في مجال الاختيار.

ومن معاني الاختيار كذلك ـ الانتقاء وهو أن ينتقي النحوي رأياً من الآراء أو وجهاً من الوجوه في مسألة ما ويرجحه على غيره بمرجحات ومبررات يراها ويستند إليها.

ومثال ذلك جواز الضم والنصب اضطراراً في المنادى الذي يستحق الضم أصلاً كالعلم المنادى في قول الأحوص الأنصاري:

سلام الله يا مطر عليها

بتنوين كلمة مطر تنوين ضم ـ وقول المهلهل بن ربيعة:

ضربت صدرها إلي وقالت
يا عدياً لقد وقتك الأواقي

بتنوين عدياً ـ تنوين نصب.

وقد تحقق الانتقاء هنا في اختيار الخليل وسيبويه للضم واختيار أبي عمرو وعيسى أو الجرمي والمبرد للنصب[٢].

(١) الأشموني، ج ١ ص ١١٥.
(٢) الأشموني، ج ٣ ص ١٤٥.

باب الدال

* **الْمُتَداخِلَة:** هي الحال الثانية والثالثة إذا اعتبرت حالاً من ضمير المستكن في الحال التي تسبقها[١] نحو: قدم محمد متكلمًا ضاحكاً مبشراً فضاحكاً حال من الضمير في متكلمًا ومبشراً حال من الضمير في ضاحكاً.

* **الاسْتِدْرَاك:** هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه[٢] وعرفه الروداني[٣] بأنه مخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولاً. وهذا هو المعنى الذي تفيده لكن الناسخة كأن يقال مثلاً ـ محمد كريم فيتوهم السامع أنه مبذر ولرفع هذا التوهم يستدرك القول بذكر لكن التي تزيل توهم تبذيره ـ فيقال لكنه غير مسرف. وهذا المعنى في لكن اغلبي فيها وليس لازماً فقد لا تأتي لرفع التوهم[٤] نحو زيد قائم لكنه ضاحك ـ إذ ليس في قيام زيد ما يجعل السامع متوهماً لبكائه ـ حتى يستدرك القول بذكر ضحكه.

* **التَّداخُل:** تداخل اللغات وهو تركيب لغة من لغتين كقولنا قَنِطِ يَقْنِط بكسر النون في الماضي والمضارع أو لفتحها. فهاتان اللغتان من تداخل قَنَط يقنِط بالفتح والكسر وقنِط يقنَط بالكسر والفتح.

* **الإدْغَام:** في اللغة الإدخال وفي الاصطلاح ـ الإتيان بحرفين أحدهما ساكن والآخر متحرك من مخرج واحد دون أن يكون فاصل بينهما ثم إدراج الساكن الأول في الثاني المتحرك[٥]. وقد دعا العرب إليه التقاء المتجانسين على ألسنتهم فعمدوا إليه طلباً للخفة.

ولا يقتصر الإدغام على المتماثلين بل يتعداهما إلى المتقاربين في الكلمة الواحدة أو الكلمتين.

وأهم أنواع إدغام المثلين وهما أن يكونا متحركين أو مختلفين بين الحركة والسكون، ولكلٍ منهما شروط يتحقق بها.

---

(١) النحو الوافي، عباس حسن، ج ٢ ص ٢٩١.
(٢) حاشية الصبان، ج ١ ص ٢٧٠.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) التعريفات للجرجاني، ص ١٣.

وشروط إدغام المثلين المتحركين إدغاماً واجباً عشرة شروط، هي:

١ ــ أن يكونا في كلمة نحو: شد.

٢ ــ ألا يكونا في الصدر مثل دَدَن بمعنى اللهو.

٣ ــ ألا يكونا في إسم على وزن فُعَل مثل صُفَفَ جمع صُفَّة إسم لبناء.

٤ ــ ألا يكونا في إسم على وزن فُعُل نحو ذلل جمع ذلول ضد الصعبة.

٥ ــ ألا يكونا في إسم على وزن فِعَل مثل لمم جمع لمه، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

٦ ــ ألا يكونا في إسم على وزن فَعَل نحو لَعَب، وهو موضع القلادة من الصدر.

٧ ــ ألا يتصل بأول المثلين مدغم فيه مثل: جُسَّس وهو جمع جاس إذا لمس أونقل الخبر.

٨ ــ ألا يعرض تحريك ثانيهما كحركة الصاد الثانية من: اخصص أبي.

٩ ــ ألا يكون ما هما فيه ملحقاً بغيره نحو هيلل[1] ــ الملحق بدحرج.

١٠ ــ ألا يكون مما شذت العرب في فكه، مثل: أَلِلَ السقاء، إذا تغيرت رائحته ودبب الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه.

وأما إذا كان المثلان مختلفين فكان أولهما ساكناً والآخر متحركاً فيدغمان بثلاثة شروط، هي:

١ ــ ألا يكون أول المثلين هاء: سكت[2] مثل: ماليه هلك.

٢ ــ ألا يكون همزة منفصلة عن الفاء[3]، نحو: لم يقرأ أحد، فإن كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل.

٣ ــ ألا يكون مدة في الآخر نحو يعطي ياسر، فإن لم تكن في الآخر وجب الإدغام، مثل ــ مغزو ومدعو، وأصلهما مدعوو ومغزوو[4] وفي غير ما ذكرنا حالات يجوز فيها الإدغام والفك أو يمتنع فيها الإدغام ويجب الفك.

ولمستزيد أن يرجع في ذلك إلى باب الإدغام في مراجع النحو.

* **الدَّلِيْل**: هو المرشد وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر[5]، ويستعمله الصرفيون والنحاة فيما يرشد إلى أصول الأشياء ومن ذلك قولهم في ألف ــ رمى ودعا أن الأولى منقلبة عن ياء، والدليل

---

(١) إذا أكثر من لا إله إلا الله.

(٢) لأن الوقف على الهاء منوي الثبوت.

(٣) أي همزة يقرأ ــ فهي همزة غير متصلة بفاء الكلمة وهي القاف وإنما تفصلها عنها الراء.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني، ج ٤ ص ٣٤٥.

(٥) التعريفات للجرجاني، ص ١٠٩.

على ذلك المضارع يرمي وألف دعا منقلبة عن واو، ودليل ذلك المضارع يدعو وقولهم في أن أصل الياء من ميزان وميراث واو بدليل وزن وورث، وكذلك قولهم في أصل الواو من موقن وموسر وكونه ياء بدليل أيقن وأيسر.

وقد يعني الدليل أيضاً في عرف النحاة الشاهد الذي يستدلون به على آرائهم وأقوالهم ومذاهبهم (أنظر مادة شاهد).

وللدليل أيضاً غي عرف النحاة استعمال آخر بمعنى العلامة.

ويتنوع هذا المفهوم إلى أنواع منها:

١ ــ أن تكون حركة ما، دليلاً على حرف أي: علامة على وجود سابق له كوجود الكسرة في مثل: لم يجرِ، ويا أبتِ والضمة على الواو في مثل لم يدعُ ولم ينحُ وكوجود الفتحة على العين من سَعَوْا دليلاً على الألف المحذوفة لالتقائها ساكنة مع واو الجماعة وكوجودها أيضاً في لفظ لهف من قول الشاعر[1]:

ولست بمدرك ما فات مني
بلهف ولا بليت ولا لو أني

دالة على الألف المحذوفة من لهف حيث كانت لهفا بمعنى لهفى.

٢ ــ أن يكون الدليل بمعنى العلامة على سقوط أو حذف كلمة أو أكثر، ومن ذلك حذف المفعول أو المفعولين من الجملة، وهو ما يسمى عند النحاة بالاختصار (أنظر مادة اختصار). ومثال ذلك قوله تعالى: أين شركائي الذين كنتم تزعمون، أي: تزعمونهم شركائي، بحذف المفعولين ــ هم وشركائي لكون ما تقدم دليلاً عليهما.

* **الدِّلَالَة**: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر[2] والدلالة كذلك الإشارة إلى مضمونات تتضمنها الكلمة أو التعبير، والدلالات النحوية التي يستعملها النحاة متعددة منها.

دلالة التضمن ــ كدلالة الفعل على الحدث، وهي ما تسمى دلالة المادة ودلالة الالتزام ــ كدلالة الفعل على الفاعل والمكان.

ودلالة الصيغة ــ كدلالة الفعل على الزمان[3].

* **المَدْلُول**: هو ما تقع عليه الدلالة وتشير إليه كالحدث والزمان اللذان هما مدلولان للفعل ــ يدل عليهما ويحتويهما تضمناً أو التزاماً ولهذا يقول ابن مالك في الفيته:

المصدر إسم ما سوى الزمان من
مدلولي الفعل كأمن من أمِن

* **الاسْتِدْلَال**: هو ضرب الأدلة والإتيان بالشواهد، وفي هذا اللفظ عموم يشمل

(١) ذكره الأشموني دون نسبة، ج ٢ ص ٢٨٢؛ ومعاني القرآن للأخفش، ج ١ ص ٦٥؛ والمحتسب لابن جني، ج ١ ص ٢٧٧.
(٢) التعريفات للجرجاني، ص ١٠٩.
(٣) حاشية الصبان، ج ٢ ص ١١١.

الاستشهاد والبرهنة وإقامة العلامات والسمات، وقد يعرف الاستدلال بأنه تقرير الدليل لإثبات المدلول[١].

* **الدَّائِم**: الفعل الدائم ـ وهو إسم الفاعل، وهذه تسمية ثعلب له، وقد روى عن ابن كيسان أنه قال: قال لي ثعلب: كيف تقول: مررت برجل قائم أبوه فأجبته بخفض قائم ورفع (أبوه) فقال لي: بأي شيء ترفعه؟ قلت: بقائم فقال: أوليس هو عندكم إسمًا وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائمًا[٢].

---

(١) التعريفات للجرجاني، ص ١٧.

(٢) مجالس العلماء للزجاجي، ص ٣١٨.

باب الذال

* **المُذَكَّر**: خلاف المؤنث، وهو ما خلا من علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً[١]، أو هو ما خلا آخره من العلامات الثلاث التاء والألف والياء[٢] وأمثلته نحو: قمر وأسد ورجل. ومن أهم ما خص النحاة به مذكر الأسماء ظاهرة تغليبه على المؤنث في صدد الحديث عنهما حتى ولو كان المؤنث فيهما أخف لفظاً منه: فيقال في القمر والشمس قمران بتغليب لفظ القمر على الشمس وتثنيته مقصود بها القمر والشمس معاً.

ومن المذكر جمع المذكر السالم (أنظر مادة جموع).

* **التَّذْكِير**: قسيم التأنيث، وتذكير الإسم إفراغه من علامات التأنيث التاء والألف المقصورة والممدودة لفظاً أو تقديراً: فتذكير مسلمة مسلم وراكعة راكع وعطشى عطشان وحمراء أحمر.

وقد يرد التذكير في مجال الفعل المسند إلى الفاعل فيقال: يجب تذكير الفعل[٣] للفاعل المذكر الحقيقي، ويجوز تذكيره وتأنيثه للفاعل المؤنث تأنيثاً مجازياً أو المجموع جمع تكسير أو المؤنث تأنيثاً حقيقياً ولكنه منفصل عن الفعل بفاصل. وإذا كان التأنيث فرعاً فإن التذكير أصل له ولهذا استغنى عن العلامة[٤].

* **الذِّكْر**: خلاف الحذف، وهو حالة من الوجود تتوافر في الجملة والمفرد والحرف والحركة (أنظر مادة حذف) ويوصف كل من هذه بالمذكور.

وقد يكون ضد الإضمار بمعنى ذكر الضمير قبل ذكر صاحبه وهو ما يسمونه بالذكر بعد الإضمار، وقد يعبر عنه بالإظهار، وفي هذا التعبير دقة لا تتوافر في الذكر ــ وذلك في نحو قولهم: أنا الضاربه زيد، فقد ذكر زيد بعد أن ذكر ضميره وهو الهاء المتصلة بالضارب.

* * **التَّذَكُّرِيّ**: نوع من أنواع الوقف الاضطراري ــ (أنظر مادة وقف).

---

(١) الكافية لابن الحاجب، ج ٢ ص ١٦١.

(٢) المفصل للزمخشري، ص ١٩٨، والمقصود بالياء الألف المقصورة.

(٣) الأدق في هذا أن يقال إلحاق علامة التأنيث بالفعل.

(٤) شرح ألفية بن مالك لابن الناظم، ص ٢٩٤.

* **التَّذَكُّر**: حرف التذكر قد يكون واواً[1] تتولد عن مد الصوت الناتج من التذكر بعد النسيان، وقد مثل لها ابن هشام في مغنيه بقوله: يقومُ زيد بإشباع الضمة في آخر: يقوم لتصبح يقومو ــ وهذا في حالة نسيان الفاعل وعدم إرادة قطع الكلام، فيلجأ المتكلم للمد من أجل أن يعطي لنفسه فرصة التذكر.

وقد تكون ألفاً نحو رأيت الرجلا[2].

* **الذِّكْرِيّ**: وصف لنوع من أنواع الترتيب في عطف المفصل على المجمَل في العطف بالفاء (أنظر مادة ترتيب).

* **الْمَذْكُور**: وصف للكلمة يلحقها في حالة ذكرها ولفظها، وكثيراً ما ينسب إلى العوامل المفسرة للعوامل المحذوفة والواقعة بعد أدوات الشرط كما في باب الاشتغال وغيره: فالسماء في قوله تعالى: إذا السماء انشقت فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وهو الفعل «انشق» ومحمداً من قولنا: محمداً أكرمه ــ مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور «أكرم».

* **الذَّم**: غرض من الاغراض التي يأتي لها النعت نحو قوله تعالى: فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم[3].

والذم أيضاً مدلول للفعل «بئس» المحول من بَئِسَ على وزن فَعِل لإفادة أن الموصوف به مذموم بكل أنواع الذم. وهو فعل جامد لا يتصرف ولا يأتي إلا ماضياً، ويقابله في معناه نعم الموضوع للمدح ــ (أنظر مادة مدح).

والذم الذي يتضمنه هذا الفعل ينصب على إسم معين يسمى بالمخصوص أي: المخصوص بالذم.

ويتحقق وصف الذم في هذا المخصوص بطريقتين هما: التعميم ثم التخصيص فيكون هذا المخصوص قد ذم مرتين مرة بجنسه ومرة بذاته. فعندما نقول: بئس الرجل الكذاب نكون قد ذممنا الكذاب مرتين إحداهما ضمن الرجال وهو أحدهم والأخرى ضمن النص على ذاته.

ومثل: بئس في الدلالة على الذم ساء ولا حبذا إذ يقال: ساء مثلاً القوم، كما يقال: لا حبذا الكذب.

وتتحقق الدلالة على الذم من كل فعل ثلاثي يراد منه ذلك بتحويله إلى صيغة: فَعُل مثل خَبُثَ غلام القوم عمرو.

وفي هذه الحالة يكون لهذا الفعل من الأحكام ما للفعل «بئس» من عدم التصرف وإفادة الذم واقتضاء فاعل ظاهر أو مفسر بتمييز ومخصوص بمفهوم الذم ومعناه.

* **الْمَذْهَب**: هو النهج الذي ينتهجه المصر

---

(١) المغني، ج ٢ ص ٣٦٨.
(٢) المرجع نفسه، ج ٢ ص ٣٧٠.
(٣) الغرض من الوصف بالرجيم ذم الشيطان.

أو الطائفة أو العالم في تقرير الحقائق وطرق رصدها ووسائل جمعها.

وقد يكون المذهب أخص من ذلك فيطلق على ما يرتئيه الشخص الواحد في المجموعة الواحدة، وفي هذا يقال مثلاً وذهب فلان إلى كذا وكذا أي: أنه اختص بمذهب خاص به وأما كلمة المذهب أو المذاهب المستعملة في مجال النحو فهي أعم من ذلك إذ تنتظم المدلولين السابقين وأذا نحن أقصينا الآراء الفردية في المذهب الواحد فإننا نرى أن المذهبية بمعناها الفكري تعني الطريقة الواحدة الملتزمة في تقنين القواعد وبنائها.

ولهذا كان لكل مذهب نحوي نهج واحد لا يتخلف ولا يتأثر إلا بمقدار ما يقتضيه قانون التطوير والتجديد للأشياء.

فالبصرة بنت مذهبها من البداية على السماع الضيق المشروط، في حين انتهجت الكوفة منهجاً آخر مغايراً لنهج البصرة ومذهبها حيث اعتمدت السماع المطلق إلى جانب القياس المحكم في الوقت الذي حاول فيه المذهب البغدادي بناء نفسه على التأليف من مذهبي البصرة والكوفة. وهكذا فإن إطلاق المذهب على النهج أدق استعمالاً من إطلاقه على مجموعة الآراء التي ارتآها أفراد المذهب الواحد.

وقد نشأت المذاهب النحوية مع نشأة النحو وتكوينه وكان لها في عالم النحو اتجاهات منهجية مختلفة استطاعت مع مرور الزمن أن ترسى استطاعت مع مرور الزمن أن ترسي قواعدها وتصبح فيما بعد ذات طابع يميزها ويسمها.

وقد تعددت هذه المذاهب كثيراً حتى وصلت إلى خمسة لكل منها تاريخه وأصوله ومناهجه وعلماؤه.

وهذه المذاهب على الترتيب التالي:

١ ـ المذهب البصري: وهو أول المذاهب التي عملت في النحو ووضعت أسسه وقواعده، وكان من علمائها أبو الأسود الدؤلي الذي يقال فيه إنه أول من وضع النحو وفكر فيه، وكذلك عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب والخليل بن أحمد وسيبويه والأخفش والأوسط وقطرب والمازني والزجاج والمبرد وابن السراج والسيرافي. وقد انتهج المذهب البصري في وضع قواعده منهج السماع عن ثقات العربية وخلصائهم وعدم الأخذ عن أي أعرابي عاش في الحاضرة أو دخلها، ولهذا اشتهر علماء البصرة بالرحلة إلى البادية ومشافهة الأعراب فيها والأخذ عنها. ومن أجل ذلك كان نحو البصرة أكثر اعتماداً عليه ووثوقاً به من غيره حيث توافرت له من عوامل السلامة في النقل ما يجعله مؤهلاً للتصدر.

(أنظر مادة بصرى).

٢ ـ المذهب الكوفي: هو ثاني المذاهب النحوية وأقواها منافسة لنحو البصرة ومذهبها، وقد فطن الكوفيون إلى التمذهب النحوي بعد أن سبقتهم البصرة في هذا المضمار بمائة عام تقريباً كانت الكوفة خلالها

منشغلة في علم الحديث وتدوينه ورواية الشعر ونقله.

ويعتبر الكسائي مؤسس هذا المذهب ومنشئه وقد تتلمذ عليه الكثيرون فيما بعد كانوا هم علماء الكوفة ورواد مذهبها، ومن هؤلاء هشام بن معاوية الضرير والفراء وثعلب.

وأما عن منهج هذا المذهب ومسلكه في وضع قواعده فإنه يغاير منهج البصرة ومذهبها.

فقد اعتمد الكوفيون في ذلك على الأعراب مطلقاً دون تمييز بين أعراب بادين أو حاضرين، ولهذا كان البصريون يعيبون على هذا بقولهم: نحن نأخذ اللغة عن حرشة[1] الضباب وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز[2] وباعة الكواميخ[3].

وقد كثر القياس في نحو الكوفة ودعاهم هذا إلى التسامح والتساهل في بناء القواعد ووضعها مما جعلهم يكثرون من التجويز والتسويغ لكثير من الوجوه والاستعمالات في الوقت الذي كثر فيه عند البصريين التأويل والشذوذ والاضطرار والإنكار.

٣ ــ المذهب البغدادي: نشأ هذا المذهب في وقت كان فيه مذهبا البصرة والكوفة قد نضجا واكتملا ولم يعد لغيرهما أن يبتدع أو يضيف ولهذا قام المذهب البغدادي على نهج انتخابي توفيقي بين آراء البصرة والكوفة على اعتبار أن علماء هذا المذهب هم تلامذة لعلماء ذينك المذهبين ولم تكن آثار هذه التلمذة لتزول بلا أثر تخلفه ــ بل جعلتهم يتجهون إلى الانتخاب من آراء المدرستين البصرة والكوفة.

ولهذا كانت آراء هذا المذهب مزيجاً من آراء المذهبين المذكورين مما دعا الباحثين إلى الاختلاف في تصنيفهم حيث اعتبرهم البعض كوفيين كما اعتبرهم آخرون بصريين، وحاول بعض آخر نفي المذهبية عنهم.

ومن العلماء البغداديين أبو علي الفارسي وابن جني والزجاجي والزمخشري.

٤ ــ المذهب الأندلسي ــ نشأ هذا المذهب في الأندلس، وجمع هو الآخر في عنايته بين المذهبين البصري والكوفي حيث تتلمذ علماؤه على كتب هذين المذهبين ورجالها، كما خالطوا علماء المذهب البغدادي وأخذوا عنهم.

ولهذا لم تكن لمذهبهم في بداية أمره صبغة أندلسية واضحة أو منهج معين محدد، حتى إذا ما انقطع الأندلسيون عن المشرقيين وضعفت رحلاتهم إليهم اعتمدوا على أنفسهم واستدركوا بعض ما فاتهم من قواعد النحو، وعدلوا عن بعض آرائهم فيه، وغايروهم في طريقة تعليمه وتدوينه، فكانت لهم بذلك في نحوهم روح أندلسية جديدة حملت آراء مستقلة وتعليلات خاصة.

(١) حرشة الضباب: الذين يصيدون الضب.
(٢) الشواريز: جمع شيراز وهو اللبن الرائب.
(٣) الكواميخ: جمع كامخ وهو الأدام.

ومن علماء هذا المذهب ابن مالك وابن عصفور والسهيلي.

٥ ـ المذهب المصري ـ اعتمد هذا المذهب أيضاً على آراء البصرة والكوفة وبغداد والأندلس، حيث أكب علماؤه على دراسة النحو في هذه الأمصار وتأثروا بها وارتحلوا إليها في مواطنها، وإذا كان هؤلاء العلماء في أحيان كثيرة يخرجون بآراء حديثة لم يسبقوا إليها فإنهم ظلوا دارسين ومدرسين لكتب هذه المذاهب وعلمائها وبخاصة كتاب سيبويه.

ومن علماء هذا المذهب ابن ولاد وأبو جعفر النحاس وابن بابشاذ وابن الحاجب وابن هشام والمرادي وابن الصائغ والدماميني والأشموني والصبان والسيوطي.

باب الراء

* **الـرَّابِط**: حـرف أو ضمـير يـربط بـين أمـرين ــ أو هو العـلاقة التي تصـل شيئـين ببعضهما البعض، وتعين كون اللاحق منها متعلقاً بسابقه وقد يسمى «الرابط» بالعـائد وذلك في الموصول (أنظر مادة عائد، ومادة موصول).

ويتمحض لفظ الـرابط في مجـال الحـال والنعت إذا وقعا جملة فعلية أو إسمية.

وقد يكون الرابط ضميراً فقط كما هو الشأن في جملتي الحـال والنعت نحـو جـاء محمـد يضحك أو جاء علي يده عـلى رأسه، ففي الفعل يضحك ضمير مستتر تقديره هو يربط بين جملة الحال يضحك وصاحبها محمد، كما أن الهاء في لفظي «يده» و «رأسه» ضمير يربط بين الجملة الاسمية الواقعة حالاً وصاحبها علي.

وقد تكون الـواو هي الرابط في الجملة الحالية كأن يقال: جاء علي والشمس طالعة[١] أو تكون هي والضمير كلاهما رابطين كأن يقال جاء علي وهو يضحك ويكون الضمير وحـده رابطاً الحال المفـردة وكذلـك النعت والخبر المفردان.

وتكون الفاء رابطة في مجال الشـرط إذا لم يكن الشرط فعلاً صالحاً لذلك كأن يكون مقترناً بالسين أو سوف أو قد أو لن أو ما. أو كـان فعلاً جامداً أو جملة إسمية أو طلبية فإن الفاء في مثل هذا النوع من الشرط تكون لازمة لربطه بما قبله.

وقد تكون إذا الفجائية هي الرابط في مجال الشرط وذلك في حـالة كـون الجواب جملة إسمية غير طلبية لم يدخـل عليها أداة نفي ولم تدخل عليها إن، وذلك نحو قوله تعالى: وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون.

* **الرُّبَاعِيّ**: وصف للفعل والإسم اللذين يتكونان من أربعة حروف، وأما الفعل فيكون رباعياً بالزيادة أو بالتجريد. فالفعل الرباعي بالزيادة ذو أصل ثلاثي وله الأوزان التالية: فَعَّل نحو قدَّم، وأفعل نحو أقدم، وفاعل نحو قاتل.

وللرباعي بالتجريد وزن واحد هو: فعلل نحو دحرج وزلزل.

---

(١) معنى الربط في هذه الواو الجمع بين جملة الحال مع العامل ــ ولأن الحال وصف لصاحبها وهذا غير متوافر في المثال يكون التقدير جاء على موافقاً طلوع الشمس.

وأما الإسم الرباعي فله أوزان كثيرة اتفق على خمس منها وزاد الكوفيون والأخفش سادساً.

وهذه الأوزان هي:

فَعْلَل مثل جَعْفَر.

فِعْلِل مثل زبرج.

فِعْلَل مثل دِرْهَم.

فُعْلُل مثل بُرْقُع.

■ فِعَلّ مثل هِزَبْر.

وأما السادس المضاف فهو: فُعْلَل جُخْدَب وطحلب.

وقد يكون الرباعي ثلاثي الأصل ثم زيد فيه حرف واحد مثل زيادة الهمزة في أجدل بمعنى الصقر والتاء في تَتْفُل (ولد الثعلب).

ويدخل في هذا النوع المصدر الميمي وأسماء الزمان والمكان وإسم الآلة على وزن مِفْعَل.

* **الرُّبَاعِيَّة**: وصف للأفعال والأسماء التي تتكون من أربعة حروف سواء أكان ذلك بالتجريد أم بالزيادة فيقال: أفعال رباعية وأسماء رباعية.

* **التَّرْتِيب**: هو التوالي في الذكر، وهو من الأغراض التي وردت للعطف بالفاء وثم، حيث قيل في الأولى: إنها للترتيب والتعقيب وقيل في الثانية إنها للترتيب والتراخي.

ومعنى الترتيب في الاثنتين أن يقدم في ذكر المتعاطفين أولهما في التعلق بالحدث: فإذا اشترك محمد وعلي في المجيء وكان محمد هو الأول فيه قيل: جاء محمد فعلي وإذا كان علي هو الجائي الأول قيل؛ جاء علي فمحمد بتقديم محمد في الأولى وعلي في الثانية.

والترتيب نوعان: ترتيب معنوي وهو ما مثلنا له فيما تقدم، وترتيب ذكرى وهو الذي يقع كثيراً في عطف المفصل على المجمل كقوله تعالى: فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وكقوله أيضاً: فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا: أرنا الله جهرة وكقوله تعالى كذلك: ونادى نوح ربه فقال رب إن إبني من أهلي.

ومثل الفاء في إفادة الترتيب ثم وذلك نحو: ترعد السماء ثم تمطر فالإمطار لا يكون في الوقوع إلا بعد الإرعاد.

وكما تكون ثم للترتيب الحكمي قبل ما قدمناه تكون كذلك لترتيب الإخبار وقد مثل لذلك بأن يقال: بلغني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب، وفي تفسيره قال النحاة: أي: ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب.

ويكون الترتيب كذلك شرطاً من شروط الحجازيين في إعمال ما ـ أي الترتيب بين إسمها وخبرها فيقال: ما محمد قائماً فإذا تقدم الخبر على إسمها بطل عملها فيقال: ما قائم محمد برفع الاسمين وذلك لفقدان الترتيب ومنه قول الشاعر[1]:

(١) استشهد به الأشموني وشرح العيني ولم ينسبه إلى قائل. (أنظر الأشموني، ج ١ ص ٢٤٨).

وما خُذَّلٌ قومي فأخضع للعدا
ولكن إذا أدعوهم فهم هم

برفع كلمتي خذل وقومي لبطلان عمل ما بسبب فقدان الترتيب بين إسمها وخبرها كما تقدم.

* **الرُّتْبَة**: هي الموقع الذِكري للكلمة في جملتها، فيقال: رتبة الفاعل التقدم على المفعول، ورتبة المفعول التأخر عن الفاعل، ورتبة المبتدأ أن يتقدم على الخبر ورتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ.

فإن تقدمت الكلمة في الجملة بحسب رتبتها المقررة لها ــ قيل فيها إنها متقدمة رتبة وإن تأخرت عما هو مقرر لها قيل إنها متأخرة رتبةً.

ففي قوله تعالى: وإذا ابتلى إبراهيم ربه، يقال في المفعول به: متقدم لفظاً ومتأخر رتبة، كما يقال في الفاعل وهو ربه ــ متأخر لفظاً متقدم رتبة.

* **التَّرَاخِي**: هو أحد الغرضين اللذين تأتي لهما ثم العاطفة، حيث يقال فيها إن العطف بها يقتضي الترتيب والتراخي.

ويقصد بالتراخي هنا المهلة والانفصال الزمني وذلك كقوله تعالى: فأقبره ثم إذا جاء أنشره فالنشر وهو البعث بعيد عن زمن القبر والدفن.

وقد زعم الفراء كما يقول المغني أن «ثم» قد تتخلف عن إفادتها المهلة أو التراخي بدليل قولهم: أعجبني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب. حيث إن ثم في هذا القول لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخبارين[1].

* **التَّرْخِيْم**: في اللغة: التسهيل والترقيق وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.

وينقسم إلى قسمين: ترخيم تصغير وترخيم نداء.

وفيما يتعلق بترخيم التصغير (أنظر مادة تصغير).

وأما ترخيم النداء فهو حذف آخر المنادى إذا لم يكن إسم جنس نحو: قُلُ أو مندوباً نحو واحمداه أو مستغاثاً نحو يا لَخَالد لإنقاذ الأمة.

وفيما عدا هذه ينقسم المنادى بالنسبة للترخيم إلى منادى يجوز ترخيمه بلا شروط وهو المختوم بتاء التأنيث كقول امرىء القيس.

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل

إذ الأصل: يا فاطمة، فحذفت التاء تخفيفاً.

ومنادى غير مختوم بتاء التأنيث ولترخيمه أربعة شروط هي:

أن يكون علماً نحو: أحمد[2]، وأن يكون

(١) المغني، ج ١ ص ١١٨.
(٢) يقال في ترخيم أحمد: يا احم.

مكوناً من أكثر من ثلاثة أحرف، فلا يقع الترخيم في نحو هند، وألا يكون مركباً تركيباً إضافياً نحو صلاح الدين أو إسنادياً نحو: تأبط شراً.

* **الإِرْتِجَال**: هو في الأصل ابتداء الخطبة أو القصيدة الشعرية من غير تهيؤ سابق لهما.

ويقع الارتجال النحوي في الأعلام وأسماء الأفعال (أنظر المادة التالية).

* **الْمُرْتَجَل**: وصف للعلم الذي ابتدىء بالتسمية به من غير سبق إستعماله من غير علم، أو هو ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وذلك نحو سعاد وهند ودعد.

والمرتجل كذلك وصف لنوع من أسماء الأفعال وهو النوع الذي وضع من أول الأمر هكذا ولم ينقل من مصدر أو ظرف أو جار ومجرور وذلك نحو: شتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد وصه بمعنى اسكت.

وما لم يكن مرتجلاً من الأعلام وأسماء الأفعال فهو منقول (أنظر مادة منقول).

* **الْمُرْتَجَلَة**: وصف لمجموع الأعلام وأسماء الأفعال التي يقع فيها الاستعمال ولا تكون منقولة فيقال الأعلام المرتجلة وأسماء الفعل المرتجلة.

* **الرَّجَاء**: معنىً من المعاني يتعلق بخبر أفعال الرجاء وهي عسى وحرى واخلولق، وكذلك خبر لعل الناسخة والعاملة عمل إن.

والرجاء في حقيقته يعني الطمع في الخبر إذا كان محبوباً والإشفاق أي: الخوف منه إذا كان مكروهاً. فيقال في فعال الرجاء مثلاً: عسى الله أن يرحمنا، فيكون الخبر وهو الرحمة مرجواً للطمع فيه، ويقال: عسى الغضب ينزل علينا ــ فيكون الخبر وهو نزول الغضب أمراً مرجواً للخوف منه.

ويقال في لعل: لعل الله يرزقنا طلباً للرزق ورجاءً له، كما يقال لعل العدو يقدم ــ ختفاً من مكروهه.

* **التَّرَجِّي**: لفظ مرادف للرجاء ويأتي أيضاً في أخبار لعل الناسخة وأفعال الرجاء.

ويكون في المحبوب من الأمور كما يكون في المكروه.

وعموم الفرق بين الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه أن الأول توقع أمر محبوب مع رجاء وقوعه والثاني توقع أمر مكروه مع خوف وقوعه.

* **الرَّافِع**: هو العامل الذي يجلب الرفع للأسماء والأفعال، وقد يكون معنوياً كما يكون لفظياً.

ومن الروافع المعنوية ــ الابتداء الذي يرفع المبتدأ على قول فيه أو يرفعه ويرفع الخبر أيضاً في قول آخر، ومنها أيضاً التجرد من النواصب والجوازم في مجال المضارع من الأفعال وهو ما يراه الكوفيون.

وأما العوامل اللفظية الرافعة فهي:

١ ــ الفعل: وهو رافع للفعل بقوة إسناده إليه.

٢ ــ كان وأخواتها: وهي رافعة

لأسمائها، أي: أنها تجدد لها رفعاً غير الأول الذي عامله معنوي وهو الإبتداء قبل دخولها عليها.

٣ ــ إن وأخواتها، وهي رافعة لأخبارها.

٤ ــ كاد وأخواتها: وهي رافعة لأسمائها.

* **الرَّفْع**: حالة من حالات الإعراب تكون في الأسماء والأفعال، وتتنوع الدلالة عليه بالأمور التالية:

ــ الضمة: أولى علاماته وتكون في الأسماء والأفعال، وهي العلامة الأصلية على ذلك وما سواها ينوب عنها.

والعلامات النائبة هي:

ــ الواو: في جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة مثل: المحمدون وأبوك.

ــ الألف: في المثنى مثل: الرجلان.

ــ ثبوت النون: في الأفعال الخمسة وهي كل مضارع اتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين (أنظر مادة خمسة) وذلك نحو الرجال يلعبون والرجلان يلعبان وأنت تلعبين.

ويعتبر الرفع أشرف الحركات وأعلاها لأنه إعراب العمد ولا يخلو كلام منه ولهذا يكون الحالة الأولى للأسماء والأفعال إذا ما جردت الأولى من العوامل الناصبة أو الجارة وجردت الثانية من العوامل الناصبة أو الجازمة.

ولعل السبب في كونه أعلى الحركات الإعرابية أنه يتحقق بالعوامل اللفظية والمعنوية في حين أن النصب والجر لا يتحققان إلا بالعوامل اللفظية فقط.

* **الْمَرْفُوْع**: هو الإسم أو الفعل الذي تجلب إليه العوامل رفعاً بالضمة أو بما ينوب عنها (أنظر إلى مادة الرفع).

وليس من الأفعال ما يكون مرفوعاً سوى المضارع منها، لأنه الفعل الوحيد الذي يعرب ويبنى، وأما الماضي والأمر فهما فعلان مبنيان لا يطولهما الإعراب وبالتالي لا يكونان مرفوعين(١).

ويكون المضارع مرفوعاً إذا تجرد من النواصب والجوازم على الرأي السائد، وأما الأسماء المعربة فيدخلها الرفع وتكون مرفوعة وقد يدخلها النصب والجر.

ولا يكون منهامرفوعاً إلا ما يلي: الفاعل ــ نائب الفاعل ــ المبتدأ ــ الخبر ــ إسم كان وأخواتها ــ اسم ما العاملة عمل ليس ولات ولا وإن ــ اسم كاد وأخواتها ــ خبر إن وأخواتها ــ خبر لا النافية للجنس.

ويطلق على هذه الأسماء بمجموعها لقب المرفوعات.

* **الْمَرْفُوْعَات**: هي مجموعة الأسماء التي لا تأتي إلا مرفوعة ــ وقد تقدم ذكرها في مادة (المرفوع).

---

(١) يرى الكوفيون أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع.

* **التَّـرْكِيْب:** هو جعـل الكلمتـين كلمـة واحدة وقد يقع بين فعل وإسم أو بين إسمين أو حرفين أو بين حرف وفعل.

ومثال الفعل والإسم: جاد المولى ويسمى تركيباً إسنادياً ــ ومثال الإسمين: بعلبك ويسمى تركيباً مزجياً، ومثال الحرفين ــ (إنما) ومثال الحرف والفعل: قد قام[1]. وإذا كانت البساطة في الكلمة تعني أنها ذات مقطع واحد في الأصل فإن التركيب قد يأتي مقابلاً لها فيعني أن الكلمة في أصلها ذات مقطعين ثم أصبحت كلمة واحدة نحو كأين المركبة من الكاف وأي وكلا المكونة من الكاف ولا.

* **التَّـرْجِيْح:** هـو تغليب وجه عـلى آخر ويوصف الأول بالراجح أو المرجح أو الأرجح كما يوصف الثاني بالمرجوح.

* **الْمُرَكَّب:** كل لفظ كان في أصله مكوناً من شيئين ثم صار شيئاً واحداً. ويتنـوع المركب بحسب مكوناته إلى:

* **مُرَكَّب إِسْنَادِيّ:** وهو المنقول من جملة ــ أي: ما كان أصله جملة فعلية أو إسمية.

وعلى الرغم من أنه لم يرد عن العرب علم منقـول من جملة أصلها مبتـدأ وخبر فـإنـه بمقتضى القياس جائز الوقوع[2]. ومن أمثلة هذا النوع: جاد المولى ــ برق نحره ــ شاب قرناها ــ تأبط شراً.

* **مُرَكَّبْ مَزْجِي:** وهو كل إسمين جعلا إسمًا واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها[3] في جريان حركة الإعراب عليهـا نحـو: بعلبـك ــ حضـرمـوت ــ معديكرب ــ سيبويه ــ نفطويه.

* **مُرَكَّب إِضَافِيّ:** هو كل إسمين جعلا إسمًا واحداً منـزلاً ثانيهـا من الأول منزلـة التنوين نحو: عبد الرحمن ــ أبو خالد.

* **مُرَكَّب عَدَدِيّ:** وهو من المركب المزجي غالباً وإن كان يرى فيه آخرون أنه ليس منه وأنه يغايره نحو: خمسة عشر ــ وسبع عشرة.

ومن المركب كذلك ما كان من الحروف والأسـاء مكونـاً من لفظين نحـو: كلا في الحروف ــ وهي مركبة عند المبرد من كاف التشبيه ولا النافية وكأين في الأسماء ــ وهي مركبة من كاف التشبيه والتنوين ونحو كم في رأى من يرى أنها مركبة من كاف التشبـه وما الاستفهامية التي حذفت ألفهـا لدخـول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفاً.

* **الأَرْكَان:** جمع ركن وهو الأساس الذي يتكون منه تركيب ما أو أسلوب معين، وبدونه لا يكون التركيب ولا يقوم أو هو ما يقوم بـه الشيء ولا يتم إلا به وهو داخل فيه[4].

---

(١) إذا ما سمي بهذا أصبح مركباً.
(٢) شرح الأشموني، ج ١ ص ١٣٣.
(٣) نفس المرجع.
(٤) كتاب التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني، ص ١٢٧.

فالفعل ركن الجملة الفعلية الأول والفاعل هو الركن الآخر ــ وبهما تكون هذه الجملة وبدونهما أو بدون أحدهما لا تكون.

والمبتدأ والخبر ركنان للجملة الإسمية والعامل المشغول والضمير المشغول به والاسم المشغول عنه أركان ثلاثة في تكوين أسلوب الإشتغال والعوامل المتنازعة مع المعمولات المتنازع عليها عنصران وركنان في تكوين أسلوب التنازع.

وأداة الشرط مع فعلي الشرط وجوابه أركان تؤلف أسلوب الشرط.

وقد يحذف بعض هذه الأركان من جملها حذفاً لفظياً ولكنها تظل مقدرة في سياقها وموقعها لأنها أسس البناء الذي لا يتم إلا بها.

فقد يحذف الفاعل، أو قد يحذف الفعل كما يجوز حذف المبتدأ والخبر ومع هذا تظل هذه المحذوفات مقدرة الوجود.

ومن الجائز أن يقع الحذف لمجموعة الأردان المكونة في سياق عبارات مطولة ــ وفي هذه الحالة لا بد من تقديرها حتى يتسق الكلام.

* **التَّرَنُّم**: هو مد الصوت بمدة تجانس حركة الروي، وتنوين الترنم هو بديل هذه المدة بعد حذفها أو هو المبدل من حرف الإطلاق[1].

ويلحق هذا التنوين القوافي المطلقة أي: ذات الروي المتحرك لا المقيد وقد مثّل له النحاة بقول جرير:

أقــلي اللوم عــاذل والعتــابن
وقــولي إن أصبت لقد أصــابن

وبقول النابغة الذبياني:

أفــد الترحــل غــير أن ركــابنـا
لمـا تزل بـرحالنـا وكـأن قـدن

والشاهد فيهما: التنوين اللاحق لكلمتي: العتابن وأصابن وقدن وهو تنوين ترنم وقد يسمى بالغالي. (انظر: مادة غالي).

* **الـرَّوْم**: وجـه من وجـوه الـوقف عـلى المتحرك من الحروف، وهـو قسيم الإسكان والإشمام والتضعيف والنقل.

والروم هو الإتيان بالحركة مـع إضعاف صوتها ــ وكـأنك تـروم الحركـة مختلساً لهـا ولا تتمها.

وعلامة الحرف الذي وقف عليه بالروم أن يوضع بعده خط أفقي صغير هكذا (ــ).

وبعض الكـوفيـين يـطلقـون عليـه لفظ الإشمام. .

* **الْمُرَادَفَة**: هي إستواء الألفاظ في المعاني مع تخالفها في الحروف وقد وردتْ المرادفة في حروف الجر وباب المفعول المطلق.

فما ورد في الحروف الجـارة مرادفـة من للحرف عن كقولـه تعالى: فـويل للقـاسية

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٤، من منشورات ناصر خسـرو، بيروت.

قلوبهم من ذكر الله ـ أي: عن ذكر الله، وكقوله: يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا، أي: عن هذا. ومرادفتها كذلك للباء نحو قوله تعالى: ينظرون من طرف خفي، أي: بطرف خفي.

ومرادفتها كذلك لفي نحو: أروني ماذا خلقوا من الأرض، أي: في الأرض.

ومرادفتها لربَّ إذا اتصلت بما كقول أبي حية النميري:

وإنا لما نضرب الكبش ضربةً
على رأسه تلقى اللسان من الفم

أي: إنا لربما نضرب ـ إلخ.

ومرادفتها لعلى نحو: ونصرناه من القوم، أي: على القوم.

ومن المرادفة النحوية ما ورد في المفعول المطلق من أن ما ينوب عن المصدر المؤكد مرادفه نحو: جلست قعوداً وشنأته بغضاً وفرحت جذلاً.

* **الْمُتَرَادِفَةَ**: هي الحال التي تتعدد لصاحب واحد نحو: حضر خالد ضاحكاً ساخراً.

باب الزاي

* **الْمُزَحْلَقَة**: بفتح اللام وكسرها وهي اللام الواقعة في خبر إن المكسورة(١) ــ نحو: إن الله لقادر ــ وقد وصفت بالمزحلقة لأنها زحلقت أي أخرت من الصدارة الواجبة لها في أول الكلام إلى الخبر هروباً من اجتماع مؤكدين اللام وإن. إذ من حق هذه اللام أن تكون في أول الكلام فيقال لأن الله قادر ولكن الثقل الوارد من اجتماع المؤكدين أفضى إلى زحلقة اللام إلى الخبر كما تقدم.

* **الزَّجْر**: أحد المعاني التي تأتي لها ــ كلاَّ ــ فهي للردع والزجر كما يرى فيها أكثر البصريين وفيهم سيبويه والخليل والمبرد والزجاج، ويكون معناها في مثل هذا: إنته لا تفعل.

والزجر أيضاً معنى لاسم الصوت هلا، ويزجر به الخيل، ومنه قول الشاعر:

وأي جواد لا يقال له هلا

ويأتي أيضاً معنى لاسم الصوت: عدس وهو اسم يزجر به البغل، ومنه قول الشاعر يزيد بن مفرغ الحميري:

عدس ما لعباد عليك إمارة
نجوت وهذا تفعلين طليق

ويكون الزجر أيضاً معنى لاسم الصوت كخ وذلك لزجره عن تناول الشيء وهو أيضاً معنى لاسم الصوت حاه لزجر البعير.

* **الزَّمَان**: أحد معمولات الفعل وما في قوته من الأسماء المشتقة ــ وهو اسم لما يقع فيه الفعل أو ما اشتق منه. ويسمى الزمان الذي يقع فيه الفعل ظرف زمان أو اسم زمان أو اسم وقت. وينصب اسم الزمان على الظرفية إذا كان على معنى «في»، وهو نوعان مبهم ومختص، فأما المبهم فهو ما دل على زمن غير مقدر، مثل: حين ومدة ووقت ودهر، وأما المختص فهو ما دل على زمن مقدر معلوم بالتعريف مثل رمضان، يوم الجمعة، السنة، أو غير معلوم لكونه نكرة نحو يوم ويومين وأسبوع(٢).

ومما يستعمل فيه الزمان: النيابة عن المفعول المطلق، أي: عن المصدر المبين للنوع

---

(١) تدخل على المبتدأ نحو: لأنتم أشد رهبة، وأما دخولها في غير باب إن فموضع خلاف.
(٢) الأشموني، ج ٢ ص ١٢٨.

نحو قول الأعشى: ألم تغمض عيناك ليلة أرمدا، أي: اغتماض ليلة أرمد.

والزمان كذلك أحد مدلولي الفعل وهو بذلك قسيم الحدث ــ ويتنوع بحسب هذا المفهوم إلى ماض وحاضر ومستقبل.

* **اسْمُ الزَّمَان**: هو أحد المشتقات التي تؤخذ من المصدر للدلالة على زمن حصول الفعل، ويؤخذ من الثلاثي على وزن مَفْعَل متى كانت عين المضارع مفتوحة نحو ملعب أو مضمومة نحو مرقد أو كان معتل اللام مثل مسعى. وعلى وزن مَفْعِل في غير ذلك نحو مجلِس وموعد.

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول نحو مُكرم من أكرم.

* **الزُّنْبُورِيَّة**: اسم للمناظرة ــ التي وقعت بين سيبويه والكسائي في مجلس يحيى بن خالد، وقد سميت بذلك نسبة إلى الزنبور الذي ورد في العبارة المتناظر عليها.

فقد روي أن سيبويه قد قدم إلى البرامكة فجمعه يحيى بن خالد بالكسائي الذي قال لسيبويه: تسألني أم أسألك؟ فقال سيبويه: سل أنت، فسأله الكسائي عن قول العرب: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعاً من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها. فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال الكسائي: العرب ترفع وتنصب، فقال يحيى: اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر: أنصفت، فأحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم ثم خرج إلى فارس فأقام فيها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة.

وقد قيل في هذه القصة كثير من الأقوال يجدها من يريدها في مظانها(١).

* **الزِّيَادَة**: ظاهرة لغوية تلحق الأسماء والأفعال، وتقابل في معناها التجريد، وتعني في حقيقتها زيادة أصول الكلمة ببعض الحروف. فالأفعال الماضية الثلاثة تلحقها الزيادة فتصبح بها رباعية أو خماسية أو سداسية، والأفعال الرباعية تلحقها الزيادة كذلك فتكون بها خماسية أو سداسية ولا تزيد.

وأما الأسماء المجردة الثلاثية فتصبح بالزيادة رباعية وخماسية وسداسية وسباعية. كما أن الرباعي منها يصبح بالزيادة خماسياً وسداسياً وسباعياً. ويصير الخماسي سداسياً، وندر مجيئه على سبعة.

وللزيادة حروف معروفة جمعت في قولهم: هناء وتسليم أو سألتمونيها أو أمان وتسهيل.

ولكل حرف من هذه الحروف مواطنه التي يزاد فيها، يمكن الرجوع إليها في باب التصريف في المراجع النحوية.

(١) أنظر إلى المغني لابن هشام، ج ١ ص ٨٨.

والزيادة في حقيقتها تكون للأغراض التالية:

١ ـ الدلالة على معنى كألف المفاعلة وحروف المضارعة.

٢ ـ الإلحاق مثل: واو كوثر الملحق بجعفر.

٣ ـ المد كألف رسالة.

٤ ـ العوض: نحو تاء إقامة وزنادقة[1].

٥ ـ البيان كزيادة هاء السكت في مثل «ماليه» التي زيدت لبيان الحركة.

٦ ـ الإمكان: كزيادة ألف الوصل حتى يمكن الابتداء بالساكن.

٧ ـ التكثير نحو ميم «زرقم».

* **الزَّائِد**: هو ما كان من الحروف ساقطاً في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً. والحرف الزائد نوعان: نوع يتحقق بتكرير أصل مثل: قَتَّل أوعقنقل أو جلباب.

ويكون ثانيهما بغير ذلك أي بأن يكون الزائد أحد الحروف العشرة المجموعة في قولهم: هناء وتسليم.

وهنا يجب التنبيه على أن هذه الحروف لا يعني مجيئها للزيادة أنها زائدة دائمًا، بل قد تكون أصولاً كذلك[2].

ولزيادة الحرف في الكلمة دليل يشير إليها وهو سقوطه من أصولها كسقوط الألف من ضارب والواو من مضروب، أي سقوطها من بعض تصاريف الكلمة.

ويعرف الحرف الزائد في الميزان الصرفي بمقابلته بنفسه ويعرف الأصلي بمقابلته بالفاء أو العين أو اللام، فالميم والواو من مأكول يقابلان بالميم والواو من مفعول، والهمزة والكاف واللام منها تقابل بالفاء والعين واللام من الميزان ـ فوزن مأكول مفعول.

* **الْمَزِيْد**: هو الفعل الذي يقابل المجرد، ويقصد به الفعل الذي زيدت أصوله بحرف أو حرفين أو ثلاثة.

ويتحقق وصف المزيد للفعل بأمرين: إما بزيادة حرف جديد على أصوله نحو أكرم بزيادة الهمزة على مادة كرم، أو بتضعيف حرف من هذه الأصول مثل كرّم بتضعيف الراء وزيادة أخرى.

والفعل الثلاثي المزيد ثلاثة أنواع هي:

١ ـ مزيد بحرف نحو أحسن وقاتل.

٢ ـ مزيد بحرفين نحو: انفتح ـ اختتم.

٣ ـ مزيد بثلاثة نحو استغفر واسترحم.

---

(١) الأولى عوض عن الألف المحذوفة، والثانية عوض عن الياء في زنديق.
(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص ٢٥١.

والفعل الرباعي المزيد نوعان:

١ ــ مزيد بحرف مثل تدحرج.

٢ ــ مزيد بحرفين مثل اطمأنَّ.

* **الزَّعْم**: في اللغة القول، وقد يستعمل في الكلام الذي لا يستيقن صوابه من خطأه، وربما يستعمل في معنى الكذب أو أنه القول بلا دليل[1].

ويبدو أن النحاة قد استعملوه في معنيين: أحدهما: القول ــ وثانيهما: الشك في صحة الكلام أو بطلانه.

فمن الأول مثلاً قول ابن هشام في مغنيه: وزعم ابن مالك أن من في نحو (زيد أفضل من عمرو للمجاوزة، أي: قال ابن مالك.

ومن الثاني: قول الأشموني: وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بما الحجازية، وتبعه على ذلك الزمخشري وقد أردف قوله ذلك بقوله: وهو مردود، ولعل تعقيبه بالرد يفيد عدم الرضا عن رأيه وعدم تيقنه من صوابه ولهذا استعمل «زعم» بمعنى ادّعى وقال قولاً غير مجزوم بصوابه.

(١) التعريفات للجرجاني، ص ١١٩.

باب السين

* **السَّبَبِيَّة**: الحال السببية ــ هي الحال التي لا تجري على من هي له حقيقة وإنما تجري على ما يتعلق بسببيه نحو: مررت بالدار قائمًا سكانها ــ ورأيت محمداً ممزقة ثيابه ــ فالحالان قائمًا وممزقاً لم يجريا على الدار ومحمد وإنما جرت الأولى فيهما على أمر يتعلق بالدار وهو سكانها وجرت الثانية على أمر يتعلق بمحمد وهو ثيابه.

والسببية كذلك تنسب إلى الفاء التي تعطف جملة أو صفة نحو قوله تعالى: فوكزه موسى فقضي عليه[1] ونحو قوله تعالى كذلك: لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم[2].

وفاء السببية أيضاً هي الفاء الداخلة على الفعل المضارع لتبين سببية ما قبلها لما بعدها وقد تسمى كذلك فاء الجواب لأنها لا تكون السببية الناصبة إلا إذا وقعت جواباً لنفي أو طلب محضين ــ نحو قوله تعالى: لا يقضي عليهم فيموتوا ــ وقوله تعالى: لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب.

وينسحب الطلب في هذا المجال على الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني.

وتعتبر فاء السببية هذه من نواصب الفعل المضارع كما يرى بعض الكوفيين وأما البصريون فيرون أن النصب بوساطة أن المقدرة وجوباً بعد هذه الفاء.

والسببية كذلك من معاني الباء في مثل: أخذنا بذنبك، أي: بسببك.

* **السَّبَبِيّ**: نوع من أنواع النعت وهو قسيم النعت الحقيقي.

والمقصود بالنعت السببي: النعت المتعلق بسببي له صلة بالمنعوت الذي تقدم النعت وذلك نحو: جاء محمد العاقل أبوه ــ فالعاقل نعت سببي ــ لأنه لم يتعلق بوصف محمد مباشرة بل تعلق بوصف ما له علاقة به وهو أبوه وفي هذا المعنى يقول ابن مالك في ألفيته:

---

(١) عطفت جملة قضى على وكزه لتبيان أن القضاء عليه مسبب عن الوكز.

(٢) عطف بالفاء صفات عدة هي مالئون وشاربون.

فالنعت تابع متم ما سبق
بوصفه أو وصف ما به اعتلق

والسببي كذلك هو معمول الصفة المشبهة ــ والسببية هنا تقتضي اتصال معمول الصفة المشبهة بضمير الموصوف نحو محمد حسن وجهه وهذا يعني أن المراد بالسببي هو ما عدا الأجنبي الذي لا تعمل الصفة المشبهة به[1].

ويتنوع سببي الصفة المشبهة إلى إثني عشر نوعاً[2] منها المقترن بأل[3] والمجرد منها[4] والمضاف إلى ضمير الموصوف[5].

* **السَّبْك**: هو التأويل ويعني دمج ما بعد الحروف المصدرية من أفعال بما بعدها من عوامل لتصبح فيا بعد مصادر حقيقية تكون معمولات لما قبلها من الأفعال أو العوامل التي تعمل بقوتها.

فعندما تتأول أن وما بعدها في مثل قولنا ــ يعجبني أن تجتهد إلى اجتهادك ــ يكون التأويل سبكاً والمؤول منسبكاً.

* **السَّابِك**: هو الحرف المصدري الذي ينسبك مع ما بعده بمصدر والحروف السابكة هي: أن وأنّ وكي وما ولو. (أنظر مادة مؤول).

* **الْمُسْتَتِر**: وصف للضمير الذي لا وجود له في اللفظ، وهو في الأرجح نوع من الضمير المتصل وقسيم للبارز.

واستتار الضمير نوعان ــ واجب وجائز، فأما الضمير المستتر استتاراً واجباً فهو الضمير الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهذا في المواضع التالية:

١ ــ أمر الواحد المخاطب مثل: أكتب.

٢ ــ المضارع المبدوء بهمزة المتكلم مثل أوافق.

٣ ــ المضارع المبدوء بنون المتكلم مثل: نأكل.

٤ ــ المضارع المبدوء بتاء المخاطب مثل: تشرب.

٥ ــ فعل الاستثناء نحو خلا وعدا.

٦ ــ أفعل التعجب نحو ما أحسن الرجلين.

٧ ــ أفعل التفضيل نحو: أكبر سناً.

٨ ــ اسم فعل الأمر نحو نزال أو مضارع نحو أفٍ وأما الجائز فهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة مثل: أكل ويأكل ــ فالضميران فيهما

(١) أي: الصفة التي لا يتصل معمولها بضمير يعود إليها.
(٢) أنظر الأشموني، ج ٣ ص ٧.
(٣) نحو حسن الوجه.
(٤) حسن وجه.
(٥) حسن وجهه.

جائزا الاستتار لأن الاسم الظاهر يخلف كلاً منهما.

والاستتار في مثل هذه الأفعال لا يكون إلا للضمير المرفوع لأنه عمدة ويجب ذكره ـ فإن وجد فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما في اللفظ(١).

* **السُّدَاسِيّ**: وصف لكل فعل أو اسم تصل عدة حروفه إلى ستة أحرف، وأمثلته من الأسماء الثلاثية الأصل: مستخرج ـ عنفوان ـ أفعوان ـ أربعاء ـ قلنسوة ـ قاصعاء ـ نافقاء ومن الرباعية الأصل: طرماح وهو الطويل ـ عقرباء ـ عنكبوت. ومن الخماسية الأصل: سلسبيل ـ دردبيس.

وأما أمثلة السداسي من الأفعال الثلاثية الأصل: استنهض ـ استعمل ـ استرحم.

ومن الرباعية الأصل: أحر نجم ـ أقشعر.

* **السُّدَاسِيَّة**: وصف لمجموع الأفعال والأسماء حيث يقال: أفعال سداسية وأسماء سداسية، أي: مكونة من ستة أحرف.

وهي قسيمة للأفعال الرباعية والخماسية التي تصل بالزيادة إلى ما هي عليه من أربعة حروف أو خمسة.

* **السُّقُوْط**: حالة من حالات الحرف تعني وقوعه من الكلمة للقيام بدلالة معينة على أمر مخصوص. ومثل ذلك ما استدل به ابن هشام على زيادة ما للتوكيد عند جميع البصريين في قوله تعالى: مثلاً ما بعوضة: إذ قال ـ ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود، أي: مثلاً ما بعوضة.

ويكون السقوط أيضاً دليلاً على زيادة الحروف في مباني الكلمات: فسقوط التاء في احتذى دليل على أنها زائدة، وسقوط الألف من ضارب في تصاريف ضرب دليل على أن الألف زائدة.

ولا يعتبر السقوط دليلاً على الزيادة إلا فيما يلي(٢):

١ ـ سقطو الحرف من أصل، كسقوط ألف ضارب من أصله المصدر.

٢ ـ سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه كتب.

٣ ـ سقوطه من نظيره، كسقوط ياء «أيطل» بمعنى الخاصرة في أطل.

والسقوط المعتبر في الدلالة على الزيادة هو السقوط غير المعلل وأما الثاني في مثل: عدة ويعد فليس في سقوط الواو منها دليل على زيادتها لأنها مقدرة الوجود.

والسقوط كذلك من صفات همزة الوصل

(١) الأشموني، ج ١ ص ١١٣.
(٢) الأشموني، ج ٤ ص ٣٥١.

التي تثبت في أول الكلمة وتسقط في درجه أي في أثنائه، وقد كان سقوطها سبباً في الاختلاف حول تسميتها بهمزة الوصل طالما أنها تسقط، وقد قيل في ذلك ما يوجد في مظانه.

* **السَّاقِط**: وصف للحرف الزائد الذي يسقط من الكلمة، فالواو في مضروب حرف ساقط والياء من صيرف كذلك.

والحرف الساقط نوعان هما:

١ ــ ساقط لعلة مثل سقوط الواو من وعد في يعد وعدة.

٢ ــ ساقط لغير علة كما في الألف والواو من ضارب ومضروب.

* **السُّكُــوْن**: لقب من ألقاب البناء وهو قسيم للضم والفتح والكسر وقد يسمى الوقف.

والسكون في اللغة ضد الحركة وهو كذلك في معناه الاصطلاحي، إذ يعني تقييد الحرف وانقطاعه عن الحركة.

والسكون في المبنيات أصل، وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته:

والأصل في المبنى أن يسكنا

وذلك لخفته وثقل الحركة.

وأمثلة السكون في المبنيات، سكون الآخِر من: كَمْ وهلْ وأضربْ.

وكما يكون السكون علامة بناء يكون أيضاً علامة إعراب في مثل الأفعال المجزومة مثل: لم يأكلْ، لا تشربْ.

وقد يكون السكون عارضاً للوقف كما في أواخر الكلمات المعربة عند الوقوف عليها قبل سكون الدال من محمد في قولنا: جاء محمدْ.

* **التَّسْكِيْن**: هو فعل الفاعل، أي: إيقاع الفاعل التسكين في اللفظ والحرف، فهو بهذا وصف لمن يفعل التسكين لا وصف للكلمة(١).

* **السَّاكِنْ والمُسكن**: وصفان للحرف الذي يلحقه السكون ويقابلهما المتحرك.

* **السَّاكِنَان**: اصطلاح يطلق على كل حرفين ساكنين التقيا في كلمة أو في كلمتين منفصلتين. والتقاؤهما عادة لا يغتفر بل يُهْرَبُ منه إلى تحريك أحدهما حتى لا يلتقيا ويتعذر النطق بهما أو يثقل.

ويغتفر التقاء الساكنين في المواضع التالية:

١ ــ الوقف في مثل قولنا: هذا أمر هام ــ حيث التقى سكون الألف بسكون الميم من أجل الوقف.

٢ ــ إذا كان أول الساكنين حرف لين وكان ثانيهما مدغمًا وهما في كلمة واحدة نحو: مادّة ودابة.

٣ ــ عند سرد الكلمات نحو: لام ــ ميم ــ سين.

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني، ج ١ ص ٦٢.

* **السَّكْت**: هو الوقف، وانقطاع الصوت عند آخر الكلام، وللسكت هاء تسمى هاء السكت، أي: هاء الوقف وقد سميت بذلك لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة.

ويطرد استعمالها في الوقف في ثلاثة مواضع هي:

١ ـ الفعل المعتل المحذوف الآخر مثل: لم يره ـ لم يعفه.

٢ ـ ما الاستفهامية إذا جرت بحرف جر مثل: لـمِه وعلى مه.

٣ ـ المبني على حركة بناء لازم مثل: هوه ـ هيه ـ كيفه.

* **السَّالِم**: وصف للفعل الذي سلمت حروفه الأصلية من الهمز والتضعيف وحروف العلة ـ وأمثلته: ضرب وكتب وشرب.

ويحكم على الفعل بالسلامة إذا كانت حروفه الأصلية وهي الفاء والعين واللام غير مهموزة ولا مضعفة.

وحكمه عند الإسناد ألا يحذف منه شيء إذا ما اتصل بالضمائر.

ويجب أن يفرق بين الصحيح والسالم بكون الأول ما خلا من حروف العلة (أنظر مادة صحيح) والثاني ما خلا منها أولاً، وكانت أصوله غير مضعفة ولا مهموزة.

ولا عبرة في الحكم على سلامة الفعل بما فيه من زيادات خارجة عن أصوله، فالأفعال: قاتل وأكرم وبيطر أفعال سالمة على الرغم مما فيها من زيادات كالألف في الأول والهمزة في الثاني والياء في الثالث.

* **سُلَّمُ الِّسَان**: هي همزة الوصل كما أطلق عليها الخليل بن أحمد (أنظر مادة وصل).

* **السَّماع**: هو الاستماع ـ وهو أحد المصادر التي اعتمدها العلماء في جمع اللغة ورصد حقائقها، والسماع في اللغة العربية اصطلاح يعني تلقي اللغة من أهلها، ويقابله القياس.

ويقال: إن البصريين كانوا أهل سماع والكوفيون كانوا أهل قياس ويروى عن أهل البصرة أنهم كانوا يشافهون الأعراب ويعايشونهم في بواديهم ليسمعوا منهم لغتهم حتى إنهم كانوا يقيمون بينهم السنين الطويلة، وكان للسماع عندهم شروط جعلت سماعهم يتميز عن سماع غيرهم بالدقة والسلامة. وكان السماع ينسحب على الشعر والنثر معاً أو منفردين.

ومن القواعد التي اعتمدت على السماع نثراً وشعراً قاعدة إعمال إن إعمال ما، فمن النثر قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾، ومنه شعراً قول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحد
إلا على أضعف المجانين

* **الْمَسْمُوع**: هو كل ما نقل عن العرب من شعر أو نثر سماعاً منهم وعنهم أو هو ما خالف القياس وكان وروده كثيراً(١).

وهذا المسموع يتفاوت في مقدار الثقة به

---

(١) الأشموني، ج ٤ ص ١٣٧.

باختلاف مصدره. فقد يسمع ممن لا يوثق بعربيته فلا يكون لهذا المسموع أي قيمة في مجال الصحة اللغوية، وأما إذا سمع ممن يوثق به سواء أكان قبيلة أم فرداً، كان مسموعه محط تقدير اللغويين واحترامهم.

* **السَّمَاعي**: وصف لكل ما خالف القياس ولكن ورد مسموعاً ــ ويكون مرجعه في هذه الحالة إلى النقل فإذا كان القياس مثلاً في صوغ اسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول نحو: مُخرج ومستودع فإن مجيئها على غير هذا النسق يكون سماعياً ولا يقاس عليه نحو: مأوى من آوى وممسى من أمسى ومصبح من أصبح ومما يقال فيه إنه سماعي كذلك مصدر الفعل الثلاثي الذي اعتمد في رصده على الورود إلا ما ندر منه مما خضع لضوابط تقريبية تجعل له مصادر معينة تختلف باختلاف دلالته المعنوية.

* **الإِسْنَاد**: هو ضم شيء إلى شيء، وهو في اصطلاح النحاة ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي: على وجه يحسن السكوت عليه(١).

وبالإسناد يتم بناء الجمل، وبدونه لا يمكن للجملة أن تكتمل.

والإسناد نوعان: إسناد أصلي، أي: بالأصالة وذلك كإسناد الفعل للفاعل والخبر للمبتدأ، وإسناد تَبَعي، أي: بالتبعية كإسناد البدل والمعطوف بالحرف، بعكس التوابع الأخرى فإنه لا إسناد فيها(٢).

ولعل إطلاق الإسناد على غير الجملة الفعلية إطلاق بلاغي استعمله أهل البلاغة في العلاقة التي تربط بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر. والإسناد إلى الأسماء علامة من علامات الاسمية، إذ لا يسند إلّا إلى الاسم.

* **الْمُسْنَد**: هو اللفظ الذي لا يستغني عن المسند إليه ولا يجد المتكلم منه بدأ كما يقول سيبويه(٣)، وهو في عرف النحاة: الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، فالمسند في الجملة الفعلية هو الفعل، وفي الجملة الاسمية هو الخبر.

وقد يكون المسند فعلاً أو ما في قوته من الأوصاف المشبهة له كاسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل وأسماء المبالغة وأسماء الافعال، وما قام على الاستعارة والتشبيه من مثل: أكرم رجلاً مسكاً خلقه(٤) أو قابلت رجلاً أسداً ولده: فكلمتا مسكاً وأسداً اشبهتا الفعل في تحملها المرفوع لأنهما في قوة الفعل «يشبه».

* **الْمُسْنَد إِلَيْه**: هو ما لا يستغني عن المسند ولا يجد المتكلم منه بدأ(٥) وهو في عرف النحاة

---

(١) كتاب التعريفات للجرجاني، ص ٢٢.
(٢) حاشية الصبان، ج ٢ ص ٤٢.
(٣) الكتاب، ج ١ ص ٢٣، تحقيق عبد السلام هارون.
(٤) جامع الدروس العربية ج ٢، للشيخ مصطفى الغلاييني.
(٥) الكتاب، ج ١ ص ٢٣، تحقيق عبد السلام هارون.

الجزء المحكوم عليه كالفاعل من الجملة الفعلية، والمبتدأ من الجملة الاسمية.

وقد يكون المسند إليه معنى كما يكون ذاتاً: فمن الأول: انتشر الفساد في الأرض: فالفساد معنى وهو مسند إليه معنى من المعاني وهو الانتشار.

ومن الثاني: حضر الغلام، فالغلام اسم ذات وهو مسند إليه.

* **الْمُسَوِّغ**: اسم فاعل من سوغ بمعنى جوز، وهو الخصوصية المعينة التي يجوز وجودُها وجهاً من الوجوه اللغوية التي تمتنع عادة بغير وجود هذا المسوغ.

فالخمسة عشر موضعاً التي ذكرها النحاة في تجويز وقوع النكرة مبتدأ فيها تسمى مسوغات هذا الابتداء، أي: مجيزات الابتداء بالنكرة على الرغم من أن عمومية الابتداء تنفي عن المبتدأ صلاحية الحكم عليه والابتداء به، إذ لا يكون الحكم بالخبر إلا على ما هو معين وغير شائع.

ولكن ورود مثل هذه الخصوصيات في مواضع التسويغ مبرر لجواز الابتداء بالنكرة.

وقد عقد ابن هشام لهذه المسوغات باباً كاملاً أورده في مغنيه وأسماه: مسوغات الابتداء بالنكرة.

ومن المسوغات كذلك ما يسوغ وقوع الحال من النكرة، وقد حصرت هذه المسوغات في وصف النكرة أو إضافتها أو في وقوعها بعد نفي أو شبهة من نهي واستفهام.

* **التَّسْوِيْف**: هو التأخير ويرادف في هذا المعنى التنفيس ــ وقد ذكر النحاة أن السين وسوف يفيدان التنفيس[1] وهو التأخير من زمن وقوع الفعل المضارع وذلك بنقل معناه من الزمن الضيق وهو الحال إلى الواسع وهو الاستقبال[2] ــ ففي قولنا سوف أحضر تأخير لوقوع الفعل وتأجيل له.

* **التَّسْوِيَة**: أحد المعاني التي ترد لها الهمزة عندما تخرج عن كونها استفهاماً حقيقياً وعندئذٍ يتعين وقوع أم المعادلة بعدها ويكون الغرض منها التسوية في الحكم بين الاسم الواقع بعدها والاسم بعد أم.

ويتعين معنى التسوية للهمزة في المواقع التالية:

١ ــ إذا وقعت بعد سواء نحو: سواء على أجئت أم لم تجيء.

٢ ــ إذا وقعت بعد: ما أبالي وما أدري وليت شعري ونحوهما وذلك مثل: ما أبالي أفعلت هذا أم لم تفعل.

والضابط في مثل هذا كله أن يصح حلول المصدر محلها نحو قوله تعالى:

سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم. إذ يصح أن يقال: سواء عليهم الاستغفار أو عدمه[3].

---

(١) اختلف النحاة في الفرق بين سوف والسين من حيث دلالتها على الزمن ضيقاً واتساعاً فمن قائل أنهما مستويان في الدلالة على السعة إلى قائل بأن سوف أكثر دلالة على السعة من ذلك وهذا ما يراه البصريون.

(٢) أنظر مادة تنفيس.

(٣) المغني، ج ١ ص ١٧.

باب الشين

* **الشأن**: هو مضمون الكلام الذي يريد المتكلم أن يتحدث عنه، وينسب إلى الشأن ضمير يطلق عليه ضمير الشأن.

ويستعمل هذا الضمير في مجال التعظيم كأن المتكلم يذكر هذا الأمر أولاً بوجه مبهم، أي: بالضمير حتى يتنبه إلى أهميته ثم يفسره بالجملة ليزيل الإبهام[١].

ويطلق على هذا الضمير أيضاً ضمير القصد كما يسميه الكوفيون ضمير المجهول[٢].

ويكون منفصلاً كما يكون متصلاً، فإن كان الأول كان مبتدأ، وإن كان الثاني اختص بأفعال القلوب وبإن وأخواتها[٣].

ومن أمثلة هذا الضمير في حالاته المختلفة ما يلي:

ـ المبتدأ: قل هو الله أحد ـ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا.

ـ إسم إن: إنها إرادة الله التي لا تعلوها إراده.

ـ إسم أنَّ: علمت أنه الحظ.

ـ إسم ظن: ظننته الشرنازل.

ـ مدخول رب: نحو قول الشاعر[٤]:

ربه فتيةً دعوت إلى ما
يورث المجد دائباً فأجابوا

هذا وقد سجل ابن هشام على ضمير الشأن خمس مخالفات للقياس[٥] تعد من خصائصه وهي:

١ ـ عوده على ما بعده لزوماً ـ وهذا غير ما ألف في الضمائر من عودها إلى ما قبلها.

٢ ـ مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير.

٣ ـ لا يتبع بتابع، فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه.

---

(١) مبادىء العربية للمعلم رشيد الشرتوني، ص ٢١٤.
(٢) المغني لابن هشام، ج ٢ ص ٤٩٠.
(٣) مبادىء العربية للشرتوني، ص ٢١٥.
(٤) من شواهد الأشموني، وقد عرض له العيني دون ذكر لقائله، ج ٢ ص ٢٠٨.
(٥) المغني، ج ٢ ص ٤٩٠.

٤ ــ إنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

٥ ــ إنه ملازم للأفراد فلا يثنى ولا يجمع حتى ولو فسر بحديثين أو أحاديث.

* **الشَّانِيَّة**. وصف لكان إذا كان إسمها ضمير الشأن محذوفاً وذلك في نحول قول الفرزدق:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا.

تميمًا بجو الشام أم متساكر

فيمن رفع كلمتي: سكران وابن المراغة على أنهما مبتدأ وخبر، وإسم كان ضمير الشأن محذوف.

وقد غلَّط ابن هشام السيرافي إذ قال ذلك واعتبر كان زائدة وغير محتملة لضمير.

ومن أمثلة كان الشانية أيضاً قول الشاعر العجير بن عبد الله السلولي:

إذا مت كان الناس صنفان شامت

وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع

فإسم كان هنا ضمير الشأن(١) ــ والناس مبتدأ وصنفان خبره.

* **التَّشْبِيه**: من معاني الكاف الجارة مثل: هند كالبدر ومحمد كالأسد، كما أنه من المعاني الغالبة في كأن الناسخة وهو مما أطلقه الجمهور ونسبه إليها. وقد قيدها البطليوسي في حالة التشبيه إذا كان خبرها أرفع من إسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو: كأن زيداً ملك وكأن زيداً أرنب فإن كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو صفة من صفات إسمها كانت للظن نحو: كأن زيداً قام أو قائم أو عندك أو في الدار لأن زيداً في مثل هذه الأمثلة هو نفس القائم ونفس المستقر والشيء لا يشبه بنفسه(٢).

وقد فسر إبن هشام قول البطليوسي بقوله: كأن لا تكون للتشبيه إلا إذا كان خبرها جامداً لا مشتقاً(٣).

* **الشَّبَه**: صلة تربط الأسماء بالحروف وتقربها منها في وجوه مختلفة تكون مدعاة لبنائها وعدم إعرابها.

ولشبه الإسم بالحروف أنواع عدة هي:

١ ــ الشبه الوضعي: وهو أن يكون الإسم موضوعاً على صورة وضع الحروف فالتاء في قمت مبنية لشبهها باء الجر في وضعها على حرف واحد، والتاء من أكرمَنَا مبنية لشبهها بالحرف «عن» في وضعه على حرفين.

٢ ــ الشبه المعنوي: وهو أن يكون الإسم قد تضمن معنى من معاني الحروف كتضمن الظرف معنى في وكتضمن متى الاستفهامية معنى الهمزة.

---

(١) أي: كان الأمر والشأن أن الناس صنفان.
(٢) حاشية الصبان، ج ١ ص ٢٧.
(٣) المغني لابن هشام، ج ١ ص ١٩٢.

ومن الشبه الذي يجلب البناء للأسماء (الشبه الاستعمالي) ويسمى شبه نيابة وذلك كأسماء الأفعال التي تعمل نيابةً عن الأفعال وهي في ذلك تشبه الحرفين ليت ولعل اللتين نابتا عن الفعلين أتمنى وأترجى.

ومن الشبه كذلك الشبه الافتقاري وهو أن يفتقر الإسم إلى الجملة مشبهاً في ذلك افتقار الحرف إلى الجملة في إفاده معناه وذلك في إذ وإذا وحيث والموصولات.

ومن الشبه أيضاً الشبه الإهمالي وهو شبه الإسم للحرف المهمل في إهماله عن العمل[1] نحو فواتح السور.

ومنه أيضاً الشبه الجمودي (أنظر مادة جمودي).

وكما يكون شبه الأسماء بالحروف جالباً لها البناء فإن شبه الأسماء بالأفعال جالب لها المنع من الصرف ويتحقق هذا الشبه في كون الاسم الممنوع من الصرف مشبهاً الفعل في وجود فرعيتين أو فرعية تقوم مقام فرعيتين.

ففي الفعل فرعيتان على الاسم إحداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر وثانيهما معنوية وهي إحتياجه إلى فاعل.

* **شِبْهُ الْجُمْلَة**: هو الظرف والجار والمجرور وقد أشبها الجملة في كونهما متعلقين في مفهومهما بالفعل أو ما يشبهه أو بما يشير إلى معناه[2].

ولا يتم معناهما إلا بمثل هذا التعلق ويرى الكوفيون وابنا طاهر عدم التقدير في نحو: زيد عندك، وعمرو في الدار، ولكن ابن هشام يقول عن هذين المذهبين لا معول عليهما[3].

* **المُشَبَّهَة**: الصفة المشبهة وهي أحد المشتقات الثمانية إسم الفاعل وإسم المفعول وصيغ المبالغة وإسم الآلة واسما الزمان والمكان وإسم التفضيل وأمثلتها: حسن ـ جميل ـ طهور. وتصاغ من الفعل اللازم ليدل بها على معنى بالموصوف على وجه الثبوت، ولهذا كانت مجردة من الزمان.

وسميت مشبهة لأنها تشبه إسم الفاعل في الأمور التالية:

١ ـ الدلالة على الحدث وعلى من قام به.

٢ ـ شبهه في تأنيثه وتثنيته وجمعه.

٣ ـ شبهه في جواز نصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به.

ولشدة شبهها بإسم الفاعل وضع النحاة علامة تميزها عنه، وهي استحسان جر فاعلها بها، وهو ما لا يحسن في إسم الفاعل، بل يمتنع في المتعدي منه فيقال في الصفة المشبهة:

---

(١) المقصود بإهمال الحرف كونه ليس عاملاً ولا معمولاً.

(٢) المغني، ج ٢ ص ٤٣٣.

(٣) المرجع نفسه.

حسن الوجه بإضافة الحسن إلى ما قام به، وهو فاعله في حين أنه يقبح مثلاً في إسم الفاعل اللازم أن يضاف إلى فاعله في مثل: زيدٌ كاتبُ الأب(١)، ويمتنع كلياً في إسم الفاعل المتعدي.

وقد تأتي الصفة المشبهة في وزنها على مثال إسم الفاعل من الثلاثي والرباعي مثل: طاهر من طهر، ومستقيم من استقام، والذي يمحض مثل هذه الأوزان لكونها صفة مشبهة لا أسماء فاعلين أنها تدل على الثبوت وأوزان الصفة المشبهة من الثلاثي المجرد ما يلي:

أفعل وفعلاء مثل: أعرج وعرجاء.

فعلان ــ مثل جوعان وعطشان.

فَعِل ــ مثل مرِح وضجِر.

فعيل ــ مثل كريم وبخيل.

فعول ــ وقور وصبور.

فاعل ــ طاهر وفاضل.

ومن غير الثلاثي على وزن إسم الفاعل نحو متكبر ومتواضع.

* **الشَّبِيْه بالصَّحِيْح**: هو الإسم المعرب الذي آخره واو أو ياء قبلهما سكون نحو دلو ــ جرو وثدى، وسمى مشبهاً بالصحيح لأن حرف العلة فيه يتحمل الحركة كغيره من الحروف الصحيحة.

* **الشَّبِيْهُ بالْمُضَاف**: حالة من حالات الإسم المنادى وإسم لا، وهو في المنادى قسيم النكرة المقصودة والمضاف. ويستدعي شَبَه المادى بالمضاف نصبه كالمضاف والنكرة غير المقصودة. والشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا حسناً وجهه ويا طالعاً جبلاً ويا رفيقاً بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك.

ومن خلال الأمثلة يتبين أن الشبيه بالمضاف عبارة عن كلمتين الثانية فيهما متممة للأولى وذلك بأن تكون معمولة أو معطوفة قبل النداء. وقد شبه المنادى بالمضاف لأنه بحاجة إلى ما يتمم معناه كشبه المضاف والمضاف إليه في تلازمهما. وقد يسمى الشبيه بالمضاف مطولاً وممطولاً أي: ممتداً.

* **الشَّبِيْه بالمفعول**: يطلق هذا على معمول الصفة المشبهة إن نصب وكان معرفة مثل: زيد الحسن وجه الأب، بنصب كلمة وجه.

ويطلق أيضاً على الإسم المنصوب على التوسع بحذف حرف الجر(٢) نحو كلمة الديار من قول جرير بن عطية:

تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم على إذن حرام

ومنه أسماء المكان المختصة مثل: البيت في قولنا: دخلت البيت، والدار في سكنت الدار، والشام في: دخلت الشام.

---

(١) حاشية الصبان، ج ٣ ص ٢.
(٢) حاشية الصبان، ج ٣ ص ٨.

فهذه المثل ليست منصوبة على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به، إذ الظرف هو ما تضمن معنى في بإطراد، وهذه الكلمات الثلاث متضمنة معنى في بغير إطراد(١).

* **الشَّخْص**: علم الشخص ــ وهو ما خصص في أصل وضعه بفرد معين فلا يتناول غيره من أفراد جنسه وذلك نحو: محمد وعلي وفاطمة وهذا النوع من العلم يقابل علم الجنس الذي يتناول الجنس كله دون تعيين واحد بعينه (أنظر مادة علم).

* **التَّشْدِيْد**: هو تضعيف الحرف، والشدة هي علامة الحرف المضعف.

والمشدد هو الحرف الذي ناله التشديد أي: التضعيف.

ومن إستعمالات التشديد في التضعيف قولهم في تعريف النسب: هو إلحاق ياء مشددة بالمجرد منها مثل بابلي ومصري.

ومن الياءات المشددة في موضوع النسب، الياء المسبوقة بحرف مثل: حي أو بحرفين مثل نبي أو بأكثر مثل شافعي وبخاتي.

ويطلق التشديد على كل تضعيف كما يسمى كل حرف مضعف مشدداً.

* **الشُّذُوْذ**: هو الخروج عن القياس وعدم الإتساق مع المألوف من القواعد العامة، أو هو مخالفة القياسي من غير نظر إلى قلة وجودته وكثرته(٢).

والشذوذ من الأحكام الشائعة التي كثر ذكرها في مجال تقويم القواعد النحوية، حتى أنه يعتبر ظاهرة بارزة تعلن عنها كل مراجع النحو ومصنفاته.

وقد وضع فيه أحد الأساتذة الفضلاء كتاباً أسماه «ظاهرة الشذوذ في النحو العربي»(٣).

ولعل الإكثار من الإحالة إلى الوصف بالشذوذ ظاهرة تحسب لنحو البصرة أكثر من نحو غيرها.

وقد دعاهم إلى ذلك تشددهم في وضع قواعدهم وحرصهم البالغ على تحري سلامتها وصحتها، حتى إذا ما فوجئوا بما يخرج عن قواعدهم مما قاله العرب الخلص أحالوه إلى الشذوذ حفاظاً على اتساق موازينهم وفي اعتقادنا أن نظرة جديدة إلى ما حكم عليه بالشذوذ تدخله في مجال المسموحات طلباً للتخفيف والتيسير دون أن يحمل مثل هذا على ما يمكن أن يحمل عليه من تساهل مخل.

وقد ورد التعبير عن الشذوذ بعدة أشكال، فقد يقال: شذ وشاذ وأشذ منه، وحمل على الشذوذ.

---

(١) شرح ابن عقيل، ج ١ ص ٤٩١، ط. السعادة بمصر.
(٢) التعريفات للجرجاني، ص ١٣٩.
(٣) صاحب الكتاب الدكتور فتحي الدجني، وهو رسالة دكتوراة مسجلة في جامعة الكويت.

ومن أمثلة الإحالة على الشذوذ ما يلي من القواعد:

١ ـ تكرار إن للتأكيد بغير اللفظ الذي وصلت به، ومن ذلك قول الشاعر[١]:

إن إن الكريم يحلم ما لم
يَرَيَن من أجاره قد ضيما

وقد عبر عن هذا الاتصال بالشذوذ.

٢ ـ تكرار اللام وهي حرف واحد دون فاصل بينهما في قوله[٢]:

فلا والله لا يلفى لما بي
ولا للما بهم أبداً دواء

وقد قيل في هذا أنه أشذ من سابقه لأن التكرار لحرف واحد كما وصف بطريقة أخرى غاية في الشذوذ[٣].

٣ ـ حذف ياء النداء مع إسم الإشارة وقد وقف الكوفيون والبصريون حيال هذا الحذف موقفين، أحدهما للكوفيين وقد رأوا فيه أنه مقيس مطرد، وثانيهما للبصريين وقد حملوه على الشذوذ أو الضرورة ولحنوا من أجل ذلك المتنبي في قوله:

هذي برزت لنا فهجت رسيسا

بحذف ياء مع إسم الإشارة.

والشذوذ كذلك نوع من أنواع التنوين اللاحق للأسماء (أنظر مادة تنوين).

* **الشرط**: تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني[٤]. وهو أسلوب لغوي له مكوناته وأركانه وهي أداة وفعلان الثاني منهما يترتب حصوله على حصول الأول أو هو جواب وجزاء له.

وقد سمي هذا الأسلوب بجزئه الشرط إذ أن فعل الشرط جزء منه.

والشرط في حقيقته فعل ولا يكون غير ذلك. وهو في هذا يختلف عن الجزاء الذي قد يكون فعلاً أو جملة إسمية.

ويكون فعل الشرط مضارعاً أو ماضياً، وهو في الحالة الأولى مجزوم وفي الثانية مبني في محل جزم[٥]. والجازم له في الحالين أداة الشرط التي يجب أن تسبقه.

وأدوات الشرط كثيرة منها ما هو حرف ومنها ما هو إسم (أنظر مادة جوازم).

والشرط في معناه الحقيقي هو أساس الأسلوب ومبدؤه إذ بدونه لا يقع الترتب ولا يكون. فالنجاح في قولنا: إن تجتهد تنجح لا حقيقة له إلا إذا كان هناك إجتهاد.

وهذا يعني أن حصول الشرط ابتداءً شرط

(١) رجز لم يعرف قائله ـ من شواهد الأشموني، ج ٣ ص ٨٣ .
(٢) لم يعرف قائله، وهو من شواهد الأشموني، ج ٣ ص ٨٣ .
(٣) حيث كررت اللام في قوله للما وهي حرف واحد. شرح شواهد العيني على الأشموني، ج ٣ ص ٨٣.
(٤) التعريفات للجرجاني، ص ١٣١ .
(٥) إذا كان الشرط جازماً، وأما إذا كانت الأداة غير جازمة فلا محل حينئذ للجزم.

لحصول جوابه وجزائه انتهاءً. ومن هذا يتبين أن الشرط قد يطلق على الأداة فيقال: أداة شرط وقد يطلق على مدخولها الأول فيقال فعل شرط وقد يسمى به الأسلوب بمكوناته كلها فيقال: أسلوب شرط. (أنظر مادتي جزاء وجواب).

* **الشُّرُوْع**: أفعال الشروع، وهي: أفعال مخصوصة تفيد في مبناها معنى الشروع في أداء الفعل، وقد عرف بأنه التلبس بأول أجزاء الفعل[1].

ويندرج بحث هذه الأفعال ضمن باب «أفعال المقاربة» وذلك من باب تغليب هذه الأفعال على بقيتها من أفعال الرجاء والشروع.

وأفعال الشروع هي: انشأ، طفق، وأخذ وجعل وعلق، وقد زاد عليها بعضهم ـ هب وقام وشرع.

ومن خصائص هذه الأفعال أنها ناقصة وتقتضي إسمًا وخبراً شأنها في ذلك شأن كان وأخواتها.

ولكن خبرها يكون جملة فعلية، وفعلها مضارع لا يجوز اقترانه بأن الناصبة لأن هذه الأفعال موضوعة للدلالة على الشروع في الحال، و«أن» الناصبة تفيد الاستقبال، ولا يخفى ما بين الحال والاستقبال من تنافٍ فيقال: أنشأ محمد يكتب، وطفق خالد يجري، وأخذ علي ينشد، وعلق زيد يسمع، وهب ابراهيم يتكلم، وقام بكر يخطب.

وهذه الأفعال في الأمثلة المذكورة تفيد في مجموعها أن فاعليها قد بدأوا في إيقاع أخبارها.

* **التَّشْرِيْك والمُشَارَكَة**: من أغراض اعطف بالواو والفاء وحتى وأم وأو، فهذه الحروف الخمسة تجعل التابع فيها مشاركاً للمتبوع في اللفظ والمعنى.

والتشريك في الحكم كذلك مما تقتضيه ثم، ولكن ليس بإطراد، فقد زعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف فيها إذا وقعت زائدة كما جاء في قوله تعالى: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم.

* **الشِّعْر**: هو الكلام الموزون المقفى وهو في مجال النحو أحد المصادر الهامة التي قام عليها في أصل وضعه ونشأته وتكوينه وتكامله.

ويؤلف الشعر جزءاً كبيراً من الشواهد النحوية التي اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم، ولا يكاد يعد له من مصادر النحو في كثرة الاستشهاد إلا القرآن الكريم.

ولم يكن النحاة ليتخذوا من الشعر شواهد على نحوهم إلا إذا كان أصحابه موثوقاً بهم وبشعرهم وبفصاحتهم.

ويدخل في هذا المجال الشعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام والشعر الأموي، وقد اختلف في مبدأ العصر العباسي ما إذا كان يدخل ضمن فترات الاحتجاج اللغوي أم لا.

---

(١) حاشية الصبان، ج ١ ص ٢٥٨.

والملموس في مراجع النحو أن عصر الاحتجاج بالنسبة إلى توثيق اللغة وتقعيد نحوها قد انتهى مع بداية العصر العباسي. وما ورد منه في مراجع اللغة تمثيل لا احتجاج (أنظر مادة شاهد ومادة مثال).

* **الإشْتِقَاق:** نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة[١]. وهو يقابل الجمود ويضاده، ويعتبر الاشتقاق أحد المصادر الهامة في توسعة اللغة ونموها.

وقد اختلف في الأصل الذي يقع فيه الإشتقاق.

فالكوفيون يرون أن الفعل أصل الإشتقاق في حين أن البصريين يرون أن المصدر أصله.

ويتجه النحاة إلى ترجيح رأي البصريين وإعتبار المصدر أصل ذلك كما تقدم.

وكما يقع الإشتقاق من المصدر في مثل ضارب ومضروب وضراب فإنه قد يقع كذلك من أسماء الأعيان كالذهب والفضة والحجر فيقال مذهب ومفضض كما يقال استحجر ومع كثرة الإشتقاق من أسماء الأعيان فإن المتقدمين لم يصرحوا بقياسيته إلا أن مجمع اللغة العربية في مصر قد أقره لحاجة العلم إليه[٢].

ويقسم اللغويون الإشتقاق إلى قسمين هما: الإشتقاق الكبير والإشتقاق الصغير.

فأما الصغير فهو أخذ الكلمة من أصلها وتصريفها عدة تصريفات بنفس ترتيب حروفها مع ما تقتضيه الصيغ من زيادات مثل: يأكل وأكل ومأكول وأكول وأكال من مادة (أكل). وهذا النوع يسمى أيضاً الإشتقاق الأصغر[٣].

وأما الأكبر فهو كما عرّفه ابن جني ومثل له بقوله: (أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه)[٤].

(ومثاله: (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) وكل هذه التقاليب تدور حول معنى القوة والشدة). وهذا النوع من الإشتقاق قد يسمى بالإشتقاق الكبير[٥].

وهناك من يرى أن الإشتقاق الأكبر هو أن

---

(١) كتاب التعريفات للشريف الجرجاني، ص ٣٧.
(٢) تصريف الأسماء، ص ٤٩.
(٣) سمي كذلك لأن إدراكه لا يحتاج إلى إعمال فكر.
(٤) الخصائص لابن جني، ج ٢ ص ١٣٤، ١٣٥.
(٥) وقد يعد نوعاً ثالثاً كما صنفه الجرجاني وذكر له تعريفاً خاصاً قال فيه: أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جبذ من الجذب. أنظر كتاب التعريفات، ص ٣٨.

يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف مثل نهق ونعق[1].

* **الْمُشْتَقّ**: هو ما أخذ من غيره سواء أكان فعلاً أم إسماً، فالفعل «ذهب» مثلاً مأخوذ في رأي البصريين من الذهاب ومثله ذاهب ومذهوب به وما يكون من مشتقاته. (أنظر المادة التالية).

* **الْمُشْتَقَّات**: جمع المشتق ــ وهي الأسماء المأخوذة من غيرها، وقد عدها النحاة ثمانية هي:

١ ــ إسم الفاعل: وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على الحدث والذات التي أوقعت الفعل أو قامت به نحو ضارب ومنطلق. (أنظر مادة فاعل).

٢ ــ إسم المفعول: وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على الحدث ومن وقع عليه نحو مقتول ومستَخرَج (أنظر مادة مفعول).

٣ ــ إسم الزمان وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على زمن حصول الفعل نحو مطلعَ الشمس الساعة الثالثة. (أنظر مادة زمان).

٤ ــ إسم المكان: وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على مكان حصول الفعل نحو: مخرج الطلاب من هنا. (أنظر مادة مكان).

٥ ــ إسم آلة: وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على الواسطة التي عولج بها الفعل وأوزانه مفعل مبرد، ومفعلة ممسحة، ومفعال مثل مفتاح.

٦ ــ إسم التفضيل: وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة ما وزاد أحدهما على الآخر نحو: أكبر وأجمل. (أنظر مادة تفضيل).

٧ ــ الصفة المشبهة: وهي ما اشتقت من المصدر للدلالة على من قام بالفعل على وجه الثبوت نحو حسن وبطل. (أنظر مادة مشبهة).

٨ ــ صيغ المبالغة: وهي ما اشتقت من المصدر محولة من إسم الفاعل للدلالة على المبالغة في معناه نحو: ضراب وكذوب. (أنظر مادة المبالغة).

ومن الإشتقاق كذلك أخذ الفعل من الفعل فالمضارع مشتق من الماضي والأمر مشتق من المضارع وكل منهما في مثل هذه الحالات يسمى مشتقاً. وكذلك المصدر الميمي نحو مخرج ومصدر الفعل فوق الثلاثي نحو إكرام وإستغفار[2].

* **الإِشْتِغَال**: هو كما عرّفه النحاة أن يتقدم إسم ويتأخر عنه فعل منشغل بضميره أو بملابسه بحيث لو تفرغ هذا الفعل أو ما في قوته لذلك الإسم لنصبه لفظاً أو محلاً.

---

(١) التعريفات للجرجاني، ص ٣٨.

(٢) جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، ج ٢ ص ٣.

وللإشتغال أركان ثلاثة هي:

١ ـ مشغول عنه: وهو الاسم المتقدم.

٢ ـ مشغول: وهو الفعل أو مناسبه.

٣ ـ مشغول به: وهو ضمير الإسم المتقدم أو ملابسه.

وأمثلته: محمد أو محمداً قابلته ـ أزيداً قابلته ـ محمد إن قابله فأكرمه.

وللإسم المتقدم وهو المشغول عنه باعتبار نصبه أو رفعه حالات خمسة من حيث الوجوب والجواز هي[1]:

١ ـ وجوب النصب للإسم المتقدم إذا وقع بعد الأدوات التي لا يليها إلا الفعل. وهي عشر[2]: أدوات الشرط والاستفهام والتحضيض والعرض ولام الإبتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والأسماء الموصولة والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول وما النافية مطلقاً، وكذلك لا إن وقعت في جواب قسم.

ومن أمثلته الإسم المنصوب وجوباً: إن محمداً زرته فأكرمه وأخالداً قابلت؟

٢ ـ وجوب الرفع: إذا وقع الإسم بعد أداة تختص بالإبتداء مثل إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو.

ويجب الرفع كذلك إذا وقع الإسم قبل الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهي العشرة المذكورة وذلك نحو: محمد إن لقيته فأكرمه، فمحمد يجب رفعه لوقوعه قبل أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهي إن الشرطية.

٣ ـ جواز الرفع والنصب، مع إختيار النصب: وذلك إذا وقع بعد الإسم فعل دال على طلب كالأمر والنهي والدعاء نحو: زيداً أضربه وزيداً لا تهنه وزيداً رحمه الله.

ويختار النصب كذلك إذا وقع الإسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الإستفهام مثل: أزيداً ضربته ويختار أيضاً إذا وقع الإسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والإسم نحو: قام زيد وعمراً أكرمته بنصب عمرو ورفعه مع إختيار نصبه.

٤ ـ جواز الرفع والنصب مع اختيار الرفع وذلك في كل إسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء وذلك نحو: محمد ضربته.

٥ ـ جواز الأمرين النصب والرفع على السواء وذلك إذا وقع الإسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين[3]، نحو: زيد قام وعمرو أكرمته، فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر وهو زيد ونصبه مراعاة للعجز وهو قام.

(١) شرح ابن عقيل، ج ١ ص ٤٤٣.
(٢) تحقيق محي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل، ج ١ ص ٤٤٤.
(٣) وهي الجهة التي تتصدر باسم ويكون عجزها فعلاً.

* **الإِشْمَام**: هو نوع من أنواع الوقف على المتحرك، وهو قسيم الإسكان والروم والتضعيف والنقل.

والوقف بالإشمام: هو ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركته ضمةٌ[1] بناءً أو إعراباً، وأما غيرها من كسر أو فتح فلا إشمام فيه[2].

وقد جعلت له النقطة موضوعة بعد الحرف الأخير للدلالة عليه. والإشمام يتحقق بجعل الحرف شاماً للحركة أي: أن يهيأ العضو للنطق بها على الحرف[3]، وقد يطلق بعض الكوفيون لفظ الإشمام على الوقف بالروم[4] وهو الإتيان في حالة الوقف بالحركة مع إضعاف صوتها.

ويطلق الإشمام أيضاً على الإتيان بفاء الكلمة أي: أول أصولها بحركة بين الضم والكسر، وذلك في بناء الفعل الثلاثي الأجوف كما في قوله تعالى: وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء ـ حيث قرىء الفعل «غيض» بكسر الغين وضمها وإشمامها الفتح والكسر.

وقد يلجأ إلى الإشمام في حالة بناء الثلاثي المعتل العين للمجهول وإسناده إلى ضمير المتكلم أو المخاطب، فإن كان يائياً مثل: بُعت أو بعت ضم أوله أو شم.

وإن كان واوياً مثل سِمت أو سمت فيكسر أوله أو يشم.

* **الإِسْتِشْهَاد**: هو الإحتجاج للرأي أو المذهب، أي: أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق ليؤيده به ويدعمه.

والإستشهاد لا يكون إلا بالقرآن الكريم وبما صح من الأحاديث الشريفة وبكلام العرب شعرهم ونثرهم شريطة أن يكون القائل من عصور الاحتجاج المعتمدة.

ولما كانت هذه العصور محصورة في العصور المتقدمة إلى بداية العصر العباسي فإن مجمع اللغة العربية قد وسع آفاق هذا الإستشهاد وأعلن أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع[5].

* **الشَّاهِد**: هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للإحتجاج والإستدلال به على قول أو رأي.

---

(١) شرح ابن عقيل، ج ٢ ص ٤٠.
(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص ٢١٠.
(٣) حاشية الصبان، ج ٤ ص ٢١٠.
(٤) شرح الأشموني، ج ٤ ص ٢١٠.
(٥) مجلة «المجمع»، ج ١ ص ٢٠٢.

وأمثلة الشاهدة كثيرة تعج بها كتب النحو ومراجعه.

والشاهد النحوي كما هو وارد في هذه المراجع يكون آية قرآنية أو بيتاً من الشعر أو قولاً سائراً.

ولعل كلمة الشاهد تطلق أكثر ما تطلق على الأبيات الشعرية، حتى إن بعضاً من العلماء قد جمعها وشرحها وأعربها في مصنفات خاصة أو مذيلة، فهناك شواهد سيبويه وشواهد المغني، وشرح العيني لشواهد الأشموني.

والفرق بين الشاهدوالمثل أن المثل قول يورد للتمثيل به على حقيقة قاعدة لا للتدليل على صحتها والإحتجاج على سلامتها.

ولهذا قال العيني في التعليق على رأي البصريين في قول المتنبي:

هذي برزت لنا فهجت رسيسا

بحذفه ياء النداء قبل إسم الإشارة: وهذا تمثيل وليس باحتجاج[1].

وفي تعليقه على تمثيل الأشموني يقول أبي العلاء المعري:

ولولا الغمد يمسكه لسالا

على إثبات خبر المبتدأ بعد لولا: وهو يمسكه قال: وهذا للتمثيل لا للإستشهاد، فإن المعري لا يحتج بشعره[2]. (أنظر مادة مثال).

* **الإِشَارَة**: إسم الإشارة، هو الإسم المبهم الموضوع المشار إليه إشارة حسية بأحد الأعضاء.

وهو أحد المعارف السبعة التي ذكرها النحاة.

وقد عدوا لأفراده سبعة عشر هي:

١ ــ ثلاثة للمفرد المذكر وهي: ذا وذاءِ وذائه.

٢ ــ عشرة للمفردة المؤنثة هي: ذي وذه وته وذهي وتهي وذهِ وته (باختلاس الكسر فيها) وتي وتا وذات.

٣ ــ إثنان للمثنى وهما: ذان وتان.

٤ ــ إثنان للجمع وهي: أولى بالقصر وأولاء بالمد.

وهذه الأسماء مبنية كل بحسب حركته أو سكون آخره، ولا يثنى منها إلا ذا وتا.

وقد تسبق هذه الأسماء «ها» التنبيه كما تلحق بكاف الخطاب ولا تجتمعان.

وللمشار إليه مراتب مكانية ثلاث هي:

ــ القريب: ويشار إليه «بذا» دون اللام والكاف.

ــ المتوسط: ويشار إليه «بذا» مقترنة بالكاف فيقال: ذاك.

---

(١) الأشموني ــ شرح الشواهد للعيني، ج ٣ ص ١٣٧.
(٢) المرجع نفسه.

ـ البعد: ويشار إليه «بذا» مقترنة باللام بالكاف فيقال: ذلك وتلك وأولالك.

وهذه الكاف تدل على المخاطب وليست إسمًا.

وقد يفصل بضمير المشار إليه بين الهاء وإسم الإشارة، فيقال ها أنا ذا، وها نحن ذان، وها نحن أولاء، وها أنت ذا، وها أنتما ذان إلخ.

ومن أسماء الإشارة أيضاً ما يشار به إلى المكان وهي: هنا وههنا ويشار بهما إلى المكان القريب وهنالك وههناك للبعيد، ومثل ذلك ثَمَّ وهَنَّا وهِنَّا وهُنَّا وهنالك وقد يشار بُهنا المضمومة الفاء إلى الزمان كقول شبيب بن جعيل الثعلبي:

حنت نوار ولات هنا حنت
وبدا الذي كانت نوار أجنت

* **الإشْكَال والمُشْكِل**: يعبر بهما النحاة عما لا يظهر وجهه من الأساليب والأقوال فمن ذلك قولهم مثلاً: ومن مشكلِ «لمَّا» قولُ الشاعر(١):

أقول لعبد الله «لما» سقاؤنا
ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فيقال: أين فعلاها ــ والجواب أن «سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل «وهى» بمعنى سقط ــ والجواب محذوف وتقديره: قلت، والمعنى: لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه»(٢).

ومن المشكل كذلك ما رواه ابن هشام في مغنيه قوله(٣): ومن مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم:

فليت كفافاً كان خيرك كله
وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي

وإشكاله من أوجه:

١ ــ عدم إرتباط خبر ليت بإسمها، إذ الظاهر أن كفافاً إسم ليت وأن كان تامة وأنها وفاعلها الخبر ولا ضمير في هذه الجملة.

٢ ــ تعليق «عن» بمرتوي.

٣ ــ إيقاعه الماء فاعلاً بارتوى وإنما يقال: ارتوى الشارب.

ويخرج ابن هشام من هذه الإشكالات بالتخريجات التالية:

(كفاف خبر لكان مقدم عليها، وهو بمعنى كاف وإسم ليت محذوف للضرورة أي: فليتك أو فليته.

أي فليت الشأن، وخيرك إسم كان وكله توكيد له والجملة خبر ليت وشرك معطوف على خيرك ومرتوِ فاعل بارتوى.

وأما الأشكال الثاني فيخرج على أن «مرتوي» مضمنة معنى كاف (إسم فاعل من كف) أي كاف عنه. والإشكال الثالث يخرج بحذف مضاف، أي: شارب الماء، أو يروى بالنصب على تقدير من).

(١) ذكره المغني دون نسبة، ج ١ ص ٢٨١؛ الأشموني، ج ٤ ص ٧.
(٢) المغني لابن هشام، ج ١ ص ٢٨١.
(٣) المغني لابن هشام، ج ١ ص ٢٨٩.

باب الصاد

* **الصِّحَّة**: لفظ يقابل العلة، وهو استعمال ينسب إلى الحروف الصحيحة أي غير المعتلة مما يقبل الحركة ولا يعيا بها، وذلك نحو اللام والراء والميم، وكل حروف الهجاء ما عدا الألف والواو والياء إذا كانت ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها، مثل الألف في باع والياء في يسير والواو في يلوم.

* **الصَّحِيْح**: وصف يلحق الاسم والفعل والحرف.

فالاسم الصحيح هو الاسم المعرب الذي ليس آخره حرف علة ولا همزة بعد ألف زائدة مثل: هند وأرض وماء وتراب.

والفعل الصحيح هو ما خلت أصوله من حروف العلة: الألف والواو والياء، وله أقسام ثلاثة هي:

المضعف نحو: رد، وعد، وزلزل (أنظر مادة مضعف).

السالم: وهو ما خلا من الهمزة والتضعيف نحو: شرب ــ هرب (أنظر مادة سالم).

المهموز: هو ما كان أحد أصوله همزة مثل: أكل ــ سئم ــ قرأ (أنظر مادة مهموز).

والحرف الصحيح كذلك هو الحرف الذي ليس بحرف علة مثل: الكاف والفاء والطاء.

* **الشَّبِيْه بالصَّحِيْح**: هو الاسم المعرب الذي آخره واو أو ياء قبلهما سكون (أنظر مادة شبيه).

* **الْمُصَاحَبَة**: أحد المعاني التي يأتي لها الحرفان «في والباء» نحو: أدخلوا في أمم، أي: معهم، ونحو: اهبط بسلام، أي: معه.

والمصاحبة كذلك غرض لواو المعية الداخلة على المضارع نحو قول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك إذا فعلت عظيم

أي لا يكن فيك مصاحبة بين النهي عن الفعل وإتيانه.

* **التَّصْدِير والصَّدَارَة**: التصدير هو التقديم، وهو واجب لأسماء الاستفهام وما أضيف إليها.

فعندما يقال عن اسم ما أنه يستوجب التصدير أو الصدارة فإن هذا يعني أنه اسم واجب التقدم ولا يجوز أن يتقدم عليه غيره.

وكل أسماء الاستفهام لها الحق في أن تتصدر، ولا يصح لغيرها أن يسبقها حتى وإن كانت في إعرابها متأخرة الرتبة، فمن ذلك مثلاً: أين منزلك، فلفظ أين خبر مقدم واجب التقديم على المبتدأ لأنه اسم استفهام له صدارة الكلام ومثله كذلك ما يضاف إليه، فيقال: غلام من قابلت ــ وصبيحة أي يوم سفرك؟ فكلمتا غلام وصبيحة واجبتا التقديم لكونهما مستوجبتين للتصدير لأنهما مضافتان إلى ما هو واجب تصديره وهو اسم الاستفهام.

* **الْمَصْدَر**: هو الاسم الموضوع بأصالة الدال على المعنى الصادر من المحدث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه[1]. وهو أصل الاشتقاق كما يرى البصريون ويرجحه النحاة، وقد اختلفوا في مصدرية المصدر مع الكوفيين الذين يرون المصدرية في الفعل لا في المصدر، ولكل في ذلك حججه وأدلته أوردها ابن الأنباري في إنصافه كما تعرض لها النحاة في معظم مراجعهم وكتبهم.

وللمصدر تقسيمات وأنواع عديدة منها: المصدر القياسي والسماعي والمؤول والصريح (أنظر المواد مؤول ومنسبك وصريح) ومنها: المصدر الصناعي (أنظر مادة صناعي).

وقد جعل لكل فعل من الأفعال الثلاثية أو الرباعية أو الخماسية أو السداسية مصدرٌ ينبثق منه ويختلف باختلاف صيغته.

فالمصدر القياسي: هو المصدر المقيس عليه لكل من الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية، وفي بعض الأفعال الثلاثية.

والسماعي منه يكون في معظم الأفعال الثلاثية كمصادر الأفعال: نصر وشرب وفرح، وهي: نَصْر وشُرب وفَرَح، وهذه مصادر سماعية وردت عن العرب وسمعت عنهم.

وقد وضع النحاة بعض الضوابط لمصدرية الأفعال الثلاثية تدور في مجال تعديها ولزومها كما تختلف باختلاف حركة العين فيها وفي أفعالها المضارعة.

* **اسْمُ الْمَصْدَر**: هو اسم يدل على ما يدل عليه المصدر ولكن حروفه أقل منه، فالتوضؤ مصدر والوضوء اسم مصدر ــ والمعاشرة مصدر والعشرة اسم مصدر، والتقبيل مصدر والقبلة اسم مصدر. ومن اللازم في اسم المصدر أن يكون حروفه قد نقصت عن حروف المصدر لفظاً وتقديراً كما مثلنا.

وإن كان النقص في اللفظ لا في التقدير وعوض عن نقص بحرف آخر كان مصدراً نحو عدة ودية.

واسم المصدر يعمل عمل الفعل[2] كما يعمل المصدر، ومن أمثلة ذلك: قول الشاعر[3]:

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لمحمد بن مالك، ص ٦٨٩، تحقيق عدنان الدوري، ط. العاني، بغداد.
(٢) في المسألة خلاف، وقد رأى بعضهم شذوذ إعماله.
(٣) لم يعرف قائله وهو من شواهد الأشموني وابن عقيل الأول، ج ٢ ص ٢٨٨، والثاني ج ٢ ص ٨١.

بعشـرتـك الكـرام تعـد منهم
فـلا تُـرَيَنْ لغيـرهمُ ألـوفـا

بإعمال اسم المصدر عشرة في لفظ الكرام.

* **الْمَصْدَر الْمِيْمِيّ**: مصدر مبتدىء بميم زائـدة، وقد سمي بـالميمي نسبة إلى الميم الـزائدة التي تتصـدره. وهذا المصـدر ذاته يشـارك المصدر العـام في مجرد دلالتـه على الحدث. وقد عرّف بأنه ما دل على الحدث وبدىء بميم زائدة على غير بناء مفاعلة.

ويصاغ المصدر الميمي من الأفعال الثلاثية وغيرها.

فمن الثلاثي ذي اللام الصحيحة من غير المثال الواوي ــ سواء أكانت عينه مفتوحة أم غير مفتوحة يصاغ عـلى وزن مفعَل مثـل: مسبح ــ مطلع ــ مقعد.

أمـا إن كان مثـالاً واوياً صحيـح اللام مضموم العين أو مكسورها أو مفتوحها كان على وزن مفعِل بكسر العين مثل: موضِىء وموعِد وموضِع.

وقد وردت بعض المصادر الميمية على أوزان خارجة عما هو مقرر في قياسها، وهذه شاذة لا يقاس عليها، وذلك مثل مصير ومعرفـة ومرجع[1].

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعـول[2] من كـل فعـل زاد على ثـلاثـة أحـرف ــ مثل: مجتمـع ومستـورد ومستقـر ومنتهك.

* **التَّصْـدِيق**: هـو طلب إدراك النسبـة المنسوبة إلى المسند إليه، وهو غرض الاستفهام بهل في كل استعمالاتها وبـالهمزة في بعض الأحيان.

وقد تستغمل فيه الهمزة التي تـأتي أيضاً للتصور، ومن أمثلته: هل قام زيد؟ فالسائل هنا يطلب تصديق نسبة القيام لزيـد ومنها أيضاً: أيصدأ الذهب؟ فالسائل يطلب من المخـاطب التصديق عـلى نسبة الصـدأ إلى الذهب سلباً أو إيجاباً. ولهذا يكون الجواب بنعم أو بلا.

وكما للتصديق أدوات يطلب بها فإن له حـروفاً يجـاب بها عنـه ــ وتسمى حـروف التصديق وهي نعم ــ لتصديق ما قبلها ومثلها بلى وهي إيجاب النفي عـارياً من حـروف الاستفهام أو مقروناً بها وكذلك أجل وهي تصديق لما قبلها وكذلـك أي كما إذا قـال المستخبر هل كـان كذا؟ إي وربي، أو إي والله[3].

* **الصَّرِيْح**: وصف للمصـدر العام لكـل

---

(١) القياس فيها الفتح.
(٢) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، ص ٤٦.
(٣) التوطئة لأبي علي الشلوبيني، تحقيق د. يوسف المطوع، ص ٣١٨.

فعل من الأفعال، فهو في ذلك يقابل المؤول. فالمصادر التالية: الشرب واللعب والإكرام والاستغفار مصادر صريحة أي أن مصدريتها ظاهرة وغير محالة من فعل وسابك كما هو الشأن في مثل قولنا: يعجبني أن تدرس، أي يعجبني دراستك ــ فأن والفعل مصدر مؤول لا صريح (أنظر مادة مؤول).

* **الصَّرْف**: علم يبحث في اللفظ المفرد من حيث بناؤه ووزنه وما طرأ على هيكله من نقصان أو زيادة وقد كانت مسائل هذا العلم في بداية تكوينه مختلطة بمسائل علم النحو الذي كان يُعَرَّفُ آنذاك بأنه علم تعرف به أحوال الكلم إفراداً وتركيباً.

ولكن علم الصرف ما لبث أن انفصل عنه واستقل وأصبح علمًا قائمًا بذاته له موضوعاته وأبحاثه الخاصة به كالنسب والتصغير والإعلال والإبدال والإسناد، وغيرها كثير.

ومن معاني الصرف واستعمالاته أيضاً: التنوين وفي ذلك يقول ابن مالك في تعريفه:

الصرف تنوين أتى مبيناً
معنى به يكون الاسم أمكنا

وهذا هو مذهب المحققين.

وقد رأى فيه آخرون أنه الجر والتنوين والمذهب الأول هو المعتمد.

وعندما يقال: اسم مصروف يعني أنه منون، وعندما يقال فيه أنه ممنوع من الصرف، أي: ممنوع من التنوين.

ويمنع الاسم من الصرف إذا شابه الفعل في وجه من الوجوه ــ وحتى يمنع من التنوين فلا بد من توفر علتين في الاسم: علة لفظية وعلة معنوية. (أنظر مادتي منع وممنوع).

* **وَاوُ الصَّرْف**: هي واو المعية وهذه تسمية الكوفيين لها.

* **الصَّرْفِيّ**: الميزان الصرفي: هو ميزان وضعه الصرفيون لوزن الكلمات العربية ومعرفة أصولها وما فيها من حذف أو زيادة.

وقد جعلوه مكوناً من حروف «فعل» على أن يقابل فاء الكلمة بفاء الميزان وعينها بعينه ولامها بلامه. ويقابل الحرف الزائد فيها بنفسه.

وإذا كانت الزيادة بالتضعيف ضعِّف الحرف الذي تقع فيه الزيادة مع مقابلة الحركات بالحركات والسكنات بالسكنات.

فوزن: نَصَر فَعَل، وشَرِبَ فَعِلَ، ومشروب مفعول، وكذاب فعَّال، واستبشر استفعل، ووزن عدة علة، وقل فُل، وقِ فعل أمر من وقى ع ِ. . وهكذا.

* **التَّصْرِيْف**: هو علم الصرف ويطلق كذلك على تقليب الكلمة على عدة أوزان وأشكال، فتحويل ضرب إلى يضرب وأضرب ومضروب وضارب وضراب ــ وجمع ضارب ضاربين وضاربات، وتثنيتها ضاربان، وتصغيرها ضويرب، والنسب إليها ضاربي ــ

أمور تصريفية لما وقع لهذه الكلمات من تغيير في أبنيتها وتحويلها إلى أبنية مختلفة.

والتصريف كما رأينا يدخل الأسماء والأفعال، ولكنه في الأفعال أكثر أصالة من الأسماء وذلك لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها[1].

والتصريف كذلك اسم لباب صرفي ذكره النحاة في مراجعهم ومصنفاتهم كما أن ابن مالك قد خصه في ألفيته بنظم ذكر فيه الحقائق المتعلقة بتصريف الأسماء والأفعال والمتعلقة كذلك بحروف الزيادة ومواضعها وطرق معرفة الأصول من الزائدة فيها.

* **الْمَصْـرُوْف والْمُنْصَـرِف**: لفظان يستعملان في وصف الاسم المنون غير الممنوع من الصرف نحو محمد وعلي وشجرة وكتاب، فهذه أسماء مصروفة أو منصرفة أي أنها منونة.

* **التَّصْغِيْر**: هو تحويل الاسم المعرب إلى صيغة فُعَيْل أو فُعَيْعِل أو فعيعيل للأغراض التالية:

١ ـ تصغير ما يتوهم أنه كبير مثل جبيل ونهير.

٢ ـ تحقير ما يتوهم أنه عظيم مثل عويلم وشويعر.

٣ ـ تقليل ما يتوهم أنه كثير مثل دريهمات وفليسات.

٤ ـ تعريب ما يتوهم أنه بعيد زمناً أو مسافة أو قدراً، مثل قبيل وفويق ودوين في تصغير قبل وفوق ودون.

٥ ـ التحبب مثل يا بني ويا أخي.

٦ ـ التعظيم، وقد ذكره الكوفيون واستدلوا له بقول لبيد:

وكل أناس سوف تدخل بينهم
دويهية تصغر منها الأنامل

إذ لا يمكن لهذه الدويهية أن تصغر منها الأنامل إلا إذا كانت عظيمة التأثير.

وقد رد البصريون هذا الغرض وقالوا إن التعظيم يتنافى مع التصغير.

وقد ذكرنا في البداية أن للتصغير صيغاً ثلاثاً هي:

فُعَيْل ويصغر عليها كل اسم ثلاثي مثل نهر وكلب، وفعيعل ويصغر عليها كل رباعي مثل درهم وجعفر، وفعيعيل ويصغر عليها كل خماسي قبل آخره حرف لين مثل مصباح وعصفور.

وقد سئل الخليل بن أحمد عن السبب الذي

(١) الأشموني، ج ٤؛ الحاشية، ص ٢٣٦.

من أجله بنى المصغر على هذه الأبنية الثلاثة، فقال: لأني وجدت معاملة الناس على (فلس ودرهم ودينار).

وتصغير هذه الأسماء كلها يكون بطريقة واحدة هي: ضم الحرف الأول وفتح الثاني وجلب ياء ثالثة ساكنة يطلق عليها ياء التصغير ثم يكسر ما بعدها في كل ما زاد عن ثلاثة أحرف.

وحتى يصغر اللفظ لا بد من توافر الشروط التالية فيه[1]:

١ ــ أن يكون اسمًا، فلا تصغير للأفعال والحروف، لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان.

٢ ــ أن يكون معرباً فلا تصغر الضمائر ولا الموصولات.

٣ ــ أن يكون معنى اللفظ قابلاً للتحقير والتصغير، فلا تصغر أسماء الله ولا أسماء الأنبياء والملائكة والكتب السماوية.

وللتصغير فائدتان: إحداهما معنوية وهي إفادة ما ذكرناه من الأغراض، والثانية لفظية وهي الاختصار، فكلمة رُجَيْل مثلاً أخصر من كلمتي «رجل صغير».

ومن خصائص التصغير المذكورة له أنه يعيد الأشياء إلى أصولها مثل: دار دويرة، وراس رؤيس، وناب نييب، بإعادة الألفات إلى أصولها الواو والهمزة والياء على الترتيب.

وهناك نوع من التصغير يسمى تصغير الترخيم، وهو يقتضي إيقاع صيغة التصغير على الكلمة المراد تصغيرها بعد تجريدها من الزيادة مثل تصغير أحمد على حميد، ومدحرج على دحيرج، ومكرم على كريم.

* **الأَصَّم**: هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد[2]، وهو المضعف الثلاثي نحو مد وظل (أنظر مادة مضعف).

* **الصِّنَاعِيّ**: المصدر الصناعي: هو اللفظ المصنوع بزيادة ياء مشددة وتاء على الاسم للدلالة على حقيقته وما يحيط بها من الهيئات والأحوال، فلفظ الرجولية مثلاً يدل على معنى الرجولة وهو ضد الأنوثة ــ وعلى ما تقتضيه الرجولة من الشهامة وحماية الذمار.

وطريقة صوغ المصدر الصناعي إضافة ياء النسب والتاء على أسماء الأجناس كالرجولة والطفولة، أو أسماء الأعيان كالإنسان والأسد والحجر.

وتسمى التاء الملحقة بهذا المصدر تاء النقل ومهمتها نقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية.

ولا يتكون المصدر الصناعي بمجرد إلحاق

(١) القول الفصل للأستاذ عبد الحميد عنتر، ص ٧.
(٢) المزهر للسيوطي، ج ٢ ص ٤٠.

الياء والتاء به، ولكن لا بد من إفادة الاسمية المصدرية لا الوصفية ـ فالإنسانية مثلاً في قولنا الأعمال الإنسانية مظهر من مظاهر تقدم الإنسان ـ وصف منسوب إلى الإنسان ـ والتاء فيه للتأنيث لا للنقل. وأما لفظ الإنسانية في قولنا: الإنسانية تشكو من ظلم المستعمرين فهو مصدر صناعي لأنه تمحض لمعنى المصدر وليس فيه وصف لشيء، والتاء الموجودة نقلت اللفظ من الوصفية إلى الاسمية.

*** التَّصَوُّر**: هو طلب إدراك المفرد في الاستفهام، ويكون غرض السؤال في كل أدوات الاستفهام ما عدا هل، فالسؤال بالهمزة(١) وغيرها من أسماء الاستفهام يطلب به إدراك المفرد لا النسبة، فيقال في مثل (أزيد قام) أن المسؤول عنه إدراك المفرد الذي فعل القيام، وهذا يعني أن السائل مُسلِّم بحصول النسبة ولكنه لا يدري لمن هي منسوبة ألزيد أم لعلي، فهو لهذا يطلب تعيين وتصور أحدهما.

ومثل ذلك الأدوات الأخرى وهي: متى وأين وكم ومن وما وأنى وأيان.

وتكون الإجابة عن هذا التصور بتعيين المفرد وليس بنعم أو لا .

*** اسْم الصَّوْت**: هو ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين. وذلك مثل: هلا في زجر الخيل، وعدس في زجر البغل، ومنه قول الشاعر(٢):

وأي جواد لا يقال له هلا

وكذلك قول يزيد بن مفرغ الحميري:

عدس ما لعباد عليك إمارة
نجوت وهذا تحملين طليق

وهس للغنم، وحر للحمار، وكغ للطفل.

ومن حكاية الأصوات كذلك: طق للحجر، وقب لوقع السيف، وخاق باق للنكاح، وقاش ماش للقماش.

وأسماء الأصوات كلها مبنية لمشابهتها الحروف المهملة في كونها ليست عاملة ولا معمولة(٣).

*** الصِّيْغَة**: هي الشكل والبناء، وغالباً ما تستعمل في مجال المقيسات من الأحكام فيقال في فُعيل وفعيعل وفعيعيل صيغ تصغير. ويقال في فاعل من فعل صيغة اسم الفاعل، كما يقال في مفعول منه صيغة إسم المفعول. وأوزان أسماء الزمان والمكان والمصدر الميمي تعتبر صيغاً قياسية لها مدلولاتها.

---

(١) وقد يأتي للتصديق، وهو طلب إدراك النسبة.

(٢) لم يعرف قائله، ذكره الأشموني ولم ينسبه، ج ٣ ص ٢٠٨.

(٣) الأشموني، ج ٣ ص ٢١١.

وألفاظ التعجب تسمى صيغ التعجب ومنها كذلك صيغة منتهى الجموع وهي كل جمع تكسير وقع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة. فالصيغ إذن عبارة عن أبنية مقيسة في الأكثر ولها أوزانها التي لا تتخلف في عمومها وغالب أمرها.

* **الصَّيْرُورَة**: تعني التحول وهي من معاني اللام في مثل قوله تعالى: **فالتقطه** آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً. وقد اختلف في تسمية هذه اللام ـ فمنهم من سماها بلام الصيرورة، كما ذكرنا، ومنهم من أطلق عليها لام العاقبة أو العلة.

* **التَّصْيِيْر**: أفعال التصيير وهي الأفعال الدالة على التحويل والتي تنصب مفعولين وتفيد تحويل الأول منهما إلى الآخر. وهذه الأفعال هي: جعل ـ اتخذ ـ تخذ ووهب وترك ورد (أنظر مادة تحويل).

باب الضاد

* **الضَّبْط**: هو شكل مباني الكلمات وأواخرها بالحركات والسكنات وكثيراً ما يستعمل في وضع علامات الإعراب على آخر الكلمة الواحدة وهو ما نسميه بالضبط الإعرابي وأما تشكيل حروف الكلمة كلها فهو الضبط الهيكلي.

ويختص النحاة بالنوع الأول وأما الثاني فيعنى به اللغويون والمعجميون.

* **الإضْجَاع**: اسم من أسماء الإمالة (أنظر مادة إمالة).

* **الإضْـرَاب**: هو التوقف والعدول عن حكم ما لإحالته ونقله إلى آخر وهو غرض استعمال «بل» إذا ما وقع بعدها جملة. وهو في تعبير سيبويه «الانقطاع».

ويقسمه النحاة إلى نوعين هما:

١ ــ إضراب إبطالي ــ وهو التوقف عن الحكم لما قبلها وإعطاؤه لما بعدها مع إبطاله عن الأول ومثاله قوله تعالى: وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون، أي: بل هم عباد مكرمون.

٢ ــ إضراب إنتقالي، وهو نقل الحكم عن الأول إلى الثاني دون إبطاله عن الأول ومثاله قوله تعالى: قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا.

وبل في هذه الأمثلة حرف ابتداء لا حرف عطف على الصحيح[1] إذ لا تكون كذلك إلا إذا كان ما بعدها مفرداً مثل: ما جاء زيد بل عمرو.

والإضراب أيضاً نوع من أنواع البدل وهو أن يريد المتكلم المبدل منه أولاً ثم يتبين له فساد إرادته فيأتي بالبدل: ولهذا يسمى بدل بداء، أي: أن المتكلم يبدو له أن إرادته للأول فاسدة فينتقل إلى الثاني ومثاله: أكرم محمداً خالداً، أو ذهبت إلى القاهرة دمشق، فذكر المتكلم لمحمد وللقاهرة ذكر مقصود ثم تبين له أنه يريد ذكر غيرهما فذكر خالداً ودمشق.

والأحسن في مثل هذا النوع من البدل أن يؤتى بين المبدل منه والبدل ببل إشعاراً بإضرابه.

(١) المغني، ج ١ ص ١١٢.

* **الاضْطِرَار**: حالة تبيح للمضطر أن يوقع في كلامه ما لا يباح له في غير اضطرار.

ومثل هذه الحالة لا تكون إلا في الشعر إذ لا ضرورة إلا فيه، ولا ضرورة في الاختيار أي في النثر الذي يمكن للقائل أن يقول فيه ما يشاء دون اضطرار لارتكاب ما لا يسوغ أو يجوز أنظر مادة (اختيار).

ومن أمثلة الاضطرار حذف الفاء[1] في جواب الشرط الواقع جملة اسمية في قول الشاعر عبد الله بن حسان بن ثابت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثلان

إذا المفروض أن يقول: من يفعل الحسنات فالله يشكرها، وقد منع من ذلك أن المجال مجال اضطرار لا اختيار حيث يمنع الوزن الشعري من إلحاق الفاء. ومثله كذلك اضطرار الشاعر إلى تنوين العلم المفرد تشبيهاً له بالشبيه بالمضاف وذلك في قول مهلهل بن ربيعة:

ضربت صدرها إلي وقالت
يا عدياً لقد وقتك الأواقي

وكالجمع بين ياء النداء وأل في قول الشاعر[2]:

عباس يا الملك المتوج والذي
عرفت له بيت العلا عدنان

إذ لا يجوز مثل هذا الجمع إلا مع لفظ الجلالة[3].

* **الضَّرُورَة**: هي عين الاضطرار ومرادفه، وقد استعمل اللفظان في التعبير عن الأطوال التي تلجىء الشاعر إلى ارتكاب ما يخالف القياس ويجانبه.

وقد ذهب الجمهور في تعريف الضرورة إلى أنها ما وقعت في الشعر مما لا يقع في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[4].

ومنهم من عرفها بأنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه[5].

وقد جمع الألوسي الضرورات اللغوية في كتاب أسماه: «الضرائر وما يسوغ منها للشاعر دون الناثر».

وقسمها إلى أنواع ثلاثة هي:

١ ـ ضرورة بالحذف، نحو ترخيم غير المنادى كما في قول امرىء القيس:

---

(١) أجاز المبرد حذف التاء في الاضطرار والاختيار.
(٢) ذكره الأشموني وشرحه العيني ولم ينسباه لقائل، ج ٤ ص ٢٠.
(٣) أجاز البغداديون مثل هذا الجمع في الاختيار كذلك.
(٤) الضرائر لمحمود شكري الألوسي، ص
(٥) المرجع السابق، ص

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره
طريف بن مال[1] ليلة الجوع والخصر.

ونحو قصر الممدود كما في قول الشاعر:

لا بد من صنعا[2] وإن طال السفر
وإن تحني كل عود ودبر

٢ ـ ضرورة بالتغيير تصرف الممنوع ومنع المصروف.

مثال الأول قول امرىء القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة[3]
فقالت لك الويلات إنك مرجلي

ومثال الثاني قول العباس بن مرداس:

وما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس[4] في مجمع

٣ ـ ضرورة بالزيادة، نحو: إدخال أل على الفعل المضارع في قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

وكتنوين المنادى المبني على الضم في مثل قول الأحوص الأنصاري:

سلام الله يا مطر[5] عليها
وليس عليك يا مطر السلام

ومن خصائص الضرورة أنها سماعية ولا يسوغ للمولدين إحداث شيء منها[6] بمعنى أنه يتوقف عندما سمع منها ولا يجوز لغير من يحتج بكلامه أن يرتكب مخالفة لغوية ويحيلها من بعد إلى مجموعة الضرائر التي وردت عن الشعراء المعتمدين.

* **الْمُضَارَعَة**: هي المشابهة، وقد سمي الفعل المضارع بذلك لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل ـ وقد كانت هذه المشابهة سبباً في إكساب هذا الفعل شرفية التقديم على قسيميه الماضي والأمر.

والمشابهة بين الفعل المضارع والاسم تتحقق في موافقته له لفظاً في السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف وموافقته له معنى في دلالة كلٍ منهما على الحال والاستقبال[7].

وللمضارعة حروف تنسب إليها وتسمى حروف المضارعة، وهي حروف مجموعة في قولهم: نأيت، أي: النون والهمزة والياء

---

(١) بترخيم مالك على الرغم من أنه غير منادى.
(٢) بقصر لفظ صنعاء.
(٣) بتنوين لفظ عنيزة، وهو مستحق للمنع.
(٤) بمنع مرداس من التنوين برغم كونه مصروفاً.
(٥) بإدخال أل على الفعل المضارع ترضى.
(٦) بتنوين لفظ مطر برغم أنه علم مفرد منادى ومن حقه البناء على الضم وعدم التنوين.
(٧) الضرائر للألوسي، ص ٩، مكتبة دار البيان، بغداد.
(٨) حاشية الصبان على الأشموني، ج ١ ص ٤٤.

والتاء. وقد رأى الكسائي في هذه الحروف أنها سبب في رفع المضارع كما رأى ثعلب أن المضارعة عينها هي السبب في ذلك. وقد رد على الكوفيين بأن جزء الشيء لا يعمل فيه(١).

والمختار في سبب الرفع التجرد من الناصب والجازم (أنظر مادة تجرد).

* **الْمُضَارِع**: الفعل المضارع، هو ما يدل على حدوث الفعل في الزمن الحاضر أو المستقبل.

والفعل المضارع يبدأ بحرف من حروف نأيت وهي النون للمتكلمين والمتكلمات نحو: نكتب والهمزة للمتكلم أو المتكلمة نحو: أكتب والياء للغائب نحو: يكتب ويكتبون والتاء للمخاطب نحو: تكتب والمخاطبة نحو: تكتبين وأنتم تكتبون وأنتن تكتبن وللغائبة المفردة نحو: هي تكتب.

وقد وضعت للفعل المضارع علامات تميزه عن غيره من الأفعال زيادة على كونه دالاً على الحضور أو الاستقبال.

ومن هذه العلامات: دخول الجوازم والنواصب(٢) وكذلك السين وسوف.

وقد سمي هذا الفعل مضارعاً لمشابهته اسم الفاعل المصوغ منه، فالفعل يضرب مثلًا يشبه ضارب في عدد الحروف وتوافقها في الحركات والسكنات مع إمكان الدلالة فيهما على الحال والاستقبال ــ وقبول كل منهما لام الابتداء في خبر إن في مثل: إن محمداً لمجتهد وإن محمداً ليجتهد.

* **التَّضْعِيف**: هو تكرار حرف ما من أصول الكلمة، ويقع في نوعين من الفعل أحدهما الثلاثي نحو: مد وشد، وثانيهما الرباعي مثل: زلزل ووسوس. والتضعيف كذلك نوع من أنواع الوقف الاختياري على آخر الكلمة، وهو قسيم الإسكان والروم والإشمام والنقل. وحقيقة التضعيف الوقفي هي تشديد الحرف الموقوف عليه، وعلامته شين(٣) توضع فوق الحرف نحو: رأيت القمرش.

والغرض منه الإعلام بأن هذا الحرف الأخير متحرك في الأصل وأن الحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم(٤).

وهذا الوقف قليل في اللغة ولم يرد في القرآن إلا عن عاصم في كلمة واحدة وهي مستطر في سورة القمر. والوقف بالتضعيف لغة بني سعد وهو مشروط عندهم بشروط ثلاثة هي(٥):

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني، ج ٣ ص ٢٧٧.
(٢) غير الناسخة.
(٣) أو رأس شين هكذا شـ.
(٤) شرح الأشموني، ج ٤ ص ٢٠٩.
(٥) القول الفصل للأستاذ عبد الحميد عنتر، ص ١٣٥.

١ ــ ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة نحو رشأ.

٢ ــ ألا يكون حرف علة نحو رضي وسرو.

٣ ــ أن يكون ما قبل الآخر محركاً فلا يجوز في مثل فجر وشمس.

* **الْمُضَعَّف**: هو الفعل الذي ضعف، أي: كررت عينه أو لامه، وقد يكون ثلاثياً كما يكون رباعياً كذلك.

فأما الثلاثي فيقال له الأصم وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو: مد والرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس آخر نحو زلزل.

وهذا الفعل يعتبر من أقسام الفعل الصحيح الذي خلت أصوله من حروف العلة، وهو في ذلك قسيم للسالم والمهموز ومقابل لهما.

ومن أسماء هذا الفعل «المطابق» لتطابق عينه ولامه.

* **الإِضْمَار**: هو ذكر الضمير لا مدلوله وكثيراً ما يستعمل هذا اللفظ في باب التنازع حيث يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول، ويكون كل من العوامل المتقدمة طالباً لذلك المعمول ــ وفي هذا يتحقق الإضمار في الفعل الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى، ففي المثالين التاليين اللذين ذكرهما ابن مالك في ألفيته يتوافر الإضمار بمعنى ذكر الضمير في الفعلين المهملين. إذ يقال: يحسنان ويسيء ابناكا بغى واعتديا عبداكا: فالفعل يسيء في الجملة الأولى هو العامل فيما بعده وقد أضمر ضميره في الفعل المهمل وهو يحسنان، أي: ذكرت فيه ألف «ابناكا». والفعل بغى في الجملة الثانية هو العامل في لفظ عبداكا وقد أضمر ضميره في الفعل المهمل وهو اعتديا، أي: بذكر ألف عبداكا فيه وقد أجاز الكوفيون الثاني ومنعوا الأول لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في باب التنازع.

وقد اشترط الإضمار في بعض المعمولات مثل مجرور لولا ووحد ولبى وسعدى وحناني حيث يقال فيها: لولاي ووحدي ولبيك وسعديك وحنانيك.

ويقال الإضمار الإظهار، أي: ذكر الاسم ظاهراً لا مضمراً (أنظر مادة إظهار).

* **الضّمِير والْمُضْمَر**: هو اللفظ الموضوع للدلالة على الغائب مثل: هو والمتكلم مثل أنا والمخاطب مثل أنت[1]. وتسمية هذا النوع من الأسماء بالضمير أو المضمر تسمية بصرية في حين أن الكوفيين يطلقون عليه كناية ومكنياً.

وقد سمي هذا النوع من الألفاظ بالضمير لضموره، أي: هزاله وقلة حروفه، وهو أحد

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ص ١٤٢، ط. العاني، بغداد.

المعارف السبعة، بل هو أعرفها وأولها في التعريف. وله أقسام كثيرة منها:

الضمير البارز والضمير المستتر، فالبارز منه ما ينطق وتكون له صورة في اللفظ مثل: أنا وأنت ونحن، والمستتر هو ما لا وجود له في اللفظ ولا يضمر منه إلا المرفوع لكونه عمدة. (أنظر مادة بارز) و(مادة مستتر) وفي الضمير البارز المتصل التاء في قمت والواو في أكلوا ـ ومن البارز المنفصل هي وهم وأنتم.

ومن أقسام الضمير كذلك: ضمير رفع وضمير نصب، وضمائر النصب هي: إياك وإياكما وإياكن وإياهما وإياهم وإياها وإياهما وإياهن وإياي وإيانا.

وأما ضمائر الرفع فهي: أنت وأنتما وأنتم وأنت وأنتما وأنتن وهو وهما وهم وهما وهي وهما وهن وأنا ونحن.

وقد ذكر النحاة أحكاماً مختلفة تتعلق بالضمائر في عمومها من حيث انفصالها واتصالها بالأفعال، كما ذكروا أقساماً مختلفة للضمير المتصل من حيث تمحضه للرفع أو النصب أو الجر أو الاشتراك في كل ذلك. والمقرر لهذه الضمائر أنها مبنية دون استثناء، وقد ذكر في أسباب بنائها[1] أنها تشبه الحرف في الوضع وذلك لأن أكثرها على حرف أو حرفين مع حمل الباقي من الضمائر المكونة من ثلاثة أو أربعة حروف على الأكثر، كما أنها أشبهت الحروف في افتقارها إذ أن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها[2].

وتشبهها كذلك في الجمود إذ أنها لا يتصرف في ألفاظها بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن توصف أو يوصف بها[3].

* **الضَّمُّ**: هو ضم الشفتين عند الحركة ـ وقد يكون علامة إعراب كما في ضم زيد من قولنا: جاء زيد أو علامة بناء كما في حيث وقبل وبعد في بعض حالاتها.

وضم الحرف لا يقتصر على دلالة الإعراب أو البناء بل يكون أيضاً في مباني الحروف التي تتكون منها الكلمات نحو ضم الراء من شرُف والعين من عُذر.

وضم الحروف في آخر الأسماء المعربة يعني رفعها.

وللضم علامة تميزه عن قسيميه الكسر والفتح وهي واو صغيرة توضع فوق الحرف تسمى الضمة.

* **الضَّمَّة**: هي إحدى الحركات الثلاث التي تكون علامة إعراب أو بناء في الأسماء والأفعال.

كما أنها علامة الحرف المضموم في مباني الكلمات والألفاظ بمختلف أقسامها.

---

(١) الأشموني، ج ١ ص ١١٠.

(٢) الأشموني، ج ١ ص ١١٠.

(٣) المرجع نفسه.

والضمة في رسمها واو صغيرة هكذا (ـُـ) توضع فوق الحرف للدلالة على ضمه إن كان من حروف المباني أو رفعه إن كان معرباً أو مبنياً بناءً محلياً إن كان من المبنيات.

* **التَّضْمِيْن**: هو إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وأخذه حكمه[١].

وقد مثل له ابن هشام بأمثلة كثيرة منها قوله تعالى: ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم، أي: لا تضموها، وقوله تعالى أيضاً: ﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾، أي: لن تحرموه ومن التضمين ما قيل في تفسير الشبه المعنوي الذي يقع بين الاسم والحرف ويسبب له البناء.

فقد فسر هذا الشبه على أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من والشرط في مثل متى تقم أقم معنى إن.

وكما قال الحجازيون أيضاً في سبب بناء أمس بأنه متضمن معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة[٢].

والتضمين في واقعه باب واسع من أبواب اللغة يعمل على توسعتها وتكثير إجازاتها.

* **الإِضَافَة**: في اللغة الإسناد وفي اصطلاح النحاة وعرفهم هي نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً[٣].

ومن خصائص الإضافة أنها تجعل الاسمين المتضايفين كالشيء الواحد لا ينفك أحدهما من الآخر، ولا يكون لأي منهما معنى إلا مضافاً إلى قرينه.

ومن مقتضيات الإضافة كما ورد في التعريف جر الاسم الثاني مطلقاً وهذا النوع من الجر يعتبر قسيماً لجر الحرف ومقابلاً له.

وقد اختلف النحاة في علة جر الاسم الثاني فقد ذكر الجمهور وسيبويه أن المضاف هو الجار للمضاف إليه بدليل اتصال الضمير بالمضاف، والضمير إنما يتصل بعامله وذكر آخرون أن الجار حرف منوي أو مقدر ناب عنه المضاف.

ويختلف الحرف المقدر من تعبير إلى آخر فتقدر اللام إذا كان المضاف إليه مالكاً للمضاف نحو: كتاب زيد، أي: كتاب لزيد وتقدر من إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف نحو ثوب حرير، أي: ثوب من حرير، وتقدر في إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: صيام النهار، أي: صيام في النهار.

وإضافة الشيء إلى شيء آخر لا تقتضي علاقة تلبُّس مطلقة بينهما، بل يكفي في إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة وأدنى ارتباط. وذلك كإضافة الضحى إلى ضمير العشية في قوله تعالى: عشية أو ضحاها.

فقد أضيف الضحى إلى ضمير العشية

---

(١) المغني لابن هشام، ج ٢ ص ٦٨٥.
(٢) الأشموني، ج ١ ص ٦٣.
(٣) حاشية الصبان، ج ٢ ص ٢٣٧.

لمجرد أن كلاً من الضحى والعشية قد ارتبط كل منهما بالآخر بأدنى علاقة وملابسة وهي أنهما طرفان للنهار.

وكما يقول بعضنا كذلك: غداً ستقلع طائرتنا، فإن إضافة الطائرة إلى ضمير المتكلمين لا تعني امتلاكهم للطائرة وإنما ملابسة سفرهم فيها تعتبر علاقة رابطة تبيح إضافة أحد الاسمين إلى الآخر.

وللإضافة أحكام يجب أن تراعى عند إيقاعها وهي حذف تنوين المضاف عند إضافته وعدم جواز اقترانه بأل إلا إذا كانت الإضافة لفظية. فلا يقال: غلامٌ محمد بتنوين غلام مع إضافته إلى محمد، كما لا يقال الغلام محمد باقتران المضاف بأل وإضافته إلى محمد.

ومثل التنوين في ضرورة الحذف عند الإضافة نونا جمع المذكر السالم والمثنى في مثل قولنا: هذان مكرما محمد، وهؤلاء مكرمو محمد إذ لا يصح أن يقال: هذان مكرمان محمدٍ ولا هؤلاء مكرمون محمدٍ[1].

وتنقسم الإضافة باعتبار المضاف إلى لفظية وتسمى غير محضة ومعنوية وتسمى محضة (أنظر مادة محضة) والإضافة اللفظية هي ما كان المضاف فيها وصفاً نحو: هذا ضارب محمد وقد سميت بذلك لأن فائدتها وهي التخفيف المجلوب من حذف التنوين تعود إلى اللفظ لا إلى المعنى. وأما المعنوية فهي ما لم يكن المضاف فيها وصفاً نحو: هذا كتاب علي، وقد سميت بذلك لأن فائدة الإضافة من تعريف أو تخصيص تعود إلى المعنى لا إلى اللفظ. (أنظر مادتي لفظية ومعنوية).

---

(١) في هذه الحالة يمتنع الجر ويجب النصب على المفعول به.

باب الطاء

* **المُطَابق**: البدل المطابق ـ وهو بدل الكل من الكل. وقد سماه ابن مالـك في ألفيته بالمطابق في قوله:

مطابقاً أو بعضا أو ما يشتمـل
عليـه يلفى أو كمعـطوف ببـل

وقد سماه بذلك لكونه بدل شيء من شيء يطابقه في معناه وذلك نحو: اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم. فقوله: صراط بدل من قوله الصراط المستقيم بدل كل من كل أو بدل مطابقة.

وقـد علل الأشموني في شـرحه لتسميـة ابن مالك هذا النوع من البدل بالبدل المطابق لوقوعه في إسم الله تعالى نحو: إلى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر.

وتتعين التسمية هنا بالمطابق لأن إطلاق لفظ كـل يطلق عـلى ذي إجزاء والتجـزئة هنـاممتنعـة[1] لأن إسم الله تعـالى لا يقبـل التجزؤ[2] والإنقسام.

* **الطَّائِيَّة**: ذو الطائية وهي أحـد الأسماء الموصولة التي تستعمل للعامل وغيره، وهي مبنية في المشهور وتكون بلفظ واحد نحو قول الشاعر منظور بن سحيم الفقعسي:

فـإما كـرام مـوسـرون لقيتهم
فحسبيَ من ذو عندهم ما كفانيا

وقول سنان بن الفحل كذلك:

فـإن المـاء مـاء أبي وجـدي
وبئري ذو حفرت وذو طـويت

وتسمى الطائية لأن قبيلة طيء هي التي تستعملها بوجه واحد في كل حالاتها.

ومثل ذو ذات الطائية كذلك وهي بمعنى التي ولهذا يقول ابن مالك:

وكـالتي أيضـاً لـديهـم ذات
ومـوضـع الـلواتي أتى ذوات

وسميت بالطائيـة أيضاً لأن بعض طيء ألحق «بذو» تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم[3] نحو: الكرامة ذات أكرمكم الله بها.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص ١٢٤.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٣ ص ١٢٤.
(٣) الأشموني، ج ١ ص ١٥٨.

* **الإطِّرَاد**: هو التتابع والإستقامة وإطراد القاعدة يعني تتابعها وعدم تخلفها، وقد استعمل النحاة لفظ الإطراد وما هو مشتق منه في موضوعات ومواضع كثيرة منها جمع التكسير فقد ورد قول ابن مالك:

في إسم مذكر رباعي بمد
ثالث أفعلة عنهم اطرد

يعني أن صيغة الجمع «أفعلة» تطرد في جمع إسم مذكر رباعي بمد قبل آخره مثل طعام ورغيف وعمود التي تجمع على أطعمة وأرغفة وأعمدة وقد كثر مثل هذا الإستعمال في صيغ مختلفة منها:

١ ــ لا يلزم من كونه شائعاً أن يكون مطرداً.

٢ ــ وهو مطرد في كذا وكذا أو أنه لا يطرد فيها.

٣ ــ كلامه يقتضي الإطراد أو يشير إلى عدم إطراده.

* **الْمُطَّرِد**: وصف لما وقع له الإطراع والتتابع وعدم التخلف كأن يقال مثلاً وزن فواعل مطرد في جمع فوعل كجوهر وجواهر. وفاعل كطابَع وطوابع وفاعلاء كقاصعاء وقواصع.

* **الطَّرَف**: طرف الشيء حافته، وهو لفظ يستعمله الصرفيون في التعبير عن الجانب الأخير للكلمة، وكثيراً ما يوردون مثل هذا في باب الإعلال، إذ يقولون: تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا في الطرف بعد ألف زائدة مثل سماو وبناي.

وكثيراً ما يكون الطرف سبباً في وقوع الإعلال على اعتبار أن آخر الكلمة لا يحتمل الإعلال فيتوجه به إلى الصحة.

ويقسم الصرفيون الطرف إلى نوعين هما(١):

١ ــ الطرف الحقيقي: وهو ألا يجيء بعد حرف العلة حرف ما ومثال ذلك في الواو نحو سماء من السمو وبكاء مصدر بكى يبكي.

٢ ــ الطرف الحكمي ومعناه أن يجيء بعد حرف العلة الواقع بعد الألف الزائدة حرف غير لازم للكلمة مثل: تاء التأنيث العارضة والألف والنون أو الياء والنون الزائدتين للتثنية وذلك مثل: سقاءة واصطفاءة وأصلها سقاية واصطفايه وبناءان وغزاءان وأصلها بنايان وغزاوان.

* **الطَّلَب**: هو أحد المعاني التي يأتي لها فعل الأمر أو ما في معناه كالمضارع المقترن بلام الأمر، ويعني الطلب في الأمر طلب حصول الشيء على وجه الاستعلاء، وهذا هو المعنى الحقيقي له، وقد يخرج إلى غيره لأغراض بلاغية.

وينسحب مفهوم الطلب كذلك على النهي والإستفهام والتمني والنداء، إذ أن هذه الأربعة ومعها الأمر تكون مجموعة الإنشاء

(١) منجد الطالبين للأستاذ أحمد عمارة، ص ٢٧.

الطلبي، ويضاف إليها الدعاء والعرض والتحضيض.

والطلب بأنواعه كلها أحد شيئين لا تعمل فاء السببية النصب فيما بعدها إلا إذا سبقت به أو بالنفي، نحو قوله تعالى: يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً.

وينقسم الطلب إلى محض وغير محض. فأما المحض فهو ما كان بأحد المذكورات التي تقدمت والتي يطلق عليها مجموعة الإنشاء الطلبي.

وأما غير المحض فهو ما كان بإسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر وأمثلة ذلك: صه فأكرمك، وحسبك الحديث فينام الناس، وسكوتا فينام الناس ونحو: رزقني الله مالا فأنفقه في الخير.

* **الإِطْلَاق**: هو التسمية، أي: إيراد إسم ما لشيء معين كأن يقال مثلاً: يطلق لفظ المقصور على كل إسم أو فعل آخر كل منهما ألف وكقولهم أيضاً: لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة.

والإطلاق كذلك مدة تسمى (مدة الإطلاق) وهي تلحق القوافي المطلقة غير المقيدة أي: المتحركة وذلك مثل الألف في مثل أصابا من قول الشاعر جرير:

أقلي اللوم عاذل والعتابا
وقولي إن أصبت لقد أصابا

ومما استعمل فيه الإطلاق كذلك فعل المثال نحو «وجد» الذي قد يقال له: المعتل بالإطلاق[1].

* **المُطْلَق**: المفعول المطلق ويسمى المفعول بلا صلة[1]، وهو أحد المفاعيل الخمسة، ويعرف بأنه المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده.

ولهذا المفعول أنواع ثلاثة هي:

١ ــ مفعول مطلق مؤكد ما عمل فيه من فعل أو ما في معناه نحو: شربت شرباً.

٢ ــ مفعول مطلق مبين للنوع وذلك إذا ما أضيف أو وصف نحو: سرت سيراً طويلاً أو سرت سير المستعجل.

٣ ــ مفعول مطلق مبين للعدد نحو: سرت سيرتين، وقد قيل في تسميته بالمطلق أنه يصدق عليه لفظ المفعول دون قيد بحرف جر أو نحوه كالظرف وذلك كبقية المفاعيل التي تقيد بحرف الجر نحو المفعول به أو الظرف نحو المفعول معه.

ويرى بعض النحاة كابن هشام وعبد القاهر أن تقييده بالمصدر وقصره عليه غير صحيح، ويخطئون من يعرب مثل كلمة السموات في قوله تعالى: خلق الله السموات مفعولاً به ــ ويرون في إعرابها أنها مفعول مطلق، ولهذا أدرج ابن هشام مثل إعراب هذه الكلمة مفعولاً به ضمن التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين.

---

(١) تكملة في تصريف الأفعال من شرح ابن عقيل للشيخ محي الدين عبدالحميد، ج ٢ ص ٤٩٠.
(٢) لسان العرب، مادة فصل.

وهو يقول في هذا: والذي غرّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون للمفعول المطلق بأفعال العبد متوهمين أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك لأن الله تعالى موجد الأفعال والذوات جميعاً[١].

ومثل إعراب السموات إعراب لفظ «كتاباً» من قولنا أنشأت كتاباً وخيراً من قولنا: عمل فلان خيراً، فكل من هذين مفعول مطلق لا مفعول به. على اعتبار أن المفعول به يجب أن يكون موجوداً قبل الفعل مثل القلم في قولنا: كسرت القلم. وأما المفعول المطلق فهو ما وجد مع الفعل، فألفاظ السموات والكتاب والخبر في الجمل المتقدمة لم تكن مسمياتها موجودة قبل الفعل بل اقترن وجودها بحدوثه ــ وهذا شأن المفعول المطلق.

وينوب عن المفعول المطلق ما يدل عليه من مصدر مرادف لفعله نحو: قعدت جلوساً، أو لفظا كل وبعض مضافان إلى المصدر نحو: فلا تميلوا كل الميل وأكرمته بعض الإكرام، وكذلك إسم الإشارة مثل ضربته ذلك الضرب والضمير مثل ضربته زيداً، والعدد مثل ضربته عشرين ضربة والآلة نحو: رميته سهماً.

والمطلق أيضاً لفظ مستعمل في مجال العطف بالواو حيث قيل إن غرض العطف بها مطلق الجمع، أي الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى والحكم الإعرابي مطلقاً عن التقييد الترتيبي في إيقاع الفعل وزمنه.

* **الْمُطْلَقَة**: وصف للقوافي الساكنة غير المقيدة ــ أي المتحركة ــ والقافية المطلقة هي قافية يكون الروي فيها متحركاً بالضم أو بالكسر أو بالفتح نحو الميم في روي البيت التالي:

إذا المرء عيناً قر بالعيش مثريا
ولم يعن بالإحسان كان مذمما

فهي متحركة بالفتحة، وتسمى من أجل ذلك قافية مطلقة أو قافية رويها مطلق.

* **الْمُطَاوَعَة**: هي قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه إشتقاقاً أو هو حصول الأثر في الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقاً[٢].

ويتلاقى التعريفان في أن المطاوعة هي رد الفعل الذي يترتب على الأول فيقال مثلاً: أدبته فتأدب فإن رد فعل التأديب هو حصول التأدب. ويقال أيضاً علمته فتعلم، فالتعلم أثر التعليم ودحرجته فتدحرج فالتدحرج أثر الدحرجة ورد فعلها.

والمطاوعة سبب من أسباب لزوم الفعل المتعدي لواحد نحو: مددته فامتد، فالفعل امتد لازم لأنه طاوع فعلاً متعدياً لمفعول واحد ولكن إن طاوع فعلاً متعدياً لأكثر من واحد فإن الفعل المطاوع يتعدى لأقل من مطاوعة فيقال: علمته العلم فتعلم العلم.

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام، ج ٢ ص ٦٦١.

(٢) الأشموني، ج ٢ ص ٨٩ ــ وقد نص على التلاقي في الاشتقاق لإخراج مثل: ضربته فتألم من مجال المطاوعة لعدم تلاقي الفعلين في الاشتقاق.

باب الظاء

* **الظَّرْف**: هو المفعول فيه ــ وهو في اللغة الوعاء، وفي الإصطلاح إسم للوقت أو للمكان المتضمن معنى «في» مفيداً بها المكث.

والظرف كما تقدم في التعريف قسمان:

١ ــ ظرف زمان: وهو ما يدل على زمن واقع فيه حدث ما وهو مبهم مثل لحظة وساعة ومختص مثل يوم الجمعة أو ليلة طويلة.

٢ ــ ظرف مكان: وهو ما يدل على مكان وقوع الحدث، وهو أيضاً مبهم مثل الجهات الست فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف، وظرف مختص وهو ما له أقطار تحويه مثل البيت والدار.

والذي ينصب على الظرفية الزمانية المبهم والمختص من ظروف الزمان في حين لا ينصب من ظروف المكان إلا المبهم وما صيغ من المصدر نحو مجلس ومرمى. (أنظر مادة زمان ومادة مكان).

* **الإِظْهَار**: هو ضد الإضمار ويعنى به إستعمال الإسم الظاهر بدل الضمير فاستعمال الضمير مع كلا في كلاهما وكليهما إضمار وإضافتهما إلى الإسم الظاهر نحو كلا الرجلين إظهار.

وكثيراً ما يستعمل الإظهار والإضمار في باب التنازع. (أنظر مادة إضمار).

* **الظَّاهِرُ**: هو إسم يقابل الضمير مثل محمد ورجل وقد كان أول من ورد هذا الإصطلاح على لسانه هو أمير المؤمنين علي رضي الله عنه عندما وجه أبا الأسود الدؤلي إلى صناعة أسس النحو وقواعده بقوله: إعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة ظاهر ومضمر وإسم لا ظاهر ولا مضمر[1].

---

(١) المقصود به اسم الإشارة أو الاسم الموصول.

باب العين

* **الإِعْتِبَاطِيّ**: نوع من أنواع الحذف يقع دون علة تصريفية وذلك كحذف الواو من كلمة أبو دون سبب تصريفي معروف.

وقد سمي هذا النوع من الحذف بالإعتباطي تشبيهاً له بالإنسان الذي يعتبط أي يموت بلا علة. وقد ورد في اللسان قوله: وكل من مات بغير علة فقد اعتبط.

* **التَّعَجُّب**: هو كما يعرّفه النحاة: استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بسبب زيادة فيه خفى سببها بحيث لا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه.

وقد عرّفه الدماميني بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه.

والتعجب في الكلام أسلوب يحكمه القياس حيناً والسماع حيناً آخر. ولهذا نصّ النحاة على أن للتعجب صيغاً قياسية وسماعية.

فأما القياسية فهما اثنتان:

١ ـ صيغة ما أفعل، مثل: ما أجمل وما أعظم وما أحسن.

٢ ـ صيغة أفعل به مثل: أجمل به وأعظم به وأحسن به.

وتتحقق صياغة هاتين الصيغتين من الأفعال بشروط يجب توافرها في الفعل المراد أن يتعجب منه وتتلخص في كونه ثلاثي الحروف منصرفاً تاماً قابلاً للتفاوت غير منفي مبنياً للمعلوم ليس الوصف منه على أفعل فعلاء.

وإذا ما فقد شرط من هذه الشروط في أي فعل امتنعت صياغة التعجب منه مباشرة. فمما توفرت فيه الشروط الفعل حسن ويقال في التعجب منه ما أحسن ومما لم تتوافرفيه الشروط الفعل استغفر الذي يقال في التعجب منه ما أكثر استغفاره باستعمال مصدره والإتيان بصيغة مساعدة معه.

وأما الصيغ السماعية فهي كثيرة منها: كيف، نحو: كيف تكفرون بالله، أي: أتعجب من كفركم ونحو سبحان الله ولله دره فارساً ولله أنت.

وقد يفيد الإستفهام معنى التعجب كما في قوله تعالى: ما لي لا أرى الهدهد.

* **لاَمُ التَّعَجُّب**: هي اللام غير الجارة وقد ذكرها ابن خالويه في كتابه الجمل[1] ومثّل لها

(١) المغني، ج ١ ص ٢٣٧.

بنحو: لَظَرُف زيد ولَكرم محمد أي: ما أظرفه وما أكرمه.

وقد اعتبر ابن هشام هذه اللام لام ابتداء أو لام جواب لقسم مقدر[١].

* **الْعُجْمَة**: هي كون اللفظ من غير أوزان العرب[٢]. بل من لغة الأعاجم ووضعهم وأوزان ألفاظهم والعجمة علة لفظية تعدُّ من العلل التي توجب منع الإسم من الصرف إذا ما ضمت إلى العلمية نحو: إبراهيم وإسحق وإسماعيل.

والعجمة في الإسم تعرف بما يلي:

١ ـ نقل الأئمة ونصهم على أعجميته.

٢ ـ خروجه عن أوزان الأسماء العربية مثل إبراهيم.

٣ ـ خلوه من حروف الذلاقة الستة وهي الميم والراء والباء والنون والتاء واللام.

٤ ـ إجتماع الجيم والقاف بغير فاصل[٣] نحو: قج وجق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو اسكرجه وتبعية الراء للنون نحو نرجس والزاي للدال نحو مهندز.

* **الْأَعْجَمِيّ**: ويقال العجمي وهو ما نقل من لسان غير العرب، ولا يختص ذلك بلغة الفرس. ومثل هذا الإستعمال وارد في باب الممنوع من الصرف، حيث نص على منع الإسم من التنوين إذا ما كان علمًا أعجمياً والإسم الذي يمنع من الصرف لعلميته وعجمته يجب أن يكون عجمي التعريف أي أنه علم في لغة الأعاجم، وأما إذا كان عجمي الوضع غير عجمي التعريف أي أنه لفظ أعجمي ولكنه ليس بعلم أعجمي ونقل إلى لسان العرب علمًا لشخص ما كان مصروفاً لا ممنوعاً مثل كلمة: لجام التي وضعها الفرس للآلة التي تجعل في فم الفرس، فإذا سمي بها رجل وأصبحت علمًا عليه صرفت.

* **الْعَدَد**: كما عرّفه الأقدمون هو ما ساوى نصف حاشيتيه السفلى والعليا أو القريبة والبعيدة[٤].

والمقصود بحاشيتي العدد ما قبله وما بعده: فالحاشية الصغرى للأربعة ثلاثة والكبرى خمسة ـ فإذا جمعت الحاشيتان وقسم المجموع على اثنين كان الناتج أربعة وهو العدد المراد وأسماء الأعداد ما وضعت لكمية آحاد الأشياء أي المعدودات[٥]. وقد حظي العدد من النحاة بحظ كبير من البحث والتقسيم والتقنين.

فقد قسموه إلى فئات هي:

---

(١) المغني، ج ١ ص ٢٣٧.
(٢) التعريفات للجرجاني، ص ١٥١.
(٣) لم يشترط بعضهم هذا الفصل ومثلوا لذلك بكلمة جرموق.
(٤) حاشية الصبان، ج ٤ ص ٦١.
(٥) التعريفات للجرجاني، ص ٣٦.

١ ــ فئة الواحد والإثنين.

٢ ــ فئة الثلاثة إلى العشرة.

٣ ــ فئة الأحد عشر إلى التسع عشرة.

٤ ــ فئة العقود وهو عشرون إلى تسعون.

٥ ــ فئة المائة والألف.

وقد نظر إلى هذه التقسيمات من جانبين هما: الناحية الإعرابية وناحية التذكير والتأنيث.

وأما الجانب الإعرابي فهو كما يلي: فيما يتعلق بالواحد والإثنين فإنهما يعربان صفة أو تأكيداً لما قبلهما وهما يطابقان ما قبلهما في الرفع والنصب والجر.

وفئة الثلاثة إلى العشرة ومعها فئة المائة والألف تعربان بالحركات وبحسب موقع مفرداتها من الجملة.

وفئة الإحدى عشرة إلى التسع عشرة تبنى على فتح الجزأين ما عدا لفظ إثنا عشر حيث يعرب الجزء الأول منه إعراب المثنى.

وفئة العقود تعرب إعراب جمع المذكر السالم لإلحاقها به.

وأما من حيث التذكير والتأنيث فلكل فئة حكمها بحسب معدودها.

فالفئة الأولى تطابق موصوفها كما تقدم في التذكير والتأنيث وأوجه الإعراب فيقال: رجل واحد وامرأة واحدة ورجلان إثنان وامرأتان إثنتان.

والفئة الثانية تخالف معدودها فيقال ثلاثة رجال وثلاث بنات وعشرة أقلام وعشر كراسات.

وتنقسم الفئة الثانية إلى قسمين هما: فئة ١١ ــ ١٢ وهي تطابق معدودها حيث يقال: أحد عشر رجلا وإحدى عشرة امرأة كما يقال: إثنا عشر رجلاً وإثنتا عشرة إمرأة. وفئة ١٣ ــ ١٩ العدد الأول يخالف ولفظ العشرة يطابق فيقال: ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة إمرأة وتسعة عشر طالباً وتسع عشرة طالبة. وفئة العقود تنقسم إلى قسمين: عقد منفرد وهو لا يتأثر بمعدوده بل يظل على حاله، فيقال: عشرون رجلاً وعشرون إمرأة. وعقد معطوف وحكمه ما يلي: إذا كان المعطوف عليه لفظ واحد أو إثنين طابق كل منهما المعدود وبقي العقد على حاله فيقال: واحد وعشرون رجلاً وإحدى وعشرون إمرأة وإثنان وعشرون رجلاً وإثنتان وعشرون إمرأة.

وإذا كان المعطوف عليه من ثلاثة إلى تسعة خالف كل منهما معدوده وبقي العقد على حاله فيقال: ثلاث وعشرون إمرأة وثلاثة وعشرون رجلاً. وأما فئة المائة والألف فلا تتغير فيقال: مائة رجل ومائة إمرأة وألف رجل وألف إمرأة.

وتتعلق مسألة التذكير والتأنيث في العدد بطبيعة المعدود المذكور أو المقدر عقب العدد.

وأما إذا لم يقصد معدود معين وقصد العدد المطلق كانت الأعداد كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة وإذا قدم المعدود وجعل إسم العدد صفة نحو رجال تسعة جازت المخالفة كما تقدم

والمطابقة فيقال رجال تسع[1] ورجال تسعة.

* **الْمَعْدُوْد**: هو في مفهوم النحاة المميز وللمعدود مع عدده حالتان إعرابيتان هما الجر أو النصب.

فيجر مع الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألف. فيقال: خمسة أولاد بجر أولاد ومائة إمرأة أو ألف رجل بجر لفظي إمرأة ورجل بالإضافة. وأما إذاكان المعدود إسم جنس أو إسم جمع فالأصح جره بمن كما جاء في قوله تعالى: فخذ أربعة من الطير.

وينصب المعدود مع الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين فيقال: أحد عشر رجلاً وخمسة وعشرون قلمًا وتسع وتسعون نعجةً بالنصب في كل ذلك.

ولهذا المعدود أحكام أخرى تتعلق به من حيث الإفراد والجمع، فهو يجمع مع الأعداد ثلاثة إلى عشرة، ويفرد مع غيرها.

* **التَّعَدِّي**: هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول يحتاج إليه ويكمله: ولهذا يسمى الفعل المتجاوز فعلاً متعدياً. ويقابل التعدي اللزوم وهو اكتفاء الفعل بفاعله (أنظر مادة لازم) وقد أطلق لفظ التعدي على باب من أبواب النحو يسمى: تعدي الفعل ولزومه.

* **التَّعْدِيَة**: هي مصدر الفعل عدى وهو على وزن تفعلة ويعني النحاة بالتعدية جعل الفعل اللازم متعدياً أو المتعدي إلى واحد متعدياً إلى إثنين والمتعدي إلى إثنين متعدياً إلى ثلاثة. والتعدية تتحقق بإحدى الطرق التالية:

١ ــ بواسطة حرف الجر نحو: ذهبت بزيد بمعنى أذهبته.

٢ ــ همزة النقل وذلك بإدخال هذه الهمزة على الفعل فيجعله متعدياً بعد أن يكون لازماً أو متعدياً إلى أكثر من واحد وأمثله: أكرمَ وأرى وأعلمَ.

٣ ــ تضعيف العين نحو: كرّم وفرَّح وهو قياسي في اللازم والمتعدي لواحد ولم يسمع في المتعدي لإثنين.

٤ ــ صياغة الفعل على فاعل، مثل جالس وساير.

٥ ــ استفعل للطلب نحو استغفر أو النسبة إلى الشيء مثل استقبح.

٦ ــ التضمين نحو قوله تعالى: ولا تعزموا عقدة النكاح وأصله لا تعزموا على، وقد ضمن معنى: لا تنووا.

٧ ــ إسقاط حرف الجر توسعاً مثل: تمرون الديار وأصله بالديار ونحو: أعجلتم أمر ربكم أي عن أمره.

* **الْمُتَعَدِّي**: هو الفعل الذي لم يكتف بفاعله بل يتعداه إلى إسم آخر يقع عليه ولهذا يسمى واقعاً لوقوعه على المفعول به كما يسمى مجاوزاً لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٤ ص ٦١.

ويقابل الفعل المتعدي الفعل اللازم الذي يكتفي بمرفوعه ولا يطلب مفعولاً به يقع عليه.

وللفعل المتعدي علامتان يعرف بهما ويتميز وهما:

١ ــ صحة وصله بها راجعة إلى غير مصدر نحو: الخير عمله زيد.

٢ ــ أن يصاغ منه إسم مفعول تام مثل عمل فهو معمول وأكل فهو مأكول.

وهذان الأمران لا يتحققان في مثل خرج فلا يقال زيد خرجه عمرو ولا هو مخروج بل يقال: هو مخروج به أو إليه إذ لا يتم إلا بالحرف وتنقسم الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أقسام هي:

١ ــ أفعال تتعدى إلى مفعول به واحد، وهو أكثر الأفعال المتعدية وذلك مثل: عاقب الأمير المذنب.

٢ ــ أفعال تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبراً وأفعال تتعدى إلى مفعولين ليسا كذلك. فأما القسم الأول فهو أفعال القلوب وهي أربعة عشر فعلاً وتنقسم بدورها إلى قسمين: قسم يفيد الرجحان وقسم يفيد اليقين.

وأما أفعال الرجحان فهي ظن وزعم وخال وحسب وجعل وعد وحجا وهب فأما أفعال اليقين فهي: رأى وعلم ووجد وألفى ودرى وتعلم. (أنظر مادة قلوب ومادة يقين).

ويلحق بأفعال القلوب أفعال التصيير وهي: صير وترك ورد وغادر ووهب وتخذ واتخذ وجعل، وقد تسمى أفعال التحويل (أنظر مادة تحويل).

وأما القسم الثاني من الأفعال التي تنصب مفعولين فهو الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً وهذه الأفعال كثيرة، ومن غير الممكن حصرها ولكن أشهرها استعمالاً رزق وكسا وكأعطى.

٣ ــ أفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل هي: رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل وصارا أرى وأعلم ومثلهما نبأ وأخبر وحدث وأنبأ وخبّر.

* **الْعَدْل**: علة لفظية من علل منع الأسماء من الصرف، ولا بد لهذه العلة من الاجتماع بعلة العلمية أو الوصفية حتى يتحقق للإسم منعه من التنوين والعدل في الإصطلاح إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد.

وفائدته في عمومه تخفيف اللفظ والانتحاء به إلى صوت يخف به اللسان.

وينقسم العدل باعتبار الدلالة عليه إلى قسمين: عدل تحقيقي نحو «غُدَر» وذلك إن دل عليه غير منع الصرف وعدل تقديري إن لم يدل عليه إلا منع الصرف مثل عمر.

كما ينقسم باعتبار محله إلى أربعة أقسام هي:

١ ــ عدل بتغيير الشكل فقط مثل: جُمع عند من قال إنه معدول عن جميع.

٢ ــ عدل بالنقص كعدل سحر وأمس وأخر عن السحر والأمس والأخر.

٣ ــ عدل بالنقص وتغيير الشكل كعمر المعدول عن عامر.

٤ ــ عدل بالزيادة والنقص وتغيير الشكل مثل حذام المعدول من حاذمة وَمثْلَث المعدول من ثلاثة ثلاثة.

والأسماء التي تمنع من الصرف لوجود علة العدل مع علة أخرى كالعلمية والوصفية هي:

١ ــ العلم الوارد على وزن فُعَل وقد قدر عدله عن فاعل وذلك نحو زفر وعمر وزحل وثعل، وقد عد النحاة ما سمع من ذلك حتى أوصلوه إلى خمسة عشر علمًا.

٢ ــ التعريف والعدل وينسحبان على ألفاظ التوكيد وهي جُمع وكُتع وبصع وبتع كما ينسحبان على لفظ سحر مجرداً من الألف واللام والإضافة ومراداً به سحر يوم بعينه مثل سأزورك اليوم سحرَ.

٣ ــ الوصفية والعدل وذلك في أمرين هما: الأعداد التي على وزن فعال أو مفعل وذلك نحو أحاد وموحد إلى عشار ومعشر وهي معدولة عن واحد واحد وعشرة عشرة. لفظ أخر جمع لأخرى مؤنث آخر بمعنى مغاير، وهو لفظ معدول عما فيه ألف ولام، أي: معدول من الآخر لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بأل.

* **الْمُعَادِلَة**: وصف لام المتصلة وقد وصفت بذلك لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية[1] في مثل قوله تعالى: سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم أو لمعادلتها الإستفهام في نحو: أزيد في الدار أم عمرو.

* **التَعَذُّر**: هو عدم إمكان ظهور الحركات الثلاث في الأسماء والأفعال المختومة بالألف المقصورة فيقال: يخشى بالرفع ولن يخشى بالنصب، وجاءت هدى ومررت بهدى ورأيت هدى بالرفع والجر والنصب، وكل ذلك بحركات مقدرة على الألف لا يمكن ظهورها مع بقائها ألفاً، إذ لا بد في حالة النطق بالحركات من تحول الألف إلى ياء، وفي هذا التحول خروج بالكلمة عن مبناها.

* **الإعْرَاب**: هو الإبانة والإفصاح يقال: أعربت عما في نفسي أي: أبنت، وكلام معرب، أي: مبين. وقد استعمل هذا اللفظ استعمالين أحدهما في ذكر موقع الكلمة في الجملة أو موقع الجملة في العبارة كأن يقال عنها: إنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ أو خبر.

وقد اقترن الإعراب بمرحلة تعليم النحو وتعلمه حتى أصبح مهارة لغوية يتساجل فيها الطلاب والمتعلمون، كما أصبح فيما بعد مجالاً للاختبار والامتحان.

وقد اتسع استعمال الإعراب فلجأ إليه المفسرون في تفسير القرآن والشراح في شرح الأحاديث والنصوص الشعرية والنثرية.

---

(١) المغني لابن هشام، ج ١ ص ٤١.

وحظي القرآن الكريم منه بنصيب كبير حين أقبل النحاة على إعرابه وتبيان مواقع كلمه وألفاظه.

فكان من أشهر الكتب التي أعربت القرآن: إعراب القرآن للزجاج ومثله للعكبري، وكتاب مشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب القيسي.

ومن فوائد الإعراب تبيان المعاني والاستعانة به على فهم السياقات والتركيبات اللغوية التي لا تتضح في كثير من الأحيان إلا بضبط الكلمة وتبيان موقعها الإعرابي.

وثاني الإستعمالين لكلمة إعراب هو التعبيُر به عن الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة من جر أو رفع أو نصب أو جزم بحسب ما يقتضيه ذلك العامل، أو هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً[1].

وهو بهذا يقابل البناء الذي هو لزوم الكلمة حالة واحدة من الشكل لا تتغير بتغير العامل (أنظر مادة بناء).

ويدخل الإعراب الأفعال والأسماء على السواء (أنظر مادة معرب).

وللإعراب أنواع وعلامات، فأنواعه الرفع والنصب والجر والجزم، ولكل نوع من هذه الأنواع علامات تدل عليه وتشير إليه.

فللرفع حركة الضم والواو في جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والألف في المثنى والنون في الأفعال الخمسة.

وللنصب حركة الفتح والياء في جمع المذكر السالم والمثنى، والألف في الأسماء الخمسة والكسرة في المؤنث السالم وحذف النون في الأفعال الخمسة.

وللجر حركة الكسر والياء في جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الخمسة والفتحة في الممنوع من الصرف.

وللجزم سكون الحرف الأخير وحذفه في المعتل الناقص وحذف النون في الأفعال الخمسة.

ويتنوع الإعراب كذلك إلى إعراب افظي وإعراب تقديري وإعراب محكي.

فأما الأول فهو ظهور الحركة على آخر اللفظ كظهور الضمة على كلمة رجل من قولنا: جاء رجلٌ أو الفتحة في مثل: رأيت رجلاً أو الكسرة في نحو مررت برجلٍ.

وأما التقديري فيكون بتقدير الحركة في آخر اللفظ، ويتحقق في الألفاظ المعتلة الآخر كالاسم المقصور نحو منى والمنقوص نحو قاضي وفي المضاف إلى ياء المتكلم نحو ولدي ويكون كذلك في الفعل الناقص نحو يرضى.

وأما الإعراب المحكي فيكون بحكاية الكلمة واستعمالها بحسب ما وردت كأن يقال: كان فعل ماضٍ ناقص. أو يقال: إن (يُضرَبُ) فعل مضارع مبني لمجهول.

(١) التعريفات للجرجاني، ص ٣١.

وكما يكون الإعراب لفظياً تظهر به الحركات الثلاثة أو تقدر فإنه يكون كذلك محلياً أي: ولا تظهر على الإسم حركة الإعراب ولو تكون مقدرة بل يكون التغيير الحاصل بسبب العامل تغييراً إعتبارياً. ومثل هذا يقع في الأسماء المبنية والجمل المحكية والأسماء التي طرأ عليها البناء طروءاً كالمنادى العلم إذا كان مفرداً.

* **الْمُعْرَب**: وهو اللفظ الذي يتغير آخره بتغير العامل الذي يسبقه(١)، أي: هو الإسم أو الفعل الذي لا يلزم آخره حالة واحدة كما هو الشأن في المبنى وذلك نحو: الرجل والغلام والبنت في الأسماء، ويسمع ويلعب ويركض في الأفعال.

ويكون الإسم معرباً إذا لم يشبه الحرف شبهاً معنوياً أو وضعياً أو استعمالياً أو افتقارياً.

وينقسم الإسم المعرب إلى إسم صحيح يظهر الإعراب على آخر مثل كلمة أرض وحجر وجبل وإسم معتل يقدر إعرابه على آخره مثل: هدى وسُما وقاضي وشادي.

كما ينقسم إلى معرب بالحركات ومعرب بالحروف؛ فالمعرب بالحركات هو الإسم المفرد وجمعا التكسير والمؤنث السالم والفعل المضارع المجرد من نون النسوة أو نون التوكيد.

والمعرب بالحروف هو المثنى وما يلحق به، وجمع المذكر السالم وما يلحق به والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة.

* **الْعَارِضَة**: وكذلك العارض وصفان مشتقان من العروض وهو الطروء وعدم الأصالة في الحركة أو الحرف.

ومن أمثلة الحركة العارضة كسر التاء لإلتقاء الساكنين في كلمة قالت من قوله تعالى: قالتِ امرأة العزيز، وفتحها في مثل قولنا: أكلتَا وقالتَا ومثل ضم الباء في قولنا: ضربوا.

ومن الحروف العارضة التاء التي تزاد على المصادر القياسية للدلالة على الوحدة نحو: استحياءة واصطفاءة، وكذلك التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات في مثل: بناء وبناءه وسقاء وسقاءة(٢).

ومما وصف بالعارض السكون المجلوب من أجل الضمائر التي تتصل بالأفعال في مثل: ضربت، وانطلقنا، واستبقن. وقد أوجب عروض هذا السكون كراهة العربي توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة(٣).

* **الإِعْتِرَاض**: ويسمى الحشو(٤) هو دفع القول ورده وهو كذلك الحيلولة بين أمر وآخر بما يشبه الخشبة المعترضة في النهر

---

(١) التعريفات للجرجاني، ص ٣٣٧.
(٢) منجد الطالبين للأستاذ أحمد عمارة، ص ٢٨.
(٣) المغني، ج ٢ ص ٣٨٦.
(٤) التعريفات للجرجاني، ص ٣١.

وهو اصطلاحاً أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام[١] وذلك لتقطع الخبر عن المبتدأ، والفاعل عن فعله والمفعول عن فعله والجواب عن شرطه والصفة عن موصوفها.

ومن أغراض الاعتراض في كل ذلك تقوية الكلام أو تحسينه[٢] وذلك كالتنزيه في قوله تعالى: ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون.

* **الْمُعْتَرِضَة والإعْتِرَاضِيَّة**: وصف للجملة التي يعترض بها بين شيئين مثلاً زمنين لا يستغني أحدهما عن الآخر وذلك كجملة أظن في قول الشاعر[٣]:

شجاك أظن ربع الظاعنين
ولم تعبأ بعذل العاذلينا

التي اعترضت بين الفعل «شجاك» وفاعله: ربع.

ومثل ذلك الإعتراض بجملة (والأيام يعثرن بالفتى) بين المبتدأ والخبر في قول الشاعر[٤]:

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى
نوادب لا يمللنه ونوائح

والإعتراض بالجملة يكون في المواضع التالية: بين الفعل ومرفوعه ـ بين الفعل ومفعوله ـ بين المبتدأ والخبر ـ بين ما أصله المبتدأ والخبر ـ بين الشرط وجوابه ـ بين الموصوف والصفة ـ بين الموصول وصلته ـ بين أجزاء الصلة ـ بين المتضايفين[٥] ـ بين الجار ومجروره ـ بين الحرف الناسخ ومدخوله ـ بين حرف التنفيس والفعل ـ بين قد والفعل ـ بين حرف النفي ومنفيه ـ بين جملتين مستقلتين.

والجملة المعترضة في كل مواقعها جملة لا محل لها من الإعراب، وضابط وجودها صحة سقوطها دون اختلاف في المعنى والتركيب معاً[٦].

والمعترضة أيضاً وصف للا إذا وقعت بين الجار والمجرور مثل: غضبت من لا شيء، وبين الناصب والمنصوب نحو: لئلا يكون للناس، وبين الجازم والمجزوم في نحو: إن لا تفعلوه.

* **الْعَرْض**: أحد المعاني والوجوه التي تأتي

(١) التعريفات للجرجاني، ص ٣١.
(٢) الأشموني، ج ١ ص ٥٨.
(٣) من شواهد المغني لابن هشام، ج ١ ص ٣٨٧.
(٤) من شواهد المغني، ج ١ ص ٣٨٧.
(٥) أي المضاف والمضاف إليه نحو هذا كتاب والله محمد.
(٦) الجملة النحوية للدكتور فتحي الدجني، ص ١٠٦.

لها ألا ولولا، وهو طلب الشيء بلين وتأدب، وهذا ما يميزه عن التحضيض الذي يعني طلب الشيء بحث وإزعاج[١].

ومن أمثلة العرض بـ (ألا) قوله تعالى: ألا تحبون أن يغفر الله لكم، وقوله: ﴿ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم﴾.

ومن أمثلته في لولا قوله تعالى: لولا تستغفرون الله، وقوله: لولا أخرتني إلى أجل قريب.

* **التَّعْرِيض**: أحد المعاني التي تأتي لها زوائد الأفعال نحو: أرهنت المتاع وأبعته أي: عرضته للرهن والبيع.

* **الْمَعْرِفَة**: قسيمة النكرة وهما معاً من أقسام الإسم وأنواعه ولم يضع النحاة تعريفاً خاصاً بالمعرفة اكتفاءً بتعريف النكرة القائل: إنها الإسم الشائع في نوعه والذي يقبل علامة التعريف.

وقد قال صاحب التسهيل عن تعريف المعرفة، من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه[٢].

ومع هذا فإن أمرها لم يخل من تعريف فقد قيل إنها ما لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها[٣] أو هي ما وضع لشيء بعينه[٤].

وتجمع المعرفة على المعارف ويقصد بها: الأسماء المعرفة وقد عدها النحاة سبعاً جمعها بعضهم في قوله:

إن المعارف سبعة احفظ وقل
أنا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل

أي أن المعارف هي: الضمائر بكل أنواعها (أنظر مادة ضمير) والعلم (أنظر مادة علم) وإسم الإشارة (أنظر مادة إشارة)، والإسم الموصول (أنظر مادة موصول) والمعرف بأل والمضاف إلى ياء المتكلم والمنادى[٥].

والضمير أعرف هذه المعارف ثم العلم ثم الإشارة ثم الموصول ثم المحلى بأل، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه.

وقيل إن العلم أعرف المعارف وقيل إسم الإشارة ــ وهذا الخلاف حول الأعرفية في غير إسم الله تعالى فهو أعرف المعارف[٦].

* **الْمُعَرَّف**: هو الإسم المعين بالتعريف أصلاً كالعلم أو جلباً كالإسم المقترن بـ (أل) أو المتلبس بالإضافة.

* **التَّعْرِيف**: تحويل النكرة إلى معرفة،

(١) المغني، ج ١ ص ٢٧٤.
(٢) الأشموني، ج ١ ص ١٠٦.
(٣) حاشية الصبان، ج ١ ص ١٠٦.
(٤) المرجع نفسه.
(٥) قيل أن المعارف ستة، وأن تعريف المنادى يكون بالإشارة إليه والمواجهة.
(٦) حاشية الصبان، ج ١ ص ١٠٧.

وهو نوعان ـ أحدهما ذاتي والآخر عارض مجلوب.

فالتعريف الذاتي يتحقق للضمائر والإعلام وأسماء الإشارة والموصولة.

وأما التعريف المجلوب فيتحقق لفظاً أو معنى للمجرد من (أل) بإدخال (أل) عليه وللمضاف بإضافته إلى المعرفة وللمنادى بالإقبال عليه بالنداء.

والتعريف أيضاً هو تحديد المفهوم أو المصطلح ووضع حد له يفصله عن غيره كي لا يختلط به، وذلك كتعريف الكلام بقولهم: هو اللفظ المقيد فائدةً يحسن السكوت عليها، وكتعريف الفاعل بقولهم هو الإسم الذي أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول، وتعريف البدل بقولهم: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

ومن خصائص التعريف الكامل أنه ينتظم كل ما يتعلق بالمعرف دون أن يطرأ عليه اعتراض أو استدراك أو نقض، ولهذا كان من شروط أي تعريف أن يكون جامعاً مانعاً، أي: جامعاً لمضمونات المعرف ومانعاً من دخول غيره عليه.

ومن هنا وعلى سبيل المثال قيل إن تعريف ابن مالك للخبر بأنه الجزء المتمم الفائدة غير جامع ولا مانع. فأما أنه غير جامع فلخروج خبر المبتدأ الثاني في مثل قولنا: محمد أبوه قائم إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة، لأن الجملة الواقعة خبراً غير مقصود إسنادها بالذات.

وهو غير مانع كذلك لأن الفاعل أيضاً في مثل قولنا: جاء محمد يتمم الفائدة، وليس هذا التتميم خاصاً بالخبر.

وحتى يكون التعريف حاداً لمفهوم الخبر الإصطلاحي فقد قال النحاة في تعريفه: أنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة[1].

* **الْعَارِيَّة**: حركة إعرابية تنتقل من كلمة إلى أخرى مجاورةٍ لها على سبيل الإعارة ومن صفاتها أن وجودها يمنع ظهور الحركة الأصلية التي ينبغي أن تكون على آخر اللفظ المستعير.

وذلك نحو قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فعلى اعتبار (إلا) بمعنى (غير) صفة لآلهة. فإن حركة الرفع التي تنبغي لها لم تظهر عليها لأنها قد أعارتها إلى اللفظ الذي بعدها وهو لفظ الجلالة الذي يعرب مضافاً إليه مجروراً بحركة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ـ وهي الضمة المعارة من إلا إلى ما بعدها[2].

* **الْعَطْف**: لفظ يطلق على نوعين من التوابع التي تتبع ما قبلها مما يتعلق بها في بعض الأمور (أنظر مادة تابع) وهذا النوعان هما: عطف النسق (أنظر مادة نسق) وعطف البيان (أنظر مادة بيان).

---

(١) شرح ابن عقيل، ج ١ ص ١٧٥.

(٢) وقد يعرب مجموع إلا ولفظ الجلالة صفة لما قبلها فلا تكون هناك حركة للعارية.

والعطف في اللغة هو الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ولهذا سمي التابع في عطف البيان عطفاً لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني.

كما سمي التابع في عطف النسق بذلك لأنه قد جيء به على نسق الأول وطريقته.

وكما يتحقق العطف بالبيان فنسميه عطف بيان يتحقق أيضاً بالحروف ونسميه عطف نسق.

والعطف بالحروف ثلاثة أقسام هي:

١ ـ العطف على اللفظ وهو الأصل.

٢ ـ العطف على المحل.

٣ ـ العطف على التوهم (أنظر مادة وهم).

ولكل من هذه الأنواع حديث مفصل يجده القارىء في مظانه ومواده في مراجع النحو ومصنفاته.

* **الْمَعْطُوف**: هو الإسم الواقع بعد حروف العطف مثل محمد من قولنا: جاء علي ومحمد، والمسكين من قولنا: اعطف على الفقير والمسكين.

ومن خصائص المعطوف أنه يتبع ما عطف عليه في إعرابه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، ولهذا قال ابن جني عن حروف العطف أنها تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول(١).

وقد يشترك هذا المعطوف مع تابعه في معناه إذا عطف بالواو أو ثم أو الفاء أو حتى أو أم أو أو(٢).

* **الْمَعْطُوْف عَلَيْه**: هو الإسم المتبوع والسابق لحرف العطف مثل خالد من قولنا: حضر خالد وأبوه، وكتاب النحو من قولنا: قرأت كتاب النحو وكتاب التاريخ.

ويخضع المعطوف عليه في إعرابه للعامل الذي يسبقه ويتعلق به.

* **الْتَّعْظِيْم**: خلاف التصغير وهو غرض من أغراض الإستعمالات التالية:

١ ـ استعمال المفرد المعظم لنفسه ضميري الجمع نحن أو نا، أو مخاطبة المفرد بصيغة الجمع بمثل أنتم وفعلتم.

٢ ـ إستعماله في التصغير، وهو المعنى الذي زاده الكوفيون مستشهدين عليه بقول عمر بن الخطاب في ابن مسعود: كنيف ملء علماً(٣)، وقول لبيد:

وكل أناس سوف تدخل بينهم
دويهية تصفر منها الأنامل

(أنظر مادة تصغير).

٣ ـ إستعماله في حذف الفاعل لبناء

---

(١) اللمع لابن جني، تحقيق الدكتور فائز فارس، ص ٩١.

(٢) خالف بعض النحاة في إشراك أم واو ما بعدها لما قبلها في المعنى ورأوا إشراكه له في اللفظ فقط.

(٣) الكنيف: الوعاء وقد شبه به اسمه مسعود لكونه يحفظ العلم كما يحفظ الوعاء الماء.

الفعل لمجهول، أي أن المتكلم يحذف الفاعل لتعظيمه وصون إسمه عن لسانه أو صونه عن مجاورة المفعول به كحذف لفظ الجلالة من قولنا: خُلِق الخنزير.

* **التَّعْقِيْب**: هو الاتصال الزمني الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالفاء نحو قوله تعالى: أماته فأقبره، وقوله: فوكزه موسى فقضى عليه. ولا يلزم من التعقيب الزمني أن يقع المعطوف بالفاء عقب المعطوف عليه مباشرة. بل كل شيء بحسبه[1] فقد يتواصل التابع والمتبوع بالزمن فلا تكون هناك مهلة بينهما نحو: فوكزه موسى فقضى عليه وقد تطول المدة بينهما نحو: تزوج علي فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت متطاولة، ونحو: دخلت البصرة فبغداد إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين[2].

* **التَّعْلِيْق**: بحث يتعلق بظن وأخواتها، وهو ترك عملها أي عدم مباشرتها للمفعولين لفظاً ومعنى وذلك إذا وقع أحد هذه الأفعال قبل شيء له الصدر، وذلك كأن يقع قبل ما النافية مثل قوله تعالى: لقد علمت ما هؤلاء ينطقون أو قبل قسم ملفوظ أو مقدر مثل: علمت والله إن زيداً قائم، وعلمت إن زيداً قائم أو قبل لام الابتداء أو لام جواب القسم مثل: ولقد علموا لمن اشتراه، وكقول لبيد بن عامر:

ولقد علمت لتأتين منيتي
إن المنايا لا تطيش سهامها

أو وقع قبل استفهام مثل: وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون.

والتعليق عن العمل لا يقتصر على أفعال القلوب كما تقدم، بل يشمل غيرها نحو: فلينظر أيها أزكى طعاماً ـ يسألون أيان يوم الدين.

والفعل المعلق عن العمل في كل ما تقدم متوقف عن العمل في مفعوليه لفظاً ولكنه عامل فيهما محلاً ولهذا جاز العطف بالنصب على المحل كقول كثير عزة:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى تولت

بنصب موجعات عطفاً على محل قوله: ما البكا.

وقد سمي هذا الإلغاء اللفظي لا المحلي تعليقاً تشبيهاً للفعل بالمرأة المعلقة التي لا هي مطلقة ولا مزوجة، ولهذا قال الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى[3].

والتعليق أيضاً يعني ترتب حصول الجواب على حصول الشرط في لو الشرطية[4]. ويكون تعليقها في الماضي إذا كانت امتناعية وفي

(١) المغني، ج ١ ص ١٦١.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) الأشموني، ج ٢ ص ٣٢.
(٤) الأشموني، ج ٤ ص ٣٥.

المستقبل إذا كانت بمعنى إن ـ فالأول نحو: «ولو شئنا لرفعناه بها» والثاني نحو قول قيس بن الملوح:

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا
ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظل صدى صوتي وإن كنت رمَّةً
لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

* **التَّعلُّق**: حكم من أحكام حروف الجر والظروف وهو نوع من الارتباط المتمم للمعنى ينعقد بين ما يشبه الجملة من ظرف وجار ومجرور وما قبلهما من أفعال أو ما يشبهها. ولا بد لاكتمال معنى هذين من تعلقهما بأحد أربعة أمور هي[1]:

١ ـ الفعل نحو قوله تعالى: أنعمت عليهم، فالجار والمجرور وهو عليهم متعلق في المعنى ومرتبط بالفعل أنعمت.

٢ ـ ما يشبه الفعل من اسم فاعل أو مفعول أو ما في قوة الفعل من المشتقات وذلك نحو: غير المغضوب عليهم، فالجار والمجرور وهو عليهم متعلق بالمغضوب.

٣ ـ المؤول بما يشبهه نحو قوله تعالى: وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله، أي: وهو الذي هو إله في السماء ـ فقوله في السماء متعلق بإله على الرغم من أنه يوصف ولا يوصف به، وقد صح التعليق به لتأوله بمعبود.

٤ ـ ما فيه رائحة الفعل وما يشبهه نحو قوله: أنا أبو المنهال بعض الأحيان

فكلمة بعض متعلقة بقوله: أبو المنهال لما فيه من معنى قولك الشجاع أو الجواد.

والظرف مثل حروف الجر[2] من ضرورة تعلقه بما ذكرنا تعلقاً يتمم الفائدة ويبين وجه الكلام ومواقعه.

* **الْمُعَلَّق**: بفتح اللام ـ هو الفعل الذي توقف عمله في مفعوليه لفظاً ـ فالفعل علمت من قولنا: علمت ما محمد قائم فعل معلق عن العمل.

* **الْمُعَلِّق**: بكسر اللام ـ هو الحرف أو الاسم الذي وقع قبله الفعل المعلق وتوقف عن عمله في مدخوليه نظراً للصدارة التي يتمتع بها كل منهما.

فالمعلقات مثلاً أسماء الاستفهام ولام الابتداء ولام جواب القسم وما النافية وإن ولا النافيتين.

* **الإِعْلَال**: في اللغة مصدر للفعل أعل، وعند علماء الصرف تغيير حرف العلة بقلبه أو حذفه أو إسكانه بقصد التخفيف سواء أكان التغيير بين عليلين أو بين عليل وصحيح.

---

(١) المغني لابن هشام، ج ٢ ص ٤٣٣.
(٢) يستثنى من حروف الجر ستة أمور لا متعلق لها وهي: الحرف الزائد ولعل الجارة ولولا في مثل لولاي ورب والكاف وحروف الاستثناء: خلا وعدا وحاشا.

وهناك من يرى أن الإعلال تغيير حرف العلة إلى حرف علة، وأما ما يقع بين الحروف الصحيحة أو بين صحيح ومعتل فهو إبدال لا إعلال[١].

والإعلال ثلاثة أنواع هي: :

١ ــ إعلال بالقلب وهو قلب حرف علة إلى آخر مثل قلب الواو في قَوَل ألفاً والياء في مُيْقن واواً لتصبح الأولى قال والثانية موقن.

٢ ــ إعلال بالتسكين، ويكون بتسكين حرف العلة كتسكين الواو من يقول والياء من يبيع.

٣ ــ إعلال بالحذف، وهو حذف حرف العلة كحذف الواو من (سعة) و (يسع).

ويقصد بالإعلال تنسيق الكلمات العربية ودفع ثقلها حتى تخف على النطق وتجمل لدى السمع[٢].

*** الْمُعْتَلّ**: وصف للاسم الذي يكون أحد حروفه حرف علة مثل هدى وتاج ووَصْف وهو كذلك وصف للفعل الذي يكون أحد حروفه حرف علة أيضاً نحو ورث وعور وسعى والفعل المعتل يقابل الفعل الصحيح ويتنوع إلى خمسة أنواع، هي:

١ ــ المثال: وهو ما كانت فاؤه حرف علة مثل وعد ووجد ويبس (أنظر مادة مثال).

٢ ــ الأجوف: وهو ما كانت عينه حرف علة مثل قال وباع وأذاع واستخار (أنظر مادة أجوف).

٣ ــ الناقص: ما كانت لامه حرف علة مثل: سعى ــ جرى ودعا أنظر مادة (ناقص).

٤ ــ اللفيف المقرون وهو ما كانت عينه ولامه حرفين من أحرف العلة مثل نوى وغوى وهوى أنظر مادة (مقرون).

٥ ــ اللفيف المفروق وهو ما كانت فاؤه ولامه حرفين من أحرف العلة مثل: وعى ــ وشى ــ ولى. أنظر مادة (مفروق).

*** الْعِلَّة**: حروف العلة وهي الألف والواو والياء وزاد بعضهم الهمزة.

وقد سميت هذه الحروف بهذه التسمية لأنها كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال، فهي تسكن وتحذف وتنقلب[٣].

والعِلَّة كذلك تجمع على علل ويقصد بها العلل النحوية ويعنى بهذا التعليل للأحكام النحوية الواردة، وذلك كالتعليل لدخول التنوين في الكلام والتعليل لثقل الفعل وخفة الاسم. الخ. وقد صنف الزجاجي[٤] في العلل كتاباً خاصاً أسماه «الإيضاح في علم النحو»، وحققه الدكتور مازن المبارك.

---

(١) منجد الطالبين للأستاذ إبراهيم عمارة، ص ٢٢.

(٢) منجد الطالبين للأستاذ إبراهيم عمارة، ص ٢٢.

(٣) منجد الطالبين، ص ٢٣.

(٤) هو أبو القاسم الزجاجي، المتوفي سنة ٣٣٧هـ.

وفي هذا الكتاب يشير الزجاجي إلى أن الخليل بن أحمد هو أول من تكلم في العلل حيث سئل: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه[(١)]. والعلل كما ذكرها الزجاجي ثلاثة أضرب هي[(٢)]:

١ ــ علل تعليمية وهي التي يتوصل بها إلى وسائل ضبط الكلام العربي كرفع الاسم المسند إليه لكونه مبتدأ أو فاعلاً ونحو رفع المبتدأ الذي دخلت عليه كان لكونه اسمًا لها ونصب المدخول الأول لأن بسبب كونها اسمًا لها فإذا قيل لنا مثلاً: بم نصب زيد من قولنا إن زيداً ناجح قلنا نصب بإن، فهذه علة تعليمية.

٢ ــ علل قياسية كأن يقال: ولماذا نصبت إن الاسم فيجاب عن ذلك بأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد.

٣ ــ علل جدلية كأن يقال في (إن) بعد الذي ذكرناه من أي الجهات شابهت إن وأخواتها الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهت أبالأفعال الماضية أم المستقبلة أم الحادثة أم المتراخية أم المنقضية؟ الخ.

* **والعلّة:** أيضاً تطلق على مانع الاسم من الصرف كالعلمية أو الوصفية أو العدل ــ وتجمع هذه العلة على علل وكلها مانعة الاسم من الصرف إذا ما توافر اجتماع المعنوية منها باللفظية. (أنظر مادة صرف) ومادتي (مانع وممنوع).

* **الْعَلَمُ:** أحد المعارف السبعة وهو كل اسم يعين المسمى نحو: محمد وطريف ودمشق ودجلة. وهو نوعان: علم جنس أو علم جنسي وعلم شخصي أو علم شخصي. (أنظر مادتي جنس وشخص).

ويخص علم الأجناس الأنواع التي لا تُؤلَفُ عادة من السباع والوحوش والأحناش وذلك تعويض عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك[(٣)] نحو: أسامة للأسد وثعالة للثعلب وأم عريط للعقرب.

وأما علم الشخص فهو يطلق على العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغير الحيوان نحو جعفر وسعاد وعدن ولاحق (اسم لفرس) وشدقم (اسم الجمل).

وينقسم العلم إلى مرتجل وهو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها مثل سعاد

(١) الإيضاح للزجاجي، ٦٤، تحقيق الدكتور مازن المبارك.
(٢) المرجع نفسه، ص ٦٧.
(٣) الأشموني، ج ١ ص ١٣٤.

ومنقول وهو العلم الذي استعمل في غير العلمية قبل استعمال علمًا كأن يكون صفةً ثم تُسمى بها مثل الحارث، أو يكون مصدراً في الأصل نحو: فضل أو اسم جنس كاسد.

وقد يكون النقل من جملة فعلية أو اسمية كأن يسمى شخص ما «قام زيد» أو «زيد قائم» ويرى سيبويه أن الأعلام كلها منقولة كما روي عن الزجاجي أنها كلها مرتجلة.

وينقسم العلم أيضاً إلى مفرد نحو: خالد وشمس ــ ومركب تركيباً مزجياً نحو: بعلبك وحضرموت أو إضافياً نحو: عبد الله وأبي قحافة أو إسنادياً نحو: جاد المولى وبرق نحره. وينقسم كذلك إلى اسم نحو: سعد ولقب نحو: زين العابدين (أنظر مادة لقب) وكنية نحو: (أم سعد وأبي عبادة) أنظر مادة (كنية).

* **الْعَلَمِيَّة**: هي كون اللفظ علمًا على شيء معين ــ وهي علة معنوية تمنع الأسماء من الصرف إذا ما ضمت إليها علة لفظية أخرى كالعدل ووزن الفعل والعجمة، فالأسماء زينب وبعلبك وعمر أسماء قد توافرت فيها العلمية وعلل لفظية أخرى كالتأنيث والتركيب والعدل فمنعت من الصرف.

* **الْمَعْلُوم**: وصف للفاعل إذا وجد في الكلام، ومن أجل ذلك يقال عن الفعل إنه مبني للمعلوم، أي: مبني للفاعل المعلوم المذكور لفظاً أو إضماراً، ويتحقق بناء هذا الفعل بأمرين ــ بإبقائه على صيغته دون بنائه للمجهول وبوجود فاعله ظاهراً أو مقدراً.

فالفعل أكل في مثل قولنا: أكل محمد الخبز ــ فعل مبني للمعلوم لتوافر الأمرين فيه، ومثله الفعل شرب في مثل قولنا: الولد شرب اللبن.

فكل من الفعلين قد بقي على حالة بنائه الأولى وكان فاعل الأول اسمًا ظاهراً وفاعل الثاني ضميراً مستتراً مقدراً يعود على معلوم مذكور.

* **الْعَـلَامَة**: هي الآية والدلالة وعلامة الشيء آيته التي تعلن عنه ودلالته التي تشير إليه ولا بد للعلامة في دلالتها على المعلوم من أن تكون ظاهرة ملفوظة أو ملموسة ومن أمثلتها الظاهرة: علامة الضم على الرفع والفتح على النصب والكسر على الجر. ومن أمثلتها الملموسة علامة حذف الألف والواو والياء على الجزم في الأفعال يسعى ويدعو ويجري من قولنا: لم يسع ولم يدع ولم يجر.

ومن أمثلة العلامات تلك التي يتميز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن قسيميه فنحو: (أل) في الأسماء علامة عليها وكذلك التنوين ودخول الخفض. ودخول قد والسين وسوف علامة على كون الكلمة فعلاً.

وقد تكون العلامة غير موجودة لفظاً ولكنها توجد تقديراً. ومثل ذلك كون عدم قبول الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال علامة على حرفية الكلمة وأنها حرف لا اسم ولا فعل.

وقد أورد على ذلك أن عدم قبول ما ذكر من علامات للأسماء والأفعال لا يصلح علامة

للحرف لأن عدم القبول أمر عدمي والحرف أمر وجودي والعدمي لا يصلح دليلاً على الموجود.

ومن خصائص العلامة أنه يجب إطرادها، أي وجود المَعْلَم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أي: انتفاؤه عند انتفائها[1].

وبمعنى آخر: العلامة ملزومة لا لازمة، أي: يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم[2].

فإذا وجد التنوين مثلاً لزم من وجوده وجود اسم منون وإذا وجدت الضمة على الحرف الأخير لزم من وجودها كون الاسم مرفوعاً أو مبنياً على الضم لكن إذا وجد الاسم في الكلام فلا يعني وجوده وجود أل وإذا وجدت الكلمة المرفوعة فلا يلزم وجودها وجود ضمها.

* **الْعَامِل**: هو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[3] ولهذا العامل أقسام كثيرة منها:

١ ــ العامل اللفظي، وهو ما كان ملفوظاً في الكلام وذلك كحروف الجر والجزم والأفعال بكل أنواعها وأقسامها وإن وأخواتها.

٢ ــ العامل المعنوي، وهو ما لم يكن ملفوظاً في الكلام وإنما هو معنى يعرف بالقلب[4] وذلك كالابتداء الذي نسب إليه رفع المبتدأ والتجرد الذي نسب إليه رفع الفعل المضارع. وينقسم العامل اللفظي إلى زائد وغير زائد، فأما الزائد فمثل الحروف الجارة في نحو: بحسبك درهم، وهل من خالق غير الله.

وكذلك الشبيه بالزائد مثل رب ولعل الجارة.

وأما غير الزائدة فبقية العوامل من أفعال أو أسماء أو حروف.

وقد يكون العامل مقدراً غير ملفوظ وذلك لفهمه من السياق، أو لدلالة عامل آخر عليه كما في الاشتغال. وتأثير العوامل في مدخولاتها ينحصر في الرفع والنصب والجر والجزم، وما قد ينوب عن الجزم من حذف.

وقد لقيت نظرية العامل معارضة من بعض النحاة كان من أشهرهم ابن مضاء القرطبي الذي ندد بهذه النظرية وسفهها وبنى على أساسها كتابه الشهير المسمى بكتاب: «الرد على النحاة».

وقد ادعى فيما ادعاه في هدم نظرية العامل أن ابن جني قد سبقه إلى نظرية نفي العوامل

---

(١) حاشية الصبان، ج ١ ص ٣٠.
(٢) الأشموني، ج ١ ص ٤٦.
(٣) التعريفات للجرجاني، ص ١٥٠.
(٤) المصدر نفسه.

كمؤثرات في معمولاتها حيث قال: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره.

وقد وجدت هذه النظرية قبولاً من اللغويين المحدثين الذين اعتبروها منطلقاً إلى تطوير النحو وتجديده ولا يخفى في نظرنا ما لنفي العوامل من أثر من تعسف لا يحتمل المقام تبيانه.

وحسبنا بذلك أن صاحب النظرية قد طُعِنَ في مقصده من مهاجمة النحو المشرقي انتصاراً بذلك للنزعة الظاهرية كما ذكر الدكتور شوقي ضيف في تحقيقه لهذا الكتاب.

كما أن ما أورده ابن مضاء في هدم نظرية العامل مخالف لما قد أجمع عليه النحاة في كل العصور.

* **والعامل**: كذلك وصف للحرف الذي يعمل فيما بعده وهو بذلك مقابل للحرف العاطل. والحرف العامل قسمان، قسم خاص بالأسماء وهو حروف الجر والحروف المشبهة للأفعال مثل: إن وأخواتها.

وقسم خاص بالأفعال وهو حروف الجزم والنصب.

* **الْمَعْمُوْل**: هو مدخول العامل ومدار تأثيره، ويطلق على الفاعل والمفاعيل بكل أنواعها والأسماء المنصوبة بالنواسخ وأخبارها، وخبر المبتدأ في رأي من يقول: إن المبتدأ رافع له وكذلك المجرورات بالحروف أو بالإضافة وكل ما قدر لرفعه أو نصبه أو جره أو جزمه عامل محذوف أو نائب عنه.

* **الْمَعْنَوِيّة**: الإضافة المعنوية، وهي التي تعود فيها فائدة الإضافة إلى المعنى لا إلى اللفظ حيث تفيد تعريفاً أو تخصيصاً ـ نحو: غلام هند ـ وأرض خالد ـ وهي إضافة لا تتيح إدخال أل على المضاف لأن الثاني فيها وهو المضاف إليه على نيَّة تقدير الانفصال عن الأول ـ وتسمى هذه الإضافة محضة. (انظر مادة محضة).

* **الْعِمَاد**: تسمية كوفية لضمير الفصل ـ وقد سموه بذلك لكونه المعتمد في التفرقة بين النعت والخبر (أنظر مادة فصل).

والعماد كذلك: نون تسمى نون العماد ـ وهي نون الوقاية التي تلحق ما آخره ياء متكلم من حروف أو أفعال أو أسماء أفعال لتقيها من الكسر (أنظر مادة وقاية).

* **الْعُمُوْم**: هو الشيوع وهو في مقابلة الخصوص ويعتبر من خصائص النكرات التي لا تتعين مفهوماتها في معين.

وقد يوجد العموم في أسماء بعينها كأسماء الشرط والاستفهام نحو من: من يقم أقم وما تفعل أفعل ـ وقد يتحقق بإيقاع الأسماء في سياق الاستفهام نحو: أإله مع الله أو النفي نحو: ما أحد عندنا.

ويعد العموم من مسوغات الابتداء بالنكرة وذلك كما في الأسماء التي تقدم ذكرها. (انظر مادة المبتدأ).

* **الاسْتِعْمالِيّ**: أحد أنواع الشبه التي تقرب الأسماء من الحروف وتجعلها مبنية من أجل ذلك، ويتحقق هذا الشبه في نيابة الاسم عن الفعل دون تأثر بالعوامل، أي أن شبه الاسم للفعل في النيابة هو الشبه الاستعمالي بعينه.

ويوجد هذا الشبه في أسماء الأفعال وهو سبب في بنائها، وهذه الأسماء تنوب عن الأفعال ولا يعمل فيها غيرها.

* **الْمَعْنَوِيّ**: الشيء المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه خط وإنما هو معنى يعرف بالقلب(١).

والمعنوي: نوع من الشبه يقرب الأسماء من الحروف ويجعلها مبنية. ويتحقق هذا الشبه في تضمن الاسم معنى من معاني الحروف أن الاسم قد خلف حرفاً في معناه:

وذلك نحو متى في الاستفهام ومتى في الشرط ـ فقد بنيت كل منهما لتضمن الأولى معنى الهمزة الاستفهامية والثانية معنى إن الشرطية.

* **الْعَائِد**: وصف يطلق على كل ضمير له مرجع سابق عليه، فالهاء من قولنا: الرجل قابلته، ضمير يعود إلى الرجل فهو عائد عليه.

ويطلق بخاصة على الضمير المقترن بجملة الصلة سواء أكان مقدراً أو مذكوراً نحو: جاء الذي أكرمته أو جاء الذي أكرمت. وكل اسم موصول يفتقر إلى مثل هذا العائد الذي قد ينوب عنه اسم ظاهر كما جاء في قول الشاعر(٢):

سعاد التي أضناك حب سعادا

وقوله(٣):

وأنت الذي في رحمة الله أطمع(٤)

وفي شروط العائد أن يطابق الاسم الموصول في الإفراد والتذكير وما يتفرع منهما إلا إذا كان الاسم الموصول مخالفاً معناه فيجوز حينئذٍ في العائد وجهان: مراعاة اللفظ وهو الأكثر ومراعاة المعنى وذلك نحو: حضر من نحب أو نحبهم إن كان المقصود جماعة من الناس.

* **الْعِوَض**: هو البدل ـ وقد يكون أخص منه، فكل عوض كما يقول ابن جني بدل وليس كل بدل عوضاً(٥).

وابن جني يفرق بين العوض والبدل بقوله: إن البدل يقع موضع المبدل منه ولا يلزم هذا في العوض: فالألف من قام بدل من الواو لا عوض عنها. والتاء في عدة عوض عن الواو

---

(١) التعريفات للجرجاني، ص ٢٣٦.

(٢) ذكره الأشموني ولم ينسبه، ج ١ ص ١٤٦.

(٣) ذكره الأشموني ولم ينسبه، ج ١ ص ١٤٦.

(٤) ناب اسم الظاهر وهو لفظ الجلالة عن الضمير والتقدير: أنت الذي أطمع في رحمتك أو أنت الذي أطمع في رحمته، وهذه النيابة مخالفة للقياس الوارد وهي شاذة.

(٥) الخصائص، ج ١ ص ٢٦٥.

لا بدل منها وذلك لأن الألف قامت في موقع الواو، وأما التاء فقد أتت في طرف الكلمة لا مكان الواو في أولها.

وقد يقع العوض في الحروف والكلمات والحركات والجمل. (أنظر مادة تعويض).

والعوض أيضاً نوع من أنواع التنوين يحل فيه التنوين عوضاً عن حرف كما في تنوين جوارٍ، أوعوضاً عن كلمة كما في تنوين كلٍّ من قولنا: كلٌّ وقرينه، أي: كل رجل، أوعوضاً عنه جملة كما في التنوين من قولنا: يومئذٍ وحينئذٍ الذي هوعوض عن الجملة التي تضاف إذ إليها.

* **التَّعْوِيْض**: هو جعل حرف خلفاً لحرف أو أكثر أو حركة. ولهذا كانت له أنواع ثلاثة هي:

١ ــ تعويض حرف عن حرف نحو: تعويض التاء عن الواو في مثل عدة.

٢ ــ تعويض حرف عن أكثر من حرف وذلك كتعويض الياء في التصغير والجمع الأقصى مثل: مخيريج ومخاريج في تصغير وتكسير مستخرج.

٣ ــ تعويض حرف عن حركة وذلك في كلمتين إثنتين هما: إسطاع وأهراق بقطع الهمزة وفتحها.

فالسين عوض عن حركة العين التي فقدتها بنقلها إلى التاء لأنها بمعنى أطاع والأصل: أطوع نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفاً وعوض عن حركة العين السين

فقيل: اسطاع ومثلها اهراق في كون الهاء عوضاً عن حركة العين.

وللتعويض حروف خاصة تسمى حروف التعويض وهي التاء وهمزة الوصل والياء والهاء والسين وأكثرها دوراناً في التعويض التاء.

والتعويض واجب وجائز ومنه السماعي، فالواجب في مصدر الفعل إذا كان مثالاً واوياً مما تحذف فاؤه في المضارع نحو: عده وثقة.

والجائز ــ التعويض في التصغير والجمع الأقصى، وأما السماعي فكما في همزات ابن واسم واست.

* **الْعَهْد**: أل العهد أو العهدية ــ وهي أداة للتعريف تدخل على كل فرد عهد بين متخاطبين، مثل: الرجل في قولنا: جاء الرجل إذا كان معروفاً ومعهوداً لدى المخاطبين، وكما في قوله تعالى: كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول.

وينقسم العهد الذي تتضمنه أل إلى قسمين هما:

١ ــ العهد الخارجي بقسميه الذكري وهو ما سبق لمصحوب أل ذكر له في الكلام كالرسول في قول الله تعالى: كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول.

والعهد الحضوري: وهو ما كان مصحوب أل فيه حاضراً نحو قولنا: الليلة في نحو: جئت الليلة، أي: الليلة التي نحن فيها.

٢ ــ العهد الذهني: وهو ما قصد به الحقيقة في ضمن فرد مبهم أو هو المعهود ذهنياً

الذي ينصرف إليه الفكر بمجرد النطق به نحو: حضر الأمير أو هو الذي لم يذكر قبله شيء(١).

* **الْمَعْهُوْدَة**: وصف لصلة الموصول يجعلها معلومة لدى المخاطب نحو: جاء الذي سافر أبوه ــ وكون الصلة معهودة شرط من شروطها حتى تصلح للتعريف ولهذا إن لم تكن معهودة فلا بد من أن تكون منزلة منزلة المعهود إذا ما وقعت في معرض التهويل والتفخيم نحو قوله تعالى: فغشيهم من اليم ما غشيهم، وقوله كذلك: فأوحى إلى عبده ما أوحى.

(١) التعريفات للجرجاني، ص ١٦٥.

باب الغين

* **الاسْتِغْـرَاق**: الشمول وإفـادة العموم، وهو غرض من أغراض أل الجنسية المعرفة التي تنقسم به إلى قسمين: استغراق الأفراد كقوله تعالى: وخلق الإنسان ضعيفاً ــ واستغراق خصائص الأفراد مثل: زيد الـرجل علمًا، أي: الكامل في هذه الصفة.

والاستغراق كذلك معنى للفظ «كل» الذي يفيد استغراق أفراد المنكر نحو: كل نفس ذائقـة الموت، واستغـراق المعرف المجمـوع نحو: وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً، واستغراق أجزاء المعرف نحو: كل محمد جميل.

* **الإِغْـرَاء**: أحـد الأسـاليب العـربيـة المستعملة، وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله. ويقابله التحذير (أنظر مادة تحذير).

وللإغراء ثلاثة أساليب هي:

١ ــ إفراد المغرى به كأن يقال: العلمَ: أو الصدقَ.

٢ ــ تكرار المغرى به كأن يقال: العلمَ العلمَ ــ الصدقَ الصدقَ.

٣ ــ العطف على المغرى به كأن يقال: العلمَ والتواضعَ.

والواجب في الاسم المغرى به سوى المكرر منه[1] أن ينصب، والناصب له فعل مقدر وجـوباً مـع العطف والتكـرار وجـوازاً مـع الإفراد.

ويقدر النحاة هذا الفعل بقولهم: ألزم.

* **الْمُغْرَى بِهْ**: هو الاسم المفرد أو المكرر أو المعطوف عليه مما يقع عليه تنبيه المتكلم للمخاطب أن يفعله ويأتي به.

ولهذا الاسم حكم النصب وجوباً إذا كان مفرداً أو معطوفاً وجوازاً إذا كان مكرراً (أنظر مادة الإغراء).

* **الاغْتِفَـار**: هـو التسـويـغ والتجـويـز، وهو يستعمل في مجال التقاء الساكنين واغتفار هذا الالتقاء في بضعـة مواضع لا يجـوز في غيرها. (أنظر مادة ساكنان).

ويستعمـل كذلـك في مجال مـا يغتفر في التوالي من الألفاظ ولا يجوز في أولها كقولهم: كل شاة وسخلتها بدرهم، وقولهم: رب رجل

(١) قد يرفع المكرر في كلٍ من الإعراء والتحذير دون المفرد والمعطوف.

وأخيه، إذ لا يجوز أن يقال: كل سخلتها، ولا رب أخيه.

* **الْغَالِب**: وصف للحال الأكثر استعمالاً وإساغة، وحيث وجد هذا الوصف، يعني أن وجهاً آخر يجوز في اللفظ أو التعبير المقصود.

ومثال ذلك: الحال الجامدة، فإن ورودها كثير ولكنه غالب فيما دل على سعر نحو: بعه مداً أي: مسعراً بمد أو مما أمكن تأويله بمشتق نحو: جاء محمد أسداً أي مشبهاً الأسد.

* **الْغَلَبَة**: هي الكثرة ــ وعَلَمٌ بالغلبة ــ أي بغلبة استعمال الاسم علمًا ــ وهذا يعني كثرة استعماله كعلم أكثر ــ مما يدل عليه أو مما يمكن أن يشترك معه فيه، وذلك كأن يغلّب الاسم المضاف إلى معرفة، والاسم المقترن بأل على ما يمكن أن يشترك معهما في الدلالة عليهما من المسميات، فيكونان بذلك قد أصبحا علمين على ما يدلان عليه دون مشاركة لهما فيه.

وذلك مثل ابن عمر وابن مالك والمدينة والكتاب (كتاب سيبويه).

فهذه كلها أعلام بغلبة استعمال المستعملين لها لا بحسب وضعها في البداية.

* **التَّغْلِيب**: هو أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر[1] وذلك كتغليب لفظ القمر على الشمس في التعبير عنهما بالقمرين.

وتغليب المذكر على المؤنث هو الأصل فيقال: جاء محمد وهند الصديقان، ولا يقال: الصديقتان، ومررت بفرس وناقة ضائعين، ولا يقال: ضائعتين.

ولم يغلب المؤنث على المذكر إلا في مسألتين هما: قولهم ضَبُعان في تثنية: ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر، ولم يقولوا ضبعانان.

والثانية في التأريخ بالليالي دون الأيام نحو قولنا: كتبته لثلاث بين يوم وليلة.

ومن أمثلة التغليب بين لفظين، أحدهما أخف من الآخر، فيغلب فيها الأخف على غيره، كما في قولهم: العمرين بتسكين الميم، أي: عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام وقد يصبح تغليب الأشرف على غيره، كما في قول الرسول عليه الصلاة والسلام: اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين[2]، يعني: عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام[3].

* **الْغَلَط**: بدل الغلط وهو أحد أنواع البدل، وهذا نوع قد يشتبه ببدل النسيان ولكنه يتعين بأن يكون المبدل غير مقصود وإنما سبق اللسان إليه، أي: إنه بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط.

---

(١) المغني، ج ٢ ص ٦٦٠.

(١) غُلّب عمرو بن هشام لخفة عمرو بتسكين ميمه.

(٢) غلب عمر بن الخطاب لشرفه على عمرو بن هشام ولأجل هذا ثني لفظ عمر لا عمرو.

(٣) حاشية الصبان، ج ١ ص ٧٦.

وأما إن كان المبدل منه مقصوداً ثم يتبين بعد ذكره فساد قصده فهو بدل نسيان (أنظر مادة بدل ومادة نسيان).

ومن النحاة من لم يفرق بين بدلي الغلط والنسيان، فيسمونهما بدل غلط، مع أن الفرق بينهما واضح، حيث أن بدل الغلط يتعلق باللسان وبدل النسيان يتعلق بالجنان. ومن أمثلة بدل الغلط: جاء الأب، الابن ــ إذا كان المراد ذكر الابن ولكن اللسان قد سبق بذكر الأب غلطاً ــ فيتذكر القائل غلطه فيبدل الابن من الأب.

* **الْغَالِي**: وصف للنون التي تلحق القوافي المقيدة التي يكون رويها ساكناً غير منون. وذلك كقول الشاعر رؤبة:

قالت بنات العم يا سلمى وإن
كان فقيراً معدماً قالت وإن

وقد اعتبرها بعض النحاة تنويناً، والحقيقة أنها ليست كذلك.

وقد أطلق الأخفش على هذه النون اسم التنوين الغالي، حيث زاده على أنواع التنوين وسماه بذلك لأنه زائد على الوزن(١).

* **الْغَائِب**: أحد أنواع الضمير وأقسامه، وهو وصف لصاحبه، وقد يكون متصلاً أو منفصلاً ــ فالمتصل كالهاء في أكرمته، وهما في أكرمتهما، وهم في أكرمتهم.

والمنفصل نوعان: ضمير الغائب المرفوع، وضمير الغائب المنصوب. فأما الأول: فهو مجموعة الضمائر التالية: هو ــ هما ــ هم ــ هي ــ هما ــ هن. وأما الثاني فهو مجموعة الضمائر: إياه ــ إياهما ــ إياهم ــ إياها ــ إياهما ــ إياهن.

ويعد ضمير الغائب من بين الضمائر في المرتبة الثالثة من مراتب الكلام التي تتدرج بحسب دلالتها إلى تكلم ثم خطاب ثم غيبة.

* **الْغَيْبَة**: حالة من الكلام، ومَرْتَبَةٌ من مراتبه، وهي قسيمة التكلم والخطاب، وقد يضاف إليها لفظ الضمير، فيقال: ضمير الغيبة أو ضمائر الغيبة ويقصد بها ما تقدم ذكره.

* **الاسْتِغَاثَة**: طلب المعونة للتخليص من شدة أو الإعانة على دفع مشقة، وهي أسلوب مستعمل في مجال النداء.

ولهذا الأسلوب مكونات ثلاثة هي: المستغيث، والمستغاث به، والمستغاث من أجله.

ولا يتحقق بناء هذا الأسلوب إلا بالنداء، أي: أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون إلا منادى ــ ومثاله: يا لَمحمد لِعلي: ومعناه الاستغاثة بمحمد من أجل إنقاذ علي ومعونته.

* **الْمُسْتَغَاثُ بِهِ**: هو اسم ينادى ليخلص

---

(١) الأشموني، ج ١ ص ٣٣.
(١) هذا مع غير ياء المتكلم وأما معها فتكسر حيث يقال: يالِـي.

من شدة أو ليدفع مشقة وهو في الغالب مقترن بلام مفتوحة جارة[1]، وقد علل فتحها بالتفرقة بينها وبين اللام المكسورة الداخلة على المستغاث من أجله، ولكون مدخولها أيضاً واقعاً موقع الاسم المضمر في مثل (لك).

ومن الأحكام التي تتعلق بهذا المستغاث به أنه معرب وأنه يجوز اقترانه بأل على الرغم من كونه منادى، وذلك لأن حرف النداء لم يباشرها.

وإذا ما عطف على المستغاث به مستغاث آخر ـ فإن تكررت الياء فتحت اللام مع المعطوف وإن لم تتكرر كسرت، فيقال: يا لَمحمد ويا لَعلي لخالد بفتح اللامين، ومثله قول الشاعر[1]:

يا لقومي ويا لأمثال قومي
لأناس عتوهم في ازدياد

ومثال العطف بلا تكرار الياء، قول الشاعر[2]:

يا للكهول وللشبان للعجب

بكسر اللام الثانية.

* **المُسْتَغَاث مِنْ أجلِه**: هو الاسم الذي من أجله ينادى المستغاث ليدفع عنه المشقة أو ليخلصه من الشدة.

ويجر المستغاث من أجله بلام واجبة الكسر مع غير المضمر الذي تفتح معه ما عدا الياء منه، فيقال: يا لزيد لعلي بكسر اللام مع علي وهو مستغاث لأجله، ويا لزيد لك بفتح اللام مع الكاف.

وقد يجر المستغاث بمن كقول الشاعر[3]:

يا للرجال ذوي الألباب من نفر
لا يبرح السفه المردى لهم دينا

* **المُغَيِّرَة**: وصف لكلمة «ما» إذا وقعت بعد لو وأصبحت معها «لوما» وقد وصفت بذلك لأنها غيرت لو من الشرطية إلى التحضيض كما في قولنا: لوما زرتني.

---

(١) لم يعرف قائله وهو من شواهد الأشموني، ج ٣ ص ١٦٤.
(٢) لم يعرف قائله وهو من شواهد الأشموني، ج ٣ ص ١٦٥؛ والخزانة، ج ٢ ص ١٥٤.
(٣) لم يعرف قائله، وهو من شواهد الأشموني، ج ٣ ص ١٦٥.

باب الفاء

* **الْفَتح**: حالة من حالات فتح الفم عند تحريك الحرف، وهو قسيم الضم والكسر.

وتسمى الحركة الناشئة عن فتح الفم فتحة تكون علامة إعراب أو بناء أو مظهر تحريك هيكلي لحروف الكلمة الواحدة.

ويسمى الحرف المتحرك بالفتح حرفاً مفتوحاً وذلك كفتحات الضاد والراء والياء من الفعل (ضَرَبَ) والحاء والنون من (حَسُنَ).

* **الْفَتْحَة**: هي الحركة التي تنشأ من فتح الفم بالحرف.

وقد تطورت في فترات وضعها من نقطة فوق الحرف كما اصطلح عليها أبو الأسود الدؤلي إلى ألف مسطوحة فوق الحرف أيضاً كما وضعها الخليل ابن أحمد، وهو الشكل الذي ما زلنا نستعمله في وقتنا الحاضر.

وكما تكون الفتحة علامة ضبط هيكلي لمبادىء الكلمات وحواشيها، فإنها أيضاً علامة ضبط إعرابي لأواخر الكلمات في حالات نصبها بالعوامل المختلفة. نحو الطعامَ في قولنا: أكلنا الطعام، وشرباً في: شربت شرباً، والولد في: أدبت الولد، وليلاً في: سرت ليلاً. وقد تكون علامة جر في الممنوع من الصرف.

وهي أيضاً حركة بناء في الأسماء المبنية في مثل الآن والكاف من لكَ وعندكَ.

وقد تتكرر الفتحة إلى اثنتين ليدل بهما على تنوين الحرف الذي يسميه المتعلمون تنوين الفتح.

* **الاسْتِفْتَاح**: هو بدء الكلام وافتتاحه، وله حروف يؤدى بها ـ منها:

١ ـ أما: بفتح الميم وتخفيفها ومثالها قول الشاعر:

أما والذي أبكى وأضحك والذي
أمات وأحيا والذي أمره الأمر

وقول الشاعر أيضاً:

أما والجواري المنشآت التي سرت
لقد ظاهرتها عدة وعديد

٢ ـ ألا: بتخفيف اللام كقوله تعالى: ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم.

وقد يقال فيها إنها للتنبيه وهكذا صنفها ابن هشام الذي علق على كونها للاستفتاح

بقوله: ويقول فيها المعربون حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها(١).

* **الْفُجَاءَة والْمُفَاجَأَة**: وهي كما ورد في اللسان: مجيء الشيء بغتة من غير تقدم سبب، وكذلك كل ما هجم عليك من أمر لم تحتسبه.

والمفاجأة أحد الوجوه التي تستعمل فيها (إذا) ـ وتوصف بالفجائية كأن يقال: خرجت فإذا الأسد بالباب، ومنه قوله تعالى: فإذا هي حية تسعى.

وتختص إذا الفجائية بالجمل الاسمية، ومن خصائصها ما يلي:

١ ـ لا تحتاج إلى جواب.

٢ ـ ولا تقع في الابتداء.

٣ ـ ومعناها الحال والاستقبال. وقد اختلف في كونها اسمية أو حرفية، فالأخفش يرى حرفيتها، والمبرد يرى أنها ظرف مكان، والزجاج يرى أنها ظرف زمان.

وتقع إذا الفجائية رابطة لجواب الشرط بأداته وفعله إذا ما كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم تدخل عليها إن، كقوله تعالى: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾.

* **الإفراد**: حالة من حالات الاسم إذا لم يكن مثنى ولا مجموعاً، وهو من فعل المتكلم إذا ما أراد أن يفرد آحاد الجمع أو يفرق بين الاثنين في المثنى.

* **الْمُفْرَد**: هو الواحد أو الواحدة من كل شيء، وهو بذلك قسيم المثنى والجمع.

وقد يثنى المفرد ويجمع إذا ما كان قابلاً لذلك وتوافرت فيه شروط التثنية أو الجمع. كما أنه محط كثير من الأحكام اللغوية والنحوية من تصغير ونسب وحذف وتعويض وإعلال وإبدال وتذكير وتأنيث.

وهذا لا يعني أن المثنى والجموع لا ينالها شيء من ذلك، بل تعني أن هذه الحالات وغيرها من الأحكام الطارئة أكثر دوراناً في المفرد وأشد التصاقاً به وتأصيلاً.

* **الْفَرْع**: ما كان جزءاً من الأصل أي: أنه متفرع منه، ويجمع على فروع، فالضمير «هو» مثلاً أصل في الدلالة على الغائب وله فروع تتفرع عنه وهي كل ضمائر الغائبين مثل: هي وهما وهن، وفي هذا يقول ابن مالك عن ضمائر الرفع المنفصلة:

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو
وأنت والفروع لا تشتبه

وقد عبر صاحب الألفية عن الفروع بلفظ التفريع، حيث قال في الضمائر المنصوبة المنفصلة:

وذو انتصاب في انفصال جعلا
إياي والتفريع ليس مشكلا

---

(١) المغني لابن هشام، ج ١ ص ٦٨.

* **التَّفَرُّغ**: هو التسلط ـ وهو لفظ استعمل في باب الاشتغال عند تعريف النحاة له بقولهم: أن يسبق اسم عامل مشتغل عنه بضميره أو ملابسه لو تفرغ له هو لنصبه لفظاً أو محلاً. نحو (محمداً أكرمته) فالفعل أكرم مشغول بضمير الاسم المتقدم «محمد» ولكنه لو تجرد منه وتفرغ للاسم المذكور لعمل فيه ونصبه.

* **الْمُفَرَّغ**: وصف لنوع من أنواع الاستثناء الثلاثة يقال له: «الاستثناء المفرغ» ولا يكون هذا الاستثناء إلا بعد نفي أو شبه نفي. فالأول نحو: وما محمد إلا رسول. ومثال الثاني: ولا تقولوا على الله إلا الحق.

وقد سمي مفرغاً لأن ما قبل «إلا» قد تفرغ لما بعدها، ففي قولنا: ما جاء إلا محمد، يعرب لفظ محمد فاعلاً للفعل جاء الذي تفرغ للعمل فيما بعد إلا فرفعه فاعلاً، إذ لا فعل بدون فاعل.

وفي قولنا: ما أكرمت إلا محمداً، يحتاج الفعل إلى مفعول به ـ ولحاجته هذه نجده قد تفرغ للعمل في لفظ محمد حيث نصبه مفعولاً به.

ولا يجوز للاستثناء المفرغ أن يقع بعد إيجاب، فلا يقال جاء إلا علي إلا إذا تضمن معناه النفي كما في قوله تعالى: ويأبى الله إلا أن يتم نوره، حيث يحمل لفظ «يأبى» معنى النفي، وهو ما يسوغ مجيء الاستثناء مفرغاً.

والتفريغ في هذه الأشياء يصح لجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد نحو: ما ضربت إلا ضرباً، والحال المؤكدة نحو: ما أرسلناك إلا رسولاً، والمفعول معه نحو: ما سرت إلا والنيل ـ وذلك بسبب التناقض الواقع بين النفي قبل إلا ثم الإثبات بعدها.

* **الْفَارِقَة**: هي اللام الواقعة في خبر إن المخففة من الثقيلة للتفرقة بينها وبين إن النافية، أي: أن وجود هذه اللام يمحض كون «إن» مخففة من الثقيلة لا نافية.

وذلك كاللام في قوله تعالى: وإن كانت لكبيرة، وقوله كذلك: إن كل نفس لما عليها حافظ.

وحكم هذه اللام اللزوم ولهذا قال ابن مالك عنها:

وخففت إن فقل العمل
وتلزم اللام إذا ما تهمل

ويسمي سيبويه هذه اللام لام الابتداء ـ والذي يسميها بالفارقة هو أبو علي الفارسي وأبو الفتح محتجين لذلك بدخولها على الفعل الماضي المتصرف من قولنا: إن زيداً لقام ـ وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو: (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين).

* **مَفْرُوق**: اللفيف المفروق وهو ما فرق بين فائه ولامه المعتلتين حرف صحيح نحو وقى وولى (أنظر مادة لفيف).

* **الْفَصِيْحَة**: فاء الفصيحة وهي الفاء التي تدل على لفظ محذوف يعتبر سبباً في حدوث ما بعده.

وقد يكون هذا المحذوف نهياً كما في قوله

تعالى: يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير، فقد جاءكم بشير ونذير والله على كل شيء قدير، أي: لا تعتذروا فقد جاءكم.

وقد يكون معطوفاً عليه نحو: (فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت) أي: فضرب فانفجرت.

وقد يكون شرطاً كما في قول الله تعالى: ﴿وقال الذين أوتوا العلم والايمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث، فهذا يوم البعث ولكنكم كنتم لا تعلمون﴾ أي: إن كنتم منكرين للبعث فهذا يوم البعث.

وقد قيل إنما سميت بالفصيحة لأنها تفصح عن محذوف أو لأن الفصيح يعرفها ويميز بينها وبين غيرها[1].

* **الانْفِصَال**: خلاف الاتصال وهو أحد حالي الضمير.

وانفصال الضمير يعني عدم اتصاله باسم أو فعل أو حرف، ومن سماته: أن يقع مبتدأ أي: يفتتح به في النطق أو يقع بعد إلا وذلك نحو: هم في قولنا (هم قادمون)، وأنت في قولنا (ما حضر إلا أنت).

ويقع الانفصال في ضمائر الرفع والنصب على السواء (أنظر المادة التالية).

* **المنفصل**: وصف للضمير غير المتصل، وهو الضمير الذي لم يتصل بأي من أقسام الكلمة، ويصح الابتداء به كما يصح وقوعه بعد إلا.. ويكون الضمير المنفصل ضمير رفع كما يكون ضمير نصب.

والضمائر المنفصلة المرفوعة هي: هو ــ هما ــ هم ــ هي ــ هما ــ هن ــ أنت ــ أنتما ــ أنتم ــ أنت ــ أنتما ــ أنتن ــ أنا ــ نحن.

والمنصوبة: إياه ــ إياهما ــ إياهم ــ إياها ــ إياهما ــ إياهن ــ إياك ــ إياكما ــ إياكم ــ إياك ــ إياكما ــ إياكن ــ إيانا.

وفيما يتعلق بالمنفصل من الأحكام أنه لا يستعمل في مجال الاختيار طالما أمكن الإتيان بالمتصل، لما في المتصل من اختصار لا يتأتى في المنفصل ــ وعن هذا يعبر ابن مالك بقوله:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل
إذا تأتى أن يجيء المتصل

* **الْفَاصِل**: هو الأجنبي الذي يقحم بين متواليين متصلين كالمضاف والمضاف إليه وذلك كلفظ «يوماً» في قول أبي حية النميري:

كما خط الكتاب بكف يوماً
يهودي يقارب أو يزيل

فكلمة «يوماً» تعتبر فاصلاً أجنبياً بين المضاف وهو كف، والمضاف إليه وهو «يهودي».

وكالفصل بالقسم[2] بين إذن الناصبة

---

(١) معجم شوارد النحو للأستاذ رفيق الفاخوري، ص ١١٣.

(٢) ومن الفواصل بينهما النداء والدعاء والظرف.

ومنصوبها المضارع في مثل قول حسان بن ثابت:

إذن والله نرميهم بحرب
تشيب الطفل من قبل المشيب

* **الْفَصْل**: هو القطع بين المتصلين في العادة كالمتضايفين، والصفة مع الموصوف، والفعل مع الفاعل، والمبتدأ مع الخبر. وما هما كالجزء الواحد أو في منزلة الجزء الواحد من حيث تلازمهما.

* **والفصل**: أيضاً ضمير من الضمائر المنفصلة يأتي بين المبتدأ والخبر، وما كان أصلهما كذلك ــ من أجل تعيين ما بعده خبراً عما قبله ودفع توهم نعتيته، وذلك كقوله تعالى: ﴿اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء﴾.

ونحو: محمد هو الكريم وقد اختلف في هذا الضمير من حيث حرفيته أو اسميته، والصحيح أنه حرف لا محل له من الإعراب وإنما سمي ضميراً لأنه يشبه الضمير المنفصل في صورته.

ويفيد ضمير الفصل كذلك توكيد الحكم كما في التعيين المجلوب بسببه من تثبيت لا يطوله الشك.

والكوفيون يسمون هذا الضمير عماداً لأنه يُعتمد عليه في التفرقة بين النعت والخبر، ويسمونه كذلك الدعامة.

* **التَّفْصِيْل**: أحد المعاني الثلاثة(١) التي تأتي لها كلمة «أما» والتفصيل فيها هو غالب أحوالها ــ ويعني في حقيقته ذكر أشياء عديدة مفصولاً كل منها عن الآخر.

نحو قوله تعالى ﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر﴾ ــ وبعد ذلك: وأما الغلام ــ وبعدها أيضاً: وأما الجدار ــ الآيات الكريمة.

والتفصيل كذلك غرض من أغراض النعت نحو: مررت برجلين عربي وعجمي.

* **الْفَضْلَة**: خلاف العمدة، وهي مما يستغنى عنه في الكلام ــ وذلك كالمفاعيل والتمييز والحال.

وليست الفضلة دائماً مما يجب أن يستغنى عنه، فقد يلزم ذكرها لعارض(٢)، ككونها حالاً سادة مسد الخبر وهو عمدة مثل: ضربي العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

إنما الميت من يعيش كئيباً
كاسفاً باله قليل الرجاء

وقد تكون الفضلة في مرتبة العمدة من حيث عدم الاستغناء عنها لما فيها من تتميم للفعل الذي يظل قاصراً بدونها، وذلك نحو المفعول به في مثل قولنا: كتب محمد الدرس، ولقي خالد حتفه.

* **التَّفْضِيْل**: أفعل التفضيل وهو وزن

---

(١) المعنيان الآخران هما: الشرط والتوكيد.

(٢) الأشموني، ج ٢ ص ١٦٩.

مصوغ من الفعل بشروط معينة للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفةٍ واحدة وزاد أحدهما في الاتصاف بها على الآخر نحو: علي أكرمُ من خالد، وسعد أفضل خلقاً من سعيد، ومحمود أذكى إخوته. والأصل في صيغة التفضيل أن تكون على وزن أفعل للمذكر، وفُعلى للمؤنث.

وقد تحذف الهمزة من أفعل لكثرة استعمالها في ألفاظ معينة هي: خير وشر وحب.

ولصياغة أفعل التفضيل من الفعل شروط هي:

١ ـ أن يكون الفعل ثلاثي الحروف.

٢ ـ أن يكون مثبتاً غير منفي.

٣ ـ أن يكون متصرفاً لا جامداً.

٤ ـ أن يكون معلوماً لا مجهولاً.

٥ ـ أن يكون تاماً لا ناقصاً.

٦ ـ أن يكون قابلاً للتفضيل والتفاوت.

٧ ـ ألّا يدل على لونٍ أو عيب أو حلية.

ومما توافرت له شروط الصياغة الفعل «حسُن» الذي يصاغ منه اسم تفضيل للمذكر فيقال: أحسن، وللمؤنث حسنى.

وإذا كان الفعل المراد صوغ التفضيل منه غير مثبت أو كان مبنياً للمجهول أو غير قابل للتفاوت فإنه لا يصاغ منه أفعل تفضيل.

وإذا افتقد شرط الثلاثية أو كان دالاً على لون أو حلية أو عيب أُتي بمصدره منصوباً بعد أشد أو أكثر، أو أي صيغة مساعدة نحو أجمل وأحسن وأكبر، وذلك مثل: ما أشد اضطراب البحر وما أجمل زرقته.

ولاسم التفضيل حالات أربع هي:

١ ـ التجرد من أل والإضافة، وفي هذه الحالة يفرد ويذكر ويجر المفضول بعده بمن مذكورة أو محذوفة، مثل: أحمد أصغر من أسعد، والرجلان أفضل من أخيهما.

٢ ـ الاقتران بأل، وفي هذه الحالة يطابق ما قبله ويمتنع جر ما بعده بمن، فيقال: هذا الأحسن من أخيه، وهما الأحسنان من أخيهما.

٣ ـ إضافته إلى نكرة، وفي هذه الحالة يجب إفراده وتذكيره ويمتنع جر ما بعده بمن، نحو: هذا الكتاب أفضل كتاب، وهند أفضل امرأة.

٤ ـ إضافته إلى معرفة، وفي هذه الحالة يجوز إفراده وتذكيره أو مطابقته لما قبله إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، مثل: المحمدون أفضل الرجال أو أفاضل الناس، وهند أفضل النساء وفضلى النساء.

* **الْفِعل**: أحد أقسام الكلمة الثلاثة، وهو ما دل على الحدث مقترناً بالزمن، وفي تعريفه يقول سيبويه: الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع(١).

---

(١) الكتاب، ج ١ ص ١٢.

وقد حده بعض النحويين بأنه ما كان صفة غير موصوف، أي يوصف به ولا يكون موصوفاً. وللفعل علامات وسمات تميزه عن قسيميه الاسم والحرف وهي:

١ ـ قبوله تاء المتكلم والمخاطب بنوعيه، مثل: شربت وشربتَ وشربتِ.

٢ ـ قبوله تاء التأنيث الساكنة مثل: هي أكلت ونامت.

٣ ـ قبول الأمر والمضارع منه نون التوكيد نحو: أكتبن، وليكتبن.

٤ ـ قبولهما، أي الأمر والمضارع، ياء الفاعلة نحو: أخرجي وتخرجين.

٥ ـ دخول قد والسين وسوف ولم، نحو: قد فعلت، وستفعل، وسوف يفعل.

وينقسم الفعل باعتبار زمنه إلى ثلاثة هي: الماضي وهو ما دل على حدث قد وقع وانتهى، نحو: مات ـ ورسم ـ وانطلق. والمضارع وهو حَدَثٌ حاضر أو مستقبل مثل: يكتب الآن أو غداً ـ أنظر مادة (مضارع). والأمر وهو حدث مطلوب إيقاعه الآن أو غداً نحو: إلعب الآن، ونم غداً ـ أنظر مادة (أمر).

وقد اختلف النحاة في كون الفعل أصلاً أم فرعاً مشتقاً من غيره، والذين قالوا بأصليته الكوفيون ـ وقال البصريون باشتقاقه من المصدر وفرعيته عنه، ولكل أدلته المطروحة التي توجد في مظانها.

* **اسْم الْفِعْل**: هو اسم قام مقام الفعل في العمل ولا يتصرف تصرفه ولا يقبل علاماته.

ويرى الكوفيون فيه أنه فعل يدل على الحدث، ويختلف عن غيره من الأفعال في أنه جامد لا يتصرف. وأطلق عليها أبو جعفر بن صابر اسم (الخالفة) واعتبرها نوعاً خاصاً من أنواع الكلمة لا هو بالفعل ولا هو بالاسم، إذ أنها لا تتصرف تصرف أحدهما ولا تقبل علامات كل منهما. (أنظر مادة خالفة).

وتنقسم أسماء الأفعال باعتبار الزمن إلى ثلاثة أقسام هي:

١ ـ اسم فعل ماض مثل: شتان بمعنى افترق، وهيهات بمعنى بعد.

٢ ـ اسم فعل مضارع نحو: وي ـ بمعنى أعجب وأوه بمعنى أتوجع.

٣ ـ اسم فعل أمر نحو: صه بمعنى أسكت ونزال بمعنى أنزل، وتنقسم أيضاً باعتبار أصلها إلى مرتجلة ومنقولة، فالمرتجل منها ما وضع من أول الأمر وذلك نحو شتان وصه، والمنقول ما نقل عن غيره ويكون النقل عن الظرف نحو: دونك ووراءك أو الجار والمجرور مثل: عليك وإليك.

وقد يكون النقل من المصدر مثل: رويدك المنقول من مصدر الفعل أرود وهو إرواد الذي صغر فيها بعد تصغير ترخيم.

وقد اختلف في الموقع الإعرابي لأسماء الأفعال ـ فمن قائلٍ إنها لا موضع لها إلى من يقول: إنها في موضع نصب بمضمر أو في موضع رفع بالابتداء.

* **الْفَاعِل**: في اللغة هو من أوجد الفعل،

وفي الاصطلاح هو اسم أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به كلفظ الجلالة في قولنا: خلق الله الأرض ولفظ: أبوه في (هذا قادم أبوه) ــ والظفر في (هيهات الظفر).

وقد يعرف الفاعل بكونه الاسم الذي وقع منه الفعل أو قام به حتى يدخل مثل: زيد في قولنا (مات زيد) ــ والورد في قولنا: (أحمر الورد).

والفاعل هو الركن الثاني في الجملة الفعلية وله أحكام عديدة أهمها: كونه مرفوعاً وكونه عمدة لا يجوز حذفه ووجوب تأخيره عن رافعه.

وما جاء خارجاً عن ذلك يعتبر مخالفاً الأصل، وللنحاة فيه تخريجات وتأويلات عديدة.

وقد يكون ظاهراً أو مضمراً ويكون المضمر بارزاً أو مستتراً ولربما حذف الفاعل مع رافعه جوازاً إذا ما دل عليه دليل وإلا فلا يجوز حذفه لكونه عمدة في الجملة الفعلية وأحد ركنيها.

وقد يحذف الفاعل من الجملة لينوب منابه المفعول به حيث يسمى نائباً عن الفاعل وذلك لأغراض تدخل في مراد المتكلم وإرادته (أنظر مادة نائب).

* **اسْمُ الْفَاعِل**: اسم مصوغ لما وقع منه الفعل نحو قارىء أو قام به نحو: منكسر دالاً على أصل الحدث على وجه الحدوث.

واسم الفاعل على أحد المشتقات الثمانية المأخوذة من المصدر في رأي البصريين أو من الفعل في رأي الكوفيين أنظر مادة (اشتقاق).

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي كما يصاغ من غيره ويؤخذ من الثلاثي على وزن فاعل مثل شهد شاهد وفهم فاهم وضرب ضارب، وقد يتخلف وزن فاعل في قليل من الأفعال اللازمة التي جاءت على وزن فَعَل مفتوحة العين، فناب عن اسم الفاعل منها غيره من أوزان الصفة المشبهة مثل: شيخ وأشيب.

ويقل وزن فاعل في كل فعل على فعُل بضم العين أو فعِل بكسرها وهو لازم.

فمن الأول فره الحمار فهو فاره وعقرت المرأة فهي عاقر.

ومن الثاني في نحو: سالم وضاحك وآثم ونادم.

وقد قيل في سبب قلة فاعل منهما أن المشتق فيهما متهيء للصفة المشبهة لأنها القياسية فيهما.

ويؤخذ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة فيه ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل: مكرم من أكرم ومجتمع من اجتمع ومستغفر من استغفر، وقد تفتح عين مفعل بدلاً من كسرها في كلمات مسموعة منها: مهتر ومحصن ومسهب.

* **الْمَفْعُوْل**: المفعول هو كل ما كان معمولاً للفعل من جهة وقوعه عليه أو فيه أو له أو معه أو كان مؤكداً له أو مبيناً لنوعه أو عدده.

ويتنوع المفعول بحسب ما يتقيد به من جارٍ ومجرور أو ظرف إلى مفعول به ومفعول فيه ومفعولٍ له ومفعول معه ومفعول مطلق. فالمفعول به هو أحد معمولات الفعل ومكملاته، وهو في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل نحو: الحق في قولنا: أظهر الله الحق.

وقد فسر الوقوع الحاصل من الفعل على المفعول به بالتعلق المعنوي وليس المباشرة، أي: أن الفعل واقع على المفعول به وقوع تعلقٍ بما لا يعقل إلا به.

وربما يكون المفعول به واحداً نحو: قرأت كتاباً وقد يتعدد نحو: كسوت الفقير ثوباً وأعلمت محمداً أباه قادماً ـ وهذا كله بحسب الفعل تعدياً أو لزوماً وللمفعول به أحكام متعددة أهمها: وجوب النصب ـ والتأخر عن الفاعل في الرتبة ما لم يوجد سبب يقتضي تأخيره[1].

ويأتي المفعول به اسماً ظاهراً نحو: محمداً في قولنا: أكرمت محمداً أو ضميراً متصلاً كالهاء في نحو قولنا: أكرمته أو ضميراً منفصلاً في مثل: ما أكرمت إلا إياك. والذي يعمل النصب في المفعول به هو الفعل المتعدي الذي يغلب ذكره ووجوده في الجملة وقد يكون محذوفاً حذفاً واجباً كما في الاشتغال والنداء والاختصاص والإغراء والتحذير في غير حالة الإفراد فيهما.

أو جائزاً لدليل مقالي كحذف الفعل (أنزلنا) من قوله تعالى: (قالوا خيراً)، أي: أنزل ربنا خيراً أو دليل حالي نحو قولك لمن تأهب للسفر: مكة أي: تريد مكة.

وقد يكون هذا العامل الناصب وصفاً مشتقاً من الفعل نحو: إن الله بالغٌ أمره، أو اسم فعل نحو: (عليكم أنفسكم) أو مصدراً للفعل نحو: (ولولا دفع الله الناس). وأما المفعول فيه فهو الظرف وقتاً كان أو مكاناً. (أنظر مادة ظرف).

والمفعول له: ويسمى المفعول لأجله أو من أجله، وهو: مصدر من غير لفظ الفعل العامل فيه يكون علة له وسبباً لحدوثه نحو: قمت احتراماً للمعلم.

وحتى يكون هذا المفعول منصوباً لا بد من توافر شروط أهمها:

١ ـ أن يكون مصدراً كما تقدم وهذا ما يراه الجمهور[2].

٢ ـ أن يتحد مع عامله في الوقت والفاعل كالمثال المتقدم آنفاً ـ إذ لا يجوز أن يقال مثلاً: جئتك الليلة الماضية تطلعاً غداً إلى إحسانك لاختلاف الوقت ولا يجوز كذلك جئتك محبتك إياي لاختلاف الفاعل[3]. وإذا

---

(١) كإرادة القصد في مثل قولنا: محمداً أكرمت وأكرم محمداً علي.

(٢) يرى يونس جواز مجيئه غير مصدر نحو أما العبيد فذو عبيد وأنكره سيبويه.

(٣) قد يكون الفاعل تقديرياً نحو: يريكم البرق خوفاً وطمعاً إذ أن فاعل الرؤية والحذف هم المخاطبون على معنى أن الله يجعلكم ترون ـ فأنتم الراءون.

فقد شرط مما تقدم جر الاسم الواقع في حيز التعليل بحرف يدل على التعليل نحو: والأرض وضعها للأنام ــ لفقد المصدرية وقول الشاعرامرىءالقيس الكندي:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها(٣)

لاختلاف الوقت بين النوم ونضو الثياب.

وقول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزة(٤)

لاختلاف الفاعل بين تعروني وفاعله هزة وذكراك وفاعله المتكلم.

وقد يجر مع توفر الشروط كما في قولنا: ضربت ولدي للتأديب.

وقد اختلف في ناصب المفعول لأجله فقيل إن ناصبه الفعل المذكور المقدم عليه ــ وهذا ما يراه الكوفيون ــ وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه(١).

وأما المفعول معه فهو الاسم الفضلة الواقع بعد واو بمعنى مع نحو: سرت والنيل وكقوله تعالى: فأجمعوا أمركم وشركاءكم. وأما المفعول المطلق فقد تقدم (أنظر مادة مطلق). وذكر صاحب اللسان المفعول عليه ومثل له بقوله: علوت السطح، رقيت الدرجة كلها(٦).

* **اسْمُ الْمَفْعُوْل**: هو اسم مصوغ لما وقع عليه الفعل على وجه الحدوث لا الدوام.

وهو يدل على الحدث من ناحية مصاحبة الذي وقع عليه هذا الحدث.

ووزنه القياسي مفعول من مصدر كل فعل ماضٍ ثلاثي مثل معلوم ومكتوب ومسلوب كما يصاغ من مصدر الفعل الماضي غير الثلاثي على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميمًا وفتح ما قبل آخره، مثل: مُكرَم ومحترَم ومقتنى ومستنبط وفي رأي القائلين بأن الاشتقاق من الفعل لا من المصدر يكون اسم المفعول مأخوذاً من الفعل المبني للمجهول، فاسم المفعول مسلوب من سُلب ومكتوب من كتب.

ومرفوع اسم المفعول قد يكون ظاهراً نحو: هذا محمود فعلُه أو ضميراً نحو: الكرم محمود وفي الحالين يكون المرفوع نائباً عن الفاعل.

* **الْمُفَاعَلَة**: هي مصدر كل فعل على وزن فاعل، مثل: مقاتلة ومصارعة.

وقد تكون المفاعلة دالة على المشاركة في الحدث بين طرفين نحو: المجادلة والمخاصمة والمعاندة، وقد تصدر عن الواحد دون دلالة على المشاركة مثل: ميامنة ومياسرة ومرافعة.

* **الاسْتِفْعَال**: مصدر الفعل استفعل دالاً على الطلب مثل: استرحم استرحاماً أو التحول مثل: استحجر استحجاراً

---

(١) حاشية الصبان، ج ٢ ص ١٢٢، ط. الحلبي. وعلى هذا الرأي يكون المفعول لأجله مفعولاً مطلقاً.

(٢) لسان العرب لابن منظور، مادة (فعل).

أو التكلف نحو: استقوى، أي: تكلف القوة أو وجدان الفعل على صفة ما نحو: استصغر الأمر أي: وجده صغيراً.

* **الافْتِقَار**: طلب الشيء وخاصة على وجه اللزوم، غالباً ومنه افتقار الاسم الموصول إلى عائد أوخلفه وإلى جملة صلة صريحة أو مؤولة.

وهذا الافتقار إلى ما ذكرناه يجعل الاسم الموصول لا يستغنى أبداً عنه، إذ لا يتم معناه إلا به.

ومنه الشبه الافتقاري، أي: شبه الاسم الحرف في كونه مفتقراً إلى الجملة في إفادة معناه لأنه كما قيل فيه قد وضع لتأدية معاني الأفعال أوشبه الأفعال إلى الأسماء والشبه الافتقاري الذي يجلب للأسماء ظاهرة البناء هو ما كان الافتقار فيه مؤصلاً، أي: لازماً كلزومه في الحرف وذلك كما في إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية.

وقد يكون افتقار الاسم إلى ما بعده غير مؤصل، أي: غير لازم وذلك كافتقار المضاف (يوم) في قوله تعالى: هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم إلى الجملة بعده.

فمثل هذا النوع من الافتقار لا يجلب لصاحبه بناءً كما يجلب الافتقار المؤصل.

* **الْفَكُّ**: هو حل التضعيف والإدغام بين حرفين متماثلين قد ادغما بالتشديد مثل الدال في مد والباء في حب واللام في حل. ويكون فكهما بإزالة التضعيف وفصل كل منهما عن الآخر. وذلك نحو: مللت ورددت وشددت.

وللفك حالات مختلفة هي[1]:

١ ـ الفك الشاذ: وقد وقع في كلمات معدودة من الأسماء مثل ضَفِفُ الحال، أي: ضيق وطعام قَضَض، أي: يابس.

٢ ـ جواز الفك والإدغام مثل: حيىَ وعيىَ ويقال فيهما: حيَّ وعيَّ وذلك من كل ما كانت عينه ولامه ياءين يلزم تحريكهما وكذلك في مثل ما اجتمع فيه تاءان مثل تتجلى واستتر. ومما يجوز فيه الفك أيضاً الفعل المضعف المتصل بضمير الرفع في حالتي التكلم والخطاب ومع نون النسوة والفعل المضارع المجزوم والموقوف عليه وذلك نحو: لم يحلل ولم يحل وأحللْ وحل.

٣ ـ وجوب الفك مثل الفعل المضارع يحيى في قولنا: لن يحيى ـ ومحي في قولنا: رأيت محيِّيًا، وسبب الوجوب كون حركة الياء الثانية في المثلين عارضة.

ويجب أيضاً فك المدغم في حالة التعجب وذلك في أحبب من قول عباس بن مرداس (أحبب إلينا أن تكون المقدما).

* **الاسْتِفْهَام**: هو طلب العلم بما في ضمير المخاطب وقيل هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن[2] فإن كانَ تلك الصورة وقوع نسبة

(١) الأشموني، ج ٤ ص ٣٤٩.
(٢) التعريفات للجرجاني، ص ١٨.

بين الشيئين أولا وقوعها فحصولها هو التصديق (أنظر مادة تصديق) وإلا فهو التصور[١]، أنظر مادة (تصور).

والاستفهام أسلوب إنشائي طلبي ـ يتطلب إجابة بأحد أمرين ـ بنعم ولا أو بالتعيين.

وله أدوات كثيرة كلها أسماء ما عدا أداتين منها هما: الهمزة وهل. فإنهما حرفان.

فأما الهمزة فقد أوثرت بثلاثة أمور هي[٢]:

١ ـ التصدير: ولذلك قدمت على العاطف في قوله تعالى: أوكلما عاهدوا ـ أفسحر هذا.

٢ ـ طلب التعيين إذا ذكر معها المعادل نحو: أزيد عندك أم عمرو.

٣ ـ الدخول على النفي للتقرير نحو قوله تعالى: ألم نشرح لك صدرك ـ وغير التقرير نحو قولك: ألم تفعل لمن قال: لم أفعل.

وأما هل فتنفرد بما يلي[٣]:

١ ـ الوقوع موقع النفي نحو: هل يهلك إلا القوم الظالمون، أي: لا يهلك إلا القوم الظالمون.

٢ ـ الوقوع موقع «قد» نحو قوله تعالى: هل أتى على الإنسان، أي: قد أتى.

ويشترك الحرفان في الوقوع موقع الأمر نحو: أأسلمتم، أي: أسلموا ـ وهل أنتم منتهون أي: انتهوا.

وأما أسماء الاستفهام فهي[٤]: من ويستفهم بها عمن يعقل نحو: من عندك زيد أم عمرو ـ وما. ويستفهم بها عما لا يعقل نحو: ما مركوبك أفرس أم بعير وعن صفات من يعقل نحو: ما زيد أطويل أم قصير. وأي ويستفهم بها عن بعض نحو: أي الرجلين كلمك زيدٌ أم عمرو.

وأين ويستفهم بها عن مكان نحو: أين كنت أفي الدار أم في المسجد. وأيان ويستفهم بها عن زمان مستقبل نحو: أيان سفرك أغداً أم بعد غد ومتى ويستفهم بها عن زمان مضى وعن زمان مستقبل نحو: متى قدمت أمس ـ ومتى تسافر غداً ـ وكم ويستفهم بها عن عدد نحو: كم كتاباً اشتريت وكيف وأنى ويستفهم بهما عن الحال نحو: كيف جئت ـ وأنى ظفرت بالعدو. وقد يستفهم بأنى عن المكان والزمان نحو: أنى كنت وأنى سرت.

ويطلب بهذه الأدوات التصور ولذلك فإنها تقتضي إجابة بتعيين المسئول عنه[٢] مكاناً كان أو زماناً أو عدداً أو حالاً.

وإذا كان الاستفهام في حقيقته طلباً للعلم بالشيء فإنه قد يخرج عن هذا المعنى لأغراض

---

(١) التعريفات للجرجاني، ص ١٨.
(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.
(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.
(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ص ٣٨٧.

بلاغية مختلفة ذكرها علماء البلاغة في مظانها من علم المعاني.

* **الْفَائِدة**: هي الأثر المترتب على الفعل وإن لم تقصد. وبهذا تختلف عن الغرض في كونه هو المقصود من الفعل وإن لم يتحقق. ومن أمثلة الفائدة ما قيل في النسب مثلاً من أن له فائدتين: الأولى لفظية، وهي الاختصار كما في قولنا بصرى بالنسب وهو أخصر من قولنا: رجل بصري والثانية معنوية، وهي استعماله استعمال النعت في تخصيصه النكرات، نحو: هذا قطن مصري ـ وكذلك توضيحه المعارف نحو: هذا مجلس الأمة المصري[1].

(١) البلاغة الواضحة للأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين، ص ١٩٦.
(٢) القول الفصل للأستاذ عبد الحميد عنتر، ص ٨١.

باب القاف

* **الْمُقَابَلَة**: تنوين المقابلة وهو نوع من أنواع التنوين التي تلحق الأسماء وتكون علامةً على اسميتها.

وهذا النوع يلحق جمع المؤنث السالم ليقابل النون في جمع المذكر السالم، أي: أن التنوين الذي في آخر مسلمات من قولنا: هؤلاء مسلماتٌ يقابل النون في آخر كلمة: مسلمون من قولنا: هؤلاء مسلمون، ولا فرق في الجمعين بالنسبة للنون والتنوين إن كانا مرفوعين أو منصوبين أو مجرورين.

* **الْمُقْحَمَة**: وصف للّام المعترضة بين المتضايفين(١) في مثل: يا بؤس للحرب ـ والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص، وفي مثل قولهم كذلك: لا أبالك، حيث أقحمت اللام بين المضاف والمضاف إليه.

* **التَّقْدير**: هو نية الشيء وتصور وجوده، وكثيراً ما يستعمل في المواطن التي يقع فيها الحذف أو التي تحتاج فيها الكلمات إلى ما يكمل معانيها.

ومن أمثلة الأول حذف المفعول به في مثل: فأما من أعطى واتقى، فهو محذوف ويقدر بقولنا: أعطى الفقير أو السائل واتقى الله.

ومن الثاني تقدير الضمائر في مثل قولنا: علي قام، فالفاعل ضمير مستتر تقديره هو، وفي مثل قولنا: إن محمداً تكرمه يكرمك ـ محمداً منصوب بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور.

وقد يكون التقدير للحركات كما في الكلمة المعتلة الآخر أفعالاً كانت أو أسماء نحو: يسعى الفتى، يرمي العدا، ويسمو إلى العلا.

* **التَّقْدِيْرِيّ**: نوع من أنواع الإعراب، وهو قسيم الإعراب بالحركات الظاهرة، وهذا النوع يعني الإعراب بالحركات المقدرة التي تكون في آخر المقصور من الأسماء إذا كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، كالرفع في كلمة العصا من قولنا: انكسرت العصا، والفتحة في قولنا: كسرت العصا، والكسرة في قولنا: ضرب المذنب بالعصا.

وكما في إعراب المنقوص في حالتي الرفع والجر مثل: جاء القاضي، ومررت بالقاضي.

---

(١) المغني، ج ١ ص ٢١٦؛ الكافية لابن الحاجب، ج ١ ص ٢٦٥.

ولا يقتصر ذلك على الأسماء بل ينسحب أيضاً على الأفعال المعتلة بالواو مثل: يدعو، أو الياء مثل: يجري، أو الألف مثل: يسعى.

ومن الإعراب التقديري أيضاً إعراب الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم في الحالات الثلاث، مثل: جاء غلامي، ومررت بغلامي، ورأيت غلامي[1].

ومنه أيضاً إعراب الجمل وتقدير مواقعها الإعرابية إذا كانت مما له محل إعرابي.

* **الْمُقَدَّرَة**: وصف للحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة إذا قدرت من الأسماء أو الأفعال المختومة بحروف العلة.

كأن يقال: مرفوع بضمة مقدرة على الألف، أو منصوب بفتحة مقدرة عليها أيضاً، أو مجرور بكسرة مقدرة في حالة الجر.

والمقدرة كذلك: الحال التي تقابل المقارنة ـ وهي الحال المستقبلة التي لا يقترن زمن حدوثها بزمن وقوع فعلها العامل فيها، أي أنها تتحقق بعد وقوع فعلها وحدوثه[2] وذلك نحو قوله تعالى: فادخلوها خالدين ـ ونحو: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً.

* **الْمَقَادِيرْ**: جمع مقدار، وهو لفظ مستعمل في باب التمييز المفرد الذي يعرفه النحاة بأنه رفع إيهام ما دل عليه من مقدار مساحي أو كيلي أو وزني أو عددي.

ومن التعريف يتبين أن للمقادير المبهمة، وتسمى كذلك المقدرات التي تحتاج إلى إيضاح، أربعة مميزات هي:

١ ـ المقدار المساحي نحو: فداناً، في قولنا: اشتريت فداناً أرضاً.

٢ ـ المقدار الكيلي نحو: عندي قفيز[3] براً.

٣ ـ مقدار وزني نحو: بعتُ رطلاً قمحاً.

٤ ـ مقدار عددي نحو: سرت ثلاثين ميلاً.

* **التَّقْدِيم**: هو خلاف التأخير وهو أصل في بعض العوامل والمعمولات ويكون طارئاً في بعضها الآخر.

فمما يجب التقديم فيه وهو أصل الفعل مع الفاعل، والمبتدأ مع الخبر، والفاعل مع المفعول به، وبقية الفضلات والمكملات.

وقد يطرأ لهذه الأمور[4] من أسباب نحوية

---

(١) الحركات هنا مقدرة على ما قبل ياء المتكلم.

(٢) علامة الحال المقدرة كما ذكر النحاة صحة تقديرها بالفعل ولام العلة ـ ففي المثالين يكون التقدير: أدخلوها لتخلدوا فيها، وفي الثاني: ليصيد به.

(٣) القفيز: هو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق ومن الأرض مائة وأربع وأربعون ذراعاً.

(٤) ما عدا الفاعل ـ فإنه لا يتقدم على الفعل أبداً، بل يجب تأخيره عنه وإن وجد ما ظاهره كذلك نحو: محمد كتب قدر الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل واعتبر المتقدم مبتدأ.

أو بلاغية أو عروضية ما يقتضي تأخيرها وتقديم ما هو مؤخر في الأصل، كتقديم المفعول به على الفاعل نحو: وإذ ابتلى إبراهيم ربه، حتى لا يعود الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة.

ونحو: إياك نعبد ــ ومحمداً قابلت، بتقديم المفعول به على الفعل والفاعل لإرادة الحصر البلاغي.

ونحو: في الدار رجل، بتقديم الخبر على المبتدأ هروباً من الابتداء بالنكرة.

* **الْقُرْآن**: هو كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ العربي المنقول بالتواتر والمكتوب في المصاحف المبدوء بالفاتحة والمختوم بسورة الناس(١).

والقرآن في مجال النحو أحد مصادره الرئيسة وأصحها وأوثقها، اعتمد عليه النحاة في بناء قواعدهم وأكثروا من الاستشهاد بآياته الكريمة التي تعتبر فيصلاً قاطعاً في كل خلاف أو تدليل.

ولقد كان له الأثر الكبير ولعله العامل الأول في نشأة النحو ووضعه، إذ كان الخوف من وقوع التحريف في آياته من ناحية، والحرص على سلامته عبر السنين والآباد من ناحية ثانية، دافعين أساسيين للولاة والنحاة إلى وضع ما يحفظ هذا الكتاب العظيم ويصونه. ولم تكن الآيات الكريمة وسيلة لتثبيت القواعد والاستدلال لها فحسب، بل كانت أيضاً مجالاً واسعاً لتنافس العلماء في إعرابها وتبيان مواقع ألفاظها حتى تمخضت عن ذلك فيما بعد مكتبة عامرة بمراجع إعراب القرآن وتحليل مشكله وتبيان غريبه.

* **الْمُقَارَبَة**: أفعال المقاربة وهي نوع من الأفعال الناقصة التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنسخ حكمهما كما تفعل كان وأخواتها وهي موضوعة لدنو الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه(٢). وعددها ثلاثة هي: كاد وكرب وأوشك.

وأمثلة دلالتها على القرب نحو: كادت السماء تمطر، أي: قربت من أن تمطر، أو قرب مطرها.

وكرب في قول كلحبة اليربوعي(٣):

كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب

أي: قرب ذوبان القلب.

وأوشك في قول أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فر من منيته
في بعض غراته يوافقها

أي: يقرب من موافقته منيته.

---

(١) أصول الفقه الإسلامي ص ٣١، للأستاذ زكي الدين شعبان.
(٢) التعريفات للجرجاني، ص ٣٣.
(٣) وقيل كذلك إنه لرجل من طيء. (أنظر شواهد العيني).

والمشهور في خبر هذه الأفعال أن يكون فعلاً مضارعاً وقيل غير ذلك.

ومن خصائص هذا الخبر أن يقترن بأن المصدرية الناصبة وقد يكثر تجرده منها مع كاد ويقل اقترانه بها، والعكس في أوشك، حيث يكثر اقترانها بها ويقل تجرده منها.

وأما كرب فهي مثل كاد في كثرة التجرد وقلة الاقتران.

* **التَّقْرِيْب**: أحد المعاني التي يأتي لها كل من الحرفين التاليين: كأن، وهي حرف ناسخ من أخوات (إن) وأصل معناه التشبيه ولكنه قد يأتي للتقريب في رأي الكوفيين[١]. وقد حملوا عليه هذه الأقوال: كأنك بالشتاء مقبل ــ وكأنك بالفرج آت، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل. وكقول الحريري:

كأني بك تنحطْ
إلى اللحد وتنغط

وكأن في كل هذه الأمثلة ليست للتشبيه وإنما هي للتقريب، وقد قيل في إعراب هذه الأساليب عدة أقوال أقربها إلى الصواب ما يلي: كأن للتقريب والياء حرف تكلم، أو الكاف حرف خطاب والباء زائدة وما بعدها اسم كأن وما يليها خبرها.

والحرف الثاني الذي يأتي للتقريب: قد، وهي حرف يدخل على الماضي والمضارع ويفيد دخوله على الماضي تحقيق وقوعه وتقريب زمانه من الحال[٢]، أي: أنه يجعل الماضي قريب الوقوع ومتصلاً بالحال. فإذا قيل مثلاً: سافر محمد، احتمل الفعل إفادة سفره قريباً أو بعيداً، ولكن إذا قيل: قد سافر محمد، تعين الفعل للماضي القريب.

* **الْمُسْتَقر**: الظرف المستقر ــ وهو الظرف الذي حذف عامله حذفاً واجباً[٣] كأن يقع خبراً أو صفة أو حالاً ــ نحو: محمد في القاهرة، والعصفور فوق الشجرة، ومررت برجل في الشارع، ورأيت كتاباً داخل الدرج، وعلّي فوق المنبر خطيب مفوه، وخالد على الفرس فارس، أي فارس: وتتعلق الظروف في كل ما تقدم بمتعلق عام محذوق تقديره مستقر أو ما في معناه، ولا يصح غير هذا إلا إذا أريد له متعلق خاص نحو قوله تعالى: الحر بالحر، أي: مقتول. ولا يصح هنا تقدير الاستقرار وهذا ما يسمى بالظرف اللغو (أنظر مادة لغو).

* **التَّقَارُضْ**: هو التبادل ووضع أمرين كل منهما مكان الآخر، وقد أطلق على تبادل الألفاظ في الأحكام وقال عنه ابن هشام: إنه من مُلح الكلام، ومثل له بإعطاء «غير» حكم «إلا» في الاستثناء بها في نحو قوله تعالى: لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر ــ بنصب غير وإعطاء إلا حكم غير في

(١) المغني، ج ٢ ص ١٩٢.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) النحو الوافي عباس حسن، ج ١ ص ٣٤٨ ــ ج ٢ ص ١٩٩.

الوصف بها نحو: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا.

ومثل له كذلك بإعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية في الإهمال كقوله[1]:

أن تقرآن على أسماء ويحكما
مني السلام وألا تشعرا أحد

حيث أهملت أن وعوملت معاملة ما. وكقوله صلى الله عليه وسلم: كما تكونوا يولى عليكم ــ بإعطاء ما حكم أن[2].

* **الاقْتِرَان**: هو الاتصال وكثيراً ما يستعمل في التعبير عن اتصال الحروف بغيرها، كاقتران جواب القسم باللام، وجواب الشرط بالفاء، وخبر عسى بأن.

* **الْمَقْــرُون**: اللفيف المقرون قسم من أقسام الفعل المعتل، ويميزه عنها أن عينه ولامه حرفا علة متجاوران.

وقد سمي بالمقرون لكون الحرفين مقترنين غير مفرقين[3] ــ نحو: عوى ــ حوى ــ هوى ــ روى ــ حيى.

ومن أحكام هذين الحرفين المتجاورين أن أولهما وهو عين الفعل لا يعل أبداً حتى لو وجد ما يوجب ذلك، بل يعامل معاملة الصحيح فيبقى على حاله[4].

وأما الثاني وهو لام الكلمة، فإنه يعل بالقلب، ويجزم بالحذف شأنه في ذلك شأن الفعل الناقص[5] ــ فيقال: طوى بقلب الياء ألفاً كما يقال: لم يطو بحذفها من أجل الجازم.

* **الْقَرِيْنَة**: هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول فيه. ومثال هذه القرينة: حذف الحال في قوله تعالى: والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم، حيث حذف الحال المقدرة بقائلين سلام عليكم.

والقرينة كون الحال قولاً أغنى عنه المقول.

والقرينة قد تكون لفظية كتعيين أل والصلة لما تدخلان عليه من الأسماء فيجعلانها معرفة، أو معنوية[6] كما في دلالة الحضور والغيبة[7] على تعريف مسمياتها.

* **المُقَارِنَة**: هي الحال التي يقترن وقوعها بوقوع عاملها أي أنها تكون مقارنة له عند الحدوث نحو: دخل الرسول مبشراً ــ فالتبشير

(١) لم يعرف قائله وقد تقدم ذكره في باب الحاء مادة (حمل).
(٢) المغني، ج ٢ ص ٦٩٧.
(٣) شذا العرف للحملاوي، ص ١١.
(٤) تكملة في تصريف الأفعال للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، ملحقة بشرح ابن عقيل، ج ٢ ص ٥١٦.
(٥) المرجع نفسه.
(٦) شرح الأشموني، ج ١ ص ١٢٧.
(٧) الحضور ــ كما في ضميري المتكلم والمخاطب وأما الغيبة فهو ضمير الغائب الذي يتعين بمرجعه.

قد اقترن زمن وقوعه بزمن العامل وهو الدخول.

وهذه الحال تقابل الحال المقدَّرة التي تقع بعد حصول حدثها (أنظر مادة مقدرة).

* **الْقَسَم**: هو الحلف ويسميه الخليل الإضافة، وهو في الاستعمال ضرب من ضروب الخبر والتأكيد وأسلوب من أساليب تثبيت الكلام وتقريره، يذكر ليتوكد به خبر آخر[1].

ويؤدى بوسيلتين هما:

١ ـ بوساطة بعضٍ من حروف الجر الخاصة به.

٢ ـ بوساطة ألفاظ خاصة بالدلالة عليه.

فأما وسائله من حروف الجر فهي الواو والباء والتاء. فالواو مختصة بالقسم ولا تجر سواه، فيقال: والله ـ ورب الكعبة ـ والذي نفسي بيده.

ولكونها خاصة بالقسم، فإنه لا يجوز ذكر الفعل معها، أي لا يقال: أقسم والله.

وأما التاء فهي غير مختصة بالقسم، ولكنها إذا استعملت فيه فإنها لا تجر إلا لفظ الجلالة، حيث يقال: تالله لأسافرن.

وقد يجر بها لفظ «رب» مضافاً إلى الكعبة، فيقال: (تربِّ الكعبة).

والتاء مثل «الواو» في عدم جواز ذكر الفعل معها، أي لا يقال: أقسم تالله.

وأما الباء فهي أصل حروف القسم، ولهذا تميزت عن بقية الحروف بذكر الفعل معها، إذ يقال: أقسم بالله.

وكما يؤدى القسم بالحروف يؤدى كذلك ببعض الألفاظ الخاصة به ـ وهي الوسيلة الثانية التي يتوسل بها إليه، وهذه الألفاظ مثل: يمين، وأيمن، ولعمري، وقسمي.

ومما يقتضيه القسم جواب له يأتي بعده مقترناً باللام غالباً، فيقال: والله لأكتبن، ويمين الله لأسافرن.

* **الْمُقْسَم به**: هو الاسم الواقع بعد لفظ القسم كلفظ الجلالة في قولنا والله.

* **الْمُقْسَم عليه**: هو الأمر المراد توكيده بالحلف نحو: الكتابة في قولنا: والله لأكتبن.

* **قَسَم اسْتِعْطَافِيّ**: نوع من القسم يكون جوابه إنشائياً نحو: بالله هل قام محمد[2] ونحو[3]: بالله لما زرتني، وبالله أخبرني، وكقول ابن هرمة:

بالله ربك إن دخلت فقل له
هذا ابن هرمة واقفاً بالباب

* **الْقَاصِرُ**: هو الفعل اللازم غير المتعدي،

---

(١) اللمع في العربية لابن جني، ص ١٨٣، تحقيق الدكتور فائز فارس.

(٢) حاشية الصبان، ج ٢ ص ٢٢١.

(٣) المفصل للزمخشري، ص ٣٤٧.

وقد سمي قاصراً لقصوره على الفاعل[١]، أو لأنه يقتصر على الفاعل ولا يتعداه إلى غيره (أنظر مادة لازمة).

* **الاقْتِصَار**: هو حذف مفعولي ظن وأخواتها أو أحدهما دون دليل على الحذف[٢]، وأما عن المفعول الثاني فقد أجمع النحاة على عدم حذفه اقتصاراً، أي: بلا دليل.

وأما حذفهما معاً فقد اختلف فيه، فمنعه سيبويه والأخفش وأجازه الآخرون مستدلين بقوله تعالى: أعنده علم الغيب فهو يرى، أي: يعلم ما يعتقده حقاً.

وقد روي عن الأعلم جواز الاقتصار في أفعال الظن دون أفعال العلم[٣]، وأما حذف هذه المفاعيل لدليل فيسمى اختصاراً (أنظر مادة اختصار).

* **الْمَقْصُوْر**: هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمه[٤] نحو: فتى وهدى وعصا.

وقد سمي بالمقصور لأن ألفه لم يردفها همزة حتى تمد، أو لأنه قصر وحبس عن الحركات الإعرابية[٥].

وللمقصور باعتبار ألفه نوعان:

١ ـ نوع تكون ألفه منقلبة عن أصل واو أو ياء نحو: عصا وهدى.

٢ ـ نوع تكون ألفه زائدة للتأنيث نحو نجوى، أو مزيدة للإلحاق نحو أرطى الملحقة بجعفر، أو مزيدة للتكثير نحو كمثرى.

* **الْقَطْع**: هو الوقف ـ وهو أن يقطع المتكلم نطقه عند آخر الكلمة (أنظر مادة وقف). ويعبر به الفراء عن الحال. كما ورد في تخريجه لكلمة هدى من قوله تعالى: هدى للمتقين.

* **الْمُنْقَطِعَة**: وصف لأم يقابل اتصالها ـ ويقصد به استغناء ما بعدها عما قبلها أو استغناء أحدهما عن الآخر.

وقد صنفها ابن هشام ثلاثة أنواع هي[٦]:

١ ـ أن تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو قوله تعالى: تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه.

٢ ـ مسبوقة بهمزة لغير استفهام[٧] نحو: (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها).

٣ ـ مسبوقة باستفهام غير الهمزة نحو:

---

(١) الأشموني، ج ٢ ص ٨٧.
(٢) الأشموني، ج ٢ ص ٣٤.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بدر الدين بن محمد بن مالك، ص ٢٩٨، ط. بيروت.
(٥) تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي، ص ١٦٣.
(٦) المغني لابن هشام، ج ١ ص ٤٤.
(٧) الهمزة في الآية للإنكار.

هل يستوي الأعمى والبصير، أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء.

والانقطاع في أم يعني الإضراب الذي تفيده بل ولكن الفرق بين الإضرابين كما يقول المبرد أن ما بعد بل مقطوع به وأن ما بعد أم مشكوك فيه(١).

* **الْمَقْطُوْع**: هو النعت الذي لا يتبع منعوته في علامات الإعراب وحركاته ويكون القطع إلى الرفع والنصب، ومثال ذلك: مررت بزيد الكريمُ والكريمَ ــ وفي حالة الرفع يكون النعت المقطوع خبر المبتدأ محذوف تقديره هو، وفي حالة النصب يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أعني.

وكل من الرافع والناصب المقدرين لا يجوز إظهارهما، بل يجب إضمارهما إذا كان المقصود بالنعت مدحاً أو ذماً أو ترحماً.

وأما إذا كان الغرض من النعت التخصيص، فإن الإضمار غير واجب فيقال: مررت بزيد الخياطُ أو هو الخياط ــ أو الخياط بالنصب أو أعني الخياط(٢).

والمقطوع كذلك: هو المهموز من الأفعال الصحيحة، سمي بذلك لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها(٣).

* **القلوب**: أفعال القلوب هي من أخوات ظن تدخل بعد أن تستوفي فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين. وقد سميت بذلك لقيام معانيها بالقلوب وهذه الأفعال هي:

ــ رأى بمعنى علم أو ظن، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً.

ــ خال بمعنى ظن مثل(٤):

أخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى
يسومك ما لا يستطاع من الوجد

وقد تأتي بمعنى علم.

ــ وعلم بمعنى يتقن نحو(٥):

علمتك الباذل المعروف فانبعثت
إليك بي واجفات الشوق والأمل

ووجد مثل:

وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين

ــ وظن بمعنى الرجحان مثل(٦):

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا.
فعردت فيمن كان فيهم معردا

---

(١) المقتضب للمبرد، ج ٣ ص ٢٨٩.
(٢) شرح ابن عقيل، ج ٢ ص ١٦١.
(٣) تكملة في تصريف الأفعال للشيخ محي الدين عبد الحميد، ملحقة بشرح ابن عقيل، ج ٢ ص ٤٨٥.
(٤) لم يعرف قائله ــ من شواهد الأشموني، ج ٢ ص ٢٠.
(٥) لم يعرف قائله ــ من شواهد الأشموني، ج ٢ ص ٢٠؛ وابن عقيل، ج ١ ص ٣٥٥.
(٦) لم يعرف قائله ــ وهو من شواهد الأشموني، ج ٢ ص ٢٢.

ـ وحسب نحو: يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف.

ـ وزعم بمعنى الرجحان كقول أبي أمية الحنفي:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ
إنما الشيخ من يدب دبيبا

ـ وحجا بمعنى ظن في قول تميم بن أبي مقبل:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخاثقةٍ
حتى ألمّت بنا يوماً ملمّات

ـ وهب بلفظ الأمر وبمعنى ظن نحو قول ابن همام السلولي:

فقلت أجرني أبا خالد
وإلا فهبني امرءاً هالكا

ـ وتعلم بمعنى إعلم كما في قول زياد بن سيار:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها
فبالغ بلطف في التحيل والمكر

* **الْقَلْب**: إعلال القلب ـ اصطلاح صرفي وهو نوع من أنواع الإعلال ويعني قلب حرف إلى آخر.

وقد يقع بين حروف العلة والهمزة، فتقلب الواو والياء والألف همزة، كما تقلب الهمزة إلى حرف من حروف العلة.

وفي الحالين يكون القلب واجباً أو جائزاً، وقد يكون شاذاً في بعض الحالات.

فمن القلب الواجب: قلب الواو في سماو والياء في بكاء إلى همزة.

ومنه أيضاً: قلب الواو في عجاوز والياء في صحايف إلى همزة.

ومن القلب الجائز: قلب الواو في أدور ووجوه وكذلك وقتت إلى همزة.

وأما قلب الهمزة إلى حرف من حروف العلة فهو واجب في مثل: أأمن وأؤثر وإئلافهم، حيث يقال في الأول آمن، وفي الثانية أوثر، وفي الثالثة إيلافهم.

* **الْقِلَّة**: جمع القلة ـ جمع تكسير وهو قسيم جمع الكثرة ومقابله ـ ويختلف الجمعان في الدلالة، فمدلول القلة من ثلاثة إلى عشرة[1] وله أربعة أبنية جمعها ابن مالك في قوله:

أفعلة أفعل ثم فِعْلَة
ثمت أفعال جموع قلة

وقد مثل لهذه الجموع الأربعة بأسلحة وأفلس وفتية وأفراس.

ويدخل في الدلالة على القلة من غير جموع التكسير: جمعا المذكر السالم والمؤنث السالم[2].

ومن أحكام جمع القلة أنه إذا دخلت عليه

---

(١) مبادىء العربية في الصرف والنحو، رشيد الشرتوني، ص ٨٢.
(٢) تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي، ص ٢١٠.

أل التي للاستغراق انصرف بها إلى الكثرة نحو: إن المسلمين والمسلمات.

كما أن من أحكامه أرجحية مطابقة الصفة له سواء أكان لمن يعقل أو لما لا يعقل، فالأفصح أن يقال في الوصف الخبري أو غير الخبري: الأسياف منكسرات، أو الأسياف المنكسرات، ومن غير الأفصح أن يقال: الأسياف انكسرت أو منكسرة.

* **التَّقْلِيل**: غرض من أغراض التصغير يقصد به تقليل عدد ما يتوهم أنه كثير مثل: دريهمات ودنينيرات.

وهو أيضاً غرض من أغراض الفعل ومتعلقه[1] يتأتى بإدخال قد عليهما.

كما في الفعل يصدق من قولنا: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل.

وكما في متعلقه من قوله تعالى: قد يعلم ما أنتم عليه، أي: ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه.

* **مَقُول الْقَوْل**: هو الكلام الواقع بعد القول وما اشتق منه ــ وهو دائمًا في محل نصب مفعول به ومثاله: قال إني عبد الله ــ وقولي: «الحمد لله» خير كلمة تخرج من فمي.

فكلٌ من جملتي: إني عبد الله، والحمد لله ــ مقول للقول قال وقولي ــ وكلتاهما في محل نصب مفعول به.

* **الْقِيَاسُ**: أحد المصادر الأربعة التي بني عليها علم النحو، وهو في اللغة: تقدير الشيء على مثاله، وفي الاصطلاح: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحرف وترتيب كلماتها[1]. أو هو إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى.

وقد كان القياس معتمد البصريين والكوفيين على السواء في بناء قواعدهم غير أن قياسات البصريين أكثر دقة وأشد إحكاماً من قياسات الكوفيين.

والقياس في عمومه كان مصدر الكثير من القواعد النحوية التي وضعت وخرج بها النحاة مذاهب أو أفراداً، وقد قال الكسائي فيه:

إنما النحو قياس يتبع
وبه في كل أمر ينتفع

وكثيراً ما يستعمل القياس في مقابلة السماع، فيقال: هو جارٍ على القياس أو شاذ عنه، أو يقال: هو شاذ في القياس فصيح في الاستعمال كما ورد في لفظ أئمة بتحقيق الهمزتين إذ قيل فيها إنها شاذة في القياس[3] ولكن ورودها في القرآن الكريم يوجب القول بفصاحة استعمالها.

(١) المغني لابن هشام، ج ١ ص ١٧٤.
(٢) اللغة والنحو للأستاذ عباس حسن، ص ٥٢.
(٣) القياس فيه أيِـمة بقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين مع فتح الأولى وكسر الثانية.

ومما استعمل فيه القياس والسماع مصادر الأفعال الثلاثية والرباعية والخماسية والسداسية ــ فالثلاثية سماعية إلا بعضاً منها يأتي قياسياً بناء على ضوابط معينة. وأما الرباعية والخماسية والسداسية فهي مصادر قياسية تخضع لضوابط محددة لا تتخلف ولا تتغير، فلكل فعل رباعي أو خماسي أو سداسي مصدر معين يحدده الوزن ويضبطه ــ فالفعل أكرم له مصدر واحد على وزن إفعال وهو إكرام، وهكذا كل فعل رباعي على وزن أفعل ومثل ذلك بقية أوزان الأفعال الخماسية والسداسية.

* **الْمُقَايَسَة**: أحد المعاني التي تأتي لها (في) الجارة ومثالها: قوله تعالى: ﴿فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل﴾.

وتعني المقايسة بالنسبة للحرف في أن ما قبلها ملحوظ بالقياس إلى ما بعدها[1]، أو هي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق[2].

* **التَّقْوِيَة**: لام التقوية كما في لام الجحود ــ إذ يرى الكوفيون فيها أنها تزاد لتوكيد النفي وتقويته في مثل قولنا: ما كان محمد ليكذب.

وقد تكون اللام للتقوية إذا زيدت لتقوية فعل أو عامل ضعف بتأخره نحو: هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ــ وقوله: إن كنتم للرؤيا تعبرون، أو بكونه فرعاً في العمل لصيغة المبالغة كاللام في قوله تعالى: فعال لما يريد، وقوله كذلك: مصدقاً لما معهم، ونحو: ضربي لزيد حسن[3].

(١) حاشية الصبان، ج ٢ ص ٢١٩.
(٢) المغني، ج ١ ص ١٦٩.
(٣) المرجع نفسه، ج ١ ص ٢١٧.

باب الكاف

* **الكَثْرة**: جمع الكثرة ــ وهو الجمع الذي وضع للعدد الكثير من أحد عشر إلى ما لا نهاية له، وألفاظه جموع التكسير المعروفة والمشهورة هي: فُعْل ــ فُعُل ــ فُعَل ــ فِعَل ــ فُعَلة ــ فِعَلَة ــ فَعْلى ــ فُعُول ــ فِعَال ــ فِعْلان ــ افعلاء ــ فُعَّال ــ فُعْلان ــ فُعَلاَء ــ فُعَّل. فُعَّل وصيغة منتهى الجموع التي تتميز عن غيرها من الجموع بوجود ألف الجمع فيها مسبوقة بحرفين وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن[1]. وقد جمع بعض الفضلاء أوزان هذه الجموع في أبيات ثلاثة هي:

في السفن الشهب البغاة صور
مرضى القلوب والبحار عبر

غلمانهم للأشقيا عمله
قطاع قضبان لأجل الفيلة

والعقلاء شرد ومنتهى
جموعهم في السبع والعشر انتهى

وأما صيغ منتهى الجموع فهي تسعة عشر وزناً هي: (فواعل) و(فواعيل) مثل: خواتم وطواحين و(فعائل) مثل: رسائل، و(فعالِى) مثل: سَحالى، و(فَعَالَى) مثل: صَحَارى، و(فُعالِي) مثل: تراق، و(فَعاليّ) مثل: كراسي، و(فعالل) مثل: سفارج ــ في جمع سفرجل، و(فعاليل) مثل: دنانير، و(أفاعل) نحو: أنامل، و(أفاعيل) نحو: أضابير، و(تفاعل) نحو: تجارب، و(تفاعيل) نحو: تسابيح، و(يفاعل) نحو: يحاور، و(يفاعيل) نحو: يحاميم، و(مفاعل) نحو: مساجد، و(مفاعيل) نحو: مصابيح، و(فياعيل) نحو: دياجير، و(فياعل) نحو: فيالق.

وعند وصف جمع الكثرة أو الإخبار عنه يجوز الإفراد والجمع، ولكن الإفراد أفصح بالنسبة لما لا يعقل فيقال: الجذوع انكسرت ومنكسرة كما يقال: الجذوع انكسرت ومنكسرات ــ ولكن الأول أولى وأرجح.

* **التكْثِير**: غرض من أغراض زيادة الحروف وذلك نحو: زيادة الميم في: سَتْهَم لكبير العجز والميم في زُرْقُم لشديد الزرقة، وقد يقصد بالتكثير التفخيم كزيادة الميم على ابن في ابنم لتفخيم معناه.

(١) جامع الدروس العربية، ج ٢ ص ٤٦.

والتكثير كذلك غرض من أغراض «قد» كما قال الزمخشري في قوله تعالى: (قد نرى تقلب وجهك ـ أي ربما نرى ـ ومعناه تكثير الرؤية[(١)]. ومثل سيبويه لذلك بقول الهذلي:

فقد أترك القرن مصفراً أنامله
كأن أثوابه مُجَّتْ بفرصاد

* **الكُحْل**: مسألة الكحل، وهي مسألة تتعلق برفع اسم التفضيل للاسم الظاهر، إذ المعروف في هذا الاسم أنه يرفع الضمير المستتر ونادراً ما يرفع الظاهر.

وإلى هذا الحكم أشار ابن مالك بقوله:

ورفعه الظاهر نزر ومتى
عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

كلن ترى في الناس من رفيق
أولى به الفضل من الصديق

أي: اسم التفضيل لا يرفع الظاهر في الغالب إلا إذا سبقه نفي وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحلُ كحسنه في عين زيد.

فأحسن اسم تفضيل رفع كلمة الكحل على الفاعلية ـ والذي سوغ ذلك سبقه بنفي ومرفوعه أجنبي عنه ـ ويصح وضع الفعل مكانه وهو: يحسن كما أن مرفوعه وهو الكحل مفضل على حاله باعتبارين أحدهما: كونه في عين زيد والآخر كونه في عين غيره من الرجال: فالكحل في عين زيد أحسن من الكحل نفسه في عين آخرين من الرجال.

ومثل المثل المذكور أن يقال: ما أبصرت بلداً أجمل فيه الطقسُ منه في لبنان.

وقد سميت هذه المسألة وهي رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر بالشروط المذكورة مسألة الكحل لكونه النحاة قد مثلوا لها بالمثال الذي يتضمن الحديث عن الكحل نفسه.

* **التِكْرَار**: هو الإعادة، أي: إعادة اللفظ أو الجملة وقد يكون في الحروف نحو: إن إن محمداً قائم ونحو قول أبي ذؤيب الهزلي:

وما الدهر إلا ليلة ونهارها
وإلا طلوع الشمس ثم غيابها

أو في الجمل نحو قوله تعالى: إن مع العسر يسرا إن مع اليسر يسرا.

ومن مترتبات التكرار وأغراضه:

١ ـ التوكيد وهو الغالب فيه.

٢ ـ والنقض كما في تكرار ما في قولنا: ما ما محمد في الدار فنفى النفي الأول نقض للنفي وإثبات للحكم لا نفيه.

وقد يكون التكرار لفظياً كالأمثلة التي أوردناها وقد يكون معنوياً كما في نية تكرار العامل في قولنا: جاء محمد وعلي أو جاء محمد أبو علي[(٢)].

---

(١) المغني، ج ١ ص ١٧٤.

(٢) العامل المكرر والمقدر معنوياً هو الفعل جاء فبدلاً من أن يقال جاء محمد وجاء علي قدر الثاني وأفاده العطف.

والمكرر: هو اللفظ الأول الذي يقع له التكرار اللفظي أو المعنوي أو التقديري.

* **الكَسْر**: لقب من ألقاب البناء وهو قسيم الفتح والضم والسكون، ويقابله في الإعراب الجر ـ ويتميز عن غيره من الألقاب أنه لا يدخل إلا الأسماء والحروف مثل أمسِ وجَيْرِ وهو في حقيقته انزلاق اللسان إلى أسفل عند النطق.

وكما يكون الكسر علامة بناء في أواخر الأسماء والحروف وعلامة إعراب في الأسماء فإنه أيضاً علامة ضبط لمباني الحروف الهجائية مثل: الميم من مِـن، واللام من علِـم.

وهو أيضاً اسم من أسماء الإمالة(١) لما يكون فيها من إمالة إلى الكسر من حيث الانتحاء بالحرف من الفتحة إلى الكسرة.

* **الْكَسْرَة**: هي أثر الكسر وهي علامة للبناء في مثل أمسِ وحذام، وعلامة للإعراب في مثل: الرجل من قولنا ـ مررت بالرجلِ.

وقد تصبح الكسرة كسرتين ليدل بهما على تنوين الحرف الذي يطلق عليه المتعلمون لفظ التنوين.

وما تلحقه الكسرة يسمى مكسوراً سواء أكان حرفاً من حروف حشو الكلمة أم كان في آخرها والحرف المكسور قسيم للمفتوح والمضموم.

* **التكْسِير**: نوع من أنواع الجموع وهو في مقابلة السلامة ويعني في حقيقته الدلالة على أكثر من إثنين أو إثنتين بتغيير صورة المفرد لفظاً أو تقديراً.

ويكون التغيير اللفظي في ستة أحوال هي(٢):

١ ـ الزيادة مثل: صنو ـ صنوان.

٢ ـ النقص مثل: تخمة ـ تخم.

٣ ـ الشكل مثل: أسَد ـ أُسْد.

٤ ـ الزيادة والشكل مثل: علم ـ أعلام.

٥ ـ النقص والشكل مثل: رسول ـ رسل.

٦ ـ الزيادة والنقص والشكل مثل: غلام ـ غلمان.

وأما التقديري(٣): وهو ما يكون فيه لفظ الجمع هو عين لفظ المفرد في الصورة فقط ويقع في سبع كلمات هي(٤): فَلك وعِفتان وهو الجافي القوي وهِجان (كرام الإبل) ودِلاص وإمام وكِناز وشِمال.

---

(١) الأشموني، ج ٤ ص ٢٢٠.
(٢) تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي، ص ٢٠٦.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) هذه الكلمات مشتركة بين الواحد والجمع.

وللتكسير جمعان أحدهما: جمع القلة (أنظر مادة قلة)، وجمع الكثرة (أنظر مادة كثرة).

* **الكفّ**: الكف عن العمل هو الإبطال، ومثل هذا يتحقق للفظ «ما» إذا دخلت على إن وأخواتها، فإنها تكفها عن العمل وتجعلها مهيأة للدخول على الفعل، فيجب عند ذلك إهمالها ويصبح ما بعدها مبتدأ بعد أن كان اسمًا لها وخبرها خبراً عن المبتدأ بعد أن كان خبراً لها. وذلك نحو: إنما زيد قائم، وكأنما خالد أسد ولكنما عمرو جبان ولعلما بكر عالم.

وأما بالنسبة لليت فقد تكف وربما لا[1].

وفي حالة كف ما هذه الحروف عن عملها تسمى كافة والحروف مكفوفة.

وحتى يفرق بين «ما» الكافة لإن وأخواتها و«ما» الموصولة والموصوفة والمصدرية ــ فإن الكافة تكتب موصولة بالحروف كما تقدم ــ وتفصل في غير ذلك.

وليس كف «ما» مقصوراً على إن وأخواتها، بل قد تكف الأفعال «قَلَّ» وكَثُر وطال ــ ويعني كفها في هذه الحالة دخولها على الجملة الفعلية حيث يقال: قلّما ينجو الجبانُ ــ وكثُرَ ما تُلِّحُ وطالما تقول.

وقد تكف ما رب عن الجر[2] إذا اتصلت بها كقول جذيمة الأبرش:

رُبَّـما أَوْفَـيْــتُ فِي عَــلَـمٍ
تَـرْفَـعَــن ثَــوبِي شَـمَــالاتُ

* **الْكَلام**: هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها مثل: حضر عمرو ــ أنا قادم ــ رمضان شهر الصيام.

وأما كلمة: عمرو مفردة فهي ليست بكلام ــ وكذلك مجموع قولنا: إن قام محمد وذلك لعدم إفادته. وقد يتركب الكلام من اسمين نحو: الحجُ عَرَفة أو من فعل واسم نحو: قَدِم الحجاج ــ بظهور الفاعل أو باستتاره نحو: أكتب ويطلق الكلام في عرف اللغويين على كل ما يتكلم به سواء أفاد أم لم يفد وما تقدم من التعريف إنما هو في مصطلح النحاة لا اللغويين.

* **الْكَلِم**: هو اسم جنس ومفرده كلمة ــ وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر: أفادت أو لم تفد، فقولنا: إن يجتهد محمد، يسمى كلمًا لأنه مجموع كلمات ثلاث، وقولنا: إن يجتهد محمد ينجح كلم وكلام، فهو كلم لأنه يتكون من ثلاث كلمات وهو كلام لأنه أفاد فائدةً يحسن السكوت عليها.

* **الْكَلِمَة**: قول مفرد أو هي اللفظ الموضوع لمعنى مطرد وهي مثل: محمد ــ وعلي ــ وقام ــ وفي ــ وإن. وقد تطلق ويقصد بها الكلام كما جاء في قولهم: لا إله إلا اللهُ كلمةُ الإخلاص. وكقول الرسول، عليه الصلاة والسلام: أصْدَقُ كلمةٍ قالها لبيد:

---

(١) تكون «ما» في حالة الإعمال زائدة ولا أثر لها.
(٢) معنى كفها دخولها على الفعل.

ألا كل شيء ما خلا الله باطل
وكـلُّ نعيمٍ لا محالـة زائـل

وقد تكون الكلمة اسمًا أو فعلًا أو حرفاً. لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف.

* **التَكَلُّم**: حالة من حالات التحدث: وهو قسيم الخطاب والغيبة، ويأتي في ترتيب الحضور والأعرفية الأول ويتحقق التكلم بوساطة ضمائره وهي: التاء المتصلة نحو: أكلت ونا المتكلمين نحو: أكلنا ونحن في مثل: نحن قادمون. وكذلك أنا في مثل: أنا فلان.

* **المُتَكَلِّم**: هو الشخص الأول في دلالات التكلم، وهو الذي يقصد نفسه بالحديث بوساطة الضمائر الخاصة بذلك مثل التاء والناء وأنا ونحن.

* **الْكَمَالِيَّة**: وصف لأل التي تدل على معنى الكمال في مدخولها كأن يقال: أنت المعلمُ إخلاصاً ــ وأنت الفتى بطولةً: فإن أل في كل من الجملتين تسمى (أل الكمالية)[1].

* **الكِنَايَات**: كنايات العدد وهي كم وكأين وكذا.

والعدد الكنائي هو ما يكنى عنه بالألفاظ المذكورة ــ ويقابله العدد الصريح نحو: ثلاثة وثلاثة عشر ــ وعشرون.

وأما كم: فهي اسم لعددٍ مبهم في جنسه ومقداره، وهي قسمان: استفهامية بمعنى أي عدد ــ وخبرية بمعنى عدد كثير.

وكل منهما تفتقر إلى تمييز فيقال في الاستفهامية: كم كتاباً قرأت بمعنى: أيُّ عددٍ من الكتب قرأت.

ويقال في الخبرية: كم كتابٍ قرأت بمعنى: كثيرٌ من الكتب قرأت.

وأما كأيِّن وكذا فهما مثل: كم الخبرية في الدلالة على تكثير عددٍ مبهم الجنس والمقدار، أي أنه يكنى بهما عن عدد كثير غير معروف في جنسه ولا مقداره.

وهما أيضاً بحاجة إلى تمييز يميز ويبين المقصود فيهما وذلك نحو: ملكت كذا كتاباً ونحو: كأين من نبي قاتل معه ربيون كثير.

* **الكُنْيَة**: بضم الفاء وكسرها وهي أحد أقسام العلم وقسيمة الاسم واللقب ــ ويميزها عنهما أنها مصدرة بأب أو أم كأبي خالد وأم علي ومثلهما أيضاً ما صدر بابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة.

ومن خصائص الكنية بالنسبة لقسيميها أنه لا ترتيب بينها وبينهما فقد تتقدمهما أو تتوسطهما أو تتأخر عنهما.

---

(١) جامع الدروس العربية، ج ٣ ص ٨١.

ومن حالات تقدمها على الاسم قول عبد الله بن كيسبة[(١)]:

أقسم بالله أبو حَفْصٍ عُمَر
ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَر

ومن حالات تقديم الاسم عليها قول حسان بن ثابت:

وما اهتَّز عرشُ الله من أجل هالكٍ
سمعتُ به إلا لسعدٍ أبي عمرو

والكنية عند العرب ظاهرة تعظيم وتبجيل، ولهذا قال شاعرهم:

أُكنيه حين أناديه لأكرمه
ولا ألقِّبه فالسوءةُ اللقبُ

وأفصح ما يقال في التعبير عن التكنية: يُكْنى فلان بعمرو ثم يكنى فلان بأبي عمرو ثم يُكْنىَ فلان أبا عمرو.

* **الْكُوفِيّ**: هو المذهب الثاني من المذاهب النحوية، وهو الذي نافس مذهب البصرة أمداً طويلاً، وقد ظهر في الكوفة على يد شيخه أبي علي حمزة بن الكسائي أحد القراء السبعة ورواة الحديث.

الذي عنى بالنحو عناية فائقة وقرأه على علماء بصريين حتى إذا ما تمكن منه أصبح شيخ مدرسته وزعيم مذهبه.

طلع المذهب الكوفي بمسائل كثيرة وقواعد لا تحصر ولا تعد وله منهج في وضع القواعد يغاير مذهب البصريين.

* **الْكُوفِيُّون**: هم رجال المذهب الكوفي الذين قام على أكتافهم وجهدوا في سبيله حتى أسسوه مذهباً كاملاً يحتوي على الكثير من القواعد الدقيقة التي تستحق الاعتماد عليها والأخذ بها.

وقد خالف الكوفيون البصريين في أمورٍ كثيرة دعت العلماء إلى التمييز بين آرائهم من ناحية وآراء البصريين من ناحية أخرى. وفي تبيان المسائل الخلافية بين المذهبين ألف ابن الأنباري كتابه الشهير الذي أسماه: الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين.

وللكوفيين طبقات خمسة هي[(٢)]:

الأولى ــ ويمثلها أبو جعفر الرؤاسي وأبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء.

الثانية ــ ويمثلها الكسائي.

الثالثة ــ ويمثلها أبو الحسن علي بن الحسن بن المبارك المعروف بالأحمر، وكذلك الفراء وهشام بن معاذ بن الضرير واللحياني.

الرابعة ــ ويمثلها أبو عبد الله قاسم بن سلام وابن الاعرابي وابن السكيت.

الخامسة ــ ويمثلها ثعلب.

* **الْكَوْن**: مصدر كان وقد ورد هذا اللفظ في تأويل الموصول الحرفي مع معموليه إذا كان

---

(١) راجع تحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محي الدين عبد الحميد، ج ٢ ص ٧١.
(٢) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي، ص ٥١.

جامداً نحو: بلغني أن هذا زيد، فالتقدير بلغني كونه زيداً، لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون[1] في حين أن الخبر المشتق يؤول بمصدر من لفظه ففي قولنا: بلغني أنك ناجح يكون التقدير: بلغني نجاحك.

والكون المطلق لفظ استعمل في مجال حذف الخبر في جواب لولا، والمقصود به أن يكون الامتناع الحاصل بلولا معلقاً بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق لا المقيد.

وفي هذه الحال يغلب حذف الخبر نحو: ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض، والتقدير: لولا دفع الله الناس، موجود.

والكون المقيد ويتحقق بتعليق الامتناع الحاصل للمبتدأ بوساطة لولا على أمر مقيد محدودٍ لا مجرد وجود مطلق وحكم الخبر في هذه الحالة وجوب الذكر إن لم يدل على المقيد دليل مثل قول الرسول عليه الصلاة والسلام:

لولا قومُك حديثو عَهْد بكفر لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم.

وجواز الإثبات والحذف إن دل عليه دليل كقول الشاعر[2]:

يذيب الرعب منه كل غضبٍ
فلولا الغمد يمسكه لسالا

ففي الحديث الشريف يجب ذكر الخبر وهو: «حديثو» لأن حذفه يفوت الدلالة عليه.

وأما في البيت فإن الخبر «يمسكه» يجوز حذفه وذكره لأن إمساك الغمد للسيف واضح بين الدلالة.

وقد خالف الجمهور في صحة ذكر الخبر في كل الحالات فذهبوا إلى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقاً لأنه في رأيهم لا يكون إلا كوناً مطلقاً.

ورأوا في الحديث أنه روي بالمعنى لا باللفظ ولهذا فإنه لا حجة فيه.

وأما البيت فهو لحن قد وقع فيه المعري.

(١) المغني، ج ١ ص ٤٠.
(٢) قاله أبو العلاء المعري ـ وهو للتمثيل لا للاستشهاد لأن أبا العلاء ممن لا يحتج بشعرهم.

باب اللام

* **اللَّبْس**: وهو أيضاً الالتباس وكلاهما اختلاط الأمر حتى لا يعرف له وجه.

وهو في النحو كذلك حيث يستعمل هذا التعبير في الاستعمالات التي تلتبس على السامع بحيث لا يدرك المراد من القول.

واللبس من المخوفات التي يتجنبها الواضع بالضوابط المانعة حرصاً على وضوح اللغة وبيانها.

وعوامل اللبس عديدة، منها: خفاء الإعراب بسبب كونه تقديرياً أو محلياً، ومنها: عدم وجود القرينة التي تصرف إلى المراد وتعينه.

ومن أمثلته: وجوب تأخير المفعول به عن الفاعل إن كان تقدمه عليه يوقع في لبس وإيهام يعميان على السامع ويجعلانه لا يفرق بين الذي فعل الفعل والذي وقع منه دون أن تكون هناك قرينة لفظية أو مقامية تبين ذلك. مما يستدعي تقديم الفاعل وتأخير المفعول بحسب ما تقتضيه رتبة كل منهما وذلك في نحو: ضرب موسى عيسى ـ وأكرم ابني أخي فمن الواجب في مثل هذين المثالين أن يكون المتقدم هو الفاعل وأن يكون المتأخر هو المفعول به لكون الإعراب الظاهر لا يظهر على آخر كل منهما بحيث يتعين من خلاله الفاعل من المفعول. وتقديم من وقع عليه الفعل على من وقع منه يوقع في لبس والتباس ـ فيعود السامع لا يدري أياً منهما هذا وأياً منهما ذاك.

فلبس مثل هذا يوجب التقديم والتأخير بناءً على رتبة كلٍ منهما.

ويزول اللبس لو وجدت قرينة تعين المراد كما لو قيل مثلاً: ضربت موسى سلمى ـ وأضْنَت سلمى الحمى ـ فإن المتقدم فيهما هو المفعول به والمتأخر هو الفاعل.

وجاز ذلك لكون التاء في أضنت قرينة على كون سلمى هي الفاعل ـ ولكون الحمى في هي التي تضني وليس سلمى.

* **المَلْحُوظ**: وصف للتمييز الذي لا يفسر اسمًا مذكوراً، بمعنى أن المميز غير ملحوظ، بل يلحظ من النسبة المبهمة التي تحتاج إلى إيضاح، نحو: طاب المجتهد نفساً وحسن علي عملاً: فكلمتا: نفساً وعملاً تمييزان مخلوطان لأنهما لا يفسران مميزاً ملفوظ الحروف منطوق الصوت كما هو في التمييز الملفوظ. فلذا نرى كلمة: نفساً قد أوضحت الإبهام الحاصل من نسبة الطيب إلى المجتهد كما أن لفظ «عملاً»

قد بين الإبهام الحاصل من نسبة الحسن إلى عليّ.

ولكون هذا الإيضاح واقعاً على النسبة لا على مميز ملفوظ سمي هذا النوع من التمييز ملحوظاً، أي: أن المميز فيه يلحظ لحظاً ولا يلفظ، ويسمى كذلك تمييز نسبة لأنه يميز النسبة ويوضحها ويبينها.

* **الإلْحاق**: عرفه الصبان(1) نقلاً عن الدماميني بأنه جعل ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه.

وعرفه غيرهما بأنه زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنوي بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجري الكلمة الملحقة في تصريفها على ما تجري عليه الكلمة الملحق بها(2).

ويقع الإلحاق في الأسماء والأفعال ــ وهو في الأسماء كزيادة الواو في كوثر وجدول والألف في أرطى لإلحاقها كلها بجعفر ــ وألف معزى للإلحاق بدرهم.

وهو في الأفعال كزيادة الباء في جلبب واللام في شملل والواو في دهور ــ لإلحاق ذلك كله ببناء ــ دحرج وضابطه في الأفعال اتحاد المصادر(3).

* **المُلْحَق**: هو وصف لكل اسم أو فعل زيد فيه من أجل الإلحاق ــ نحو: جلبب وكوثر.

والملحق كذلك من الأسماء كل ما دل على معنى المثنى وجمعي المذكر والمؤنث السالمين ولم تتوافر فيه علامات الجمعية والتثنية أو شروطهما. وهو أنواع ثلاثة:

١ ــ الملحق بالمثنى، وهو: إثنان وإثنتان ــ ولفظا كلا وكلتا ــ وكذلك ما سمي به من ألفاظ المثنى نحو: زيدان.

وهذه الألفاظ ألحقت بالمثنى وأعربت إعرابه فهي ترفع بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً ــ ويجوز فيما سمي به نحو: زيدان الإعراب بالحركات.

وفي كل ذلك يقال: هذان رجلان إثنان ومررت برجلين إثنين ورأيت رجلين إثنين.

وجاء الولدان كلاهما ومررت بالولدين كليهما ورأيت الولدين كليهما وجاء اليوم زيدان ومررت بزيدين ورأيت زيدين أو جاء زيدانُ ومررت بزيدانَ ورأيت زيدان ــ بالإعراب على الحركات.

٢ ــ الملحق بجمع المذكر السالم وهو أربعة أنواع(4): أسماء جموع وهي عشرون إلى تسعين وأولو ــ وجموع لم تستوف شروط

(١) حاشية الصبان، ج ٤ ص ٢٥٠.
(٢) تكملة في تصريف الأفعال، ملحقة بشرح ابن عقيل للشيخ محي الدين عبد الحميد، ج ٢ ص ٤٧١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) حاشية الصبان، ج ١ ص ٨٢.

الجمع كأهلين وعالمين وجموع تكسير كأرضين وسنين[١]، وجموع سمي بها كعليين.

وتعرب هذه الأسماء إعراب جمع المذكر السالم رفعاً بالواو ونصباً وجراً بالياء.

٣ ـ الملحق بجمع المؤنث السالم وهو: أولات وعرفات وأذرعات، وهذه الألفاظ تعرب إعراب الجمع المؤنث الذي ألحقت به فتنصب بالكسرة وتجر بالفتحة وترفع بالضمة.

وقد اعتبرت كل الألفاظ التي أشرنا إليها سواء أكانت ملحقة بالمثنى أم بجمع المذكر السالم أم بجمع المؤنث السالم ألفاظاً ملحقة وليست من فئات ما ألحقت به لكونها فقدت بعضاً مما يجب توافره فيما ألحقت به. فهي لهذا لا تعتبر مثناة ولا مجموعة ولكنها ملحقة بما قد ذكرنا لكونها تعرب الإعراب نفسه كما رأينا فيها كلها ولكونها أيضاً تحمل معناه كما في المثنى أو تأتي على وزنه كما في ألفاظ جمعي التصحيح المذكر والمؤنث.

* **اللاَّزمة**: وصف توصف به «أل» الزائدة زيادةً لازمة في ألفاظ محفوظة من الأعلام وغيرها. والأعلام المقترنة بأل الزائدة زيادة لازمة هي: اللات والعزى علمين لصنمين والسموأل واليسع علمين لرجلين.

ومن الزيادة اللازمة لأل في لفظ الآن للإشارة بها إلى الزمن الحاضر.

وأما إذا اعتبرت أل للتعريف الحضوري فلا تكون زائدة وكذلك أل في الأسماء الموصولة مثل الذين واللاتي على اعتبار أن تعريف الموصول بصلته لا بوساطة أل[٢].

وزيادة أل في غير ما تقدم غير لازمة، وإذا زيدت كانت زيادتها من حيث اللزوم على نوعين:

١ ـ اضطرارية: وهي زيادتها في الشعر مثل: أل في بنات الأوبر من قول الشاعر[٣]:

ولقد جنبتك أكمؤاً وعساقلا
ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وكزيادتها في التمييز كما هي في لفظ «النفس» من قول رشيد بن شهاب اليشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أي: طبت نفساً.

٢ ـ غير اضطرارية: كزيادتها في بعض الأعلام بغرض لمح الصفة مثل الفضل والحارث والنعمان (أنظر مادة لمح).

(١) سميت بذلك لتغير في المفرد.
(٢) يرى البعض أن تعريف اسم الموصول كائن بأل ـ فعليه لا تكون زائدة بل معرفة.
(٣) لم يعرف قائله، وهو من شواهد الأشموني، ج ١ ص ١٨٢؛ وابن عقيل، ج ١ ص ١٥٦؛ والمغني، ج ص ٥٢.

واللازمة كذلك: وصف للحال الثابتة غير المتنقلة نحو: دعوت الله سميعاً.

واللازمة كذلك: وصف للأفعال القاصرة عن التعدي والتي لا تتجاوز فاعلها إلى مفعول به حيث يتم معناها دون حاجة إليه وسميت بذلك لأنها تلزم فاعلها ولا تتعداه وتسمى كذلك أفعالاً قاصرة لقصورها عن المفعول به أو لاقتصارها على الفاعل، (أنظر مادة قاصر). وتسمى أيضاً أفعالاً غير واقعة وغير مجاوزة. واللزوم في الأفعال يتحتم في الأفعال التالية:

١ ـ الأفعال الدالة على السجايا، أي: الطبائع ـ وهي التي تدل على معنى قائم بالفاعل مثل: نهم وجبن وقصر وقبح.

٢ ـ الأفعال التي توازن: أفعَلَلَّ مثل: اقشعَرَّ واطمأَنَّ.

٣ ـ الموازنة لافعنلل مثل: أحرنجم.

٤ ـ الأفعال الدالة على نظافة أو دنس مثل: نظف ـ طهر ودنس ونجس.

٥ ـ الدالة على عَرَض، مثل: مرض وفرح وحزن.

٦ ـ مطاوعة الفعل المتعدي لواحد مثل: امتد من مددت الحبل فامتد وتدحرج من: دحرجت الكرة فتدحرجت.

ويقابل الأفعال اللازمة: الأفعال المتعدية، وهي التي لا تكتفي بالفاعل، بل تتجاوزه إلى المفعول به (أنظر مادة متعدي).

واللازمة أيضاً: وصف لألف الاسم المقصور وياء المنقوص وقد وصفتا بذلك للزومها في كل الحالات وعدم حذفها وذلك نحو: مصطفى وهدى مقصورين والقاضي والهادي منقوصين.

ولزوم كل من الألف والياء يعني بقاءهما، في نحو: جاء مصطفى ومررت بمصطفى ورأيت مصطفى ـ وفي نحو: جاء القاضي ومررت بالقاضي ورأيت القاضي.

وأما الألف والياء غير اللازمتين فنحو: ألف النصب في الأسماء الخمسة حيث لا تلزم في حالتي الرفع والنصب وكألف المثنى المرفوع حيث لا تلزم في حالتي النصب والجر وكالياء في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، حيث لا تلزم في حالة الرفع ولا في حالة النصب بالنسبة للأسماء الخمسة.

* **اللُّزُوم**: يعني الوجوب كوجوب اقتران أسماء اللات والآن بأل ـ ووجوب بقاء الألف في المقصور والياء في المنقوص دون تأثر بالعامل السابق لهما.

ويعني اللزوم كذلك عدم تعدي الأفعال وتجاوزها الفاعلين إلى المفعول به وهي الأفعال اللازمة، (أنظر مادة اللازمة).

* **الإِلْغَاء**: هو إبطال العمل الخاص بأفعال القلوب[1] لفظاً ومحلاً، أو هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع، مثل: زيد ظننت قائم، حيث ألغي عمل الفعل: ظننت لتوسطه بين

(١) ما عدا هب وتعلم لعدم تصرفهما ـ إذ لا يكون الإلغاء إلا في أفعال القلوب المتصرفة.

معموليه فلم ينصبهما كما لو تقدم عليهما فقيل: ظننت زيداً قائماً ويتحقق الإلغاء في الحالات التالية:

١ ــ إذا وقع الفعل القلبي وسطاً مثل: محمد حسبت نائم ــ وفي هذه الحالة لا يجب الإلغاء بل يجوز إعماله كذلك ــ وهما سيان.

٢ ــ إذا تأخر الفعل القلبي عن معموليه نحو: محمد نائم حسبت ــ ففي هذه الحالة يجوز الإلغاء والإعمال ويترجح الإلغاء.

وأما إذا تقدم الفعل على معموليه نحو: ظننت محمداً قائماً امتنع الإلغاء ووجب الإعمال.

ويقع الإلغاء كذلك في «إذن» العاملة في الأفعال فهي تعمل وتلغى.

ويكون إلغاؤها إذا وقعت بين الفعل وما اعتمد عليه كالمبتدأ في مثل قولنا: أنا إذن آتيك في جواب من قال: سأكرمك ــ وإذا وقعت بين القسم به والمقسم عليه نحو: والله إذن لا أحضر.

ومما يجوّز فيها الإلغاء والإعمال(١) أن تقع بعد الواو أو الفاء. وقد ورد هذان في القرآن الكريم.

فمن إعمالها قوله تعالى: وإذن لا يلبثوا خلافك(٢) في قراءة من أعملها.

ومن إلغائها قوله تعالى: فإذا لا يؤتون الناس نقيراً(٣).

ويقصد بالإلغاء كذلك إبطال العمل في مثل إن وأخواتها إذا اتصلت بهن ما ــ نحو: إنما إلهكم إله واحد، وفي نحو إلغاء عمل ما إذا تكررت أو وقعت بعدها إلا نحو: ما ما محمد قائم ــ وما محمد إلا رسول.

* **اللَّغْو**: ظرف اللغو وهو ما كان العامل فيه مذكوراً نحو: زيد وجد في الدار(٤) أو هو الظرف الذي يكون متعلقه كوناً خاصاً لا عاماً(٥)، نحو: الحر بالحر ــ والمتنبى من الشعراء والفارس فوق الحصان ــ ففي مثل هذه الظروف لا تقدر متعلقاتها بمستقر أو موجود لعدم استقامة المعنى وإرادته ــ إذ المقصود في المثال الأول: مقتول وفي الثاني: معدود، وفي الثالث: راكب.

وقد سمي هذا الظرف باللغو لضآلة وجوده وعدم استقرار معنى عامله فيه(١). ويقابل ظرف اللغو الظرف المستقر ــ وهو ما كان متعلقه عاماً (أنظر مادة مستقر).

---

(١) المقتضب للمبرد، ج ٢ ص ١٢، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة.
(٢) الفعل منصوب بإذن.
(٣) أي: فهم إذن كذلك (أنظر المقتضب) للمبرد، ج ٢ ص ١٢.
(٤) التعريفات للجرجاني، ص ١٣٧.
(٥) النحو الوافي لعباس حسن، ج ١ ص ٣٤٨.
(٦) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، ج ١ ص ٣٤٨.

* **اللُّغَة**: اسم مأخوذ من اللغو، أي: الكلام، وقد حذفت الواو لغير علة وعوضت عنها التاء، وتجمع اللغة على لغات ولغون ولغين.

وقد اختلف اللغويون في تعريف اللغة اصطلاحاً.

فعرفها ابن جني بقوله: إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، كما عرفها ابن الحاجب بأنها كل لفظ وضع لمعنى.

والتعريف الذي قد يجمع بينهما هو أن اللغة أصوات وألفاظ مرتبة على نسق معين تترجم الأفكار التي تجول في النفس إلى عبارات وجمل تواضع عليها أهلها، فقولي مثلاً: أريد أن آكل، يتضمن إرادة الأكل، وهي معنى جال في النفس أولاً فلما أراد اللسان الإفصاح عنه صدر الأمر إليه من العقل، فاهتز اهتزازات خاصة تمخضت عنها أصوات وألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً تواضع عليه العرب بأنه يؤدي معنى إرادة الذهاب. فهذه الجملة قبل أن تُصبحَ كلاماً كانت معنى في النفس والعقل، ترجمه اللسان بتوجيه من القوة العاقلة إلى ألفاظ يفهمها من يَعْرِفُها. وهكذا تكون اللغةُ مجردَ أصواتٍ مُنَسَّقَةٍ على وضع خاص نعبِّر بوساطتها عما تحتويه أنفسنا من معان تريدها النفسُ وتبتدعها. ولقد فرق الباحثون بين الأبحاث اللغوية والأبحاث النحوية، حيث قصروا الأولى على ما يتعلق بطبيعة اللفظ وتاريخه وأصله ومراحل تطوره ونشأته، كما قصروا الثانية على موقع الكلمة في الترتيب من الناحية الإعرابية والدلالة.

ونحن نرى أن أبحاث اللغة تشمل كل ذلك بدون تفرقة لأن البحث في إعراب الكلمة وتحسس موقعها في التركيب جانب لغوي يتعلق باللغة كتعبير من ناحية وكمفرد من ناحية أخرى، فعلم اللغة أعم من أن يقصر على البحث في نشأة الكلمة ومراحل تطورها وأشكال ضبطها.

وقد تستعمل اللغة في علم النحو بمعنى اللهجة كقولهم عن (ما): أنها في لغة تميم لا تعمل شيئاً فيقال: ما زيد قائم وفي لغة الحجاز تكون عاملة عمل ليس لشبهها بها فيقال: ما زيد قائماً.

وكما قالوا عن إسناد الفعل إلى ضمير الظاهر المذكور في مثل: جاءوا الأولاد إنها لغة قليلة يعبر عنها النحويون بلغة أكلوني البراغيث ــ ويسميها ابن مالك لغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار.

* **اللَّفْظ**: هو الصوت الذي يشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كزيد وتقديراً(١) كالضمير المستتر وهو جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، كما يشمل المهمل مثل: ديز والمستعمل مثل: زيد.

* **اللفْظِيّ**: وصف للعامل الملفوظ، ويقال

---

(١) الأشموني، ج ١ ص ٢٠.

في وصف العوامل الملفوظة بأنها عوامل لفظية، نسبة إلى اللفظ، نسبة المفعول إلى المصدر: فعامل الرفع والنصب في الفاعل والمفعول به من قولنا: أكل محمد التمرة هو الفعل أكل، والعامل في نصب الاسم بعد إن هو إن وكذلك العامل في نصب خبر كان هو كان (أنظر مادة عامل).

والعوامل اللفظية إما أن تكون محققة أو مقدرة، وإما أن تكون زائدة مثل: رب، ولعل الجارة أو غير زائدة. كحروف الجر الأصلية.

واللفظية كذلك نوع من أنواع الإضافة تعود الفائدة فيها إلى اللفظ لا إلى المعنى، (أنظر مادة إضافة).

* **المَلْفُوظ**: وصف للتمييز الذي يكون مميزه مفرداً ملفوظاً وهذا النوع يقابل التمييز الملحوظ، (أنظر مادة ملحوظ).

وقد سمي ملفوظاً لأن المفرد المبهم الذي يحتاج إلى تمييز وتفسير قد لفظ.

ومهمة هذا التمييز رفع الإبهام الحاصل في المفردات الدالة على المساحة والوزن والكيل والعدد.

وعندما نقول مثلاً: عندي رطل عسلاً أو تصدقت بعشرين ديناراً ــ كان التمييزان: عسلاً وديناراً ملفوظين لأن مميز كل منهما وهو رطل في الجملة الأولى وعشرين في الثانية ملفوظ ومنطوق.

* **اللَّفِيْف**: نوع من أنواع الفعل المعتل الذي يجتمع فيه حرفا علة مجتمعين أو متفرقين والفعل اللفيف قسمان: لفيف مقرون ــ وهو ما كانت عينه ولامه حرفين من أحرف العلة مثل: عوى ونوى، (أنظر مادة مقرون).

ولفيف مفروق: وهو ما كانت فاؤه ولامه حرفين من أحرف العلة نحو: وعى وولى، وقد سمي بذلك لأن الحرف الصحيح قد فرق بينهما.

* **اللَّقَب**: قسم من أقسام العلم الثلاثة وقسيماه هما: الاسم والكنية.

واللقب: ما أشعر برفعة مسماه أو حقارته، وذلك بحسب وضعه الأصلي لا العلمي مثل: زين العابدين رفعة وبطة حقارة.

واللقب لا يكون كذلك إلا إذا وضع للمسمى بعد الاسم شريطة إشعاره بذم أو مدح وأما الألفاظ التي تشعر بهذين وهي موضوعة في الأصل للدلالة على الذات فإنها لا تكون ألقاباً.

فكلمتا: محمد ومُرّة اسمان لا لقبان لأنهما قد وضعا للدلالة على الذات أولاً وكل ما وضع بعدهما مما يدل على رفعة أو ضعة يكون لقباً ورتبة اللقب مع الاسم والكنية إذا اجتمع معهما أن يؤخر عنهما وأما تأخيره عن الاسم فواجب وأما مع الكنية فجائز.

فيقال: جاء محمد أبو عبد الله زين العابدين، أو جاء محمد زين العابدين أبو عبد الله ويمتنع أن يقال: جاء زين العابدين محمد أبو عبد الله وجاء زين العابدين

أبو عبد الله محمد بتقديم اللقب على الكنية والاسم.

وحكم الاسم واللقب إذا اجتمعا من حيث اتباع الثاني أو إضافته فهو كالتالي:

إن كانا مفردين مثل: هذا سعيد كرز فالبصريون يضيفون الأول للثاني والكوفيون يتبعون الثاني للأول في إعرابه.

وإن كانا مركبين نحو: عبد الله أنف الناقة أو مركباً ومفرداً نحو: عبد الله كرز وسعيد أنف الناقة وجب الاتباع، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب.

* **اللَّمح**: معناه الملاحظة والمقصود به الإشارة إلى ما كان عليه العلم المنقول الذي دخلت عليه أل من أصل.

ولهذا قال ابن مالك:

وبعض الأعلام عليه دخلا
للمح ما قد كان عنه نقلا

أي: أن «أل» تدخل على بعض الأعلام بقصد التلميح بها إلى الأصل الذي كان لهذه الأعلام قبل نقلها إلى العلمية. وأل هذه لا تدخل جميع الأعلام بل بعضاً منها كالتي تدل على المصدر نحو الفضل أو الصفة نحو الحارث أو اسم العين نحو النعمان[1].

فوجود أل في كلمة الفضل يشير إلى أن أصل هذا العلم مصدر، ووجودها في الحارث يشير إلى أن أصل هذا العلم صفة، ووجودها في النعمان[1] يدل على أن هذا العلم منقول من اسم عين ودخول أل على هذه الأعلام وأمثالها لا يعني جواز إدخالها على كل علم، إذ لا يجوز أن تدخل على محمد وصالح، بل يقتصر في دخولها على ما يسمع عن العرب.

* **اللِّيْن**: حروف اللين هي الألف والواو والياء إذا كانت ساكنة[2] سواء أكانت حركة ما قبلها من جنسها أم لا ــ وذلك نحو: الألف في قال، والواو في يقول وقَوْل، والياء في يبيع وبَيْع.

فالألف في قال: تعتبر ليناً لأنها ساكنة وهي أيضاً حرف مد لكون الحركة التي قبلها من جنسها.

وهكذا كل واو أو ياء ساكنتين وقبلهما حركة من جنسهما تعدان حرفي مدٍ ولين في الوقت نفسه.

وإذا تحركت مثل وَعد ويَسر فهما ليستا بحرف مد ولا لين وإنما هما حرفا علة فقط.

ومن هذا يفهم أن كل مدٍ ولين حرف علة وليس العكس.

(١) النعمان اسم من أسماء الدم.
(٢) الألف لا تأتي إلا ساكنة.

باب الميم

* **الْمِثَـال**: أحـد أقسـام الفعـل المعتـل، وهو ما كـانت فاؤه حـرف علة، واواً أو ياء ولا تكون ألفاً ــ وذلك نحو: وعد ويسر.

وقد سمي مثالاً لأن الماضي منه كالفعل الصحيح السالم في صحته وعدم إعلاله[1]. أو لأن أمره مثل أمر الأجوف، وقد يقال له: المعتل بالإطلاق[2].

والمثال أيضاً ما يستدل بـه على القـاعدة النحوية من جملة أو تركيب أو كلمة: فقولهم مثلاً: أعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه مثال لبدل الاشتمال.

وقولهم: جاء الجيش كله أو جميعه، مثال لاستعمال لفظي كل وجميع في تأكيد ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه فيؤتى بهما لرفع احتمال تقدير مضافٍ إلى متبوعهن.

وكقولنا: قال، مثال للـفعـل الأجوف، وازدهى مثال لإبدال التاء دالاً.

والمثل كالمثال: كل منهما جزئي يؤتى به لتأييد قاعدة ولا يشترط فيهما أن يكونا مما يحتج به من الكلام.

ومن المثال ما قاله الشعراء في عصور ما بعد الاحتجاج كالشعر الذي قيل في بداية العصر العباسي إلى وقتنا الحاضر. ومن ذلك قول المتنبي:

هذي برزت لنـا فهجت رسيسا
ثم انصـرفت وما شفيت نسيسا

حيث مثل به النحويون لحذف حرف النداء مع اسم الإشارة وهذا لا يجوز، ولهذا نجد البصريين قد لحنوا المتنبي في هذا البيت.

ولكون المتنبي ممن لا يحتج بشعره في اللغة، فإن العيني قد قال عن البيت: وهذا تمثيل وليس باحتجاج.

وقال في حديثه عن بيت المعري الـذي استشهد به النحاة على ذكر الخبر بعد لولا. والذي يقول فيه:

يذيب الرعب منـه كل عضب.
فلولا الغمـد يمسكـه لسـالا

إنه للتمثيل لا لـلاستشهاد، فـإن المعري لا يحتج بشعره ومن هنا يظهر لنا الفرق بين

---

(١) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، ص ١١.
(٢) تكملة في تصريف الأفعال للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، ملحقة بشرح ابن عقيل، ج ٢ ص ٤٩٠.

التمثيل والاستشهاد، فالتمثيل استدلال بالأمثلة والأقوال التي لا يحتج بكلام أصحابها، والاستشهاد احتجاج واستدلال بقول من يحتج به، وقد سبق ذكر هذين في مادتي استشهاد واحتجاج.

* **الْمُثُل**: حروف المثل: تسمية كوفية للأسماء التالية: ذا وتا وتلك وذلك وهذا وهذه وهؤلاء والذين والتي واللاتي.

ويسميها البصريون حروف الإشارة والأسماء المبهمة(١).

* **المحْض**: النفي المحض .وهو النفي الخالص الذي لم ينتقض بإلا(٢) نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير، أو لم تدخل عليه أداة الاستفهام التقريري نحو: ألم تأتنا فتحدثنا.

ومن شواهد النفي المحض في القرآن الكريم قوله تعالى: لا يقضى عليهم فيموتوا.

ومما يوصف بالمحض الأمر والنهي والدعاء ـ وتعني المحضية في هذه الأمور الثلاثة كونها مؤداة بفعل صريح(٣).

فالأمر نحو قول أبي النجم العجلي:

يا ناق سيري عنقاً فسيحاً
إلى سليمان فنستريحا

والدعاء نحو: (ربنا أطمس على أموالهم واشدُد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم).

والنهي نحو: (لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب).

ويكون الطلب غير محض إذا أدى بغير الفعل كما لو كان اسم فعل نحو: صه فأكرمك، أو مصدراً نحو: سكوتاً فينام الناس.

والفرق بين النفي والطلب المحضين وغير المحضين أن الأولين ينصب الفعل المضارع بعدهما إذا كان مسبوقاً بفاء السببية أو الواو الدالة على المعية. في حين أنه يرفع بعدهما إذا كانا غير محضين، كما في الأمثلة المتقدمة.

* **الْمَحْضَة**: الإضافة المحضة وهي الإضافة المعنوية، وقد سميت بذلك لأنها خالصة من تقدير الانفصال، والفائدة فيها تعود إلى المعنى، وذلك نحو: كتاب محمدٍ، ودار خالدٍ، فإضافة الكتاب والدار إلى كلٍ من محمد وخالد إضافة محضة لأن المضاف فيها لا ينفصل عن المضاف إليه، وليس هو في نية الانفصال كما هو شأن المضاف في الإضافة غير المحضة والتي تعرف بالإضافةاللفظية وهي التي يقدر فيها انفصال المضاف عن المضاف إليه.

وذلك إذا كان المضاف وصفاً بمعنى الحال

(١) لسان العرب، ج ٥ ص ٤٥٤.
(٢) الأشموني، ج ٣ ص ٣٠٤.
(٣) الأشموني، ج ٣ ص ٣٠١.

أو الاستقبال نحو: هذا ضاربُ محمدٍ، وهؤلاء ضاربو علي.

فهذه الإضافة لفظية وتسمى غير محضة لأن المضاف فيها منوي الانفصال عن المضاف إليه في حالة رجوع التنوين إلى ضارب والنون إلى ضاربو، حيث تزول الإضافة ويصبح ما بعدها مفعولاً به للوصف.

والمحضة كذلك: وصف للنكرة التي لم توصف نحو: مررت برجل، وغير المحضة هي النكرة الموصوفة نحو: مررت برجل كريم.

* **المَـدْح**: أسلوب من الأساليب يؤدى بالفعلين الجامدين: نعم وحبذا، ومن كل فعل ثلاثي يراد به المدح شريطة تحويله إلى وزن فَعُل نحو: مدُح وعلُم.

وهذه الأفعال كلها تحتاج إلى فاعل ومخصوص بالمدح مثل: نعم القائدُ خالدُ بنُ الوليد ـ وحبذا الخُلُق الصدقُ، وفهُم رجلاً عليٌّ.

ويتحقق المدح في مثل هذا الأسلوب عن طريق ذكر الممدوح مرتين إحداهما: ضمن الفاعل، والأخرى ضمن التخصيص الحاصل له.

ففي قولنا: نعم القائد خالد، مدحنا خالداً مرتين، الأولى بمدح جنس القائد وهو أحد أفراده، والثانية بتخصيصه بالمدح عن طريق إفراده وتعيينه.

والمدح كذلك غرض من أغراض النعت نحو: الحمد لله رب العالمين ـ فالنعت بكلمة (رب) لمدح الله والثناء عليه.

* **المدُّ**: حرف من حروف العلة الثلاثة: الألف والواو والياء إذا كان ساكناً وحركة ما قبله من جنسه مثل الألف في باع، والواو في يجول، والياء في يهيم.

واللين أعم من المد، فهو يشمل هذه الحروف ساكنة سواء أكانت حركة ما قبلها من جنسها أم لا. وعليه فإن كل مد لين وليس العكس (أنظر مادة لين).

والنحويون يسمون حروف المد واللين أم الحروف(١).

* **المَمْدُود**: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة مثل: بناء وسماء وصحراء.

وقد سمي بالممدود لأن ألفه قد تلتها همزة سببت له المد.

وينقسم الممدود باعتبار حقيقة همزته إلى أربعة أقسام هي:

١ ـ ممدود همزته أصلية مثل: ضياء وقراء.

٢ ـ ممدود همزته منقلبة عن أصل واو نحو سماء، أو ياء نحو بناء.

٣ ـ ممدود همزته منقلبة عن ياء مزيدة

(١) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب لأبي منصور الثعالبي النيسابوري، ص ٢٥٧.

للإلحاق نحو: علباء ملحقة بسرداح ــ وحُوَّاء ملحقة بقُرناس.

٤ ــ ممدود همزته منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة بعد زيادة ألف قبلها للمد مثل: قعساء وحمراء.

* **المَزج**: هو جعل كل اسمين اسماً واحداً ــ وهو ما يعبر عنه النحاة بالمركب المزجي. ويتحقق بمزج اسمين بحيث يصبحان اسماً واحداً يكون الثاني فيهما من الأول بمنزلة تاء التأنيث مما قبلها من حيث فتح الحرف الذي تليه وجريان حركات الإعراب عليها، وذلك نحو: بعلبك وحضرموت ومعد يكرب وسيبويه.

* **المَرَّة**: اسم المرة ــ وهو اسم يدل على حصول وحدوث الفعل مرة واحدة.

وهو في حقيقته مصدر يدل على الحدث ــ شأنه في ذلك شأن المصدر العام، ولكن الفرق بينهما أن المصدر العام يدل على الحدث مجرداً من الدلالة على الكمية حيث يصدق على القليل والكثير، وأما اسم المرة فهو مصدر يدل على وقوع الحدث مرةً واحدة.

ويصاغ اسم المرة من الثلاثي المجرد على وزن فَعْلَة مثل: ذَبْحَة وضَرْبَة ودَكَّة، وإذا كان المصدر الأصلي على وزن فُعْلة (بضم الفاء) أو على فِعلة بكسرها مثل خيفة، أو على الوجهين مثل خُفية ــ تفتح الفاء في كل منهما للدلالة على المرة ــ وشذ عن ذلك ــ حِجة.

وإن كان المصدر على وزن فَعْلة أصلاً أُتي بقرينة مقالية كالوصف بكلمة واحدة ــ أو بقرينة معنوية وذلك نحو رَحْمَة، ويصاغ اسم المرة من غير الثلاثي المجرد بإضافة التاء إلى المصدر الأصلي، حيث يقال في اسم المرة من اجتمع اجتماعة بإضافة التاء إلى المصدر «اجتماع» وفي اسم المرة من استغفر استغفارة بإضافة التاء إلى المصدر استغفار.

* **المَاضِي**: هو أحد أقسام الفعل الثلاثية ــ وهو بذلك قسيم المضارع والأمر.

والماضي من الأفعال يدل على حدوث الفعل في زمنٍ قد مضى وانقضى.

أو هو ما دل على حدوث الفعل في وقت يسبق الوقت الذي أنت فيه[1] مثل: سافر وأكل.

وقد وضع النحاة للماضي علامتين تسمانه وتميزانه عن المضارع والأمر وهما:

١ ــ لحاق تاء الفاعل به مثل: أكلت وشربت.

٢ ــ لحاق تاء التأنيث الساكنة به مثل: هي أكلت وشربت. وإلى هذين أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

وماضي الأفعال بالتامز وسم

أي أن الماضي يتميز عن الأمر والمضارع بدخول التاء بنوعيها عليه.

وإذا كان المضي في الفعل الماضي أصلاً

(١) مبادىء العربية للمعلم رشيد الشرتوني، ص ٩.

فيه، فإنه قد يفيد الدلالة على الحال كما يمكن أن يتعين للاستقبال. فالأول يتحقق بالإنشاء كقولنا: بعتك الفرس، أو بالقرينة مثل: حضر محمد الآن.

وأما الاستقبال فيتعين فيه في حالات ثلاث هي[1]:

١ ــ إذا تضمن طلباً نحو: غفر الله لك.

٢ ــ إذا وقع بعد إذا أو إن الشرطيتين مثل: إذا زرتني أزورك، وإن أكرمتني أكرمك.

٣ ــ إذا دخل عليه حرف نفي بعد قسم نحو: والله لا زرتك بعد أن جفوتني.

* **الْمَعِيَّة**: واو المعية هي الواو التي يقصد بها المصاحبة وتقع بعد الفعل المضارع فتنصبه كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك إذا فعلت عظيم

والنصب على المعية كذلك يقع للاسم الواقع بعد واو المعية التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبه الفعل ويسمى هذا الاسم المنصوب مفعولاً معه نحو: سرت والنيل[2]، وأعجبني سيرك والطريق.

* **الْمَكَان**: هو أحد معمولات الفعل وما في قوته، أي أنه مكان حدوث الفعل وما اشتق منه.

ويسمى المكان الذي يقع فيه الفعل اسم مكان أو ظرف مكان وينقسم إلى قسمين هما:

١ ــ المبهم: وهو ما ليس له أقطار وحدود تحويه وذلك كالجهات الست وهي: فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف. والمقادير مثل: غلوة وميل وفرسخ وبريد.

٢ ــ المختص: وهو مكان له أقطار وحدود تحويه مثل: الشام والبيت والدار، وإذا كان النحاة قد اتفقوا على أن المبهم في الأمكنة منصوب على الظرفية فإنهم قد اختلفوا في الظروف المختصة، فمن قائل أنها منصوبة على الظرفية إلى قائل أنها منصوبة على إسقاط حرف الجر[3].

ومن أسماء المكان المبهمة على الأصح ما اشتق من المصدر مثل: مرمى ومجلس. ونصب مثل هذه الأسماء مشروط بكون عاملها من لفظها كأن يقال: قعدت مقعد زيد، وجلست مجلس عمرو. وإن لم تكن كذلك فيتعين جرها بفي، فيقال: جلست في مرمى زيد ــ وإن نصب كان نصبه شاذاً كما جاء في قولهم: هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب. وهذا لا يقاس عليه خلافاً للكسائي الذي يجيزه.

* **اسم المكان**: هو اسم مصوغ من

---

(١) مبادىء العربية للمعلم رشيد الشرتوني، ص ٩.
(٢) بنصب كل من الاسمين: النيل والطريق ويعربان مفعولاً معه.
(٣) ورأي ثالث يقول: إنها مشبهة بالمفعول به.

الفعل[1] للدلالة على مكان وقوعه وهو أحد المشتقات الثمانية.

ويصاغ من الثلاثي وغيره، وأما صيغته من الفعل الثلاثي فقياسها مَفْعَل بفتح العين إذا كان الفعل معتل اللام سواء أكان مثالاً واوي الفاء أم لا، وسواء أكانت عين المضارع مفتوحة أم لا. وذلك نحو: مأوى ومثوى ومرمى، فقد جاء في قوله تعالى: فإن الجنة هي المأوى ــ وقال كذلك: فبئس مثوى المتكبرين.

وهو على وزن مَفْعَل بفتح العين كذلك إذا كان الفعل صحيح اللام فلا يخلو أن يكون مثالاً واوي الفاء أم لا، فإن لم يكن كذلك فقياس اسم المكان أن يكون على وزن مَفْعَل سواء أكانت عين مضارعه مفتوحة أم مضمومة. مثل مشرب في قوله تعالى: قد علم كل أناس مشربهم.

وإن كانت عين مضارعه مكسورة فالقياس: مَفْعِل بكسر العين مثل: ضرب يضرب، واسم المكان منه: مَضْرِب ــ ونحو مصرِف في قوله تعالى: ولم يجدوا عنها مصرِفا.

فإن ورد المضارع بالوجهين كسر العين وضمها جاز الوزنان مفعَل ومفعِل بفتح العين وكسرها وذلك نحو: حل يُحل ويِحل واسم الزمان منها مَحَل ومَحِل. وإذا كان الفعل مثالاً واوي الفاء، فقياس صياغة مَفْعِل بكسر العين مثل وعد موعِد.

وأما صياغته من غير الثلاثي فقياسها على زنة اسم المفعول مثل: مُسْتَخْرَج ومستودع ومصلى.

* **الْمُتَمَكِّن**: هو الاسم الذي يتغير آخره بتغير العوامل في أوله ولم يشبه الحرف[2].

وقد سمي المعرب متمكناً لتمكن آخره من تحمل الحركات والتنوين دون تأثر. ولأن المبني ما تحرك منه أو ما سكن لا يتحمل غير ما ورد عليه من حركة أو سكون سمي غير متمكن لعدم تمكنه من تقبل الحركات المختلفة ــ وأمثلة المعرب كثيرة نحو: طريق وعلي وجبل.

* **مُتَمَكِّن أَمْكَن**: هو الاسم المنصرف الذي يقبل الحركات المختلفة كلها مع التنوين مثل: شجرة وخالد ومعلم ــ وقد وصف بذلك لأنه بقبوله الحركات كلها منونة قد بلغ الغاية في التمكن.

* **مُتَمَكِّن غير أَمْكَن**: هو الاسم الممنوع من الصرف ــ وقد وصف بذلك لأنه يقبل الحركات ويتأثر بالعوامل فهو لذلك معرب متمكن ولأنه لا ينون لوجود علة منعه من ذلك فإنه غير أمكن.

* **التمكين**: نوع من أنواع التنوين ــ ويسمى تنوين الأمكنية وذلك كتنوين الكلمات: رجل وقاض وأمير.

وقد قال النحاة في سبب تسميته بتنوين التمكين أنه يلحق الاسم ليدل على شدة تمكنه

(١) على رأي الكوفيين ــ وهو مصوغ من المصدر على رأي البصريين.

(٢) التعريفات للجرجاني، ص ٣٥.

في باب الاسمية، أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

* **الامتناع**: أحد المعاني التي تأتي لها: لو ولولا ولوما وأما لو التي تفيد الامتناع فهي الشرطية ــ ودلالتها على الامتناع تعني أن شرطها ممتنع.

وأما جوابها فقد يكون ممتنعاً وربما لا يكون.

ولكن الأكثر فيه أن يمتنع وبخاصة إذا لم يكن له سبب غير الشرط نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً.

وأما إذا كان وجود الجواب لا يتقيد بوجود الشرط فإن الجواب لا يلزم امتناعه نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً، إذ ليس وجود الضوء مقيداً فقط بطلوع الشمس كما النهار مقيد بوجوده: فالضوء قد يوجد بسبب آخر غير طلوع الشمس.

ويطلق الجمهور على لو: أنها حرف امتناع لامتناع، أي أن الشرط قد امتنع ولم يقع وذلك لامتناع الجواب وعدم حصوله ووقوعه.

ولكون الجواب ليس ممتنعاً دائماً، فإن عبارة الجمهور تبدو غير دقيقة، ولهذا قيل إن الأصح فيها أنها حرف يدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه، وعبر عنها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره.

وأما الامتناع في لولا ولوما فهو امتناع لشيء بفعل وجود شيء آخر: ففي قولنا مثلاً: لولا محمد لهلك سعيد ــ امتنع هلاك سعيد لوجود محمد.

* **الْمَنْع**: المنع من الصرف هو منع الاسم من التنوين عندما يشبه الفعل بكونه يحتوي على فرعيتين على الاسم أو فرعية تقوم مقام فرعيتين.

(ففي الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر ــ وفرعية في المعنى وهي احتياجه إليه لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسمًا ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل)[1].

والفرعيتان اللتان يجب أن تتوافرا في الاسم حتى يمنع من الصرف لفظية ومعنوية. والعلتان المعنويتان هما: الوصفية والعلمية ــ ولا بد لهاتين أن تجتمع إحداهما مع علة أخرى لفظية لتمنعا الاسم من الصرف وذلك كما يلي:

١ ــ الوصفية ومعها العدل نحو: مَثْنَىَ وثُلاث، أو وزن الفعل مثل أحمر، أو زيادة الألف والنون نحو سكران.

٢ ــ العلمية ومعها العدل مثل عمر، أو وزن الفعل مثل يشرب، أو زيادة الألف والنون مثل سلمان، أو التأنيث مثل طلحة وزينب، أو التركيب مثل معد يكرب.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص ٢٢٩، ط. الحلبي.

وقد يتحقق المنع كما ذكرنا لعلة واحدة تقوم مقام علتين وهما اثنتان:

١ ـ ألف التأنيث المقصورة والممدودة مثل: ذكرى وصحراء.

٢ ـ صيغة منتهى الجموع مثل: مساجد ومصابيح.

* **الْمَمْنُوع**: هو الاسم الممنوع من الصرف، أي: الذي توافرت فيه علة المنع فامتنع تنوينه مثل زينب، حيث يقال: جاءت زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزينبَ.

ومن خصائص الممنوع من الصرف فضلاً عن عدم تنوينه جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ـ وإذا دخلته أل أو أضيف جُرَّ بالكسرة مثل: مررت بالمساجد الكثيرة، ومررت بمساجد المدينة.

* **الْمُهْلَة**: التراخي في الزمن وهي من أغراض العطف بثم التي تفيد الترتيب مع وجود مهلة بين المتعاطفين (أنظر مادة تراخي).

* **التَّمْيِيز**: في اللغة التبيين، وفي الاصطلاح اسم بمعنى «من» يبين إبهام نكرة سابقة عليه نحو قمحاً من قولنا: اشتريت رطلاً قمحاً، ونفساً من قولنا: طاب محمد نفساً.

والتمييز فضلة من الفضلات يأتي ليكمل ويتمم ـ وقد يستقيم الكلام بدونه لكن يظل مبهمًا ويحتاج إلى ما يزيل إبهامه.

ولهذا فإن مهمة التمييز إزالة الإبهام المتعلق بالمفرد أو الكامن في الجملة.

وعليه فهو قسمان: تمييز مفرد ـ وتمييز جملة ويسمى تمييز نسبة.

وأما تمييز المفرد فيميز المفرد الدال على المقدار أو ما يشبهه في الأمور التالية:

١ ـ تمييز الكيل نحو: اشتريت أردباً قمحاً.

٢ ـ تمييز المساحة نحو: بعتُ فداناً أرضاً.

٣ ـ تمييز الوزن نحو: تصدقت برطل قمحاً.

٤ ـ تمييز العدد نحو: وزعت عشرين قلمًا.

وأما تمييز الجملة فالمقصود به رفع الإبهام الذي تضمنته نسبة العامل إلى متعلقه مثل: حسنت البلدة هواءً، وزكا الثمر طعمًا.

وهذا النوع من التمييز ينقسم إلى قسمين: مُحَوَّل وغير محول (أنظر مادة محول).

وحكم التمييز من حيث الإعراب يتردد بين النصب والجر ـ فيجوز النصب والجر بمن أو الإضافة في تمييز المقادير مثل: عندي رطل زيتاً، أو رطل زيتٍ، أو رطل من زيت. ويجب النصب إذا ما أضيف المميز إلى غير التمييز كما في قولهم؛ ما في السماء قدر راحة سحاباً.

وأما التمييز الذي هو فاعل في المعنى نحو: أنت أكرم خلقاً، أو الواقع بعد صيغتي التعجب نحو: أكرم بأبي جعفر خليفة فإنه ينصب وجوباً.

* **المميِّز**: بكسر الياء هو التمييز نفسه وهو تسمية أخرى له.

* **المميَّز**: بفتح الياء ـ هو ما استوجب التمييز والتبيين، وقد يكون مفرداً كالمقدرات من مساحة أو كيل أو وزن أو عدد ويسمى التمييز في مثل هذه الحال ملفوظاً لكون المميز قد لفظ ونطق (أنظر مادة ملفوظ).

وقد يكون مبهمًا تستدعيه نسبة واقعة بين عامل ومعمول، فيكون التمييز في هذه الحالة ملحوظاً لكون المميز غير منطوق بل يلحظ لحظاً (أنظر مادة ملحوظ).

ففي قولنا: بعت مُدّاً حنطةً يسمى لفظ مدّاً مميزاً وهو ملفوظ ـ ونوع التمييز لأجل هذا ملفوظ، وفي قولنا: كَرُمَ المدرس خلقاً، لم يلفظ المميز بل لحظ من نسبة الفعل إلى فاعله وهو لهذا ملحوظ ونوع التمييز كذلك.

* **الإمَالَة**: هي انتحاء المتكلم[1] بالألف نحو الياء، وبالفتحة نحو الكسرة بغرض تحقيق التناسب بين الأصوات والعمل على صيرورتها من نمط واحد.

والإمالة جائزة لا واجبة وتقع في الأسماء المعربة والأفعال.

والذين يميلون من العرب هم قبيلة تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كاسد وقيس.

ومن شروط إمالة الألف إلى الياء أن تكون طرفاً وأن تكون مبدلة من الياء مثل ألف رمى ومرمى.

وقد تمال الألف الواقعة بعد الياء بشرط اتصالها بها مثل بيان أو منفصلة عنها بحرف نحو يسار.

كما تمال إذا وليتها كسرة مثل عالم.

وأما الفتحة فتمال قبل الراء المكسورة في الوصل أو الوقف نحو قولهم: بشرر ـ وقولهم للأيسر مل ـ كما تمال الفتحة الواقعة بعدها هاء التأنيث نحو: قيمة ونعمة ـ وهناك إمالة غير قياسية كقولهم: عندي نِاس[2]، وقد تسمى الإمالة كذلك الكسر والبطح والإضجاع.

* **المِيمِيّ**: المصدر الميمي (راجع مادة مصدر).

---

(١) الأشموني، ج ٤ ص ٢٢٠، ط. الحلبي.

(٢) اللمع لابن جني، ص ٢٤٥، ت. الدكتور فائز فارس.

باب النون

* **النَّثْر**: هو قسيم الشعر، وهو الكلام غير الموزون، وينقسم إلى قسمين: سجع ومرسل. فالسجع: هو الكلام الذي يقسم إلى أجزاء ويلتزم في آخر كلمتين أو أكثر من كل عبارتين أو أكثر بقافية واحدة.

وأما المرسل: فهو الكلام الذي يطلق إطلاقاً ولا يقطع أجزاءً، بل يرسل أرسالاً من غير تقييد بقافية أو بغيرها(١).

ويدخل في عداد النثر ما يتنوع إليه من أمثال وحكم وخطب ووصايا.

وكما كان الشعر مصدراً من مصادر رصد اللغة وتسجيلها فقد كان النثر كذلك.

وإذا كنا سنخرج القرآن من نوعي النثر لكونه آيات مفصلة تغاير النثر الكلامي بكل أنواعه(٢) فإننا سنجد كثيراً من شواهد النحو النثرية التي تضمنت الحكم والأمثال وغيرهما مما ورد عن العرب الموثوق بكلامهم وذلك كاستشهاد النحاة على عدم انتقال الحال(٣) بقول العرب: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها. وكاستشهادهم على نصب الاسم على المعية بعد الواو الواقعة بعد ما الاستفهامية أو كيف بقولهم: كيف أنت وقصعةً من تريد.

والحديث الشريف يدخل في عداد الكلام المنثور المعتمد لدى الكثيرين من النحاة. وإذا كان بعضهم يمنع الاستشهاد به فذلك لعيب في وسائل نقله وروايته لا لعيب في ذاته وحاشاه ذلك. وعلى الرغم من الاستشهاد بالنثر لكثير من القواعد فإنه يظل في مجال الاستشهاد أقل بكثير من الشعر الموثق الذي قيل في عصور الاحتجاج.

* **الْنَحْوُ**: في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها(٤).

وهو بهذا التعريف مرادف لعلم العربية وليس قسيمًا للصرف ـ وهذا الاصطلاح

---

(١) أدبيات اللغة العربية لمجموعة من الأساتذة، ص ٣.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) أي: ثبوتها وعدم تجددها.
(٤) الأشموني، ج ١ ص ١٥.

للقدماء وأما اصطلاح المتاخرين فهو تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف ـ ولهذا يعرفه المتأخرون بأنه علم يبحث عن أواخر الكلم إعراباً وبناءً(١).

وقد ذكر النحاة بأن موضوع علم النحو الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال إفرادها وتركيبها ـ وغايته الاستعانة به على فهم كلام الله ورسوله ـ وفائدته الاحتراز عن الخطأ في الكلام. أو التمييز بين صواب الكلم وخطئه(٢).

وكلمة النحو مصدر أريد به اسم المفعول، أي: المنحو بمعنى المقصود ـ وقد غلب لفظ النحو على هذا العلم على الرغم من أن كل علم غير النحو منحو هو الآخر.

وقد ذكر أن سبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي أن علياً، رضي الله عنه، لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب قال: أنح هذا النحو يا أبا الأسود(٣).

وقد أطلق لفظ النحوي على كل من مارس صناعة النحو وتعلمه وعلمه وعنى بمسائله ترتيباً وجمعاً أو تصنيفاً وتأليفاً.

* **النُّدْبَة**: نوع من أنواع النداء يختص بنداء المتفجع عليه لفقده حقيقة كقول جرير في حزنه على عمر بن عبد العزيز:

حُـمِّلْتَ أمراً عظيًا فاصطبرت له
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا(٤)

أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجدبٍ أصاب بعض العرب: واعمراه واعمراه.

أو نداء المتوجع منه أوله فالأول نحو: وامصيبتاه، والثاني نحو(٥):

فواكبدا من حب من لا يحبني

وتتحقق الندبة بأداتين هما: الواو ـ وتستعمل بدون قيد، وهي أصل في الندبة ـ والثانية: «يا» شريطة ألا يكون هناك التباس في استعمالها بين المنادى العادي والمندوب.

وذلك نحو: «عمر» في بيت جرير المتقدم.

وأما حكم المندوب الأعرابي فهو كالمنادى تماماً، يبنى على الضم إن كان مفرداً علمًا أو نكرة مقصودة، وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة غير مقصودة في رأي من يجيز ندب النكرة، وذلك كله نحو: وامنقذ اليتامى أو وامنقذاً اليتامى أو وامنقذاً. ويسمى المنادى في كل ما تقدم: مندوباً.

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني، ج ١ ص ١٦.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٦.
(٣) الأشموني، ج ١ ص ١٦.
(٤) الحق في آخره ألف الندبة. (أنظر شواهد العيني).
(٥) ذكر العيني أنه من شعر محدث لا يحتج به ومع هذا فقد مثل به، ج ٣ ص ١٦٧.

وقد تلحق هذا المندوب ألف تسمى ألف الندبة مثل: وامحمدا ـ ويجوز أن تليها هاء السكت عند الوقوف فتقول: وامحمداه.

وبهذين «الألف والهاء» يتعين الأسلوب للندبة ويميزانه عن النداء(١).

* **النُّدْرَة**: حالة تلحق الوجوه الإعرابية والاستعمالات الكلامية، وهي تقابل الكثرة ـ وتعني في مفهومها قلة الاستعمال، وقد تكون استثناءً من ممنوع كما في قول الشاعر قيس بن الحطيم:

متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة
لنفسي إلا قد قضيت قضاءها

حيث استشهد به على وقوع جملة «قد قضيت» مصدرة بقد، وفيها ضمير يرجع إلى صاحب الحال ـ علمًا بأن الجملة الماضوية المثبتة التالية لالا إذا وقعت حالاً لا بد لها من أن يكون معها ضمير وأن تكون خالية عن الواو وعن قد.

وقد ذكر النحاة بأن مثل هذا ممنوع وأن وقوعه في البيت نادر.

وكندرة وقوع خبر كاد وعسى غير مضارعين، وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله:

ككان كاد وعسى لكن ندر
غير مضارع لهذين خبر

فالنادر هنا وقوع خبرهما مفردين غير مضارعين كقول ثابت بن جابر:

فأُبت إلى فهمٍ وما كدت آيبا

وقول الشاعر(٢):

لا تكثرن إني عسيت صائما
أكثرت في العذل ملحاً دائما

فالخبران: آيبا وصائمًا نادرا الوقوع في مثل كاد وعسى. وقد تفسر الندرة بالشذوذ والنادر بالشاذ، ولهذا ورد في كلام الصبان في صدد تفسير ما قاله الأشموني عن كون جمع فُعَل على أفعال نحو: رُطَب ورُبَع نادراً(٣)، فقوله: نادراً، أي: شاذاً.

والندرة في عمومها لا تصلح لتعميم الحكم واعتماده، والنادر من الاستعمالات لا حكم له وإنما الحكم للكثرة والأرجحية ولهذا فإن حالات الندرة قد تصلح للحجية ولكنها لا تصلح للتعميم وقياسية الاستعمال.

* **النِّدَاء**: هو كما عرفه النحاة الدعاء بياء أو إحدى أخواتها أو هو طلب الإقبال بإحدى أدوات النداء.

والنداء: أسلوب إنشائي في حقيقته وإن

---

(١) المقتضب للمبرد، ج ٤ ص ٢٦٨.
(٢) ذكر العيني أنه مجهول القائل، وهو من شواهد الأشموني، ج ١ ص ٢٥٩.
(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ص ١٢٤.

كان معناه الإخبار باعتبار ما ينوب عنه حرف النداء المقدر بمعنى «أدعو».

وقد قيل في الرد على هذا بأن النداء في الحالتين إنشاء وذلك على اعتبار أن «أدعو» قد نقلت إلى الإنشاء.

والنداء مأخوذ من نَدَى الصوت بمعنى: بعده ومنه فلان نديُّ الصوت، أي: بعيده أو مأخوذ من قولهم: ندِي صوته بمعنى: حسن.

ويتحقق النداء بأدوات كثيرة هي: يا وأي وآ وأيا وهيا والهمزة وواو ولكل أداة من هذه الأدوات استعمال يحسن اتخاذها وتوظيفها فيه بحسب حالة المنادى قرباً أو بعداً. (انظر المادة التالية).

* **الْمُنَادَى**: هو الاسم الذي يطلب المتكلم إقباله سواء أكان ذلك حقيقياً مثل محمد من قولنا: يا محمد أو مجازياً نحو: يا جبال أوبي معه ونحو: يا أرض ابلعي ماءك.

وقد يكون هذا المنادى قريباً فينادى بالهمزة نحو: أخالدُ أقبل ــ أو بأي نحو: أي خالدُ أقبل.

وقد يكون بعيداً فينادى ببقية أدوات النداء.

وقد يكون المنادى مستغاثاً فينادى بياء فقط، وإذا كان مندوباً نودي بالواو والياء (أنظر مادتي ندبة واستغاثة).

والمنادى إما أن يكون علمًا مفرداً نحو: عليٌّ أو نكرةً مقصودة نحو: رجل وفي هاتين الحالتين يبنى على ما يرفع به فيقال:

يا عليُّ ــ يا عليان ــ يا عليون ويا رجل ويا رجلان ويا رجال ويا مسلمون.

وإما أن يكون مضافاً مثل: عبد الله، أو شبيهاً بالمضاف مثل: ناصراً الحق أو نكرة غير مقصودة مثل: رجل.

وفي هذه الحالات ينصب فيقال في الأول: يا عبد الله، وفي الثاني: يا ناصراً الحق، وفي الثالث: يا رجلًا. وقد يكون المنادى مقترناً بأل وفي هذه الحالة ينادى بأي مبنية على الضم ومزيداً عليها هاء التنبيه ثم يؤتى بالاسم المقترن بأل، أي: أن نداء «أي» وصلةٌ لنداء ما فيه أل فيقال: يأيها الرجل ويأيتها المعلمة.

* **التَّنَازُع**: في اللغة التجاذب وفي الاصطلاح تقدم عاملين أو أكثر على معمول بحيث يكون كل من العاملين أو من العوامل المتقدمة طالباً لهذا المعمول وذلك نحو: جاء وأكرمت خالد: فالعاملان جاء ــ وأكرمت فعلان متنازعان على خالد: فالأول يطلبه فاعلًا والثاني يطلبه مفعولًا به.

وقد اتفق النحاة على جواز إعمال أيٍ منها، ولكنهم اختلفوا في أفضلية الإعمال.

فالبصريون يرون أولوية إعمال الثاني لقربه من المتنازع عليه، والكوفيون يرون أولوية إعمال الأول لسبقه.

ومن شواهد إعمال الأول قول الشاعر[1]:

(١) من شواهد الأشموني ولم ينسبه إلى قائل، ج ٢ ص ١٠٢.

كساك ولم تستكسه فاشكرن له
أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

حيث أعمل الفعل: كساك في لفظ أخ فرفعه فاعلاً وأهمل الثاني وهو الفعل: تستكسه.

ومن إعمال الثاني قول الشاعر(١):

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهاراً فكن للغيب أحفظ للعهد

فقد تنازع الفعلان: ترضيه ويرضيك، المعمول: صاحب فأهمل الأول وأعمل فيه الثاني.

وأما عن المهمل من المتنازعين فإن حقه أن يعمل في ضمير المتنازع عليه طالما أنه قد حرم العمل فيه مباشرة. فإن كان المطلوب للفعل مما لا يستغنى عنه، فمن الواجب إلحاق الضمير بالفعل المهمل سواء أكان الأول أم الثاني فيقال: يحسن ويسيئان عبداك ويحسنان ويسيء عبداك. وأما إذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو من أن يكون عمدة في الأصل أو غيره عمدة.

فإن كان عمدة وهو مفعول ظن والطالب له الفعل الأول وجب إضماره مؤخراً فيقال: ظنني وظننت زيداً قائماً إياه، وإن كان الطالب هو الثاني أضمرته متصلاً به أو منفصلاً فتقول: ظننت وظننيه زيداً قائماً أو ظننت وظنني إياه زيداً قائماً.

وإن لم يكن مطلوب الفعل عمدة في الأول ـ فإن كان الطالب الأول لم يجز أن يضمر معه أي ضمير فيقال: أكرمت وأكرمني زيد أو مررت ومر بي زيد، ولا يقال: أكرمته وأكرمني زيد ولا مررت به ومر بي زيد.

وإن كان الطالب هو الثاني وجب الإضمار فنقول: ضربني وضربته زيد ومر بي ومررت به زيد ولا يجوز الحذف.

والعوامل المتنازعة قد تكون أفعالاً متصرفة أو أسماء تشبه الأفعال ـ كأسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الأفعال والمصادر.

ولا يشترط فيها أن تكون من نوع واحد ـ فقد تختلف بأن يكون أحد المتنازعين فعلاً والآخر اسماً يشبهه كقوله تعالى: هاؤم أقرءوا كتابيه أو اسمين نحو(٢):

عُهدت مغيثاً مغنياً من أجرته
فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

ولا يكون المتنازعان غير ما ذكرنا إذ لا يقع التنازع بين حرفين(٣) ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره(٤).

---

(١) لم يعرف قائله وهو من شواهد الأشموني وابن عقيل، ج ٢ ص ١٠٥.
(٢) لم يعرف قائله وهو من شواهد الأشموني، ج ٢ ص ٩٩.
(٣) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الإضمار في المتنازعين (ذكره الصبان، ج ٢ ص ١٠٠).
(٤) الأشموني، ج ٢ ص ١٠٠.

* **المُتَنَازَعُ عَلَيه أو فيه**: هو الاسم المطلوب للعوامل ــ وقد يكون واحداً كما تقدم في الأمثلة وربما يتعدد نحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام: تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين فالأفعال الثلاثة تسبحون وتحمدون وتكبرون تنازعت معمولين إثنين هما: الظرف وهو دبر والمفعول المطلق وهو: ثلاثاً وثلاثين. ومثل ذلك قول الشاعر(٢):

طلبت فلم أدرك بوجهي فليتني
قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

حيث تعددت العوامل المتنازعة وهي: طلبت وأدرك وأبلغ كما تعدد ما تنوزع عليه وهو الندى وعند.

* **نَزْعُ الخَافِض**: هو حذف حرف الجر من الاسم مما يترتب عليه نصب الاسم الذي نزع منه حرف الجر ــ فيقال في الإعراب: منصوب على نزع الخافض ومن أمثلته قول جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم على إذن حرام

حيث نزع حرف الجر من كلمة الديار فانتصبت الكلمة وقد كان أصل التركيب تمرون بالديار.

وقد اختلف في هذا النزع وما يترتب عليه فقد قيل: إنه قياسي ــ كما قيل: إنه سماعي ويبدو أن المصنفين قد نزلوه منزلة القياسي لكثرة ما سمع منه(١).

والصحيح أنه لا يلجأ إليه إلا للضرورة.

* **التَنَاسُب**: حالة من حالات التوافق بين الألفاظ تجيز لأحدهما ما لا يجب أن يكون فمن ذلك: صرف الاسم الممنوع للتناسب في قراءة نافع والكسائي لقوله تعالى: سلاسلًا وأغلالًا وسعيراً (بصرف كلمة سلاسل لتتناسب مع كلمة أغلال المصروفة). وكقراءة الأعمش بن مهران لقوله تعالى: ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً ــ بصرف كلمتي يغوث ويعوق المستحقتين للمنع، وذلك ليتناسبا مع كلمة نسر المصروفة.

ومن أجل التناسب أيضاً يغلب على الشيء ما لغيره، وذلك كإطلاق لفظ الأب على الأم في قولهم: الأبوان ومنه قوله تعالى: ولأبويه لكل واحدٍ منهما السدس.

وكما في لفظ القمرين للشمس والقمر والعمرين في قرأ لي بكر وعمر(٢).

* **النَسَب**: في اللغة هو العزو ولكنه في الاصطلاح إلحاق ياءٍ مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها نحو: يمني نسبة إلى يمن ومغربي نسبة إلى مغرب. وقد أطلق عليه سيبويه زيادة على ذلك اسم

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني، ج ١ ص ١٣.
(٢) المغني، ج ٢ ص ٦٨٦.
(٣) القول الفصل للشيخ عبد الحميد عنتر، ص ٨٠.

الإضافة[٣] لأن نسبة الشيء إلى شيء آخر هي إضافته إليه.

وحتى تتم عملية النسب إلى الأسماء المجردة لا بد من أن تلحق بها ياء مشددة تتحمل علامات الإعراب[١].

وللنسب تغييرات ثلاثة هي[٢]:

١ ـ تغيير لفظي: ويتناول إلحاق الياء وكسر ما قبلها، ونقل الإعراب من آخر الاسم المنسوب إليها.

٢ ـ تغيير معنوي، أي: أن اللفظ الذي وقع النسب فيه يصبح اسمًا للمنسوب بعد أن كان اسمًا للمنسوب إليه.

٣ ـ تغيير حكمي: وهو معاملة المنسوب معاملة الصفات المشبهة في رفعه للضمير والظاهر مثل: هذا عراقي، أي: هو، وهذا عراقي أخوه.

ويعرب المرفوعان في الحالين فاعلاً إن أريد بالنسبة معنى المنتسب أو نائباً عن الفاعل إن أريد بها معنى المنسوب.

وللنسب غرضان هما[٣]: الأول لفظي: وهو الاختصار فقولنا: عراقي أخصر من قولنا: منسوب إلى العراق، والثاني معنوي: وهو تخصيص النكرات نحو: هذا رجل شامي أو توضيح المعارف نحو: هذا الرجل الشامي.

وللنسب إلى الأسماء صحيحها ومعتلها طرق خاصة وأحكام معينة تختلف من اسم لآخر.

* **المنْسُوب إليه**: هو الاسم المجرد من الياء ـ والذي تلحقه الياء المشددة لإفادة النسب إليه.

فكلمة مصر من مصري منسوب إليه، وكذلك كلمتا عراق من عراقي وشام من شامي. وهذا المنسوب إما أن يكون مختوماً بياء مشددة أصلاً مثل شافعي وكرسي أو مختوماً بتاء التأنيث مثل مكة وكوفة أو غير مختوم بأيٍ منهما. وفي الحالتين الأوليين تحذف منهما كل من الياء المشددة والتاء وذلك عند إرادة النسب إليهما فيقال: شافعي وكوفي.

وقد يكون المنسوب صحيح الآخر أو معتله فإن كان الأول نسب إليه بإلحاق الياء مطلقاً. وأما إن كان معتلاً فلا يخلو من أن يكون مقصوراً أو منقوصاً أو مختوماً بياءٍ مشددة. فالمقصور ذو الألف الثالثة مثل: عصى وفتى تقلب ألفه واواً فيقال: عصوى وفتوى.

وذو الألف الرابعة تحذف ألفه إن كان الحرف الثاني مفتوحاً مثل: بردى، ثم يؤتى بياء النسب فيقال: برديّ وإن كانت ساكنة حذفت الألف أو قلبت واواً أو أتى بعدها بواو، فيقال في النسب إلى طنطا مثلاً: طنطي ـ طنطوي ـ طنطاوي.

(١) يرى الكوفيون أنها اسم مضاف إليه في محل جر راجع (حاشية الصبان على الأشموني، ج ٤ ص ٣٧٦).
(٢) القول الفصل للأستاذ عبد الحميد عنتر، ص ٨١.
(٣) المرجع نفسه.

وإن كانت الألف خامسة فصاعداً حذفت ثم أتى بياء النسب فيقال في النسب إلى فرنسا: فرنسي. وأما المنقوص ذو الياء الثالثة فتقلب واواً في النسب فيقال في النسب إلى شجٍ شجوي، وإن كانت رابعة حذفت في النسب وهو الأصح فيقال في النسب إلى القاضي: القاضيّ ــ وقد تقلب واواً فيقال: القاضوي.

وإن كانت خامسة حذفت نحو: المهتدي ــ والنسب إليه المهتديّ.

وأما الممدود فينسب إليه بإبقاء همزته إذا كانت أصلية مثل: إنشاء إنشائي أو بقلبها واواً إن كانت للتأنيث مثل: حمراء حمراوي أو كانت منقلبة عن أصل فتقلب أيضاً واواً مثل: سماء وبناء فيقال في النسب إليهما: سماوي وبناوي أو تبقى كما هي فيقال: سمائي وبنائي.

وأما النسب إلى ما آخره ياء مشددة فإن كانت مسبوقة بحرف ــ ترد الأولى إلى أصلها وتقلب الثانية واواً فيقال في مثل: حي حيوي وطي وطي طووي.

وإن كانت مسبوقة بحرفين مثل: قصيّ وعليّ حذفت الأولى وقلبت الثانية واواً فيقال: قصوى وعلوي. وإن سبقت بأكثر من إثنين مثل مرميّ حذفت ثم أتى بياء النسب وعندها يتحد لفظ المنسوب والمنسوب إليه.

* **النِسْبَة**: تمييز النسبة وهو أحد نوعي التمييز ويقابله التمييز المفرد.

وقد يطلق عليه تمييز الجملة وهذا التمييز يرفع الإبهام الذي تضمنته الجملة في نسبة عاملها إلى معموله نحو: طاب زيد نفساً ــ واشتعل الرأس شيباً. فالإبهام الواقع في الجملة صادر عن نسبة الطيب إلى زيد وفي الثانية عن نسبة الاشتعال إلى الرأس ــ وفي الجملتين نجد كلمتي نفساً وشيباً قد أزالتا هذا الإبهام الذي تولد عن نسبة شيء إلى شيء.
وقد يراد بالنسبة: النسب وهي تسمية أطلقها ابن الحاجب عليه.

* **النَّسَق**: عطف النسق ويسميه سيبويه الشركة والنسق: هو الطريقة، وقد سمي هذا النوع من العطف بعطف النسق لأن فيه عطف اللفظ على نسق الأول وطريقته.

وعطف النسق أحد التوابع ومعناه في الاصطلاح: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف وهي: الواو وثم والفاء وحتى وأم وأو.

ولكل حرف من هذه الحروف ما تقتضيه من المشاركة للمعطوف عليه لفظاً وحكماً أو لفظاً فقط.

وأهم ما يميز عطف النسق عن عطف البيان توسط أحد هذه الحروف بين المتعاطفين فضلاً عن اختلاف الغرض من العطف في كل منهما.

* **النِسْيَان**: بدل النسيان وهو أحد أقسام البدل المباين، أي أنه: قسيم لبدل الإضراب وبدل الغلط.

ويميزه عنهما أن المبدل منه فيه قد قصد في البداية ولكن يتبين للمتكلم فساد قصده،

فيبدل الثاني من الشيء المذكور بدل نسيان. ويميزه بالذات عن بدل الغلط أن الغلط كما يقول النحاة: متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان ــ في الوقت الذي لم يفرق بينهما كثير من النحاة حيث سموا النوعين بدل غلط (أنظر مادة غلط).

وقد مثل ابن مالك للبدل المباين بقوله: خذ نَبْلاً مُدَى، إذ أن لفظ مدى يحتمل إبداله من نبلاً بدل إضراب أو غلط أو نسيان.

ويكون للنسيان إذا ما قصد النبل ثم تبين فساد قصده فذكر لفظ «مدى» إبدالاً له من نبلاً.

وهذا يعني أن اللفظ الثاني محط التقادير المختلفة ومردها إلى إرادة المتكلم.

* **النَّصْب**: حالة من حالات الإعراب تلحق الأسماء والأفعال وهو بذلك قسيم الرفع والجر.

وللنصب علاماته التي تدل عليه وأولها الفتحة وتظهر في أواخر الأسماء والأفعال المضارعة الصحيحة وذلك نحو: أكرمت المجتهد ولن يخيب المجتهد ــ فكل من المجتهد في الجملة الأولى ويخيب في الثانية منصوبان بفتحة ظاهرة. وقد تكون هذه الفتحة مقدرة في الأسماء نحو: رأيت الفتى، وفي الأفعال نحو: لن يشقى المؤمن.

ومن علامات النصب حروف تنوب عن الفتحة وهي: الألف في الأسماء الخمسة نحو: رأيت أباك.

الياء في المثنى وجمع المذكر السالم نحو: أكرمت التلميذين وأكرمت المجتهدين.

حذف النون في الأفعال الخمسة نحو: الأعداء لن ينالوا منا.

* **المَنْصُوب**: هو الاسم أو الفعل اللذان تجلب لهما العوامل نصباً بالفتحة أو بالحروف النائبة عنها.

وغالباً ما تكون الأسماء منصوبة بوقوع الأفعال فيها أو عليها.

والمنصوبات كثيرة هي: المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه والمستثنى في بعض حالاته والتمييز إن لم يكن مجروراً بمن أو بالإضافة، وكذلك الحال والمنادى(١).

والأسماء الواقعة في أساليب التحذير والإغراء والاختصاص والاسم التابع للمنصوب، وكل من اسم إن وخبر كان وأخواتها.

وأما المنصوب في الأفعال فهو المضارع فقط إذا سبق بإحدى أدوات النصب وهي: أن لن، إذن، كي أو الحروف التي تضمر بعدها أن نحو: فاء السببية ولام التعليل ولام الجحود وأو وواو المعية.

---

(١) إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة غير مقصودة.

* **النَّعْت**: أحد التوابع الخمسة، ويقال له الوصف والصفة، وقيل أن النعت خاص بما يتغير نحو قائم وضارب، والوصف والصفة للمتغير والثابت فلذلك يقال: أوصاف الله ولا يقال نعوته(١).

والنعت في اصطلاح النحاة هو التابع الذي يكملُ متبوعه ببيان صفة من صفاته. وقد ينصبُّ النعت على متبوعه مباشرة مثل: جاء الرجل الطويل فيسمى حقيقياً أو خالصاً(٢)، أو على ما يتعلق به نحو: جاء الرجل الطويل أبوه، فيسمى سببياً.

وللنعت أغراض عديدة يأتي لها وهي:

١ ــ التوضيح نحو: جاء الرجل التاجر.

٢ ــ التخصيص نحو: جاء رجل تاجر.

٣ ــ التعميم نحو: يرزق الله عباده الطائعين والعاصين.

٤ ــ المدح نحو: الحمد لله رب العالمين.

٥ ــ الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

٦ ــ الترحم نحو: اللهم إني عبدك المسكين.

٧ ــ التوكيد نحو: أمس الدابر المنقضي لا يعود.

٨ ــ الإبهام نحو: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة، نافع ثوابها أو شائع احتسابها.

٩ ــ التفصيل نحو: مررت برجلين عربي وعجمي.

والنعت يتبع منعوته في أربعة أمور من عشرة وهي: واحد من الإفراد والتثنية والجمع ــ وواحد من أوجه الإعراب الرفع والنصب والجر، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التنكير والتعريف.

وقد يكون النعت مفرداً أو جملة أو شبه جملة، وإذا كان جملة فلا بد من الشروط التالية:

١ ــ أن يكون المنعوت نكرة.

٢ ــ أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالمنعوت ملفوظاً أو مقدراً.

٣ ــ أن تكون خبرية.

ومن أمثلتها قوله تعالى: واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله(٣)، وقوله أيضاً: واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً.

وقد يكون النعت كذلك مصدراً وفي هذه الحالة يلتزم فيه الإفراد والتذكير فيقال: هذا رجل عَدْل ــ وهذان رجلان عَدْل، وهؤلاء رجال عَدْل.

---

(١) حاشية الصبان، ج ٣ ص ٥٦.

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن مالك، ص ٥٣٩.

(٣) جملة ترجعون نعت للفظ يوم، وكذلك جملة لا تجزي وقد توافرت في الجملتين الشروط المذكورة.

وقد يقطع النعت عن منعوته في الإعراب فيسمى مقطوعاً، وإذا تبعه يسمى متبوعاً (أنظر مادة قطع).

* **الْمَنْعُوت**: هو الاسم الذي ينعت لكونه محتاجاً إلى ما يتممه بالإيضاح أو بغيره من الأغراض التي تأتي للنعت.

والمنعوت هو الذي يوجه النعت في إعرابه وفي كل ما يتعلق به من تأنيث وتذكير، وإفراد وتثنية وجمع، وتنكير وتعريف. وقد يكون المنعوت مفرداً وقد يتعدد.

* **التَّنْفِيْس**: هو التوسيع وتفيده السين الداخلة على الفعل المضارع في نحو: سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم.

وقد سميت حرف تنفيس لأنها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال، إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال(١) ولهذا عدها الزمخشري من أصناف حروف الاستقبال لدلالتها عليه(٢).

وقد تشترك سوف مع السين في دلالتها على التنفيس والتوسيع ـ وقيل إن الزمن في سوف أوسع منه في السين أو هي مرادفة لها.

* **النَّفْي**: خلاف الإثبات ويسمى كذلك الجحد ـ وهو من الحالات التي تلحق المعاني المتكاملة المفهومة من الجمل التامة والتعبيرات الكاملة. وكل معنى يلحقه النفي يسمى منفياً.

فإذا لحق الفعل قيل: فعل منفي، وإذا لحق الكلام قيل كلام منفي.

والنفي يتحقق بأدوات مخصصة لذلك وهي:

ـ ما، نحو: ما هذا بشراً.

ـ لا، نحو: لا كاذب ممدوح.

ـ ليس، نحو: ليس الله بظالم.

ـ لن، نحو: لن يعود ما مضى.

ـ لم، نحو: لم يفلح الظالمون.

ومعظم أدوات النفي حروف ومنها ما هو فعل نحو «ليس» أو اسم نحو «غير» في مثل قول أبي نواس(٣):

غير مأسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن

والنفي نوعان: محض وغير محض: فالمحض هو النفي الأصلي (أنظر مادة محض). والنفي غير المحض يتحقق إذا نقض النفي بأمرين هما:

١ ـ إذا كرر نحو: ما ما جاء محمد.

٢ ـ إذا ذكرت إلا بعده نحو: ما محمد إلا شاعر.

---

(١) المغني لابن هشام، ج ١ ص ١٣٨.

(٢) المفصل للزمخشري، ص ٣١٧، ط. دار الجيل، بيروت.

(٣) ورد البيت في معظم مراجع النحو ـ وهو للتمثيل لا للاستشهاد لأن أبا نواس لا يحتج بشعره.

* **الْمَنْفِيُّ**: هو المضمون الذي وقع عليه النفي سواء أكان محتوىً لجملة اسمية أو فعلية. والمنفي في الحالين لا يكون إلا بالنسبة المشتركة بين الفعل والاسم أو بين جملتين اسميتين.

فعندما نقول: ما جاء محمد، فالمنفي هو المجيء المنسوب إلى محمد ـ وعندما نقول: ليس النجاح سهلاً، فالمنفي نسبة السهولة إلى النجاح، ولهذا قيل في تفسير نفي الجنس فيما اصطلح النحاة على تسميته بلا النافية للجنس، أن المقصود بلا نفي الخبر عن الاسم الواقع بعدها نصاً، ولهذا سميت بـ (لا التبرئة) لأن المتكلم يبرىء اسمها وينزهه عن الاتصاف بالخبر.

* **النَّاقِص**: هو أحد الأفعال المعتلة ـ وهو بذلك قسيم المثال والأجوف واللفيفين المفروق والمقرون ـ ويفرق عنها أنه الفعل الذي تكون لامه حرف علة، واواً كانت أو ياء أو ألفاً نحو: حظِي ورَخُوَ وسَماَ وسَعَى.

وقد سمي بالناقص لأن حرف العلة فيه يحذف في كثير من تصاريفه مثل: سَعَتْ وسَعَتَا ودَعَتَا، كما تحذف في مضارعه المسبوق بالأدوات الجازمة علامة على جزمه نحو: لم يدعُ، ولم يجرِ، ولم يسعَ.

ويسمى الفعل الناقص ذا الأربعة لأنه مع إسناده إلى تاء الفاعل يصبح أربعة أحرف[1] مثل: سعيت ورجوت.

والناقص كذلك وصف للأفعال الناسخة مثل: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وقد سميت هذه الأفعال بذلك لافتقارها وحاجتها إلى المنصوب وهو الخبر أو لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين هما: الاسم والخبر، أو لنقصانها عنها بتجردها من الحدث.

وأصح وجه من هذه الوجوه هو حاجتها إلى منصوبها إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناها بالخبر ويدل على ذلك أنها تتم وتسمى تامة إذا اكتفت بمرفوعها كما في قول امرىء القيس:

وبات وباتت له ليلة
كليلة ذي العائر الأرمد

والناقص أيضاً وصف لتصرف بعض الأفعال الناسخة التي تقصر عن التصرف الكامل فتأتي ماضية ومضارعة ولا يأتي منها أمر وليس لها مصدر نحو: ما زال، وما انفك، وما برح، وما فتىء.

* **الْمَنْقُوص**: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة مثل: القاضي والمرتجي ـ وليس منه فعل مثل يرمي، ولا اسم مثل الذي.

وقد سمي هذا الاسم بالمنقوص لعدم ظهور كل الحركات الإعرابية على آخره. إذ تقدر فيه الضمة والكسرة لما فيهما من الثقل على الياء ولا تظهر عليها إلا الفتحة لخفتها،

---

(١)) شذا العرف للشيخ الحملاوي، ص ١١.

ومن أحكامه إذا كان منوناً حذف يائه في حالتي الرفع والجر، فيقال: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ.

وقد تعاد إليه هذه الياء في الوقف كما يمكن الحذف مع الوقف بالسكون، فيقال: هذا قاضيّ بإثبات الياء، وهذا قاضْ بحذفها، وبذلك قرىء قوله تعالى: ولكل قوم هادْ.

* **النَّقْل**: الإعلال بالنقل هو نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله. ويختص هذا النوع من الإعلال بالأجوف من الأفعال والأسماء.

ويكون النقل من العين المعتلة إلى الفاء.

وقد يتبع نقل الحركة من المعتل إلى الصحيح الساكن قلب المعتل، وقد يوقف عند نقل الحركة فيسكن الحرف العليل.

فمثال النقل بدون قلب: يقول[1] ويبيع، ومثاله مع القلب: أقام[2] وأبان. وحتى يتم النقل من المعتل إلى الصحيح فلا بد من توافر الشروط التالية:

١ ـ أن يكون الساكن الذي قبل حرف العلة صحيحاً، فإن كان معتلاً مثل قاوم امتنع النقل.

٢ ـ ألا يكون الحرف المعتل المتحرك الساكن ما قبله في فعل تعجب مثل: ما أقوم محمداً.

٣ ـ ألا تكون الكلمة التي سيقع فيها الإعلال مضعفة اللام نحو: أسود وأبيض.

٤ ـ ألا تكون لام الكلمة حرف علة مثل هوى[3].

ويقع الإعلال بالنقل في مواضع عديدة منها[4]:

١ ـ الفعلان الماضيان على وزن أفعل مثل أقام، واستفعل مثل استقام، وكذلك مضارع كل منهما لأن المضارع يحمل على الماضي، وكذلك مصدر كل منهما.

٢ ـ مضارع الثلاثي الأجوف مثل: يقول ـ يخاف، يبيع.

٣ ـ الاسم الموافق للمضارع في عدد حروفه وحركاته مثل: مقام ومطار، وأصلهما مَقْوَم ومَطْيَر، وهما اسمان بزنة يعلم ويفهم[5].

---

(١) يقول ـ أصله يقْوُل ـ نقلت الضمة إلى القاف ثم سكن المعتل.

(٢) أقام ـ أصله أقْوَم ـ نقلت فتحة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن.

(٣) منجد الطالبين للأستاذ أحمد إبراهيم عمارة، ص ١٦٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المراد بتوافق الزنة الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

٤ ــ اسم المفعول في الثلاثي الأجوف نحو: مقول ومبيع.

والنقل كذلك: الوقف بالنقل ــ وهو تحويل الحركة إلى الساكن قبلها فيسكن الآخر نحو: هذا بَكُرْ، وجلست على أَرِضْ.

ولهذا النوع من الوقف شروط لا تنسحب على الاسم المهموز وهي[1]:

١ ــ أن يكون ما قبل الآخر ساكناً نحو بدر.

٢ ــ أن يكون هذا الحرف الساكن مما لا يتعذر تحريكه أو يثقل ــ فلا نقل في مثل كِتاب.

٣ ــ أن يكون الحرف المنقول عنه صحيحاً ــ فلا نقل في ظبي ودلو.

٤ ــ ألا تكون الحركة المنقولة فتحة عند البصريين، ولكن الكوفيين يجيزون مثل هذا النقل في نحو قولنا: قابلت بكراً.

٥ ــ ألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له في العربية أو هو نادر فيها ــ فلا نقل في مثل: هذا جِذْع لأنه سيؤدي إلى فِعُل وهو وزن مهمل.

هذا وقد ورد النقل في لغة لَخْم بنقل الحركة إلى المتحرك والشاهد على ذلك قول الشاعر[2]:

من يأتمر للخير فيما قصده
تحمد مساعيه ويعلم رشده

بنقل حركة الهاء وهي الضمة في قصده ورشده إلى الدال في كل منهما[3].

وقد ورد في التصريح أنه يجوز الوقف على نحو ضربه بنقل الضمة في الشعر فتقول: ضربُهْ، وتستعمله العامة في النثر[4].

* **الْمُتَنَقِّلَة**: وصف للحال المتجددة غير الثابتة وهو غالب فيها لازم لها نحو: جاء محمد ضاحكاً ــ فالضحك هيئة لمحمد عند المجيء، وهو صفة متغيرة لا ثابتة إذ قد يتحول منها إلى البكاء أو غيره.

وقد تكون الحال غير متنقلة في مثل الحال المؤكدة لمضمون الجملة نحو: زيد أبوك عطوفاً، وكذلك الحال التي يُشْعر عاملها بحدوث صاحبها من عدم[5] نحو: خلق الإنسان ضعيفاً، وقولهم كذلك: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، وقولهم: دعوت الله سميعاً.

(١) القول الفصل للأستاذ عبد الحميد عنتر، ص ١٣٦.

(٢) ذكره الأشموني وعلق عليه الصبان بأنه رجز لم يدر قائله، ج ٤ ص ٢١١.

(٣) يريد قَصَدُه ــ فوقف بنقل الضمة إلى الدال بعد سلب حركتها. (أنظر: الصبان، ج ٤ ص ٢١١).

(٤) القول الفصل، ص ١٣٨.

(٥) الأشموني، ج ٢ ص ١٧٠؛ حاشية الصبان، ج ٢ ص ١٧٠.

* **الْمَنْقُول**: وصف لاسم الفعل المحول من مصدر أو ظرف أو جار ومجرور ويقابله المرتجل (أنظر مادة مرتجل).

وقد يوصف العلم كذلك بالمنقول إذا كان له أصل في الاستعمال ثم نقل منه، وذلك نحو: حارث ومحمود وسلمان.

* **النَّكِرَة**: اسم دال على شائع في جنسه(١) ـ وعلامتها أن يقبل الاسم أل وأن تؤثر فيها التعريف بمعنى أن دخولها عليه يجعله معرفة، أو يكون الاسم غير قابل لأل ولكنه واقع موقع ما يقبلها(٢) مثل: ذي: بمعنى صاحب، ومن وما الشرطيتين لوقوعهما موقع إنسان، وكذلك صهٍ ومهٍ منونان فإنهما لا يقبلان أل ولكنها يقعان موقع ما يقبلها وهو: سكوتاً وانكفافاً.

ومن خصائص النكرة الشيوع والعموم ـ فكلمة رجل نكرة وهي لفظ يشيع في جنسه ويعم. ومثله امرأة.

وقد ينال النكرة تعريفٌ فتصبح معرفة وذلك بطريق التسمية لتكون علمًا، أو الإضافة إلى معرفة فتكتسب من المعرفة التعريف، أو بالإقبال عليها بالنداء.

وقد ينكسر شيوعها بالإضافة إلى نكرة أخرى مثل غلام رجل، أو بالوصف مثل رجل عالم، وفي الحالين تسمى نكرة مخصصة.

* **التَّنْكِيْر**: هو جعل المعرفة نكرة ـ أي جلب الشيوع للاسم بعد تعيينه.

وقد يتحقق التنكير للاسم بإبطال ندائه إذا كان منادى نحو يا رجل، أو بقطعه عن الإضافة كقطع كلمة كتاب عن قولنا كتاب محمد.

ويتحقق التنكير كذلك بالجمع أو التثنية ـ فكلمة محمد علم معرفة، فإذا ثني أو جمع شاع وتنكر وجاز دخول أل عليه فيقال: المحمدان والمحمدون.

وللتنكير تنوين يسمى تنوين التنكير ـ وهو التنوين الذي يلحق الأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها: فكلمة سيبويه كلمة مبنية ـ تكون معرفة إن لم تنون ويكون المقصود بها واحداً بعينه، وتكون نكرة إذا نونت وأريد بها غير معين. ومثله اسم الفعل: إيه ـ إن نونته فأنت ستزيد مخاطبك من أي حديث دون تعيين، وإن تركت تنوينه فأنت تستزيده من حديث معين.

* **الإِنْكَار**: أحد المعاني التي تأتي لها همزة الاستفهام ـ وهو نوعان(٣): إنكار إبطالي وهذا يعني أن ما بعد الهمزة غير واقع وأن مدعيه كاذب وذلك نحو قوله تعالى:

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن محمد بن مالك، ص ١٣٧؛ الفصول الخمسون لابن معطي، ص ٢٢٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المغني لابن هشام، ج ١ ص ١٧.

أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة أناثاً ــ وقوله كذلك: أفسحر هذا.

والثاني: إنكار توبيخي ويعني أن ما بعد الهمزة واقع وأن فاعله ملوم على فعله، فلهذا يـوبخ عليه نحو: أتعبدون ما تنحتون ــ ونحو: أتأتون الذُّكْران.

* **الإِنْكَـارِيّ**: الاستفهام الإنكاري ــ وهو كما تقدم إبطالي وتوبيخي (أنظر مادة إنكار).

والإنكاري كذلك نوع من أنواع الوقف الاضطراري (أنظر مادة وقف).

* **النَّهْي**: أسلوب إنشائي يطلب به المتكلم من المخاطب الكف عن فعل الشيء وإتيانه.

والأصل فيه أن يصدر ممن هو أعلى ــ وإن صدر عن المساوي فهو التماس، وإن صدر من الأقل فهو دعاء.

وقد يخرج إلى معان أخرى يعينها السياق والقرائن. ويتحقق النهي بأداة خاصة به وهي لا الناهية نحو: لا تشرك بالله ــ وهي من جوازم الفعل المضارع التي تجزم فعلاً واحداً.

ويقع النهي من المتكلم للمخاطب كالمثال السابق، ولا يقع من المتكلم للمتكلم أي لا ينهي المتكلم نفسه إلا نادراً.

وقد ورد مثل هذا في قول النابغة الذبياني:

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها
مردفات على أعقاب أكوار

وقول الوليد بن عقبة[1]:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد
لها أبداً ما دام فيها الجراضم[2]

* **النَّائِبْ**: عن الفاعل هو الاسم الذي يحل محله الفاعل عند حذفه أو غيابه لغرض من الأغراض الذي ذكرها النحاة وهي: الجهل به، أو الخوف منه أو عليه، أو الترفع عن ذكره احتقاراً، أو عدم إجراء ذكره على اللسان تعظيماً.

وقد ينوب عن الفاعل ما يلي:

١ ــ المفعول به نحو: أُكِلَت التمرة.

٢ ــ الظرف نحو: سير يومُ الجمعة.

٣ ــ المصدر نحو: ضُرِب ضربٌ شديد.

٤ ــ الجار والمجرور نحو: مُرَّ بزيد[3].

والمفعول به أكثر هذه الأسماء نيابة عن الفاعل ــ وهو الأصل فيها كما أنه الأولى بها إذا ما اجتمع مع غيره من ظرف أو مصدر أو مجرور.

وقد ينوب أحد هذه الأشياء مع وجوده

---

(١) نسبه ابن هشام للفرزدق ونقضه العيني في شواهده ونسبه للوليد بن عقبة، ج ١ ص ٣.

(٢) الـجُراضِم ــ الأكول الواسع البطن والمقصود به هنا معاوية بن أبي سفيان.

(٣) يشترط في المجرور بالحرف حتى يصلح للنيابة ألا يكون مجروراً بحرف دال على تعليل كاللام والباء وعلى نحو قولنا: يؤخذ بالجرم ــ ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل.

شريطة أن يكون قابلاً للنيابة وصالحاً لها. ومثال نيابة المفعول به مع وجود غيره معه ـ قوله تعالى بحسب قراءة أبي جعفر: ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون.

وكذلك قول رؤبة:

لم يعن بالعلياء إلا سيدا
ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

حيث أقيم الجار والمجرور في الآية والبيت، وبقي المفعول به وهو قوماً في الآية، وسيداً في البيت على مفعوليته.

وهذا مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون نيابة غير المفعول به مع وجوده إلا الأخفش الذي وافق الكوفيين شريطة تقدم النائب على المفعول به كما في البيت.

وفي حالة فقدان المفعول به، تجوز نيابة أي من هذه الثلاثة المذكورة دون أولوية لأحد منها. والنائب عن الفاعل يمنح كل أحكام الفاعل من رفع وتأخير عن الفاعل وعدم جواز حذفه.

* **النِّيَابَة**: إقامة شيء مقام شيء آخر، ومن ذلك: نيابة المفعول به أو الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل في حالة حذفه.

ومنها كذلك: نيابة كلية المصدر وبعضيته وصفته وهيئته ومرادفه وضميره والإشارة إليه عن المصدر في حالة انتصابه على المفعولية المطلقة.

ومن النيابة كذلك: نيابة المصدر عن فعل الأمر في نحو: وبالوالدين إحساناً، ومنها أيضاً نيابة الأسماء عن الأفعال في عملها كما هو الشأن في أسماء الأفعال التي تعمل نيابة عن الأفعال. وكنيابة الحروف العاملة مناب العوامل المؤثرة كنيابة «ليت» عن أتمنى، و «أن» عن أؤكد، و «يا» عن أدعو.

* **النَّوْع**: بيان النوع ـ غرض من أغراض المفعول المطلق وهو بهذا قسيم للمؤكد والمبين للعدد.

ويتحقق غرض بيان النوع بوصف المفعول المطلق نحو: سرت سيراً طويلاً، أو بإضافته نحو: مشيت مشي المتواضع.

* **النَّوْعِيَّة**: أحد الأغراض التي تدل عليها «ما» في بعض حالاتها نحو: أضربه ضرباً ما ـ وقد قيل عنها أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل(١).

* **التَّنْوِيْن**: مصدر الفعل نوَّن أي: أدخل النون ـ ويطلق في الاصطلاح على نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتسقط خطاً(٢) لغير توكيد(٣) مثل التنوين في الكلمات: جبل ـ رجل ـ سماء.

---

(١) حاشية الصبان، ج ١ ص ١٥٤.
(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٤.
(٣) الأشموني، ج ١ ص ٣٠.

والتنوين علامة من علامات إعراب الاسم ـ وإن كان من أنواعه ما يختص بالأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها كتنوين سيبويه واسم الفعل إيه، أو صه، أو مه.

والتنوين أنواع عديدة هي:

١ ـ تنوين الترنم: وهو التنوين اللاحق للقوافي المطلقة، أي التي آخرها حرف مد نحو قول جرير بن عطية:

أقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي إن أصبت لقد أصابن

(أنظر مادة ترنم).

٢ ـ التنوين الغالي: وهو التنوين الذي يلحق القوافي المقيدة نحو قول رؤبة:

قالت بنات العم يا سلمى وإن
كان فقيراً معدماً قالت وإنن

(أنظر مادة غالي).

ويرى العلماء أن إطلاق التنوين على هذين النوعين تجوز لا حقيقة.

وأما التنوين الحقيقي فهو أربعة أنواع هي:

١ ـ تنوين الأمكنية أو تنوين التمكن: وهو التنوين الذي يلحق الأسماء ليدل على شدة تمكنها في باب الاسمية مثل: قاضٍ ورجل (أنظر مادة تمكين).

٢ ـ تنوين التنكير: وهو التنوين اللاحق للأسماء المبنية في حال تنكيرها مثل سيبويه (أنظر مادة تنكير).

٣ ـ تنوين التعويض أو العوض: وهو التنوين الذي يكون بدلاً عن حرف أو كلمة أو جملة (أنظر مادة عوض).

٤ ـ تنوين المقابلة: وهو التنوين اللاحق لجمع المؤنث السالم ليقابل النون في جمع المذكر السالم (أنظر مادة مقابلة).

ومن أنواع التنوين زيادة على ذلك تنوين الضرورة(١): كتنوين ما لا ينصرف نحو(٢) قول امرىء القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت لك الويلات إنك مرجلي

وكتنوين العلم المنادى(٣) نحو كلمة مطر في قول الأحوص الأنصاري:

سلام الله يا مطرٌ عليها
وليس عليك يا مطر السلام

ومن التنوين كذلك: تنوين الشذوذ، كتنوين هؤلاء في نحو: حكى هؤلاء قومك وذلك لتكثير اللفظ(٤).

وتنوين المناسبة كتنوين سلاسلًا في قوله تعالى: سلاسلًا وأغلالاً، فالتنوين في

---

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي، ص ١٣٤.
(٢) تنوين عنيزة للضرورة الشعرية ومن حق الكلمة أن تمنع من الصرف للعلية والتأنيث.
(٣) الضرائر للآلوسي، ص ٢٨٦.
(٤) حاشية الصبان، ج ١ ص ٣٤.

«سلاسلًا» وهو ممنوع منه ليتناسب مع لفظ أغلالًا (أنظر مادة تناسب).

ويطلق لفظ الصرف على تنوين التمكين بخاصة وقد يطلق على غيره كتنوين التنكير والعوض والمقابلة.

ولهذا يقال في الاسم الذي يشبه الفعل بوجه من الوجوه ممنوعاً من الصرف أي ممنوعاً من التنوين (أنظر مادة منع ومادة صرف).

* **الْمُنَوَّن**: هو الاسم الذي يدخله التنوين سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً مثل: هذا بابٌ، ودخلت من بابٍ، ورأيت باباً.

والذي يزيل التنوين ويدعو إلى حذفه أمران:

١ ــ شبه الاسم للفعل: وهذا ما يطلق عليه الممنوع من الصرف، وقد تقدم ذكره (أنظر مادتي منع ــ وصرف).

٢ ــ وصف العلم بلفظ ابن لا الإخبار به[1]: وذلك نحو: محمد بن عبد الله خاتم المرسلين[2].

(٣،٢) تثقيف اللسان، لابن مكي، ص ٣٠١.

باب الهاء

* **المَهْمُوز**: أحد الأفعال الصحيحة التي لا تحتوي أصولها على حروف علة، ويتميز عن قسيميه السالم والمضعف بأن أحد أصوله يكون همزة أو هو ما كان في مقابلة فائه أو عينه أو لامه همز(١).

ومهموز الفاء مثل: أخذ وأمر والعين مثل: سأل وثار واللام مثل: قرأ وبدأ.

وحكمه عند اتصال الضمائر به كحكم الفعل السالم، أي أنه لا يحذف منه شيء إلا في بضعة أفعال منه نحو: أخذ وأكل عند صياغتها للأمر حيث يقال في الأمر منها: خذ وكل ـ ونحو: رأى حيث تحذف همزته في صيغتي المضارع فيقال: يرى والأمر فيقال: (رَ) ـ بحرف واحد.

* **الإِهْمَال**: هو الترك ـ استعمل في تعطيل العوامل المتنازعة في باب التنازع.

كما يطلق على تعطيل إن عن العمل في حالة تخفيفها ـ ولهذا قال ابن مالك:

وخففت إن فقل العمل
وتلزم اللام إذا ما تهمل

ويطلق الإهمال كذلك على كل ما من شأنه أن يعمل فيما بعده ولكن لم يعمل لعلة وذلك كاتصال «ما» بإنَّ وأخواتها وكفها عن العمل.

* **الإِهْمَالِيّ**: الشبه الإهمالي ـ عده بعض النحاة من أنواع شبه الاسم بالحرف وقد مثلوا له بفواتح السور نحو: ص ـ وق ـ والم.

وقد اشبهت فواتح السور الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة.

* **المُهْمَل**: وصف لكل ما تعطل عن العمل لعلة ما ـ فالذي لم يعمل من العوامل المتنازعة مثلاً يسمى مهملاً ـ و«إن» تكون مهملة إذا خففت.

والمهمل أيضاً من الحروف هو قسيم الحرف العامل ومقابله، أي أن الحروف نوعان: مهمل وعامل(٢). فالمهمل هو العاطل عن العمل، أي الذي لا يعمل فيما بعده مثل: هل وقد والسين وسوف.

والمهمل كذلك: وصف للفظ غير المستعمل وذلك كلفظ «ديز» مقلوب زيد كما

---

(١) تكملة في تصريف الأفعال للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ج ٢، من شرح ابن عقيل، ص ٤٨٥.
(١) حاشية الصبان، ج ١ ص ٤٣.

أنه وصف لوزنين من أوزان الاسم الثلاثي المجرد وهما: فِعُل نحو: حِبُك وفُعِل نحو: دُئِل.

* **الهَيْئَة**: اسم الهيئة ـ اسم مصوغ للدلالة على الصفة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه.

وتبين الصفة فيه إما باللفظ نحو: حسن الـجِلْسة أو جِلْسة حسنة أو بقرينة الحال نحو: إنها لقِتلة.

ويصاغ اسم الهيئة من الفعل الثلاثي المجرد على وزن فِعْلة بكسر الفاء نحو: قِتلة وذِبحة كما في قول الرسول الكريم: إذا قتلتم فأحسنوا القِتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِبْحة.

وإذا كان مصدر الفعل العادي مضموم الفاء أو مفتوحها كسرت فيه الفاء للدلالة على الهيئة.

وإن كانت الفاء مكسورة أصلاً فلا بد من قرينة لفظية أو معنوية تشير إلى الدلالة على الهيئة.

وأما صياغة الهيئة من غير الفعل الثلاثي فالصرفيون فيه على رأيين: رأي يمنع صياغته منه لما في ذلك من إيهام بينه وبين اسم المرة عند بنائها من المصدر الخالي من التاء، وبينها وبين المصدر المأخوذ منه إن كان مختوماً بالتاء.

ورأي يرى صياغته كما يصاغ اسم المرة، وذلك بإضافة التاء إلى مصدره العام مثل انطلاقة ـ استخراجة على أن يفرق بينهما، أي بين المرة والهيئة بالقرائن.

وأصحاب الرأي الأول يرون صياغته من غير الثلاثي في مثل: خِمرة من أختمر وعمة من اعتم صياغة شاذة. ويرون أن طريق الدلالة على الهيئة من فعل غير ثلاثي هي أن يؤتى بمصدره العام ثم بوصفٍ له يفيد الغرض مثل: هذا احتيال كبير.

* **المُهيِّئة**: وصف للفظ ما، أو هو نوع من أنواعها ومعنًى من معانيها. وذلك نحو: ما في «حيثما»، التي هيأتها للشرطية[1].

* **التَهَكُّم**: أحد المعاني السياقية التي تفيدها الهمزة وتخرج إليها عن الاستفهام الحقيقي بها وذلك نحو قوله تعالى: أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا.

(١) الأشموني، ج ١ ص ١٥٤.

باب الواو

* **التَوْبيخ**: هو اللوم والإيقاع في الندم، وهو من المعاني التي ترد لها لولا وهلا حيث يراد بهما مثل ذلك اللوم على ترك الفعل نحو قول جرير:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
بني ضوطري لولا الكمى المقنعا

أي: لولا تعدون الكمى. بمعنى لولا عددتم. لأن المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي.

ونحو قوله(١):

أتيت بعبد الله في القدِّ موثقاً
فهلاّ سعيداً ذا الخيانة والغدر

أي: فهلا أسرت سعيداً.

* **التَّوْبيخيّ**: الإنكار التوبيخي ويعني: أن ما بعد همزة الاستفهام واقع وأن فاعله ملوم على فعله نحو: أتعبدون ما تنحتون (أنظر مادة إنكار).

* **الوجوب**: أحد الأحكام التي تتصف بها التعبيرات في طرق تركيبها وإعرابها أو صياغة ألفاظها. وهو في مقابلة الجواز والشذوذ والامتناع.

ويعني في حقيقته ضرورة الانتحاء بما يترتب على القاعدة انتحاءً واجباً لا يسوغ معه وجه آخر. وقد يتعلق الوجوب بأمور بدهية مستقرأة، كرفع الفاعل والمبتدأ أو نصب المفعول به والحال. وربما يتعلق بأمور تتعلق بأحوال معينة مترتبة على أحكام خاصة، كوجوب إقامة المفعول به أو الظرف أو المبتدأ أو الجار والمجرور مقام الفاعل عند حذفه حتى لا يبقى الفعل دون إسناد.

وكوجوب نصب المستثنى بإلا إذا ما كان الكلام الذي يسبقها تاماً موجباً نحو: حضر التلاميذ إلا خالداً.

ويختلف الوجوب عن الجواز في أن الإجماع أو شبهه سمة من سماته ــ وإن اعتورته حالات نقض معينة فإنما تقع له في حدود أقل اتساعاً مما يورد على الجواز.

والواجب ما تقع له حالة الوجوب وهو قسيم الجائز والممتنع والشاذ فتقديم الفاعل على المفعول أمر طبعي ــ ولكن يجوز

(١) لم يذكر له قائل وهو من شواهد الأشموني، ح ٤ ص ٥١.

تقديم المفعول عليه إن لم يكن هناك مانع يمنع من ذلك، وإن وجد هذا المانع كتوافق الأواخر وجب تقديم الفاعل عليه مثل: ضرب موسى عيسى ـ فالتقديم هنا واجب وجوباً يعني ضرورة اعتبار المتقدم فاعلاً لا مفعولاً به تقييداً بما عليه الوجوب المفهوم في القاعدة.

* **الإِيْجَاب**: ضد النفي ـ والإيجاب في الكلام يعني كوناً مثبتاً غير منفي ـ ومثل هذا الضرب من التعبير لا يلحق إلا الكلام التام، أي لا يقع إلا في تعبير خبري صح أن ينفى وأن يثبت. نحو: محمد قادم.

* **الْمُوْجَب**: هو الكلام المثبت غير المنفي، وقد استعمل هذا الوصف في الكلام الذي يسبق إلا إذا كان تاماً حيث يجب بتوافر التمام له نصب ما بعد إلا وقد قيل في اشتراط مثل هذا النصب أن يكون الكلام تاماً موجباً أي: غير منفي. وقد قيل إن الموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفي والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث فنحو: قام زيد موجب ومثبت فكل مثبتٍ موجب وليس كل موجب مثبتاً[1] ـ فيقوم زيد غداً موجب لعدم النفي وليس مثبتاً لعدم وقوعه بعد.

* **الْوَجْه**: في اصطلاح النحاة هو الحالة التي يكون عليه أو عليها الكلام أو الكلمة فعندما يقال مثلاً: لولا تأتي على أربعة أوجه ـ يكون المقصود أن لها أربعة استعمالات وكذلك عندما نقول: لما تأتي على ثلاثة أوجه، أي ثلاث حالات.

وقد يقصد بالوجه الرأي والاتجاه كما في إعراب الألفاظ وتبيان مواقعها كأن يقال عن مخصوص نعم وبئس: في إعرابهما وجهان مشهوران، أي: رأيان واتجاهان.

الأول: أنه مبتدأ والجملة قبله خبر، والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً.

وتوجيه الرأي هو تعريفه أو تعليله أو تخريجه والذهاب فيه إلى ما يقره أو يدحضه.

* **الْـوَزْن**: هو مقابلة اللفظ بحروف الميزان ـ وهي الفاء والعين واللام لمعرفة ما فيه من حروف أصلية أو زائدة ولضبط ما في مبناه من حركاتٍ أو سكون.

والوزن كذلك اسم يستعمل في تعداد الأشكال والصيغ المقررة للأسماء والأفعال. كأن يقال: للفعل الثلاثي المجرد ستة أوزان أي: ستة أشكال وصيغ أو يقال: للاسم الثلاثي المجرد إثنا عشر وزناً وللتصغير أوزان ثلاثة:

* **الْمَوْزُوْن**: هو اللفظ الذي تُقَابَلُ حروفه بحروف الميزان مثل لفظ: «مقتول» الذي يوزن بمفعول، وكذّاب الموزون بفعّال.

واللفظ الموزون اسماً كان أو فعلاً يكون مجرداً نحو: سحر أو زلزل ويكون مزيداً نحو: ساحر وزلزال، وقد يكون ثلاثياً وغير ثلاثي.

* **الْمِيـزَان**: الميزان الصرفي هو ما وضعه الصرفيون من وسيلةٍ لوزن الكلمات ومعرفة أصولها من زوائدها وحركاتها من سكناتها.

(١) شرح المفصل لابن الحاجب، ج ١ ص ٧٧.

وقد اختاروه مؤلفاً من الفاء والعين واللام على أن يقابل الحرف الأول الأصلي في اللفظ الموزون بالفاء من الميزان ويسمى فاء الكلمة ويقابل الثاني بالعين ويسمى عين الكلمة ويقابل الثالث باللام ويسمى لام الكلمة وما يضعف من عين الكلمة أو لامها يضعف مقابله في الميزان وذلك نحو: كَرُم وزنه فَعُل وعندما تضعف عينه فيقال: كرَّم يوزن بـ «فَعَّلَ» وأما الزوائد في الكلمات فتقابل في الميزان بألفاظها نحو الألف في جالس ووزنه فاعل والواو في مفعول ووزنه مفعول.

وقد اتفق الصرفيون على استعمال حروف فعل دون غيرها لتكون ميزاناً صرفياً للألفاظ لكون هذه الحروف تمثل بمجموعها فعل الفاعل وهو ما ينطبق على كل فعل أو ما قام به: فلفظ قعد وما اشتق منه يدل على فعل القعود وحدثه ــ ومثله مشى وسمع وقرأ.

* **الْوَاسِطَة**: هي ما يتوسل به في نقل حكم من لفظٍ إلى آخر.

وذلك كحرف العطف وكالبدل الذي ورد في تعريفه أنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، أي: أن قصد البدل بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً قد وقع عليه دون أن تكون هناك واسطة تشركه بالحكم مع المتبوع، كما في الاسم الواقع بعد حروف عطف النسق الذي يشترك مع ما قبله بواسطة الحرف العاطف.

* **الإِسْم**: أحد أقسام الكلمة الثلاثة ــ وقسيماه الفعل والحرف ولوقوعه محكوماً عليه وبه ولأنه لا غنى للكلام عنه اعتبر من بين الأقسام أشرفها وأعلاها ولهذا يبدأون دائماً بذكره ويقدمونه على كل من الفعل والحرف في كل ما يتعلق بهما من شروح.

وللاسم كما لقسيميه علامات تميزه عن غيره وتمحضه للاسمية وهي:

١ ــ الجر بالحرف أو بالإضافة.

٢ ــ التنوين نحو رجلٌ وزيدٍ ومحمداً.

٣ ــ النداء نحو: يا محمد.

٤ ــ أل ــ سواء أكانت معرفة أم زائدة.

٥ ــ الإسناد: إذ لا يسند إلا إلى الاسم.

وللاسم تقسيمات عديدة منها: ما يختص به ــ كالنكرة والمعرفة، ومنها ما يشترك معه فيها الفعل نحو: المعرب والمبني والصحيح والمعتل.

* **اسم الْفَاعِل**: (أنظر مادة فاعل).

* **اسم الْمَفْعُوْل**: (أنظر مادة مفعول).

* **اسم الْفِعْل**: (أنظر مادة فعل).

* **الإِسْمِيَّة**: الجملة الاسمية وهي قسيمة الجملة الفعلية ويميزها عنها أنها تبدأ باسم نحو: الحمد لله رب العالمين (أنظر مادة جملة).

* **الإِسْمِي**: الموصول الاسمي (أنظر مادة موصول).

* **الْوَصْف**: هو النعت وهو أيضاً الصفة كما أطلقها ثعلب وقد قيل إن هناك فرقاً بين الوصف والصفة من ناحية وبينهما والنعت من

ناحية أخرى يتلخص في أن النعت خاص بما يتغير مثل قائم وضارب وهما لا يختصان بالمتغير، بل يشملهما ويشمل الثابت كذلك (أنظر مادة نعت).

وقد استعمل الوصف في الحال الذي عرفه النحاة بأنه وصف فضلة كما استعمل في المبتدأ الواقع بعد نفي أو استفهام إذا كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة نحو: أقائم الرجل ــ أمضروب أخواك ــ ما حسن خلقه.

ومثل هذا الوصف يعتبر في قوة الفعل، فهو يرفع ما بعده على أنه مغنٍ عن خبر المبتدأ الواقع وصفاً.

ومن آثار الوصف في الكلام تخصيص النكرات وتسويغ الابتداء بها وصدور الأحوال عنها.

* **الصِّفَة**: هي الوصف والنعت كذلك، وهي من تسميات ثعلب. وكان الفراء يخص هذا الاصطلاح بالجار والمجرور في حين أن ثعلباً يطلقها عليه وعلى الظرف فلذا نراه يقول في قوله تعالى: كيف نكلم من كان في المهد صبياً، وقعت الصفة وهي في المهد في موضع الفعل، أي أنها تقدمت على الخبر[1]، كما نجده يقول: وإذا أفردوا الصفة رفع مثل: زيد خلف وزيد قدام وزيد فوق[2]، يقصد بالصفة الظروف خلف وقدام وفوق.

وأما الصفة التي يراد بها النعت فهي أحد التوابع الخمسة التي تزيد متبوعها إيضاحاً أو تخصيصاً (انظر مادة نعت). والصفة كذلك لفظ استعمله ابن الحاجب معبراً به عن ضمير الفصل.

* **الْوَصْلُ**: همزة الوصل، أو همز الوصل: وهو كل همز يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج وهمزة الوصل هذه تقابل همزة القطع التي تثبت في أول الكلام وفي درجه.

ولهمزة الوصل صفات ومواضع ومن صفاتها:

١ ــ لا تكون إلا سابقة لأنه يؤتى بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن الذي يتعذر أن يبتدأ به.

٢ ــ لا تختص بقسم من أقسام الكلمة دون آخر، فهي تدخل الاسم والفعل والحرف.

٣ ــ لا تثبت في أثناء الكلام إلا لضرورة شعرية ــ ولهذا يعد إثباتها لحناً.

وأما مواضعها فهي كما يلي:

* في الأفعال:

١ ــ الفعل الماضي المحتوي على أكثر من أربعة أحرف مثل: اجتمع وانطلق واستخرجَ.

٢ ــ فعل الأمر من هذه الأفعال نحو: اجتمعْ ــ انطلقْ ــ استخرجْ.

---

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ص ٢٢٨.

(٢) المرجع نفسه.

٣ ـ أمر الفعل الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه نحو: أخش وأمض وأكتب.

ويضاف إلى هذه المجموعة مصادر الأفعال الخماسية والسداسية نحو: استخراج وانطلاق.

* وفي الأسماء:

يدخل عشرة منها وهي: اسم واست وابن وابنة وابنم وإثنان وإثنتان وامرىء وامرأة وأيمن.

وأما الحروف فلا تدخل همزة الوصل منها إلا في أل معرفة كانت أو زائدة. ومن خلال هذا كله يتعين لهمزة الوصل ما يلي:

ـ لا تدخل الفعل المضارع من الأفعال.

ـ لا تكون إلا زائدة وهي بذلك خلاف همزة القطع التي تكون زائدة وغير زائدة.

وقد اختلف النحاة في همزة أل من حيث أصالتها وزيادتها.

ـ سميت بهمزة الوصل لأن المتكلم يصل بواسطتها إلى النطق بالساكن كما يرى الخليل وسيبويه، أو لأنها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها كما يقول الكوفيون[1]. وأما عن حركاتها فهي كما يلي:

١ ـ وجوب الفتح في أل.

٢ ـ وجوب الضم في الفعل الماضي المبني للمجهول نحو: استعمل الإناء، وفي أمر الفعل الثلاثي المضموم أصلاً نحو: أكتب.

٣ ـ رجحان الضم على الكسر في نحو: أغزي يا هند.

٤ ـ رجحان الفتح على الكسر في أيمن وأيم.

٥ ـ رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم.

٦ ـ جواز الضم والكسر والاشمام في إنحاز وانقاد.

٧ ـ وجوب الكسر في بقية الأسماء والأفعال المزيدة ومصادرها.

* **الْاتِّصَالُ**: خلاف الانفصال وهو أحد حالي الضمير، ويعني اتصاله بأحد أقسام الكلمة الاسم مثل: الضمير في كتابه والفعل في نحو: أكله ـ والحرف في نحو: له ومنه.

والاتصال في الضمير يعني عدم صحة الابتداء به، أي: لا يؤتى به في افتتاح النطق كما يعني عدم وقوعه في النثر بعد إلا الاستثنائية.

* **الْمُتَّصِل**: وصف للضمير الذي لا يبتدأ به، ولا يقع بعد إلا الاستثنائية في غير الشعر.

ولهذا الضمير عدة تقسيمات هي:

١ ـ ضمير متكلم مجرور نحو الياء في كتابي ونا في دارنا.

(١) الأشموني، ج ٤ ص ٢٧٣.

٢ ـ ضمير مخاطب منصوب نحو: الكاف في أكرمتك.

٣ ـ ضمير المخاطبة المرفوع نحو: الياء الأولى من سليني.

٤ ـ ضمير غائب منصوب نحو: الهاء في أكرمته.

ومن سمات الضمير المتصل أنه أخصر من المنفصل ولهذا فإنه لا يعدل عنه في النثر إلى المنفصل ـ وقد يجوز استعمال المنفصل في الشعر إذا لم يتأت استعمال المتصل لضرورة الوزن كقول زياد بن حمل التميمي:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم
إلا يزيدهم حباً إلى هم

حيث استعمل الضمير المنفصل «هم» بدلاً عن استعمال الواو في الفعل يزيد.

* **الْمُتَصِّلَة**: وصف للضمائر التي يقع لها الاتصال بغيرها من الأفعال والأسماء والحروف سواء أمكن استعمالها منفصلة مثل: هم في قولنا أكرمتهم أم لم يمكن نحو: الهاء والتاء في أكرمته.

والمتصلة أيضاً: وجه من الوجوه التي تأتي لها أم وتكون عليها، وتسمى أم المتصلة وذلك لاتصال ما بعدها بما قبلها وعدم استغناء أحدهما عن الآخر وهي على نوعين:

١ ـ أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو قوله تعالى: سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم.

٢ ـ أن يتقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو: أزيد في الدار أم عمرو. وقد تسمى أم بالمعادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية بالنسبة للنوع الأول والاستفهام في النوع الثاني.

* **الْمَوْصُوْل**: يكون اسمًا ويسمى الموصول الاسمي وحرفاً ويسمى الموصول الحرفي.

فأما الموصول الاسمي فهو الاسم الذي يفتقر إلى عائد أو خلفه وهو الاسم الظاهر ـ وإلى جملة صريحة أو مؤولة.

والموصول الاسمي نوعان:

١ ـ الموصول المختص بمعنًى وضع له ـ كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر ـ وهو ثمانية هي: الذي للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل، والتي للعاقلة وغيرها والذين للمذكر العاقل في الجمع والألى في جمع المذكر مطلقاً عاقلاً كان أو غيره، وقد يستعمل في المؤنث. واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث واللات واللاء في جمع المؤنث.

٢ ـ الموصول الاسمي المشترك وهو: من ـ ما ـ ذو الطائية، وهذه الأسماء تستعمل بشكل واحد لا يتغير للمفرد والجمع والمثنى والمذكر والمفرد والمؤنث، فيقال: جاء من احترم، وجاءت من احترمها وجاء من احترمهم، وجاء من أحترمهما ومثلها: ما وذو في لغة طيء فيقال: جاء إلى ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن.

وأما الموصول الحرفي فهو كل حرف أمكن تأويله مع مدخوله بمصدر.

والموصولات الحرفية ستة هي: أن ــ وأنّ ــ وما ــ وكي ــ وما ــ والذي.

وأمثلتها بالترتيب:

١ ــ أو لم يكفهم أنا أنزلنا، أي: إنزالنا.

٢ ــ وأن تصوموا خير لكم، أي: صيامكم.

٣ ــ بما نسوا يوم الحساب، أي: بنسيانهم.

٤ ــ جئت لكي أتعلم، أي: للتعليم.

٥ ــ يود أحدهم لو يعمر، أي: التعمير.

٦ ــ وخضتم كالذي خاضوا، أي: كخوضهم.

* **الصِّلَة**: جملة الصلة وهي الجملة التي يفتقر إليها الاسم الموصول ليكمل بها معناه نحو: جاء الذي أحبه وأحترمه: فجملة أحب ــ جملة صلة أكملت معنى الموصول وأتمته وهي اصطلاح كوفي.

وقد تكون هذه الجملة صريحة كالتي تقدمت أو مؤولة وهي الظرف والمجرور التامان[١] نحو: حضر الذي عندك، أي: استقر عندك ــ وحضر الذي في البيت، أي: الذي استقر في البيت.

ومن شروط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية اللفظ والمعنى. فلا يجوز أن يقال مثلاً: جاء الذي أكْرِمْهُ، أو جاء المريض الذي شفاه الله[٢] وأن تكون غير تعجبية، فلا يجوز نحو: جاء الذي ما أحسنه.

والا تستدعي كلاماً سابقاً فلا يجوز نحو: جاء الذي لكنه قائم.

وقد تكون الصلة صفة صريحة كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة إذا اقترنت بها أل الموصولة نحو: المصدقين والمصدقات من قوله تعالى: إن المصدقين والمصدقات، وأقرضوا الله قرضاً حسناً، أي: إن الذين تصدقوا وأقرضوا الله قرضاً حسناً وجملة الصلة في عمومها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب. وقد سماها سيبويه بجملة الحشو[٣].

* **الْمُوَطِئَة**: وصف للام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط[٤] نحو قوله تعالى: لئن اخرجوا لا يخرجون معهم، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم، ولئن نصروهم ليولن الأدبار.

وقد سميت بالموطئة لأنها توطىء الجواب للقسم، أي: تمهده له ــ ولهذا تسمى أيضاً بالمؤذنة.

---

(١) معنى التمام هنا: ما يفهم عند ذكره متعلقه العام.

(٢) أجاز الكسائي وقوع الجملة الطلبية جملة صله.

(٣) المفصل، للزمخشري، ص ١٤٢، ط. دار الجيل بيروت.

(٤) المغني لابن هشام، ج ١ ص ٢٣٥.

وأكثر ما تدخل عليه إن وقد تدخل على غيرها كقول الشاعر(١):

لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لك صالح
ولتُجزينّ إذا جُزيت جميلا

* **الْوَاقِع**: اسم للفعل المتعدي إلى مفعول به أو أكثر وقد سمي واقعاً لوقوعه على المفعول به.

* **الْوَقف**: في الاصطلاح هو قطع النطق عند آخر الكلمة وقطعها عما بعدها وقد ذكر ابن الحاجب بأنه ضد الابتداء(٢).

والوقف الاصطلاحي المقصود هو ما كان اختيارياً لا اضطرارياً، أي: ما يقصد لذاته من أجل الاستراحة بعد تمام الجملة.

ومثل هذا الوقف يكون في الاسم والفعل والحرف.

فأما الحرف فيوقف عليه بالسكون ليس غير نحو: لكن ولعلْ.

وأما الاسم والفعل فللوقف عليهما أنواع سبعة هي(٣):

١ ـ الإسكان وعلامته خاء فوق الحرف نحو: محمدْخ ومحمد يأكلْخ.

٢ ـ الروم: وهو الإتيان بالحركة خفيفة مختلسة وعلامته خط أمام الحرف نحو: جاء سعيد ـ.

٣ ـ الإشمام: وهو ضم الشفتين بعد الإسكان نحو: حضر بكر وعلامته نقطة أمام الحرف.

٤ ـ التضعيف: تشديد الحرف الموقوف عليه، وعلامة رأسه شين فوق الحرف نحو: رأيت القمرش.

٥ ـ النقل: هو تحويل الحركة إلى الساكن قبلها، فيسكن الآخر وعلامته عدم العلامة.

وهناك نوع من الوقف يسمى الوقف الاضطراري، وهو ما يكون عند قطع النفس. ولهذا النوع في الوقف أنواع عدة هي:

١ ـ الوقف الاستثباتي: وهو ما وقع في الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو: مَنُو وأَيُّوه لمن قال: جاء رجل ـ أو قوم.

٢ ـ الإنكاري: هو الوقف الواقع في السؤال المقصود به إنكار خبر المخبر أو إنكار كون الأمر على خلاف ما ذكر نحو: أزيدنيه لمن قال: جاءني زيد.

٣ ـ تذكري: والمقصود به تذكر باقي اللفظ ـ فيؤتى في أواخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو: في الداري ـ وقالا.

٤ ـ ترنمي: وذلك كالوقف في قول الشاعر جرير بن عطية:

---

(١) من شواهد المغني، ج ١ ص ٢٣٥.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٨ ص ٦٧.
(٣) الأشموني، ج ٤ ص ٢٠٩.

أقـلي اللوم عـاذل والعتـابن
وقولي إن أصبت لقد أصابـن

* **الْوِقَايَة**: نون الوقاية وتسمى نون العماد. وهي نون تلحق ما يلي من الكلمات مقترنةً بياء المتكلم:

١ ــ الفعل متصرفاً نحو: أكـرمني أو جامداً نحو: عساني.

٢ ــ اسم الفعل نحو: دراكِني وتراكِني.

٣ ــ الحرف نحو: إنني وليتني ولعلني.

وقد سميت بنون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر الذي لا ينبغي له.

* **الْمُوَافَقَة**: أحد المعاني التي تأتي لها «من» الجارة موافقة لكلمة عند نحو قوله تعالى: لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً، أي: عند الله شيئاً.

* **التَّوَهُم**: نوع من أنواع العطف يبيح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهماً لوجود عامل متوهم.

وذلك نحو جر كلمة «قاعد» من قولنا: لست قائمًا ولا قاعدٍ، وذلك بتوهم دخول الباء على خبر ليس.

وشرط هذا العطف صحة دخول العامل المتوهم.

وأما كثرة دخوله فشرط في حسنه لا في صحته.

ولذلك حسن قولنا: لست قائمًا ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائمًا ولا قاعد بالجر وذلك لكثرة دخول الباء في خبر ليس وقلة دخوله في خبر كان ــ فحسن في الأولى ولم يحسن في الثانية[1]، وقد يسمى هذا النوع العطف على المعنى، وهو من الضرائر الشعرية[2].

* **التَّوْكِيْد**: هو معنى الحروف الناسخة إنَّ وأَنَّ ولكن ومعناه في هذا المجال تقوية النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابيةً كانت أو سلبية.

وتوكيد النسبة يكون تارةً لدفع الشك فيها وتارةً لدفع إنكارها فالأول مستحسن، والثاني واجب.

والتوكيد كذلك: هو أحد التوابع، ويلفظ تارة بالواو كما تقدم وتارة بالهمزة فيقال: تأكيد، ولكنه بالواو أكثر.

وللتوكيد نوعان: أحدهما لفظي، والآخر معنوي. فأما اللفظي فهو إعادة اللفظ أو تقويته بما يوافقه لفظاً ومعنى نحو: جاء محمد محمد ــ ونكاحها باطل باطل ونحو: قام قام زيد ونحو: نعم نعم. وقول الشاعر[3]:

لـك الله لـك الله

---

(١) حاشية الصبان، ج ٣ ص ٨٩.

(٢) الضرائر للآلوسي، ص ٢٧٦.

(٣) لم يعرف قائله وهو من شواهد الأشموني وابن الناظم، ج ١ ص ٨٠ ــ ج ١ ص ١٩٩.

أو معنى فقط نحو أنت بالخير حقيق قمين ـ فكلمة قمين أكدت كلمة حقيق توكيداً لفظياً لموافقتها في المعنى دون اللفظ. وأكثر ما يكون فيه التوكيد اللفظي الجمل.

والنوع الثاني: هو التوكيد المعنوي وهو التابع الذي يرفع احتمال إرادة غير الظاهر.

ولهذا التوكيد ألفاظ معينة هي:

١ ــ نفس وعين: وهما يؤكدان ما يراد توكيده ويطابقانه في الإفراد والتذكير وما يتفرع منهما فتقول: جاء زيد نفسه أو عينه، وجاءت هند نفسها أو عينها، ويجوز جرهما بالباء الزائدة فتقول: جاء زيد بنفسه أو بعينه ويجمعان على أفعل في توكيد المثنى والجمع، فيقال: جاء المحمدان أنفسهما وأعينهما[1]، وجاء المحمدون أنفسهم وأعينهم وجاءت الهندات أنفسهن وأعينهن ولا يجمعان على نفوس وعيون ولا أعيان[2].

٢ ــ كل وكلا وكلتا وجميع ويؤكد بهن كل ما له أجزاء يصلح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير: بعض مضاف إلى متبوعهن نحو جاء الجيش كله والقبيلة كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما.

٣ ــ عامة: وتفيد ما تفيده «كل» من الإحاطة والشمول فيقال: جاء القوم عامتهم، وجاءت النساء عامتهن. ولا بد لهذه الألفاظ من أن تتصل بضمير مناسب للمؤكد في إفراده أو تثنيته أو جمعه وفي تذكيره أو تأنيثه.

---

(١) صرح ابن إياز بجواز التثنية فيقال: نفساهما وعيناهما.
(٢) الأشموني، ج ٣ ص ٧٤.

باب الياء

* **الْيَقِين**: أفعال اليقين ـ نوع من أنواع أفعال القلوب الأربعة تفيد ثبوت الخبر للمخبر عنه، أي ثبوت المفعول الثاني للمفعول الأول.

وأفعال اليقين هي وجد نحو: وجدت الحق واضحاً ودرى نحو: دريت العلم نافعاً وتعلم نحو: تعلمت الصدق منجاة. وقد يغلب اليقين على الرجحان في الفعلين رأى وعلم.

تم العمل به بعونه تعالى في الساعة الرابعة والربع من يوم الأربعاء الموافق ١٦ رمضان عام ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩/٨/٨، كما تم تبيضه يوم الإثنين ١٩٨٠/١١/٣ الموافق ٢٥ من ذي الحجة عام ١٤٠٠ في تمام الرابعة بعد الظهر.

فهارس الكتاب

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأشعار.
- فهرس المراجع.
- فهرس الأبواب والمواد.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	الرقم	الباب والمادة	الصفحة
فما نحن لك بمؤمنين				
وقالوا الحمد لله	الزمر	٧٤	باب الحاء ـ مادة الحكاية	٦٦
وتنحتون الجبال بيوتاً	الأعراف	٧٤	باب الحاء ـ مادة الحال	٧٠
واتخذ الله إبراهيم خليلا	النساء	١٢٥	باب الحاء ـ مادة التحويل	٧١
وتركنا بعضهم يومئذٍ يموج في بعض	الكهف	٩٩	باب الحاء ـ مادة التحويل	٧٠
ولباس التقوى ذلك خير	الأعراف	٢٦	باب الخاء ـ مادة الأخبار	٧٣
وآخر دعواهم أن الحمد لله	يونس	١٠	باب الخاء ـ مادة الأخبار	٧٣
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة	الأنفال	٢٥	باب الخاء ـ مادة التخريج	
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم	آل عمران	١٨٠	باب الخاء ـ مادة الاختصار	٧٤
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	الروم	٣٦	باب الراء ـ مادة الرابط	٩٠
ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي	هود	٤٥	باب الراء ـ مادة الترتيب	٩١
وإذ ابتلى إبراهيم ربه	البقرة	١٢٤	باب الراء ـ مادة الرتبة	٩٢
			+ باب القاف ـ مادة التقديم	١٨٤
وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم	التوبة	١١٨	باب الشين ـ مادة التشريك	١١٥
وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون	الأنبياء	٢٦	باب الضاد ـ مادة الإضراب	١٣٠
وما يفعلوا من خير فلن يكفروه	آل عمران	١١٥	باب الضاد ـ مادة التضمين	١٣٦
ولا تعزموا عقدة النكاح	البقرة	٢٣٥	باب العين ـ مادة التعدية	١٤٦
ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون	النحل	٥٨	باب العين ـ مادة الاعتراض	١٥١
ولقد علموا لمن اشتراه	البقرة	١٠٢	باب العين ـ مادة التعليق	١٥٥
ولو شئنا لرفعناه بها	الأعراف	١٧٦	باب العين ـ مادة التعليق	١٥٦
وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله	الزخرف	٨٤	باب العين ـ مادة التعلق	١٥٦
وخلق الإنسان ضعيفاً	النساء	٢٧	باب الغين ـ مادة الاستغراق	١٦٥
وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً	مريم	٩٥	باب الغين ـ مادة الاستغراق	١٦٥
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	الروم	٣٦	باب الفاء ـ مادة الفجاءة	١٧٠
وما محمد الا رسول	آل عمران	١٤٤	باب الفاء ـ مادة المفرغ	١٧١
ولا تقولوا على الله إلا الحق	النساء	١٧٠	باب الفاء ـ مادة المفرغ	١٧١
ويأبى الله إلا أن يتم نوره	التوبة	٣٢	باب الفاء ـ مادة المفرغ	١٧١
وإن كانت لكبيرة	البقرة	١٤٢	باب الفاء ـ مادة الفارقة	١٧١

فهرس الأشعار

باب النون مادة التنوين (ص٢٣٤)
باب الواو مادة الوقف (ص٢٤٦)

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائباً فأجابوا
باب الشين ــ مادة الشأن (ص١٠٩)

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رَمْسَيْنا من الأرض سبسب
باب العين ــ مادة التعليق (ص١٥٦)

لظل صدى صوتي وإن كنت رِمَّةً لصوت صدى ليلي يهش ويطرب
باب العين ــ مادة التعليق (ص١٥٦)

اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
باب الفاء ــ مادة الفاصل (ص١٧٣)

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
باب القاف ــ مادة المقاربة (ص١٨٤)

بالله ربك إن دخلت فقل له هذا ابن هرمة واقفاً بالباب
باب القاف ــ مادة قسم استعطافي (ص١٨٧)

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان فيهم معردا
باب القاف ــ مادة القلوب (ص١٨٩)

زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا
باب القاف ــ مادة القلوب (ص١٩٠)

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه فالسوءة اللقب
باب الكاف ــ مادة الكنية (ص١٩٨)

طلبت فلم أدرك بوجهي فليتني قعدت ولم أبغ الندى عند سائب
باب النون ــ مادة المتنازع عليه أو فيه (ص٢٢٢)

التاء

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنت
باب الشين ــ مادة الإشارة (ص١٢١)

فإن الماء ماء أبي وجدي ... وبئري ذو حفرت وذو طويت

باب الطاء ـ مادة الطائية (ص١٣٨)

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ... ولا موجعات القلب حتى تولت

باب العين ـ مادة التعليق (ص١٥٥)

قد كنت أحجو أبا عمروٍ أخا ثقةٍ ... حتى ألمت بنا يوماً ملمات

باب القاف ـ مادة القلوب (ص١٩٠)

ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات

باب الكاف ـ مادة الكفّ (ص١٩٦)

الحاء

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى ... نوادب لا يمللنه ونوائح

باب العين ـ مادة المعترضة والاعتراضية (ص١٥١)

يا ناق سيري عنقاً فسيحاً ... إلى سليمان فنستريحا

باب الميم ـ مادة المحض (ص٢٠٩)

الدال

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ... تجد خير نار عندها خير موقد

باب الجيم ـ مادة الجازم (ص٤٦)

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

باب الحاء ـ مادة الحمل (ص٦٧)

+ باب القاف ـ مادة التقارض (ص١٨٦)

فنافذ هدّاجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

باب الخاء ـ مادة التخريج (ص٧٣)

أفد الترحل غير أن ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأن قد

باب الراء ـ مادة الترنم (ص٩٦)

يا لقومي ويا لأمثال قومي ... لأناس عتوهم في ازدياد

باب الغين ـ مادة المستغاث به (ص١٦٨)

أما والجواري المنشآت التي سرت لقد ظاهرتها عدة وعديد
باب الفاء ــ مادة الاستفتاح (ص١٦٩)

أخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد
باب القاف ــ مادة القلوب (ص١٨٩)

فقد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مُجَّت بفرصاد
باب الكاف ــ مادة التكثير (ص١٩٤)

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن للغيب أحفظ للعهد
باب النون ــ مادة التنازع (ص٢٢١)

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاثر الأرمد
باب النون ــ مادة الناقص (ص٢٢٨)

لم يعن بالعلياء إلا سيدا ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى
باب النون ــ مادة النائب (ص٢٣٣)

الراء

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر
باب الباء ــ مادة المبتدأ (ص١٨)

ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زاداً فإنك عاقر
باب الباء ــ مادة المبالغة (ص٢٦)

حذر أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار
باب الباء ــ مادة المبالغة (ص٢٦)

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر
باب الثاء ــ مادة الثقل (ص٣٧)

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا
باب الجيم ــ مادة الجازم (ص٤٦)

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي وهل بداره يا للناس من عار
باب الحاء ــ مادة الحال (ص٧٠)

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

باب الخاء ـ مادة الاختيار(ص٨٠)

أسكران كان ابن المراغة إذ هما تميمًا بجو الشام أم متساكر

باب الشين ـ مادة الشانية(ص١١٠)

لا بد من صنعا وإن طال السفر وإن تحنى كل عود ودبر

باب الضاد ـ مادة الضرورة(ص١٣٢)

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر

باب الفاء ـ مادة الاستفتاح(ص١٦٩)

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

باب الفاء ـ مادة المفعول(ص١٧٨)

تعلم شقاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر

باب القاف ـ مادة القلوب(ص١٩٠)

اقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

باب الكاف ـ مادة الكنية (ص ١٩٨)

وما اهتز عرض الله من أجل هالك سمعت به الا لسعد أبي عمرو

باب الكاف ـ مادة الكنية(ص١٩٨)

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

باب اللام ـ مادة اللازمة(ص٢٠٢)

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

باب اللام، مادة اللازمة(ص٢٠٢)

حملت أمراً عظيمًا فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

باب النون ـ مادة الندبة(ص٢١٨)

كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

باب النون ـ مادة التنازع(ص٢٢١)

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها مردفات على أعقاب أكوار

باب النون ـ مادة النهي(ص٢٣٢)

أتيت بعبدالله في القدِّ موثقاً فهلا سعيداً ذا الخيانة والغدر

باب الواو ـ مادة التوبيخ(ص٢٣٨)

لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره طريف من مال ليلة الجوع والخصر
باب الضاد ـ مادة الضرورة (ص١٣٢)

السين

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ثم انصرفت وما شفيت لنا نسيسا
باب الشين ـ مادة الشذوذ ـ الشاهد(ص١١٤)
+ باب الميم ـ مادة المثال (ص٢٠٨)

الطاء

كأني بك تنحط إلى اللحد وتنغط
باب القاف ـ مادة التقريب (ص١٨٥)

العين

أنا ابن المبارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
باب الباء ـ مادة البيان (ص٣٠)

نبئت أن أبا شتيم يدعى مهما يعش يسمع بما لم يسمع
باب الجيم ـ مادة الجازم (ص٤٧)

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع
باب الشين ـ مادة الشانية (ص١١٠)

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
باب الضاد ـ مادة الضرورة (ص١٣٢)

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمى المقنعا
باب الواو ـ مادة التوبيخ (ص٢٣٨)

الفاء

تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف
باب الجيم ـ مادة الأجنبي (ص٥٥)

بعشرتك الكرام تُعدُّ منهم فلا ترين لغيرهم ألوفا
باب الصاد ـ مادة اسم المصدر (ص١٢٤)

القاف

مـا كـان ضـرك لـو مننت وربما   مـن الفـتى وهـو المغـيظ المحنـق
باب الهمزة ـ مادة المؤول (ص١٦)

فـإن كنت مأكـولاً فكن خـير آكـل   وإلا فـأدركـني ولما أمـزق
باب الجيم ـ مادة الجازم (ص٤٦)

عـدس مـا لـعبـاد عـليـك إمـارة   نـجـوت وهـذا تـفـعـلين طـليـق
باب الزاي ـ مادة الزجر ـ اسم الصوت (ص٩٨)
باب الصاد ـ مادة اسم الصوت (ص١٢٨)

ضـربـت صـدرهـا إلي وقـالـت   يـا عـديـاً لـقـد وقـتـك الأواقـي
باب الضاد ـ مادة الاضطرار (ص١٣١)

الكـاف

فـقـلـت أجـرني أبـا خـالـد   وإلا فـهـبـني امـرءاً هـالـكـا
باب القاف ـ مادة القلوب (ص١٩٠)

الـلام

تجـاوزت أحـراسـاً عـليهـا ومـعشـرا   عـلى حـراصـا لـو يسـرون مقـتـلى
باب الهمزة ـ مادة مؤول (ص١٦)

أخـا الحـرب لبـاسـا إليهـا جـلالهـا   ولـيس بـولاج الخـوالـف أعـقـلا
باب الباء ـ مادة المبالغة (ص٢٦)

خـليـلي أني تـأتـيـاني تـأتـيـا   أخـا غـير مـا يـرضيكـما لا يحـاول
باب الجيم ـ مادة الجازم (ص٤٦)

ومـا تحى لا أرهب وإن كنت جار ما   ولـو عـد أعـدائي عـلى لهم دخـلا
باب الجيم ـ مادة الجازم (ص٤٧)

استغـن مـا أغـنـاك ربـك بـالـغـنى   وإذا تـصبـك خـصـاصـة فـتحـمـل
باب الجيم ـ مادة الجازم (ص٤٧)

أنـجـب أيـام والـداه بـه   إذ نـجـلاه فـنـعـم مـا نـجـلا
باب الجيم ـ مادة الأجنبي (ص٥٥)

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل
باب الجيم ــ مادة الأجنبي (ص٥٥)
+ باب الفاء ــ مادة الفاصل(ص١٧٢)

كأن أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجادٍ مزمل
باب الجيم ــ مادة المجاورة باب العين ــ مادة التعظيم

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل
باب الحاء ــ مادة التحقير ــ ومادة التعظيم (ص١٥٤)

لمية موحشاً طلل يبدو كأنه خلل
باب الحاء ــ مادة الحال (ص٦٨)

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا
باب الحاء ــ مادة الحال(ص٦٩)

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي
باب الضاد ــ مادة الضرورة (ص١٣٢)
+ باب النون ــ مادة التنوين(ص٢٣٤)

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
باب الضاد ــ مادة الضرورة (ص١٣٢)

علمتك الباذل المعروف فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل
باب القاف ــ مادة القلوب (ص١٨٩)

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
باب الكاف ــ مادة الكلمة (ص١٩٧)

يذيب الرعيب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا
باب الكاف ــ مادة الكون (ص١٩٩)
+ باب الميم ــ مادة المثال (ص٢٠٨)

عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته فلم اتخذ إلا فناءك موئلا
باب النون ــ مادة التنازع (ص٢٢١)

لمتى صلحت ليقضين لك صالح ولتجزين إذا جزيت جميلا
باب الواو ــ مادة الموطئة (ص٢٤٢)

حتى شآها كليل موهناً عمل باتت طراباً وبات الليل لم ينم

باب الباء ـ مادة المبالغة (ص٢٦)

لا يركنن أحد إلى الأحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام

باب الحاء ـ مادة الحال (ص٦٩)

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

باب الخاء ـ مادة الاختيار (ص٨٠)

+ باب الضاد ـ مادة الضرورة (ص١٣٢)

+ باب النون ـ مادة التنوين (ص٢٣٤)

وما خذل قومي فأخضع للعدا ولكن إذا أدعوهم فهم هم

باب الراء ـ مادة الترتيب (ص٩٢)

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم

باب الراء ـ مادة المرادفة (ص٩٧)

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذن حرام

باب الشين ـ مادة الشبيه بالمفعول (ص١١٢)

+ باب النون ـ مادة نزع الخافض (ص٢٢٢)

ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره قد ضيما

باب الشين ـ مادة الشذوذ (ص١١٤)

أقول لعبدالله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبدشمس وهاشم

باب الشين ـ الأشكال والمشكل (ص١٢١)

لا تنه عنه خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

باب الصاد ـ مادة المصاحبة (ص١٢٢)

+ باب الميم ـ مادة المعية (ص٢١٢)

إذا المرء عيناً قر بالعيش مثرياً ولم يعن بالإحسان كان مذمما

باب الطاء ـ مادة المطلقة (ص١٤١)

لا تكثرن إني عسيت صائما أكثرت في العذل ملحا دائما

باب النون ـ مادة الندرة (ص٢١٩)

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبداً ما دام فيها الجراضم
باب النون ـ مادة النهي (ص٢٣٢)

وما أصاحب من قوم فاذكرهم ألا يزيدهم حبا إلى هم
باب الواو ـ مادة المتصل (ص٢٤٣)

النون

هتاك أخبية ولاج أبوبة يخلط بالبر منه الجد واللينا
باب الباء ـ مادة الباب (ص٢٨)

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان
باب الجيم ـ مادة الجازم (ص٤٦)

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
باب الجيم ـ مادة الجنسية (ص٥٦)

نجيت يا رب نوحاً واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا
باب الحاء ـ مادة الحال (ص٦٨)

ولست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو أني
باب الدال ـ مادة الدليل (ص٨٣)

إنه هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين
باب السين ـ مادة السماع (ص١٠٦)

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
باب الضاد ـ مادة الاضطرار (ص١٣١)

عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان
باب الضاد ـ مادة الاضطرار (ص١٣١)

شجاك أظن ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا
باب العين ـ مادة المعترضة والاعتراضية (ص١٥١)

يا للرجال ذوي الألباب من نفر لا يبرح السفه المردى لهم دينا
باب الغين ـ مادة المستغاث به (ص١٦٨)

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن
باب النون ـ مادة النفي (ص٢٢٧)

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدما قالت وإن

باب النون ــ مادة التنوين (ص٢٣٤)

الهاء

ومن فعلاتي أنني حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

باب التاء ــ مادة التامة (ص٣٥)

ولا تصحب أخا الجهل وإياك وإياه

باب الحاء ــ مادة التحذير (ص٦١)

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهاما

باب العين ــ مادة التعليق (ص١٥٥)

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

باب القاف ــ مادة المقاربة (ص١٨٤)

وما الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيابها

باب الكاف ــ مادة التكرار (ص١٩٤)

متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة لنفسي إلا قد قضيت قضاءها

باب النون ــ مادة الندرة (ص٢١٩)

الياء

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

باب التاء ــ مادة التامة (ص٣٤)

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان آتيا

باب الجيم ــ مادة الجر (ص٤٣)

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي

باب الشين ــ مادة الإشكال والمشكل (ص١٢١)

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

باب الطاء ــ مادة الطائية (ص١٣٨)

وكم موطن ليلاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوى

باب الحاء ــ مادة المحجوج (ص٦١)

فهرس المراجع

- القرآن الكريم.
- أدبيات اللغة العربية، لمجموعة من الأساتذة.
- أصول الفقه الإسلامي، للأستاذ زكي شعبان.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك.
- تثقيف اللسان، لابن مكي.
- البلاغة الواضحة.
- تصريف الأسماء، للأستاذ محمد الطنطاوي.
- التعريفات، للشريف الجرجاني.
- تكملة في تصريف الأفعال، ملحقة بشرح ابن عقيل، للأستاذ محي الدين عبدالحميد.
- التوطئة، لأبـي علي الشلوبيني، تحقيق الدكتور يوسف المطوع.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبـي منصور الثعالبـي النيسابوري.
- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني.
- الجملة النحوية، للدكتور فتحي الدجني.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط. الحلبـي.
- شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي.
- شذور الذهب، لابن هشام.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقظ، لمحمد بن مالك.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم.
- الضرائر، محمود شكري الآلوسي.

- الفصول الخمسون، لابن معطى.
- القول الفصل، للأستاذ عبدالحميد عنتر.
- الكتاب، لسيبويه.
- الكافية، لابن الحاجب.
- لسان العرب، لابن منظور.
- اللغة والنحو، لعباس حسن.
- اللمع، لابن جني، تحقيق الدكتور فائز فارس.
- مبادىء العربية، للمعلم رشيد الشرتوني.
- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام.
- المفصل، للزمخشري.
- المقتضب، للمبرد.
- منجد الطالبين، للأستاذ أحمد عمارة.
- نشأة النحو، للطنطاوي.
- النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن.
- الهمع، للسيوطي.

فهرست الأبواب والمواد

المتحرك ـ التحضيض ـ التحقير ـ الحقيقة ـ التحقيق ـ الحقيقة ـ الأحكام ـ الحكاية ـ المحكى ـ الحلقي ـ المحل ـ المحلي ـ الحمل ـ الحال ـ المحوَّل ـ التحويل.

□ **باب الخاء (ص٧٢ ـ ص٨٠):**

الإخبار ـ الخبر ـ المخبر عنه ـ مَخْرج ـ التخريج ـ الإخراج والخروج ـ الاختصار ـ الاختصاص ـ المخصوص ـ الخطاب ـ المخاطب ـ الخافض ـ الخفض ـ المخفوض ـ التخفيف ـ المخففة ـ الخالفة ـ الخلاف والمخالفة ـ الخماسي ـ الخمسة ـ الاختيار.

□ **باب الدال (ص٨١ ـ ص٨٤):**

المتداخلة ـ الاستدراك ـ التداخل ـ الادغام ـ الدليل ـ الدلالة ـ المدلول ـ الاستدلال ـ الدائم.

□ **باب الذال (ص٨٥ ـ ص٨٩):**

المذكر ـ التذكير ـ الذكر ـ التذكيري ـ التذكر ـ الذكري ـ المذكور ـ الذم ـ المذهب.

□ **باب الراء (ص٩٠ ـ ص٩٧):**

الرابط ـ الرباعي ـ الرباعية ـ الترتيب ـ الرتبة ـ التراخي ـ الترخيم ـ الارتجال ـ المرتجل ـ المرتجلة ـ الرجاء ـ الترجي ـ الرافع ـ الرفع ـ المرفوع ـ المرفوعات ـ التركيب ـ الترجيح ـ المركب ـ الأركان ـ الترنم ـ الروم ـ المرادفة ـ المترادفة.

□ **باب الزاء (ص٩٨ ـ ص ١٠١):**

المزحلقة ـ الزجر ـ الزمان ـ اسم الزمان ـ الزنبورية ـ الزيادة ـ المزيد ـ الزعم.

□ **باب السين (ص١٠٢ ـ ص١٠٨):**

السببية ـ السببي ـ السبك ـ السابك ـ المستتر ـ السداسي ـ السداسية ـ السكون ـ التسكين ـ الساكن والمسكن ـ الساكنان ـ السكت ـ السالم ـ سلم اللسان ـ السماع ـ المسموع ـ السماعي ـ الإسناد ـ المسند ـ المسند إليه ـ المسوِّغ ـ السقوط ـ الساقط ـ التسويف ـ التسوية.

□ **باب الشين (ص١٠٩ ـ ص١٢١):**

الشأن ـ الشأنية ـ التشبيه ـ الشبه ـ شبه الجملة ـ المشبهة ـ الشبيه بالصحيح ـ الشبيه بالمضاف ـ الشبيه بالمفعول ـ الشخص ـ التشديد ـ الشذوذ ـ الشرط ـ الشروع ـ التشريك والمشاركة ـ الشعر ـ الاشتقاق ـ المشتق ـ المشتقات ـ الاشتغال ـ الإشمام ـ الاستشهاد ـ الشاهد ـ الإشارة ـ الإشكال والمشكل.

□ **باب الصاد (ص١٢٢ ـ ١٢٩):**

الصحة ـ الصحيح ـ الشبيه بالصحيح ـ المصاحبة ـ التصدير والصدارة ـ المصدر ـ المصدر

الميمي ـ التصديق ـ الصريح ـ الصرف ـ واو الصرف ـ الصرفي ـ التصريف ـ المصروف والمنصرف ـ التصغير ـ الأصم، الصناعي التصور ـ اسم الصوت ـ الصيغة ـ الصيرورة ـ التصيير.

□ **باب الضاد (ص١٣٠ ـ ص١٣٧):**

الضبط ـ الاضجاع ـ الإضراب ـ الاضطراب ـ الضرورة ـ المضارعة ـ المضارع ـ التضعيف ـ المضعف ـ الاضمار ـ الضمير والمضمر ـ الضم ـ الضمة ـ التضمين ـ الإضافة.

□ **باب الطاء (ص١٣٨ ـ ص١٤١):**

المطابق ـ الطائية ـ الاطراد ـ الطرف ـ الطلب ـ الإطلاق ـ المطلق ـ المطلقة ـ المطاوعة.

□ **باب الظاء (ص١٤٢):**

الظرف ـ الإظهار ـ الظاهر.

□ **باب العين (ص١٤٣ ـ ص١٦٤):**

الاعتباطي ـ التعجب ـ لام التعجب ـ العجمة ـ الأعجمي ـ العدد ـ المعدود ـ التعدي ـ التعدية ـ المتعدي ـ العدل ـ المعادلة ـ التعذر ـ الإعراب ـ المعرب ـ العارضة ـ الاعتراض ـ المعترضة ـ والاعتراضية ـ العرض ـ التعريض ـ المعرفة ـ المعرَّف ـ التعريف ـ العارية ـ العطف ـ المعطوف ـ المعطوف عليه ـ التعظيم ـ التعقيب ـ التعليق ـ التعلق ـ المعلَّق ـ المعلِّق ـ الاعلال ـ المعتل ـ العلة ـ العلم ـ العلمية ـ المعلوم ـ العلامة ـ العامل ـ المعمول ـ المعنوية ـ العماد ـ العموم ـ الاستعمالي ـ المعنوي ـ العائد ـ العوض ـ التعويض ـ العهد ـ المعهودة.

□ **باب الغين (ص١٦٥ ـ ص١٦٨):**

الاستغراق ـ الإغراء ـ المغرى به ـ الاغتفار ـ الغالب ـ الغَلَبَة ـ التغليب ـ الغلط ـ الغالي ـ الغائب ـ الغيبة ـ الاستغاثة ـ المستغاث به ـ المستغاث من أجله ـ المغيِّرة.

□ **باب الفاء (ص١٦٩ ـ ص١٨١):**

الفتح ـ الفتحة ـ الاستفتاح ـ الفجاءة والمفاجأة ـ الإفراد ـ المفرد ـ الفرع ـ التفرع ـ المفرغ ـ الفارقة ـ مفروق ـ الفصيحة ـ الانفصال ـ المنفصل ـ الفاصل ـ الفصل ـ التفصيل ـ الفضلة ـ التفضيل ـ الفعل ـ الفاعل ـ اسم الفاعل ـ المفعول ـ اسم المفعول ـ المفاعلة ـ الاستفعال ـ الافتقار ـ الفك ـ الاستفهام ـ الفائدة.

□ **باب القاف (ص١٨٢ ـ ص١٩٢):**

المقابلة ـ المقحمة ـ التقدير ـ التقديري ـ المقدرة ـ المقادير ـ التقديم ـ القرآن ـ المقاربة ـ التقريب ـ المستقر ـ التقارض ـ الاقتران ـ المقرون ـ القرينة ـ المقارنة ـ القسم ـ المقسم به ـ

المقسم عليه ـ قسم استعطافي ـ القاصر ـ الاقتصار ـ المقصور ـ القطع ـ المنقطعة ـ المقطوع ـ القلوب ـ القلب ـ القلة ـ التقليل ـ مقول القول ـ القياس ـ المقايسة ـ التقوية.

☐ **باب الكاف (ص١٩٣ ـ ص١٩٩):**

الكثرة ـ التكثير ـ التكرار ـ الكسر ـ الكسرة ـ التكسير ـ الكف ـ الكلام ـ الكم ـ الكلمة ـ التكلم ـ المتكلم ـ الكمالية ـ الكنايات ـ الكوفي ـ الكوفيون ـ الكون.

☐ **باب اللام (ص٢٠٠ ـ ص٢٠٧):**

اللبس ـ الملحوظ ـ الإلحاق ـ الملحق ـ اللازمة ـ اللزوم ـ الإلغاء ـ اللغو ـ اللغة ـ اللفظ ـ اللفظي ـ الملفوظ ـ اللفيف ـ اللمح ـ اللين.

☐ **باب الميم (ص٢٠٨ ـ ص٢١٦):**

المثال ـ المُثُل ـ المحض ـ المحضة ـ المدح ـ المد ـ الممدود ـ المزج ـ المرة ـ الماضي ـ المعية ـ المكان ـ اسم المكان ـ المتمكن ـ متمكن أمكن ـ متمكن غير أمكن ـ التمكين ـ الامتناع ـ المنع ـ الممنوع ـ المهلة ـ المميِّز ـ المميَّز ـ الإمالة ـ الميمي.

☐ **باب النثر (ص٢١٧ ـ ص٢٣٥):**

النثر ـ النحو ـ الندبة ـ الندرة ـ النداء ـ المنادى ـ التنازع ـ المتنازع عليه أو فيه ـ نزع الخافض ـ التناسب ـ النسب ـ المنسوب إليه ـ النسبة ـ النسق ـ النسيان ـ النصب ـ المنصوب ـ النعت ـ المنعوت ـ التنفيس ـ النفي ـ المنفى ـ الناقص ـ المنقوص ـ النقل ـ المتنقلة ـ المنقول ـ النكرة ـ التنكير ـ الإنكار ـ الإنكاري ـ النهي ـ النائب ـ النيابة ـ النوع ـ النوعية ـ التنوين ـ المنون.

☐ **باب الهاء (ص٢٣٦ ـ ص٢٣٧):**

المهموز ـ الإهمال ـ الاهمالي ـ المهمل ـ الهيئة ـ المهيئة ـ التهكم.

☐ **باب الواو (ص٢٣٨ ـ ص٢٤٧):**

التوبيخ ـ التوبيخي ـ الوجوب ـ الإيجاب ـ الموجب ـ الوجه ـ الوزن ـ الموزون ـ الميزان ـ الواسطة ـ الاسم ـ اسم الفاعل ـ اسم المفعول ـ اسم الفعل ـ الاسمية ـ الاسمي ـ الوصف ـ الصفة ـ الوصل ـ المتصل ـ المتصلة ـ الموصول ـ الصلة ـ الموطئة ـ الواقع ـ الوقف ـ الوقاية ـ الموافقة ـ التوهم.

☐ **باب الياء (ص٢٤٨):**

اليقين.